القسم الأول

أفول أوروبا

obeikandl.com

obeikandl.com

الكتاب الأول

أوروبا تفقد وضعها الممتاز

كل قوة مصيرها الفناء . فالقدرة على توجيه التاريخ ليست من الهبات الثابتة . وأوروبا التي تسلمت هذه الهبة من يد آسيا منذ نحو ثلاثة آلاف سنة ليس ما يضمن لهـا الاستفاظ بها الى الابد والاستئثار بها الى ما لانهاية له .

لاقيس - ١٨٩٠

obeikandl.com

الفصل الأول

السيطرة الاوروبية
قبيل الحرب العالمية الاولى

في سنة ١٩١٣ لم تكن سيطرة اوروبا على العـــالم لتقوم على قوتها العسكرية ، واساطيلها الحربية ، وقواعدها البحرية ، وتفوقها في عتادها العسكري ، وكـثرة جيوشها وحسب ، بل كانت ، علاوة عما ذكرنا، قائمة على تفوقها المادي والتقني الذي جعل منها « مصنع » العالم ،وعلى تفوقها المالي الذي جعل منها مصرفه ، وتفوقها الفكري المعترف به في العالم بأسره .

تضخم السكان في اوروبا

يكمن تفوق اوروبا المـادي اول ما يكمن في ثروتها البشرية . لا تعدُّ اوروبا سوى ٤٦٠ مليون نسمة من أصل ١٨٠٠ مليون ، هم مجموع سكان الكرة الأرضية (٢٦ ٪) . ورغم ذلك ، فإن معدل نمو سكانها ، ظل دائمـاً مرتفعاً : المانيـا تزداد ٨٥٠ الف نسمة في السنة . والثنائي المؤلف من النمسا والمجر ٢٥٠ الفاً . والامبراطورية الروسية ما يزيد على المليونين . ولهذا السبب كانت الهجرة الأوروبية أهم هجرة في العالم . وقد أسهمت في توطيد وتطوير الدول « البيض » الجديدة ، الـــتي نشأت فيما وراء البحار ، كالولايات المتحدة ، ودول الدومينيوم ، والأرجنتين والبرازيل ، هذه الدول الجديدة التي راحت تستقبل كل سنة ٤٥٠ ألف مهاجر بريطاني و ٤٠٠ الف مهاجر إيطالي ، ومئـــات الألوف من فلاحي أوروبا الوسطى والشرقية ، الذين ازعجهم البؤس في أوطانهم . وفضلاً عن ذلك فإن عدداً ضخماً ، لا يقل دون شك عن ٧٠٠ الف فلاح روسي ، كان ينشىء كل سنـــة القارة الآسيوية ، ولا سيما المناطق الواقعة فيما وراء جبال الأورال .

وزيادة في تبيان الدور الذي تلعبه اوروبا في بلاد ما وراء البحار، يلزمنا الى جانب ذكرنا من ارقام ان نضيف ايضاً ، جميع أولئك المهاجرين ، الذين ينزحون عن اوطانهم، الى حين، ليعملوا في استثمار المشاريع الاقتصادية التي كانت قبل « تدبرها اوروبا لمصلحة اوروبا » .

طاقة اوروبا الصناعية والتجارية

انقسم العمل في العالم انقساماً عموديا ، وذلك لمصلحة اوروبا ، ولا سيما اوروبا الغربية التي اصبحت اهم مركز صناعي في العالم ، على الرغم من سرعة تطور الصناعة في الولايات المتحدة . ذاك ان بريطانيا والمانيـــا وفرنسا مجتمعة ، تملك وحدها ١٠/٧ ما تملك اوروبا كلها من طاقة إنتاجية ، وقدرة على العمل الموصوف *Travail qualifié* . وتوشك هـــذه الدول الثلاث ان تحتكر وحدها ، صناعة السلع الجاهزة *Fabrication des produits manufacturés* ، اذ انها تنتج منهـــا ما يوازي ٦٢٪ من مجموع الصادرات العالمية . وهي كذلك أهم الدول المستوردة للمواد الخـــام والمواد الغذائية . ففرنسا تستورد منها ٨٠ ٪ والمانيا ٧٦ ٪ وانكلترا ٧٥ ٪ من مجموع مستورداتها . وفي مقابل ذلك ، تصدّر فرنسا من منتوجاتها المصنّعة ما يوازي ٦١ ٪ من مجموع صادراتها ، والمانيـــا ٧٥ ٪ ، وبريطانيا ٨٠٫٥ ٪ .

ان الولايات المتحدة وإن أصبحت الاولى بين الدول المنتجـــة للفحم الحجري ، والفولاذ ، والصلب ، فإن السلع الجاهزة التي تصدرها الى الخـــارج لا تساوي سوى ٣٣ ٪ من مجموع صادراتها ، واسطولها التجاري لا يغطي سوى ١٠/١ من مجموع تجارتها الخارجية . أما الصفقات التجارية الدولية ، فان حصة اوروبا منها ، هي بمثابـــة حصة الاسد ، إذا قيست الى حصة اميركا (١٤ ٪) والى حصة آسيا (١٠٫٦ ٪) .

اما في الحقل التجاري ، فاوروبا هي الوسيط الذي لا مفر منه ، بين بلدان العالم بأسرها : فانها تسيطر على وسائل النقل وتملك وحدهـــا الخبراء ودور التجارة المتخصصة الملمّة بكل حاجـات السوق العالمية وسائر إمـكاناتها . وتملك فوق ذلك شركات الضمان ، والمصارف التي تحيط إحاطة تامة بحركة المشاريع الكبيرة في العالم اجمع . فلا عجب اذن ، ان تلعب لندن اولا ، ثم أمستردام ، وأنفرس ، وفرنكفورت ، وفيينا وباريس ، دور الحكم في التجارة العالمية ، وان يكون لها الكلمة الاخيرة في دنيا الاقتصاد .

طاقة اوروبا المالية

ان اوروبا هي السوق الوحيدة – او تكاد – لعدد لا بأس به من المواد الاولية كالصوف والفحم والنحاس والقصدير ، والمعونة العالم بالسلع المصنوعة الجـــاهزة جديرة بأن تفرض على تلك المواد والسلع الاسعار التي تريد ، وبأن تستوفي ، لقاء خدماتها في شحن تلك البضائع ، وتأمينها وتسهيل معاملاتها المصرفية ، جعالات *Commissions* هي في الحقيـــقة موارد ، ان تكن غير مرئية ، فانها ذات شأن كبير . اما الموارد التي تسهم ، على افضل وجه ، في تقويم ميزان اوروبا التجاري وجعله في الوضع الاكثر ملاءمة لمصلحتها ، فإنها بلا شك ، تلك الموارد التي تطل عليها من توظيف رؤوس اموالها في الخارج . ان المؤسســات المصرفيّة ، وبيوت المضاربات الماليـــة ، التي منها تتزود الحكومات والافراد بما تحتاج اليه من الديون الطويلة الاجل ، لا توجد في سوى متاجر اوروبا الكبرى . ان نشاط نيويورك لا يزال مقصوراً على تمويل الامريكيتين : الشمالية والجنوبية .

وحدها اوروبا ، قادرة على بذل رؤوس الأموال الضرورية لفتح منجم ، او مدّ سكة حديدية ، او إنشاء مصنع ، في اي جهة من جهـــات الكرة الأرضية . إنها ، والحق يقال ، مصرف العالم بأسره . ثلاث دول اوروبية تقتسم فيما بينها ٨٣٪ من مجموع التمويلات الخارجية ، موزعة على هذا النحو : ٤٥٪ لبريطانيا العظمى ، ٢٥٪ لفرنسا ، ١٣٪ لألمانيا . اما الولايات المتحدة فتأتي في المؤخرة مع ٥٪ لا غير . ان ربع الثروة القومية البريطانيـــة ، وسدس الثروة الفرنسية ، لينتقلان بهذه الطريقة الى الخارج ، فيتحولان الى ادوات للسيطرة الاقتصادية ، ويشقّان الطريق للتجـــار ، ولاصحاب الاختصاص والمهندسين الذين بتوليهم ادارة المشاريع الاستعمارية الكبرى ، يحولون البلاد الرازحة تحت وطأة الديون الى بلاد تستورد من اوروبا السلع الجاهزة ، وتصدر اليها المواد الأولية .

اوروبا ذات السيادة

ان الدول الدائنـة *Créanciers* ، المسيطرة على الاسواق ، لا تمثل ، كما ألمعنا الى ذلك ، اوروبا بأسرها . ان دول اوروبا الغربية « المتمتعة بشتى الامتيازات هي التي تكوّن ، على حـــدّ تعبير فر . بيرّو ، اوروبا المسيطرة ، في مقابل « اوروبا المسودة *Passive* ذات الزراعة المتأخرة ، والصناعة التي لا تزال في مهدها . ان قطبي هذه الدول المسيطرة هما : بريطانيا العظمى والمانيا ، وتأتي فرنسا في المرتبة الثانية ، لوفرة رؤوس اموالهـــا ، ثم تليها الدول الصغيرة ذات الصنـاعات الراقية كبلجيكا وسويسرا ، او تلـك الـتي أثرت بفضل مستعمراتها ، كالبلاد المنخفضة (هولندا) . ومن الشائع ان لنـدن هي « محور الاقتصاد العالمي » . ومردّ ذلك الى سوقها النقدي ، وهو اشد الاسواق اتساعاً ورخصاً ، والى وسائل نقلها البحري ، التي تملك انكلترا اكبر نصيب منها . وتحتل الليرة الاسترلينية مكان الصدارة في العملات الدولية مخلفة وراءها ، الى ابعد مـــدى ، الفرنك والدولار . ان تفوق انكلترا في المـكانة ، والعملة ، والاسعار ، هو الذي يجعل منهـا ، سيدة التجارة العالمية . اكثر من ذلك . ان الدول الصناعية الاخرى التي اخذت ، بعد لأي ، تتصل اتصالا مباشر مع عملائها فيما وراء البحار ، ان تلك الدول نفسها لا تجد سبيلا الى ذلك الا عن طريق انكلترا ، وبفضل وساطتها .

اما منافستها ، المانيا ، فانها ، بسكانها الذين يعدون ٦٧ مليوناً ، الاولى بين دول اليابسة . لقد دعيت « بفردوس » التقنية والتنظيم . واحرزت تقدماً صاعقاً يعود الفضل فيه الى ما تنتجه سنوياً من الصلب *Fonte* (١٣ مليون طن مقابل ١٠ اطنان لبريطانيـــا العظمى) والفولاذ والحديد (١٢,٥ طناً مقابل ٧,٥٠ اطنان لبريطانيا العظمى) والفحم الحجري (١٩٠ مليون طن) في السنة . كما يعود الى احتكارها لبعض الصناعات ، كصناعة الاصباغ مثلا ، والى تنظيم سياستهـا في مجال التوسـع المصرفي والتجـاري ، تنظيماً جعل منها مركز التجارة الخارجية لاوروبا الوسطى ، والبلدان المجـــاورة لنهر الدانوب .

اوروبا المسودة

في مقابل هذا العدد الضئيل من الدول المسيطرة ، تقسوم البقية الباقية من بلدان العالم وفي مقدمتهـــا اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية ، وسكانها أهل فلاحة متخلفون ، وهم ، يشقون جاهدين ، في سبيل عيش بائس ، زري ، تحت امرة كبار الملاكين ، المتغيبين ابداً عن املاكهم . أما الصناعات في هذه البلدان جميعاً فلا تزال في عهدها البدائي ، ومن النوع القائم في المستعمرات . ، وهي تنشأ ، في الغالب ، بفضـل رؤوس اموال اجنبية : فرنسية والمانية وبلجيكية . وتحت اشراف مهندسين أجانب . وقـد يتولى الاجنبي احياناً الإشراف على ادارتها كذلك . إن اعظم هـذه الدول الشرقية ، وأريـــد بها الامبراطورية الروسية المترامية الاطراف ، لا تملك سوى صناعة مبتورة ناقصة . واذا كانت هذه الامبراطورية تحتل المقام الاول بـــين الدول الممولة *Créanciers* للصين ، فالفضل يعود الى رؤوس الأموال الفرنسية ، التي تتوسل بها حكومة باريس ، لحمـــل القيصر الروسي على البقاء حليفاً لفرنسا . على ان العلاقـــات التجارية التي تربط اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية باوروبا الغربية لا تختلف في جوهرها عما هي عليه بين اوروبا ، صاحبة النفوذ والسلطان ، وسائر بلدان العالم الأخرى : انها في كلا الحالين ، علاقة مبادلة مواد أولية ، بمصنوعات جاهزة .

العالم الواقع تحت السيطرة الاوروبية

للدول الصناعية الدائنة ، سيطرة اقتصادية *Monopole* تامة على الدول غير الاوروبية ، ما خلا الولايات المتحدة ، واليابان ، والى حد ما الممتلكات البريطانيـــة . فآسيا وأمريكا اللاتينية ، وافريقيا ، تخضع اجمالاً لنظام شبه استعماري ، اما المستعمرات بحصر الكلام ، فـــان الدول الصناعية المذكورة ، تديرها بنفسها وتستثمرها استثماراً مباشراً .

الصـــين

وخـــير مثل يقدم للدول غير الاوروبية ، الواقعة تحت سيطرة الدول الاوروبية الدائنة ، انما هو الصين ، هذه البلاد الشاسعة ، التي جعل منهـــا الاوروبيون ، كما يقول صون يات سان ، شيئاً هو دون المستعمرة *Hypocolonie* . ان الدول الثمانية عشرة الموقعة على المعاهدات التي فتحت طريق الصين لأوروبا ، تتمتع بامتيازات تضمن لهم وضعاً متفوقاً بالقياس الى الصينيين انفسهم . وتتلخص هذه الامتيازات في الأمور التاليـــة وهي : حق التجارة في الموانىء الثمانين التي تنص عليها المعاهدات ، حق الترافع في المحاكم القنصلية دون المحاكم الوطنية الصينية ، عشرون منطقة حرة ، هي في الحقيقة عشرون مستعمرة ، داخل الاراضي الصينية ، حق اقامة حاميات عسكرية في بعض مناطق من البلاد ، حق الافضلية في التعامل التجاري ، تعرفة جمركية أخرى بها ان تكون ضريبة مالية لا شأن لها ، حق الاعفاء من الضرائب ، حق الرقابة على بعض المرافق العامة ، كالموانىء البحرية ، والجمـارك ، وجباية ضريبة الملح ، على ان يتولى ادارتها مديرون غربيون . يضاف الى ذلك جميعه ، ان المصارف الاجنبية التي تمول التجارة الخارجية ، وتضطلع بمهمة الوسيط بين الحكومة والاسواق المالية الخارجية ، لمنح القروض ومدّ السكك الحديدية ، ودفع التعويضات (لليابان مثلاً سنة ١٨٩٨

او بعد حرب البوكسر)، تفرض شروطاً عالية لا تعرف الرحمة ، من شأنهـــا ان تضاعف قيمة القروض ثلاث مرات زيادة عما هي في الاصل .

ان عدم استقلال الصين استقلالاً اقتصادياً يجرها الى الخضوع التـــام للسياسة الاوروبية ، ويجعل اهلها أحطّ منزلة من الأجانب . وذلك ليس في مناطق النفوذ الاوروبية وحسب ، بل وفي طول البلاد وعرضها . ومن شواهد ذلك ، تلك الارساليات المسيحية التي قلّما ترعى حرمة التقاليد القومية ؛ والشركات الاجنبية التي تدفع للمواطنين اجوراً أدنى بكثير من اجور عمالها وموظفيها . وبديهي ان خروج الجارك من يد السلطة المحلية ، يعيق تصنيع البـــلاد ، كما ان امتياز الاجانب في حقهم باللجوء الى محاكمهم الخـــاصة ، يحول دون تمكن السلطات من قمع الظلم ، وقطع دابر الفساد (كل اوكار تعاطي الافيون ، يديرها الاجانب) . وبديهي كذلك ان انشاء مناطق النفوذ ، يهيء البلاد للتفسخ والانفصال اجزائها بعضها عن بعض .

الشرق الادنى

ان وضع تركيا ومصر لا يختلف في شيء عن وضع الصين ، فيما عدا بعض مظاهر أقل غلظة وسماجة . فالشركات الاجنبيـــة هي التي ، في كلا البلدين : تركيا ومصر ، تنشيء وتستغل الموانيء والقطر ومصلحة التلفون ، وتولّـد الكهرباء والغاز وتقوم بتوزيعها ، وهي التي تستثمر موارد البلدين الطبيعية ، كالفحم الحجري والرصاص والزنك والكروم ، وموارد السكك الحديدية : « فما خلا سكة حـــديد الحجاز التي أنشئت لنقل الحجاج ، ولا تعود على البلاد بأي نفع آخر ، فان جميـــع السكك الحديدية التركية تملكها الشركات الأجنبية . فضلا عن ان ٨٠ ٪ من وسائل النقـــل البحري في تركيا يعود كذلك الى هذه الشركات . اما منابـــع البترول ، والأموال العامة ، فتقع كلهـــا تحت رقابة المصارف الاجنبية ، ولا تنتج البلاد سوى المواد الأولية .

اما مصر ، فان زهاء نصف ثروتها الوطنية تعود الى الاجانب وبخاصة الى الفرنسيين منهم والبريطانيين ، الذين يشغلون المراكز الأولى في الادارة العامة ، ويهيمنون على شركة قنـــاة السويس ، وبنك مصر المركزي ، والصناعات والمتاجر الضخمة . وعلى غرار تركيا ، تخضع مصر لنظام الامتيازات الاجنبية ، الذي يضمن للأوروبيين العصمة المنزلية ، والمنعة القضائية ، وعدم الخضوع لشرائع الدولة ، ولا سيما ما كان منها متصلا بجباية الضرائب والرسوم الجمركية . للمحاكم الأجنبية وحدها صلاحية النظر في قضايا الأجانب، المدنية والجزائية ، وقضايا الاحوال الشخصية ، وهي الناشئة بين اجانب منتسبين الى دولة واحدة ، وفي القضايا الجزائية وهي التي يؤلف الاوروبيون طرفاً فيها . واما الدعاوى المختلطة ، فالمحاكم المختلطة هي التي تنظر فيها بمقتضى تشريـــع خاص ، مستوحى من الشرع الفرنسي .

اميركا اللاتينية

ان لاوروبا ، هنا ، شريكة في المغانم ، هي الولايات المتحدة . « ان اميركا الجنوبية هي في حقيقة الامر ، مستعمرة اميركية اوروبية » . ان رؤوس الاموال الاجنبية الصرف ، هي التي تملك وتستغل ثروة البلاد المنجمية ، ومرافقها العامة ، والصناعات القليلة القائمة فيها . ولما كان اقتصاد هذه البلاد ، مبنيا على تصدير بعض المنتوجات الصناعية ، فـــانه سريع العطب والانهيار . يمثل الكاوتشوك والقهوة ٩٠٪ من صادرات البرازيل ، والقهوة ٥٣ ٪ من صادرات كولومبيا ، والقصدير ٧٧ ٪ من صادرات البـــيرو ، والسكر ٧٧ ٪ من صادرات كوبا ، والمصنوعات الناجمة عن تربية المواشي ٨٤ ٪ من صادرات الاوروغواي ، ومنتوجات النفط ٧٤ ٪ من صادرات فنزويلا ، واصناف النيترات ٧٥ ٪ من صادرات الشيلي . ان التصدير أمر لا محيص عنه ، لتستطيـع البلاد وفاء ما يترتب على ديونها من فوائد . فإن يضعف ، انهار اقتصادها كله ، جارفا معه العملة الوطنية والحكومة في آن معاً . ولما كانت الحكومة لا تملك الايدي العاملة في البلاد ، ولا وسائل التأثير على المصارف ، فقد لزمها ان تصدع بأمر هذه المصارف ، وان تتركها وشأنها توجه حيـاة البلاد الاقتصادية ، الوجهة الملائمة لمآربها الشخصية . ونخلص من هذا الى ان العميل الاجنبي هو الذي يحفز أو يقيد حركة الانتاج في البلاد ، ويحـــدد أسعار السلع على انواعها . ان الارجنتين « السادسة بـــين الممتلكات البريطانية » هي الصورة النموذجية للدولة التي تتمتع باستقلال إسمي . ولكنهـا في الواقع شبه مستعمرة لدولة صناعية : كل ما فيها من مصانع للغاز ، وسكك حديدية ، وقطر ، ومستودعات جبارة للتبريد ، ومعـــامل للعلبات ، ملك بريطانيا . والمراكب الانكليزية ، دون سواها ، هي التي تنقل الى اوروبا ، وخاصة الى بريطانيا العظمى ، صادرات الارجنتين الزراعية من حنطة ولحوم وجلود ، وهي التي كذلـك تحمل الى الارجنتين المنتوجات الصناعية الضرورية ، وفي طليعتها السلع المصنوعة في بريطانيا .

المستعمرات الاوروبية

لا نزاع في ان الدول الاوروبية الكبرى ، مجالا أوسع ، لبسط سلطانها الاقتصادي على مستعمراتها ، واستغلال مواردها الطبيعية ، ومجهودات سكانها على وجه يكون اشد ملاءمة لمصالحها الذاتيـــة . ان اقتسام الدول الاوروبية لافريقيا في الربـع الاخير من القرن التاسع عشر ، لم يسبقه مخطط مرسوم ، وإنما ارتجل عـلى عجل ، نتيجة للملابسات التي رافقت بعث البعوث الدينية الى تلك الاصقاع ، وغير ذلك من المناسبات والمواءمات الدولية . ولذلك كانت الحدود الفاصلة بـــين مختلف المستعمرات ، مجرد خطوط جغرافية ، يمليها العبث المطلق احياناً ، واحياناً اخرى كان يكتفى باتخـــاذ درجات العرض والطول حدوداً لتلك المستعمرات دون اي اعتبار للفوارق العرقيـــة ، او الفوارق الطبيعية . واذا بها تفرق بين الشعوب ، او تجمع بينها ، دون أي مسوّغ من منطق او عرف . وهكذا تكوّنت تلك الامبراطوريات الاستعمارية المترامية الاطراف . فالامبراطورية البريطانية مساحتها توازي ١٨٠ مرة مساحة بريطانيا العظمى ، والامبراطورية البلجيكية ٨٠ مرة مساحة

بلجيكا . والامبراطورية الهولندية ٦٠ مرة مساحة هولندا . والامبراطورية الفرنسية ٢٠ مرة مساحة فرنسا . وسيطرت روسيا على آسيا الوسطى بالاضافة الى سيطرتها على سيبيريا . ان الدول الثلاث : روسيا وبريطانيا وفرنسا ، تسيطر وحدها على اكثر من نصف مساحة الكرة الارضية ، وعلى اكثر من ثلث سكانها . اما نظام استغلال هذه الممتلكات، فهو نظام المقايضة. ويقوم بتصدير اكثر ما يستطاع من المواد الخام ، في مقابل استيراد المنتوجات الصناعية . ورؤوس الأموال الاجنبية لا تستخدم الا بسبيل انتاج المواد الاولية . واما عوائد هذه الاموال فقلما تستثمر في البلدان التي انتجتها . وهكذا لم تجر اية محاولة لتصنيع هذه البلدان . لقد بقيت جافا ، في الهند النيرلندية ، « المستعمرة النموذجية » كما يدعونها ، مرغمة على زراعة القهوة حتى سنة ١٩١٤ . وكانت اسعار المواد الاولية تحدّد في امستردام . وأما في الهند الصينية فقد خلقت سياسة الامتصاص *Assimilation* — ومن نتائجها انشاء الوحدة الجمركية في ١٨٩٢ — سوقاً ذات امتياز للصناعة الفرنسية ، مع تبادل بالمثل غير كامل. ذلك ان الشاي والقهوة والبهار الوارد الى فرنسا ، كان خاضعاً للرسوم الجمركية . وكان من جراء ذلك ان تدهورت تجارة الهند الصينية مع البلدان الآسيوية التي كانت السوق المثلى لمنتوجها من الارز . وهنا كذلك نجد ان تمويل المشاريع الوطنية *Investissement* يكاد يكون معدوماً. فهو لم يظهر الا سنة ١٩١٠ في مشاريع استثمار الغابات وزراعة القهوة، وخاصة في زراعة شجر المطاط *Hévéa* . وهكذا تمثل المواد الاولية في سنة ١٩١٣ (٩٥٪) من صادرات الهند الصينية ، والمنتوجات الصناعية ٧٠٪ من استيراداتها .

الهند

اهتم البريطانيون في الهند في تنمية الحاصلات الزراعية المعدّة للتصدير : كالقمح ، والقطن ، والافيون ، والقنّب الهندي . مَنَعت الرسومُ الجمركية ، بادىء ذي بدء ، قيام صناعات النسيج والتعدين، ثم راحت تزرع العراقيل في سبيل تطورها. ان طغيان الآلات الصناعية الغربية ، هذا الطغيان الذي قضى على الصناعات والحرف الوطنية الصغيرة ، والتزام التجار الهنود بقصر استيرادتهم على المنتوجات الصناعية البريطانية دون سواها ، — وهو التزام لا يخدم سوى مصالح المرابين ، والملاكين الكبار البريطانيين — كل هذا قد حمل جماهير الفلاحين ، وقد حلّ بهم الدمار ، على النزوح الى افريقيا الشرقية والجنوبية ، حيث عوملوا معاملة العبيد ، مما أهاب بغاندي الى رفع صوته ، بالاحتجاج والتهديد . ان ٩٠٪ من التجارة الخارجية يتم مع دومنيون الامبراطورية البريطانية . وتمثل موارد رؤوس الأموال البريطانية الموظفة وتقدّر بـ ٣٩٠ مليون ليرة ، وفوائد الديون العامة ، والالتزامات البيتية *Home Charges*، وهي الرواتب التي تدفعها الهند للموظفين القدماء، اجل، يمثل كل ذلك مايزيد على ثلاثين مليون ليرة يترتب على الهند ان تدفعها سنوياً لانكلترا . واخيراً ، ان الهند هي التي تحملت اعباء (مال ورجال) الحملات التي شنتها بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر على السودان والحبشة . وعلاوة على ما سبق ، تسهم الهند بجزء من نفقات الاسطول البريطاني ،

المرابط في البحر المتوسط ، ونفقات القنصليات البريطانية في بلاد العجم .

تفوق اوروبا في العلم والتقنية

ان سيطرة اوروبا تقوم ايضاً على تفوقها ، غير المنـــازع ، في المجالات الفكرية . ففي اوروبا هذه نشأت التيارات الفكرية ، والاكتشافـــات الأشد خصوبة التي برزت في هـذه القرون الأخيرة . ومن مختبرات اوروبا ، وجامعاتها ، يخرج الاطباء الذين يضعون الحواجز دون اجتيـــاح الكوارث وتفشي الأوبئة . والتقنيون والمهندسون الذين يحققون الأعمال العظيمة ، ويغيرون وجه البسيطة . فـلا عجب ان يُسعى اليها بحثاً عن اسرار عظمتها وفعاليتها. فالطلاب ، من كل صوب ، يتدفقون الى الجامعات البريطانية ، والالمـانية ، والفرنسية والبلجيكية .. والكتب المدرسية التي تلقن اوليات العلوم لمن لا يستطيعون دخول الجامعات المذكورة ، من طلاب المدارس الثانوية او العليا ، انمـــا هي كتب مترجمة عن الفرنسية او الالمانية . بعثـــات يابانية وصينية ، وتركية ... تفد الى اوروبا لتطلع على الاساليب العلمية لتكوين الدولة العصرية . وثمة ، من ناحية ثانية ، بعثات عسكرية المانية او فرنسية ، وأخرى بحرية بريطانية ، تكلّف تنشئة الجيوش الوطنية ، وتثقيفهـــا ، واحياناً تكوين ملاكاتها . وكم من دول تحـاول ان تحاكي المؤسسات التمثيلية الاوروبية . فاذا روسيا في سنة ١٩٠٥ ، وتركيـــا في سنة ١٩٠٨ ، والصين في سنة ١٩١٢ ، تتجه كلها شطر مبادىء التساهل والليبرالية وحتى الديموقراطية ، وهي المبادىء الركائز ، في الانظمة السياسية الاوروبية . ومن جهة ثانية ، نجد دعاة الاصلاح من الوطنيين الشباب ، يستلهمون الأمثلة التي يقدمها لهم تاريخ اوروبا : فـــاذا بپطرس الاكبر ، وكوسّون ، ومزيّني وكافور وبسمارك ، يصبحون المثل التي يقتدى بها ، ويترسم خطاها . ويصير الفكر الحر ، وليد الثورة الفرنسية . ومثله الفكر الوضعي ، مصدر إلهام لدعاة الاصلاح الصينيين ، في مطلع هذا القرن ، وللضباط الاتراك زعماء جمعية الاتحاد والتقدم ، وللقادة المناضلين في البلدان البلقانية .

الاخطار التي تهدد السيادة الاوروبية

اذن ، في عام ١٩١٤ ، والرأسمالية في أوج انتصارهـــا ، نجد اوروبا التي جمعت سلطان العلم ، وسلطان القوة ، تسيطر على العالم اجمع سيطرة كاملة. لقد أنشأت بفضل خبرائها ورؤوس أموالها، « جمهورية تجارية دولية » ، تعمل تحت شعار بريطانيا ، ولكنها في الواقع تخدم مصالح البيض أجمع » (أ . هاليفي) . ان استقرار العملات ، وسهولة انتقال رؤوس الأموال والرجال ، وتعدد وسائل النقل السريـع ، والتوسع الاقتصادي الذي مـــا برح في ازدياد منذ نهاية فترة الانحطاط الممتدة من سنة ١٨٧٣ — ١٨٩٥ ، كل ذلك قد أوحى بالثقة المطلقة في فاعلية نظام ، قليلون هم الذين يأذنون لأنفسهم بالشك فيه .

مع ذلك ان اوروبا هذه ، اوروبا الأزمنة السعيدة ، التي يبعث الكاتب كينز ذكراها بشوق وحنان ، نراها مهددة بالفوضى المتزايدة في العلاقات الدولية ، وبالمنافسات التي تدفـع الدول الامبريالية الى التناحر فيما بينها : ان المانيا ، اكبر دولة اقتصادية في العـالم القديم هي وحدها

الدولة التي لا مستعمرات لها . وهي ترفض ان تنظر الى هـذا الوضع كوضع ناجـز ، لا تبديل فيه . وفي اوروبا كما في خارجها ، تتناحر الدول العظمى ، تناحراً يشتد او يضعف تبعـاً للاحوال ، وكل منها ، يأمـل ان يستفيد من الصعوبات الداخلية التي يلاقيها البعض منها ، في ايرلندا ، وبولونيا الالمانية والروسية ، وفي مقاطعة ألزاس ولورين، وفنلندا ، وبين الأقليـات السلافية او اللاتينية في الدولة المؤلفة من النمسا والمجر ، وفي كل مكان تشتد فيه النزعات القومية بازدياد الشعور الوطني في الجماهير الشعبية .

ومن جانب آخر ، برز لأوروبا منافسون أجبرها تقدمهم في شتى المجالات ، على اعترافها لهم بحق المساواة : فهي لم تجد بداً من اخذها بعين الاعتبـار نفوذ الولايات المتحدة في القارة الاميركية ، ونفوذ اليابان في الشرق الاقصى . وبالرغم من ذلـك ، فان أوروبا لا تجد بعد في كل هذا ما يهددها او يثير قلقها . أنى لها ذلك ، واسواقها لا تزال على حالهـا من التوسع والانتشار .

الاضطراب الاجتماعي

ان بوادر القلق التي تبرز احياناً في سنة ١٩١٤ ، لا تصدر عن النظـام المستتب في القرن التاسع عشر لمصلحة اوروبا الاقتصادية ، بـل عن الاضطراب الاجتماعي المتزايد يوماً بعد يوم . منذ سنة ١٩٠٥ بدأت الاضرابات الكبيرة ، ذات الطابع الثوري ، تنفجر في كل من انكلترا ، وفرنسا ، وايطاليا . وكل سنة راحت مظاهرات اول يوم من ايار تؤكد قوة النقابات العمالية ، المتصاعدة . على ان القائمين بهذه المظـاهرات لا يزالون ، في مجموعهم ، قلة ضئيلة ، موزعة كما يلي : مليون نقابي في فرنسا اي من ١٢ الى ١٣٪ من مجموع الطبقة العاملة . اما عمال المناجم ، وهم اكبر العمال عدداً ، فلا يتجاوزون الـ ٣٣٪ من مجموع العمال النقابيين. وتتضخم الارقام في البلدان المصنعة تصنيعاً اشد : اربعة ملايـين في بريطانيا العظمى ، وما يقرب من هذا العدد في المانيا . ان سلطان الماركسية اخـذ هو ايضاً بنمو ويتوثق . وقد أوصى بالدولية الثانية التي ضمت اليها الاحزاب الاشتراكية . العمال يمثلون ٢٨٪ من اعضاء المجلس النيابي في المانيا ، و ٢٥٪ في النرويج، و ٢٠٪ في بلجيـكا ، و ١٧٪ في فرنسا ، و ١٠٪ في ايطاليا ، و ٩٪ في البلاد المنخفضة . يشغل حزب العمال البريطـاني ٦٪ من مقاعد مجلس العموم . ولكنـه في سنة ١٩١٠ نال ٤٢ ٪ من مجموع الاصوات . وبالرغم من كل هذا ، فاننا لا نجد قط دولة ، يخشى حكامها ، بجد ورصانة ، انهيار النظام السائد . امـا في روسيا ، حيث لم يعمل الا النزر اليسير لمعالجة اسباب القلق المخيم، منذ ان أخمدت ثورة ١٩٠٥، فان النظام السائد هناك ، يبدو مهدداً تهديداً حقيقياً .

ان الحرب التي انفجرت سنة ١٩١٤ ، كانت بداية انهيار هـذه السيادة ، حتى لم يبق لهـا أثر بعد مرور اربعين سنة على انفجار هذه الحرب . على حين ان الثورة التي ساعدت هذه السيادة على اشتعالها في روسيا ، قد اخذت منذ ذاك الحين تبدل تبديلاً كاملاً ، تطور الحركة العمالية ، ومعطيات المعضلة الاجتماعية .

الفصل الثاني

الحرب العالمية الاولى تزعزع أركان البناء

هذه الحرب هي اول حرب خاضت غمارها ، في آن واحد تقريباً ، امم دول العالم . فالحروب *Les Conflits* التي نشبت حتى الآن ، بما فيها حروب نابوليون ، لم تكن في الواقع الا حروباً اوروبية . كذلك لم يتهيأ لاوروبا ان تتحالف وتقف معاً صفاً واحداً في وجه فرنسا إلا في فترة ما بين ١٨١٣ و ١٨١٥ . ان الدول التي اشتركت في حروب القرن التاسع عشر ، كانت تمتاز بطابعها الزراعي ، فلم يُمس اقتصادها قط ، او لم يُمس الا مساً رفيقاً ، لا سيما وان تلك الحروب قد جرت في حيز محدود من الزمان والمكان . اما الدول التي اشتركت في حرب ١٩١٤ – ١٩١٨ فانها على عكس ذلك ، دول صناعية وتجارية ، راحت وهي في غمرة الحرب تحول قدرتها على الانتاج الى تقوية صناعة الاسلحة وتطويرها ، وتعبىء الجيوش ومعظمها من سكان الاقاليم ، مما يؤدي بالضرورة الى تقلص السكان وبالتالي الى نقص المؤن والاغذية . وهكذا توقفت حركة المبادلات التجارية ، وأُصيب بناء الاقتصاد العالمي اصابة خطيرة .

ولم تكن إصابة البناء السياسي أخف وطأة . فلم يبق من سبيل للحكومات المختلفة ، وقد فوجئت بحرب طويلة الامد ، ومشاكل جديدة متنوعة ، لم تتأهب من قبل لحلها ، إلا ان تلجأ الى « سوابق » لا تتلاءم والوضع الجديد الذي صدمها ، او ان ترتجل الحلول ارتجالا ، وفيها كثير مما يقيد المستقبل ويثقله .

اذا استثنينا الدول ذات النظام الملكي ، نجد ان سائر الدول الاوروبية كانت تأخذ بمبادىء تراها ثابتة ، لا تقبل الجدل . من هذه المبادىء نذكر الحكم المدني ، والديموقراطية البرلمانية التي تضمن لممثلي الشعب حق الرقابة على اعمال الحكومة والادارة العامة ، واحترام الحريات الفردية الاولية . ثمة اخيراً الحرية الاقتصادية التي كادت تكون مطلقة من كل قيد وحد . في مثل هذه الحقبة من الليبرالية المنتصرة ، والازدهار العام لم يكن يظهر ما في ضعف الدولة من

خطر يهدد المصالح القومية العامة .

على ان الحرب من شأنها أن تقضي على هذه المبادى والعادات ، وعلى كل تقدم وازدهار. فهي ، بحجة انها تقوي السلطة والنظام ، تنزع الحرب الى الغاء او تخفيف رقابة المجالس النيابية . وتقدم سلامة الدولة على حقوق الافراد والدفاع عنها . ودعم القوى الاجتماعية ، وتقوية نفوذها ، هذا النفوذ الذي كانت الانظمة الديموقراطية تعمل على اضعافه والحد من نشاطه .

١ – تنظيم الاقتصاد الحربي

ان هذا التنظيم ، هو الذي قضى على ما ألفه الناس من عادات وما درجوا عليه من تقاليد وآراء موروثة . فلم تلبث أجهزة الانتاج ، وهي اجهزة دقيقة معقدة ، ان تعطلت فجأة فالتزمت كل حكومة ان ترتجل اجراءات ثورية ، وان تتولى بنفسها ادارة الاقتصاد الوطني ، او تضعها تحت سلطتها لتتمكن من إمداد الجيوش بالمعدات والمؤن ، وتأمين اسباب العيش للمواطنين . لقد اضطرت كل دولة لسبب افتقارها الى وسائل النقل البحري ، والحصار المفروض عليها من جانب اعدائها ، الى ممارسة ما يعرف بسياسة الاكتفاء الذاتي ، الذي أتى على نظام توزيع العمل ، كما يمارس ايام السلم .

مشكلة التعبئة

منذ الاشهر الاولى للحرب ، برزت مشكلة تموين الجيوش بالرجال والعتاد على اثر الخسائر الفادحة التي منيت بها الجيوش . هذه الخسائر قد جاوزت من بعيد كل التنبؤات . اذ سرعان ما افرغت المستودعات ، ونفذت المؤن المعبأة ، عند الدول المحاربة كلها ما عدا روسيا . لذلك اضطرت هذه الدول الى استباق مواعيد التجنيد المحدّدة لكل فئة من الفئات الشعبية ، واستنفار من تأجل استنفارهم الى وقت لاحق ، واستعادة المسرّحين من الجنود القدامى ، والتوسع في تعبئة جيوش المستعمرات ، والاستعانة بالفرق الاجنبية . وقد اضطرت بريطانيا نفسها وهي الدولة الوحيدة التي تتألف جيوشها من المتطوعة الى فرض الخدمة العسكرية الاجبارية ، وذلك في شهر أيار من سنة ١٩١٦ عندما تبين لها ان طرقها المألوفة في استنفار المتطوعين ، بالترغيب والترهيب ، لم تعد تكفي لحشد ما تحتاج اليه من الجيوش .

تزويد الجيوش بالاسلحة والاعتدة الحربية

الى جانب التعبئة ، تقوم مشكلة تزويد الجيوش بالاعتدة الحربية : فالجيوش بحاجة الى سلاح وكسوة وغذاء . لم تكن الدول تتوقع حرباً طويلة الامد ، فلم تفكر في التحضير لصنع الاعتدة الحربية ، ظنا منها ان ما تختزنه من مدافع كاف لكسب المعركة . واكتفت ان وجهت اهتمامها لتوفير المؤن ، وما به يحافظ على ما لديها من المعدات الحربية . فلم يمض شهر ايلول من سنة ١٩١٤ ، حتى شعرت كل الجيوش المتحاربة بالحاجة الملحة الى السلاح والذخائر .

وكان من أعقاب احتلال المانيا للمناطق الشمالية ، والشمالية الشرقية من فرنسا ، انها فقدت ٤٠٪ من فحمها ، و٩٠٪ من مناجم الحديد التي تملكها ، و ٩٥ قرنا عاليا من افرانها الخمسة والعشرين بعد المئة . على انها بدءاً من نيسان ١٩١٧ اخذت تنتج ما يسد حاجاتها الى الذخائر عيار ٧٥ . اما بالقياس الى الاسلحة الثقيلة والمعدات الحربية الجديدة ، فقد اضطرت كلّ من فرنسا وبريطانيا العظمى الى خلق الاجهزة القادرة على صنع هذه الاسلحة والمعدات والى تصميم نماذجها الاولى . فوضع لهذا الغرض ، في ايار ١٩١٦ ، برنامج عام ، تبدل مرتين متواليتين على الاقل ، تبعا لتبدل رأي القيادة العليا بحيث ان الجيوش الفرنسية لم تنل نصيبها من تلك الاسلحة الثقيلة والمعدات الجديدة الا في شهر آب ١٩١٨ ، اي قبل ثلاثة اشهر فقط من توقيع الهدنة . اما في بريطانيا ، حيث يقوم مصنع وولفيتش للأسلحة ، وهو مصنع عفى الزمان على اجهزته وادواته ، فقد اقتضى ان يقوم الكولونل ريبنتون في صحيفة «التيمس» واللورد نورث كليف في صحيفة « الديلي مايل » باعنف الحملات الصحفية واشدها تشهيرا بالمجزرة البشرية التي كانت تلتهم الجنود المنفذين الى الميدان ، عزلاً من كل سلاح يدفع عنهم غمرات الموت ، لكي تنشط الحكومة الى انشاء وزارة للعتاد الحربي عُهد بها الى لويد جورج . اما روسيا فكان عليها ان تضاعف مشترياتها من البنادق والمدافع والذخيرة تبتاعها من الولايات المتحدة واليابان وان تنمي انتاجها . ومع ذلك لم تتوفر لها حاجتها من القذائف *Obus* الا في تشرين الثاني ١٩١٥ ، وحاجتها من المدافع الرشاشة الا في مطلع ١٩١٧ . ومن ثم راحت صناعة الحرب تمتد الى كل مكان مستأثرة بالقسط الاوفر من موارد البلاد وبكل ما فيها من يد عاملة . في هذا السباق الدائم بين المعسكرين ، يبدو تفوق المانيا واضحاً جلياً . لقد أسرعت في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمضاعفة انتاجها الحربي وراحت منذ ١٩١٧ تصنع كل شهر ألفي مدفع وتسعة آلاف رشاش ، في مقابل ٢٠٠ رشاش كانت تنتجها ١٩١٣ .

مشكلة اليد العاملة

بيد ان هذا الانتاج الحربي الضخم قد أثار مشكلة جديدة لم تكن متوقعة . أريد بها مشكلة اليد العاملة ، والتزود بالمواد الاولية ، وتنظيم هذا الانتاج تنظيماً تعجز عنه المبادرة الفردية . فكان لا بد من العثور على من يعمل في الصناعات الحربية ، مكان ملايين الشباب المجندين للقتال بحيث تؤمن حاجة الجيوش الى السلاح . من هنا مست الحاجة الى تعبئة حقيقية اقتصادية . على ان المانيا كانت الدولة الوحيدة التي لجأت الى التشغيل الاجباري . فأنشأت في الخامس من كانون الاول سنة ١٩١٦ شرعة العمل الوطني الاضافي للرجال المتراوحة اعمارهم بين ١٧ و ٦٠ سنة . اما انكلترا ، فان برلمانها قد صوّت على قانون ، يسمح بالعمل في المصانع الحربية بموجب عقود خاصة ، ويتيح لغير اصحاب الاختصاص ان يتولوا وظائف العمال الاختصاصيين على الرغم من تصدي النقابات العمالية لهذا التعديل الذي اجري في نظام توظيف العمال . وتعالت الاصوات والصيحات من كل صوب تدعو النساء ، وعمّال المستعمرات ، وأسرى الحرب ، والاخصائيين على جبهة القتال ، للعمل في المصانع الحربية .

وأستخدمت المانيا كل اولئك الذين اجلتهم عن بلادهم من بلجيكيين ، وبولونيين وفرنسيين . وكانت في سنة ١٩١٨ تعد مليونين من الذين أرجئت خدمتهم العسكرية الى وقت لاحق ، تصفهم فقط كان اهلا لهذه الخدمة . وهكذا وجد الرايخ نفسه في وضع مستهجن ، غريب . اذ بينما كانت جبهاته الحربية بحاجة الى الجنود ، كانت المعدات من كل نوع تفيض عن حاجته ، وهي في اتم اهبة للعمل .

الدولة تتولى بنفسها ادارة الاقتصاد الوطني

مع قيام الحصار وانعدام المواصلات البحرية ، يصبح تنظيم الاقتصاد الوطني اقوى سلاح في تقرير المصير . ولذا كان لا بد للسلطات العامة ، في كفاحها ضد هدر القوى عبثاً ، وفوضى الانتاج ان تنظم المبادرات الفردية ، وتعطيها الوجهة الصحيحة . وانتهى الامر أخيراً بان تولت الدولة نفسها ادارة الاقتصاد الوطني في سائر ميادينه .

ان راتينو هو اول من لفت الحكومة الالمانية الى ضرورة السهر على مخازن المواد الاولية ومستودعاتها . لقد عهدت اليه الحكومة بادارة « قطاع المواد الاولية للحرب » واطلقت يده في مصادرة ما كان منها مخزوناً ، وقسمته بين المصانع وتوزيع طلبات الحكومة على شتى المعامل والورش . ان المانيا في سنة ١٩١٦ هي اول دولة انشأت لنفسها ما يدعي بال *Zwangwirtsehaf* . لقد زوّد « مكتب الحرب » *L'office de guerre* ، بالسلطات المطلقة ، للفصل في قضايا صنع المعدات الحربية ، وقضايا الاستيراد والتصدير ، وفرض الرسوم على السلع المصنوعة ، والمحاصيل المختلفة . ولم تلبث سائر الدول ان اقتدت بألمانيا ، من قريب او بعيد . فراحت تشغّل اسرى الحرب وتدفع لهم اجور عملهم ، وتستعيد من جبهة القتال الجنود المنفذين اليها قبل موعد خدمتهم العسكرية ، او تهدّد من تفاضت عن ارسالهم اليها حين يضربون عن العمل . كما انها اخذت تحدد الاسعار ، وتصادر المصانع ، وتشرف على صنع النماذج الاولى المعدة للدفاع الوطني ، وتتحكم بوسائل النقل في البر والبحر ، وتبيح او تحرّم الاستيراد والتصدير ، وتنظم زراعة الاراضي المهملة ، وتزود رجال الصناعة برؤوس الاموال اللازمة لإنشاء مصانع جديدة لصنع المعدات الحربية ... وفي الجملة نجد ان حرية التجارة والانتاج والعمل قد ضيقت حدودها ، ونظمت تنظيماً دقيقاً .

إن مثل هذه الادارة كانت تقتضي عدداً ضخماً من الموظفين ، والمجالس الادارية ، واللجان المختصة . فكان في فرنسا ، عند توقيع الهدنة ما لا يقل عن ٢٩١ لجنة ادارية ، منها ثمانون لجنة ملحقة بالوزارة الحربية وحدها ، فضلاً عن المجالس المحلية والاقليمية . ان هذه المصالح كثيراً ما كانت تتشابك ، ويقوم بعضها بذات العمل الذي كان يقوم به بعضها الآخر . اما في المانيا ، فان «المكتب الرئيسي للمجهود الحربي» — ومهمته الإشراف على سائر نواحي التجارة الخارجية — كان يعدّ اكثر من اربعة آلاف موظف ، ويكوّن اعظم منظمة تجارية في العالم . ان اصحاب المهن الحرة من تجار وصناعيين كانوا يشكلون ، تحت وصاية الدولة ، شركات حقيقية لاحتكار

مشترى المواد الاولية الضرورية لهم ، التي كانوا يتقاسمونها فيما بينهم .

المشاكل المالية

منذ بداية العمليات الحربية ، اتخذت كل الاجراءات المعروفة ، والتي من شأنها ان تحول دون وقوع اية ازمة مالية : فمدّد أجل استحقاق السندات التجارية والمصرفية ، وفرض نظام التعامل بالعملة الورقية ، بدلاً من الذهب . ومع ذلك فقد اضطرت سائر الدول الى الأخذ بسياسة القروض الداخلية والخارجية . اما مصدر هذه القروض فكان انكلترا ثم الولايات المتحدة . ونلاحظ من جهة ثانية ، ان قيمة المشتريات الخارجية التي كانت تفوق كثيراً امكانات الدفع ، كانت تزيد على التوالي عجز الميزان التجاري لمصلحة البلدان المحايدة ، ومصلحة الولايات المتحدة . لقد خشيت فرنسا مراراً كثيرة كما خشيت بريطانيا ان يبلغ بها العجز الى وقف مدفوعاتها ، ولا سيما في سنة ١٩١٧ . لم تحلّ الأزمة الا بدخول اميركا في الحرب . وهكذا ارتفعت الديون العامة في فرنسا من ٣٢ ملياراً الى ١٧٣ ملياراً . وفي المانيا – بسبب القروض الداخلية – من ٥٥٠٠ مليون مارك الى ستين ملياراً . ان الرقابة التي فرضت على اخراج الذهب من البلاد ، والعمليات المصرفية ، بالإضافة الى العون الاميركي المالي ، كل ذلك قد ساعد على حفظ التوازن بين الليرة الانكليزية والفرنك الفرنسي من جهة ، وبين الدولار الاميركي من جهة ثانية ، دون ان يتمكن من وقف تدهور اسعار هاتين العملتين بالنسبة الى العملات المحايدة ، وبالتالي الى وقف ارتفاع اسعار المعيشة .

مشكلة الغذاء

كان على الحكومات كذلك ان تؤمن الغذاء لشعوبها . فقد هبط الانتاج الزراعي في كل البلدان ، لسبب نقص اليد العاملة بين الرجال ، ونقص الحيوانات ، والأسمدة . وأوشك تأمين الغذاء للسكان المدنيين ان يكون هو نفسه معرّضاً للخطر . ان المانيا تمسها الحاجة الى الخيول والاعلاف : ان احسن كتائبها المقاتلة لا تملك في سنة ١٩١٨ سوى ٨٠ ٪ مما كانت تزود به سابقاً . منذ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ اخذ مكتب البطاطا ومكتب الحبوب يقنن استهلاك الخبز والطحين والبطاطا . ثم تناول التقنين اللحم والمواد الدهنية . ثم أدخل على صنع الخبز مواد غريبة ليس لها حظ كبير من القدرة على التغذية . للمرة الاولى في تاريخ البشرية ، اخضع شعب يعد ٦٧ مليون نسمة لنظام بطاقات التموين . وسارت سائر الدول على هذا النهج ذاته ، ولكن دون ان تذهب بعيداً فيه . لقد ضيقت انكلترا حدود استيراد السلع الكمالية واحتكرت استيراد السكر ، واخذت تشجع انتاج القمح الوطني الذي ازداد ٦٠ ٪ وانتاج البطاطا الذي ازداد ٤٠ ٪ . وهي قد فرضت الرقابة على دخول السلع الغذائية في البلاد ، واشترت كل انتاج كندا من الجبنة المصدرة الى الخارج ، وكل القمح الاوسترالي ، والـ *Bacon* الاميركي ، وراحت اخيراً تصادر كل غلة البلاد من الحنطة والجبنة ، والبطاطا ، وتحدد لها الاسعار . وهكذا انتهت الحكومة الى الاشراف على ٩٤ ٪ مما كان يستهلك في البلاد . وفي كل مكان ، بما في ذلك البلاد المحايدة ، انشئت الـ *Cantines* ، والمآوي المختلفة لعمال المصانع ، وطلاب المدارس الخ... وفي كل مكان مست

الحاجة الى السلع الغذائية والمحروقات ، واليد العاملة ، وارتفعت الاسعار على الرغم من ارتفاع الاجور ، ونقصت القوة الشرائية ، مما زاد في عسر المعيشة للجزء الاكبر من السكان .

٢ – المشكلات السياسية والاجتماعية خلال الحرب

الاتحاد المقدس

قاست الشعوب مريراً من التجربة القاسية التي ابتليت بها : فالهواجس التي راودت يوماً خواطر الطبقات الموجهة حول ما عسى ان يكون الموقف الذي ستقفه الطبقات العاملة في حال انفجار حرب ، اثبتت انه ليس ما يبررها ولا تنهض على اساس قط . فقد ادّى نفوذ الاكليروس الارثوذكسي عند الشعوب الصقلبية ، ونفوذ الاكليروس الكاثوليكي ، في الامبراطوريات المستبدة وفي كل من النمسا والمجر ، والولاء الصادق شبه الاجماعي الذي تمتعت به ، الى التفاف الجماهير الشعبية حولها . فالمقدرة التي استطاعت معها روسيا تزيين الحرب ، في نظر رعاياها من الروس ، بمثابة حملة دفاع عن السلافية ، وظهور المانيا مظهر دولة محاربة لنظام قيصري شديد الكراهية ، في نفوس الليبراليين والاشتراكيين ، حالا دون ظهور اية معـــارضة للحرب في كل من روسيا والمانيـــا حيث اقر مجلس الريشستاغ بالاجماع التدابير والاجراءات التي رأت الحكومة فرضها بهذه المناسبة . اما الفرنسيون فقـــد كان شعورهم العـــام انهم راحوا فريسة عدوان لا مبرر له ، فقرروا ، بالاجماع ، الدفاع عن بلادهم ، والدفاع عن الحق والعدالة بعد ان ديسا بالاقـــدام . اما في انكلترا فقد راح بعض حزب العمال وبعض دعاة السلم من حزب الاحرار يحاولون التصدي لاعلان الحرب . الا ان كل معارضة او احتجاج من قبل الرأي العام ، على الحرب ، ارتفع بعد الاعتـــداء على حياد بلجيكا . وهكذا أطل علينا في كل مكان « الاتحـــاد المقدس » ، وسرعان ما تناسى الناس التهديدات باعلان الاضراب العام ، كما تناسوا تلك المقررات التي سبق للمكتب الدولي الاشتراكي فاتخذها في ٢٩ تموز (يوليو) . وهكذا اقبل الناس على التجنيد والحشد العسكري في جو من الحماسة الملتهبة ، وبدا من صلابة الاتحاد الوطني في الداخل وشدة تماسكه بحيث ان التدابير التي رُوِيَ قبل الحرب اتخاذها كتدبير وقائي احترازي للتخفيف من هياج العناصر الثورية ونقمتها الغاضبة (منها مثلاً ، في فرنسا ، تسجيل اسماء الاشخاص المقترح توقيفهم ، في السجل *B*) ، بقيت حبراً على ورق ولم تنفذ . وهكذا تبنت الشعوب وجهة نظر حكوماتها وعيونها مغمضة .

الا ان الاوضاع لم تلبث ان تغيرت بسرعة . فلأول مرة يشترك ملايين من المواطنين بعملية حشد وتجنيد عامة انتزعوا من بين أُسَرهم ومن اعمـــالهم ، في حرب ضروس أكول ، طويلة شاقة ، وكل طبقـــات المجتمع – وليس الطبقـــات السفلى وحدها – أخـــذت تهجس بالحرب ، وخضعت عن طيبة خاطر ، لمـــآسي ولامتحانات شديدة لم تخطر يوماً لها على بال . فالحرب الدائرة رحاها يتضرس بويلاتها وتعرك بثفالها المحاربين وغير المجندين على السواء . فالكل يهجس بالمصير الغامض الذي يتهدد العاملين في خطوط الدفاع الاولى من ابناء الوطن ، ويهتم بالمصاعب

المادية التي تحف بالعيش وبصنوف الحرمان الذي لن يلبث ان يلف المحاربين لفاً . فلم يمر الانسان يوماً بمثل ما يمر به المحاربون من اخطار وتجارب قاسية ، لاسيما بعد ان تركزت الحرب وتركزت على جبهات معينة ، وقفوا معها وجهاً لوجه مع عدو ماكر متربص . فقد وقفوا على خط النار في شتاء ١٩١٤ — ١٩١٥ واحتفروا لهم خطوطاً طويلة من الخنادق والدهاليز المتصالبة المتشابكة تتباين عمقاً ، يتعرضون معها باستمرار ليس لقصف دارٍ مُصمّ وللاشتباكات اليدوية ، فحسب ، بل ايضاً للبرد القارص والمطر المتواصل . وقد تعطلت وسائل تموينهم وراحوا فريسة الهوام والحشرات القارصة اللاسعة تعيث بينهم وتعبث في اجسامهم ، فحرمت عيونهم لذة النوم وهم في حراسة موصولة وعسسٍ لا ينتهي ، يفترشون اذا ما نعموا ببعض الراحة ، ارضاً تخترقها المياه ويغوصون في الوحل حتى الركب . « هؤلاء الجنود الذين رأيتهم عائدين هذا الصباح ، ليسوا بالحقيقة ، سوى كتل متراصة من الوحل الكثيف » ، كما يصرح الجنرال مَسْتر ، بعد اشتباك عنيف مع العدو . وشيئاً فشيئاً يأخذ الوضع بالتحسن ، وتقوم شبكة من الاتصالات ربطت الجبهة بالمؤخرة ، يسّرت « لسخرة الحساء » ، من الصفوف الاولى ، بما امكن ، من بعض الاطعمة السخنة ، كما ان استبدال الطلائع يؤمن للجنود المرهقين بعد بضعة ايام من السهر المضني والحرب في الخطوط الامامية ، احتمال اخذ بعض الراحة لهم في الخطوط الخلفية ، والاستمتاع بشيء من الراحة والهدوء في القرى والدساكر القائمة في الوراء .

ففي القطاعات المشتعلة يرى الجندي نفسه دوماً عرضة لتوتر اعصاب مستمر . فالمؤن والذخائر لا تصل في مواعيدها ، والقصف يستمر في دويه رامياً الى تحطيم شبكة المواصلات ودك الخنادق والملاجىء ، حيث تحدث القنابل الضخمة عند انفجارها فجوات فاغرة تجعل من ساحة الحرب حقلاً من فوهات البراكين لا تلبث ان تصبح بركة من الماء والوحل . ففي قطاع فردون ، شهد الناس ، لاول مرة ، قصفاً مشبعاً هدّاماً يأتي في بضع ساعات ، على فرق بكاملها ، ويقتل في اقوى الفرق وافرسها ، كل قدرة على الهجوم ، كما يحصد افراد الجيش حصداً بالمئات والألوف . ولذا كان لا بد من تأمين استبدال الوحدات المرهقة باخرى طازجة ، وهي عمليات مكلفة لان المؤخرة تتلقى ، هي الأخرى ، نصيبها من هذا القصف الهادر ليل نهار .

والموت أبداً يتلصص على فريسته في كل لحظة حتى في هذه القطاعات التي لا يأتي البلاغ الحربي على ذكرها إلا لماماً » . ففي اواخر عام ١٩١٥ كان الجيش البريطاني قد خسر ثلث أفراده ، أي ٢٧٣,٠٠٠ و ١٦,٠٠٠ ضابط ، كما ان الجيش الفرنسي كان قد سجل في التاريخ نفسه ٥٩٠,٠٠٠ قتيلاً ، و ١٦,٠٠٠ ضابط ، والجيش الألماني ٦٢٨,٠٩٠ قتيلاً و ٢٠,٠٠٠ ضابط . ثم اطلق عام ١٩١٦ الحملات الضخمة ، فكلفت معركة فردون المانيا وحدها ٣٣٦,٠٠٠ قتيل وفرنسا ٣٦٢,٠٠٠ قتيل ، ومعركة السوم كلفت بريطانيا ٤٢٠,٠٠٠ قتيل انكليزي و ٢٠٠,٠٠٠ فرنسي . فعلى الجبهة الغربية وحدها ، عطلت الحرب ، في هذه السنة ، اكثر من

مليوني جندي وجعلتهم غير صالحين للحرب . وكلفت حملة الدردنيل الحلفاء غالياً جـــداً إذ اقتضت البريطانيين ٢١٥,٠٠٠ قتيل ، والفرنسيين ٢٧,٠٠٠ من مجموع ٧٩,٠٠٠ اشتركوا في هذه الحملة . أما روسيا ، فقد بلغت خسائرها في السنتين الاوليين من الحرب ٣,٨٠٠,٩٠٠ بين جريح وقتيل ومفقود ، مع العلم ان الجيش الروسي ، بلغ معدل خسارته بعد ذلك ، مليوناً من الجنود ، في كل فصل بين قتيل وجريح ، الى جانب ٥٠٠,٠٠٠ من الاسرى .

فالعذابات التي تجرعها الجندي ، والمخاطر العديدة التي تهددت حياته أدخلت تغييراً جذرياً على حياته بحيث اصبح يختلف كلياً عما كان عليه عام ١٩١٤ . ومع انه بقي على شجاعتـــه البطولية ، فقد زايله كل وهم وغرور . فمدى تعاطفه ومقاسمته الشعور يقتصر على رفاق السلاح الملازمين له وعلى صغار الضباط الذين يتقاسم معهم الخطر الواقف لهم بالمرصاد . فهـذا الفريق الذي يعيش معه باستمرار في الخندق هم بالفعل المحاربون الصادقون . وهذه الحماسة التي جاشت بين ثناياه عند اندلاع شرارة الحرب ، حل محلها تسليم مرير بالامر الواقع ، بعد ان حلب أشطر الدهر وتوالت عليه عوامل الخسف والفشل . وبعد هذا التنكر او النفرة الـــتي اقامتها حوله ، هذه الاقاويل والثرثرات التي غذتها صحافة ثرثارة وهؤلاء « الاغرار الذين يجهلون كل شيء عن الحرب والذين يرغبون له مع ذلك ، المضي فيها على حسابه هو ، وبأساليب اكل عليهـــا الدهر وشرب » ، كما يؤكد لنا ذلك ج . نورتن كرو ، وبعد هذا الاعياء واحياناً الشعور بعدم جدوى هذه الاضاحي التي تبذل بدون حساب ، وهذه الآلام المبرحة التي يتحمل غصصها .

المؤخرة

هذه المؤخرة ، تعيش ، هي الاخرى ، ظروفاً صعبـــة . فقد تجرعت ، هي كذلك ، مرارة القصف الجوي وعانت طويلاً ، مباشرةً او مداورة ، من عقابيل حرب الغواصات والحصار البحري الذي فرضته .

ان افتقار البلاد لليد العاملة جذب إليها عمالاً من الخارج من رجـال ونساء . ففي المصانع الحربية نسوة يعملن في خرط القنابر وتركيبها وتعبئتها ، كما ان المرأة في الريف ، اخذت تضم يدها الى يد الاولاد والشيوخ ، في حراثة الارض وتأمين الغلال . وقد زيدت الاجور بصورة عافها العدل والمساواة ، وفقا لنوع الصناعة ولون العمل . ففي كل من انكلترا وفرنسا ، اخذت النقابات العمالية تتعاون مع الحكومة ، الا ان الاسعار اخـذت ترتفع بينما انخفضت الطاقة البشرية . ولذا رأت الحكومات نفسها مضطرة للاخذ بالتقنين . ففرضت المانيا ، منـذ عام ١٩١٦ ، مزج الدقيق بـ ٣٥٪ من نشا البطاطا للعامل الذي حدد استهلاكه اليومي ١١٠٠ غرام ، مع ٢٨٠ غرامـا من اللحم ، و٩٠ غرامـا من الدهن والشحم . امـا الحليب فاحتفظ باستعماله لبعض المستهلكين ، كما وضعت في التداول مواد بديلة للزيت والعسل . وفي سنة ١٩١٨ على أثر المواسم البائرة التي عرفتها البلاد عام ١٩١٦ و ١٩١٧ ، جرى تخفيض في معـدل الحصة المخصصة للفرد وذلك من ٢٢٠ الى ١١٦ غراماً من الدقيق في اليوم الواحد ، وإلى ١٨ غرامـاً من اللحم و ٧ غرامات من الشحم . إلا أن عدم كفاءة المادة الشحمية والتعويل في الغـذاء على

الوان قليلة المادة الغذائية ، واشتداد الحاجة الى الصابون والمواد المطهرة الاخرى ، كل ذلك وما اليه ، ساعد في انتشار الأوبئة الجارفة ، ومع هبوط معدل المواليد بنسبة ٤٠ بالمئة ، ارتفع معدل الوفيات بين السكان المدنيين ، من ١٤ بالمئة عام ١٩١٦ الى ٣٧ بالمئة عام ١٩١٨ .

وامور التغذية في الامبراطورية النمساوية المجرية هي اسوأ من ذلك بكثير . فان لم تعرف المجر ظلم الحرمان ، فالجوع اخذ يفتك بالسكان في المناطق الجبلية او الصناعية القائمة في النمسا . وقد عرف أفراد الجيش اياماً في الأسبوع ، لا يتناولون فيها لحماً على الاطلاق . والتقنين الشديد المرزح للجسم ، والوضع الصحي المتردي باستمرار في البلاد ، عوامل اخرى تركت اثرهـــا المخلخل على وحدات الجيش وعلى الاهلين في المؤخرة . اما عند الاتراك ، فقـــد هبط معدل الوجبة الغذائية عند الجندي الى ٢٥٠ غراماً في اليوم الواحد .

وقررت فرنسا كذلك ان تجعل حصة الفرد من السكر كيلوغراماً واحـــداً في الشهر كما حددت استهلاك الخبز للفرد الواحد من ٣٠٠ - ٦٠٠ غرام بحسب عمر المستهلك. وقررت تحديد استهلاك الحليب والفحم والزيت والتبغ كما قننت استهلاك الغاز والكهرباء ، ومنعت في ربيع عام ١٩١٧ ، اكل اللحم مرتين في الاسبوع وبدون حلوى . وفي انكلترا جرى تقنـــين الزبدة والقهوة ، كما حدد استهلاك اللحم والسكر والخبز للجمهور ، وتسببت انكلترا عام ١٩١٨ في نشوب اضطرابات في مدينتي روتردام وامستردام .

تقييد الحريات العامة

وهذه العذابات التي تجرعها الناس صنوفاً والواناً ، والثروات الضخمة التي جمعها « مستفيدو الحرب » الذين انشأوا صناعات حربيـــة أو تعهدوا تأمين توريدات الجيوش ومهماتها ، والشعور المتزايد باللامساواة الاجتماعيـــة ، كل ذلك أدى ، في الدول المتحاربة ، الى نشوب أزمة سياسية واجتماعية حرجة .

فقد اشتد الخلاف في المجال السياسي بين الحكومات والجماهير الشعبية التي تمـــد الجيش بالمحاربين . فقد طرحت ضرورات الحرب بشكل عنيف ، مشكلة الدفاع عن الحريات المدنية والسياسية . فالاجراءات التي رؤي اتخاذها في اوقات السلم والتي وُضعت موضع التنفيـــذ ، زمن الحرب ، هي واحدة تقريباً في كل البلدان المتحاربة . فقد أدت الى تجنيد الافكار في كل مكان ، كاعلان حالة الطوارىء اي إلغاء الحرية الشخصية ، وانشاء المحاكم العسكرية ، والمراقبـــة المسبقة على الصحافة ، وغـــير ذلك من الاجراءات التعسفية كالسخرة والمصادرة ؛ وكلها اجراءات أولت المسؤولين عن السلطة التنفيذية ، صلاحيات واسعة . فقد ادى الحـــد من حرية الصحافة الى الغاء مراقبة الرأي العام لشؤون الدولة ، والى تعطيل الانتخابات النيابية جزئيـــاً (باستثناء انكلترا) . ففي الامبراطوريات العسكرية حيث نشاط الحكومـــة لا يتوقف على

البرلمان ، تتمتع السلطة التنفيذية « بملء السلطة » . أما في فرنسا ، فالعمل بالمراسيم الاشتراعية مكن الحكومة من تعليق القوانين ، ومن الحد منها . وفي انكلترا ، أمنت « القرارات المتعلقة بالدفاع من الدومنيون » للحكومة ، تعديل القوانين المعمول بها ، على شرط فحصها والتدقيق بها من قبل مجلس العموم . وفي سويسرا المحايدة نفسها حول المجلس ، الاتحاد العام « صلاحيات غير محدودة » لضمان امن البلاد ، ولصيانة نشاطها الاقتصادي .

والحاجة الملحة أحياناً لاتخاذ اجراءات سريعة ليس في مصلحة الدولة المحاربة الاعلان عنها، ساعدت هي الأخرى ، على تجريد البرلمانات من بعض صلاحياتها الاساسية التي تتمتع بها : فقد اضطرت الحكومة للحد من دورات هذه البرلمانات والاستعانة بالرقابة لكبت اصوات الناقدين. ومع ذلك، فالبلدان التي تتمتع بنظام برلماني ، كثيراً ما كان اعضاء النواب فيها يتلقون من افراد الجيش العاملين في الجبهة او من الضباط ، رسائل يتظلم فيها مرسلوها من سير الحرب ومن طريقة توجيه الاعمال الحربية ، كما كانوا يشجبون فيها تجاوز الحكومة ، ومغالط رجال الادارة وهفواتهم . ان توجيه اعضاء البرلمان الاسئلة الى الحكومة في انكلترا ، واقرار الاعتمادات الحربية بالتصويت ، كانت وسائل رادعة للحكومة . وفي فرنسا كذلك كانت الاسئلة الموجهة الى الحكومة والى اللجان السرية التي جرى تشكيلها عام ١٩١٦ كافية الى جانب لجان المراقبة ، محاولات صادقة تمكن البرلمان من تمثيل دوره وتأمين اصلاح التجاوزات في كل ما يتعلق بتموين الجيوش وتأمين حسن سير الصناعات الحربية والمراقبة . وكثيراً ما كان النواب يلاقون معارضة او مقاومة عنيفة لم يكن في وسعهم دوماً التغلب عليها . وهكذا اطلت على البلاد « دكتاتوريات حرب » جمعت ملء السلطة في ايدٍ قلة . ففي المانيا نرى « فريق الديوسكور » الذي تشكل من هندنبورغ ولودندورف ، هو الذي يملي ارادته وتعليماته ، على الوزراء والمستشارين . وفي انكلترا ، هي اللجنة الحربية المؤلفة من خمسة اعضاء برئاسة لويد جورج ، وفي فرنسا « لجنة حرب » ايضاً مؤلفة من خمسة اعضاء برئاسة كليمنصو ، وهي لجنة تقوم باعمال مجلس الوزراء ، وتحكم بالفعل كما تشاء .

ومن جهة اخرى ، فالانضباط الذي فرضته ضرورات الحرب ، ساعد على تقوية سلطة « النبلاء » التي راح تطور الديموقراطية يقص من جناحها ، ليس سلطة العسكريين الذين يغارون على امتيازاتهم العسكرية ويشتبكون باستمرار مع رجال الحكم من المدنيين الذين لم تكن كلمتهم دوماً هي الكلمة الفصل فحسب ، بل ايضاً مع الطبقة البورجوازية التي تمد الجيش وحدها ، بما يلزم من أطر وملاكات ، ومن ضباط عاملين وضباط الاحتياط ، كذلك محاربة الافكار الضارة بالدفاع الوطني وملاحقة « الانهزاميين » ، وهي اعمال ونشاطات تصدت ، ليس فقط لكل تصرفات القيادة او الحكومة ، بل ايضاً لكل رأي يحمل في طياته خطراً يهدد الاتحاد المقدس ، او يتناول بالنقد ، البنيان الاجتماعي او يتعرض لمزاولة السلطة الادارية في المصنع او يتصدى للحريات الدينية .

نهاية الاتحاد المقدس

والى التظلم من حد للحريات العـــامة وتجاوزات السلطة ، يجب ان نضيف هنا الاشمئزاز الذي استحوز على الناس ، منـذ عام ١٩١٥ ، من جراء بعثرة موارد الدولة وهدرها جزافاً ، والوقوف في وجه سياسة متابعـــة الحرب باعتبارها سياسة خرقـاء ، لا طائل تحتها ، عاجزة عن تحقيق نصر نهائي حاسم . وهـذه النزعات والبدوات التي ظهرت على اشكال شتى في الاوساط المطالبة بالسلام ، في انكلترا وفي اوساط بعض رجال المال والاعمال من الانكليز والالمان والفرنسيين، ولدى بعض محترفي السياسة امثال كايو وبريان واللورد لاندسدون(الذي قدم استقالته من الوزارة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٦ ، والذي نشر ، عام ١٩١٧ ، بياناً يطالب فيـــه ببدء مفاوضات للصلح) ، والفريق الآخر العـــامل مع الكونت كارولي في البرلمان المجري ، وارزبرجر وجانب من حزب الوسط الذين حملوا مجلس الريشستاغ ، على اتخاذ قرار بالمباشرة بمفاوضات الســـلام ،وفريق من حزب العمال المستقلين من طلاب السلام ضم بين صفوفه : ماكدونالد وسنودن وجويت . هـذه الحركة تلتقي والمعارضة التي قام بها الاشتراكيون في القارة اخذ ساعدها يشتد ويقوى بتفاقم العذابات والآلام والشعور بالملل والسأم ؛ أضف الى ذلك عمل اشتراكيين روس لاجئين الى سويسرا ، وايطاليين غضبوا لدخول بلادهم الحرب، وفرنسيين والمان عقدوا في زيمروالد ، في ايار ١٩١٥، مؤتمراً دولياً خرجوا منه باحتجاج على الاتحاد المقدس ، وطالبوا بعقـد « صلح لا ضم فيه ولا تعويضات حرب » . واخذت هذه النزعة تشتد وتقوى . ففي المانيـــا راح ليبخنخت مع عشرين من زملائه يطالبون بعقد صلح لا غالب فيه ولا مغلوب ، وأسسوا من بينهم حزب اقلية مستقلا . وعُقد في كينثال مؤتمر دولي ثانٍ في نيسان ١٩١٦ ودعا العمال للعمـــل على فرض هدنة في الحال ؛ وهذه الفكرة التي جاءت تدغدغ آمال عدد كبير من المحاربين والعمال الذين احتفظوا بولائهم لعقيدتهم المثالية السابقة ، اخذت تشق طريقهـــا الى اوساط اشتراكية عديدة ، والى الاوساط النقابية (كاتحـــاد العمال الفرنسيين للمعادن بزعامة ميرهايم) ، كما راح الوزراء الاشتراكيون الفرنسيون يستقيلون من صفوف الحكومـة . وراح ليبخنخت يؤسس في المانيا ، حزب سبارتاكوس بوند . وفي النمسا والمجر برزت بشكل واضح مقاومة القوميات . وفي روسيا اخـــذت البورجوازية المستنيرة التي آلمها كثـــيراً ما شهدت من اندحار الجيوش الروسية والتجاوزات المخجلة ، والفساد المسيطر على البلاط الامبراطوري وعلى الادارة معاً ، فتحاول هي الاخرى ان تتولى تأمين توريدات الجيش والمصنوعات الحربيـــة ، عن طريق « اتحاد زمستوف » او عن طريق « اتحاد المدن » بالتعاون مع الدوما . الا ان القيصر امر بحل الدوما ، وبذلك حصل تقاطع تام بين البلاط وبين البورجوازية . ومنذ عام ١٩١٦ ، اخـــذ الوضع طابعاً ثورياً .

اضرابات وحركات تمرد

كان للثورة الروسية دوي عظيم بين الشعوب التي عيل صبرهـــا واستنفذت قواها . فقد رأى فيها بعضهم مثـالاً يجب السير على منواله تشجيعاً لهم في تعطشهم للسلام واحياناً للسلام بأي ثمن كان . فالمؤتمر الاشتراكي الذي

عقد في ستوكهولم قوّى الامل في النفوس وحمل الناس على الاعتقـــاد بان السلام ممكن تحقيقه . ولذا رأينا رؤساء الهيئات النقابية الذين ساهموا في إقامة الاتحـــاد المقدس تغمرهم الحركات الجماهيرية . ففي المؤخرة كما في الجبهة قامت مظاهرات تعبر بوضوح عنهـا الروح المسيطرة على الأذهان والمستبدة بالنفوس : من اعتصابات ارتدى بعضها طابعاً ثورياً لا يدع مجالاً للشك ، وحركات تمرد وحركات فرار من الجندية .

فقد انفجرت في المانيا اضرابات في ربيع عام ١٩١٧ ، في المعامل والمصانع التي تعمل لامور التموين في كل من برلين وليبزيغ ودوسلدورف ، كما قام مثل هذه الحركات في فرنسا في كل من باريس وسانت أتيين بالرغم من القانون الذي يحظر الاضرابات كما يحد من حرية التسريح في المعامل . وفي بريطانيا العظمى ، راحت هيئات عمالية ، منتدبة تقف في وجه اتحادات العمال التي اتهمت بالتواطؤ مع الحكومة ، فقبلت بالتنازل عن حقها في الاضراب وسلمت بوقف تنفيذ القوانين التقاعدية ، وراحت هذه الهيئات تحاول إثارة الاضرابات في المناجم ودور الصناعات الحربية ، فيستجيب لها اكثر من ٨٠٠،٠٠٠ عامل . وحدثت في ايطاليـــا نفسها اضطرابات خطيرة في آب وايلول ، في كل من وُلايات تورينو وجنوى وألكسندريا . وفي كانون الثـاني (يناير) ١٩١٨ ، عادت الاضرابات للظهور بشدة وعنف . الا ان التشويش بقي يخض النفوس . فقد كانت هذه الاضرابات تجديداً للثورة ودعوة صريحة اليها .

والعجز في تأمين ما يلزم من المهمات والذخائر ، والتقليل الى ادنى حد من المأذونيات العسكرية ، وخساعة بعض القادة ، والدعوة الناشطة الى السلام ، ومثل التآخي بين الجنود الالمان والروس ، والبراءة التي اصدرها البابا بندكتوس الخامس عشر حول عدم جدوى هذه المـذابح والاثر الشديد الذي كان لها بين الدول المتحاربة ، كل ذلك ادى الى حركات تمرد وعصيان بين صفوف الجيـوش .

فالفشل الذريع الذي اصيب به الهجوم الذي امر به الجـنرال نيفل في ١٦ نيسان ، ترك وراءه الخيبة المريرة والحقد الضمين بين وحدات الجيش الفرنسي ، فاشترك بعض قطاعاتها بهذا العصيان ورفضت وحدات بكاملها القيام بعملية استبدال في الخطوط الامامية ، وعدم الانصياع والامتثال للأوامر الصادرة ، وكلها حركات استمرت بضعة اسابيع في منطقة سواسون . كذلك وقعت حوادث عصيان مماثلة في صفوف الجيش الايطالي ، وتكاثرت بين وحداته حوادث الفرار من الجندية . وقد حدث مثل هذا العصيان بين صفوف وحدات رجال الاسطول في عرض البحار ، في شهر آب ، كما رفضت فرقة رماة البحر الالمان التوجه لقمع حركة العصيان هذه . وعبثاً حاولت القيادة العليا الحد من الدعاية للسلام وذلك بنقلها الوحدات الثائرة الى خطوط القتال وبفرض الرقابة على المراسلات في الجبهة . وكذلك الجيش النمساوي المجري الذي خلخلته المنافسات الداخلية والعصبيات القومية بين الاقليات الوطنية من جراء الدعاوة التي عمل الحلفـــاء على بثها بين صفوفهم ، وعودة الاسرى النمساويين من روسيا ، بعـد ان جرى الافراج عنهم في اعقـاب

الثورة البلشفية ، وتأثير نقص المواد الغذائية بين صفوف الجيش الأمر الذي ادى الى فرار اكثر من ٣٠٠،٠٠٠ جندي من صفوف الجيش النمساوي في الداخل ، عام ١٩١٨ فألفوا من بينهم عصابات عُرفت باسم « الاحتياطي الاخضر »، عاثت في البلاد نهباً وسلباً ، في ما تقوم به من اعمال لصوصية . وانسجاماً مع الحركات العمالية ، وقعت حوادث تمرد وعصيان بين الوحدات البحرية العاملة في الدانوب، واخرى محاربة،فأخذبعضها بالانسحاب من الجبهة محدثة فيها فجوات كبيرة . وفي الجيش البلغاري رفضت وحدات عديدة ، قبل نيسان ١٩١٨ ، القيام بالهجوم ، كما تعددت حوادث الهرب من صفوف الجيش ، اسوة بما كان يجري في صفوف الجيش التركي ، إذ وسجلت حوادث الفرار هذه ، نحواً من ٥٠ ٪ من الجيش التركي في العراق وفي فلسطين ، حيث رأت فرقتان شركسيتان نفسيهما عاجزتين عن تقديم اكثر من ٢٥٠٠ جندي للوقوف في وجه الهجوم الذي شنه الجنرال أللنبي ، فوقع كل الجيش التركي الرابع بكامله اسيراً في قبضة الفرقة القادمة من الصحراء . اما الجيش الالماني ، فالظاهرة المهمة التي تنم عن تخاذله تقوم في العدد الكبير من الاسرى (٣٥٠،٠٠٠ في تموز وتشرين الثاني ١٩١٨) . إلا ان حركة التمرد امتدت الى اسطول الغواصات . ووقعت حوادث تخريب ، كما حاول بعض البحارة الاستيلاء على نسّافة والهرب بها الى النرويج ، كما وقع عصيان للأوامر بركوب البحر . وفي ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ، رفع البحارة في مرفأ كيبل العلم الاحمر وانضموا في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) الى باقي وحدات الاسطول . وهكذا لم تلبث لوبيك وهمبورغ وكوكسهافن وبريمن ان وقعت جميعها بين ايدي البحارة والعمال الثائرين . وفي ٧ تشرين الثاني اعلن كورت إيسنر الجمهورية في باڤاريا . وفي ٨ منه ثارت كل من كولوني ودوسلدورف وكوبلنس ومايننس ، فانهارت المانيا برمتها .

وهكذا ادى انقباض النفوس الناجم عن المذابح الهائلة والعذابات المريرة والشعور بعدم جدوى التضحيات الذكية التي بُذِلت ، وقسوة الحظ الغاشم والقسمة الضئزى ، الى حركات تمرد وانتفاضات عنيفة جلبت نهاية الامبراطوريات العسكرية ، كما هزت من الاساس الدول الليبرالية التي بفضل ما شعرت به من نشوة الظفر ، وظروف الحياة المادية الأكثر حلماً ساهمت طبقاتها الموجهة في تهدئة الخواطر ، كما ان القضاء على الاضرابات الدامية التي نشبت بعيداً عنها والتي ساهم المنتصرون على كبتها ، كل ذلك استطاع ان يعيد الأمن الى نصابه وتأمين استتاب السلطة الشرعية ، وهي محاولات باءت ، مع ذلك ، بالفشل في روسيا .

الفصل الثالث

عملية ترسيخ صعبة وقلقة

(١٩١٩ - ١٩٢٠)

بعد الانهيار السريع الذي أصيبت به ألمانيا فأفقدها السيطرة ، بدا نصر الحلفاء كاملاً ونهائياً ، وهو نصر أدّى الى تدمير خصوم الديموقراطية القدامى ممثلين بهذه الملكيات العسكرية التقليدية ، كما ادى الى زحزحة الطبقات الاجتماعية الرجعية التي تعتمد على الجيش والكنيسة . فجاء هذا النصر المبين « معلماً من معالم الثورة الفرنسية الكبرى ». ولم يبق في اوروبا ، من ذلك كله سوى نزر يزر من الملكيات ، بينما الشكل الغالب لمعظم النظم والحكومات التي طلعت في اعقاب الحرب تواً كان النظام الجمهوري الذي يكرس مبدأ سيادة الشعب ، هذا المبدأ الذي يعترف به الجميع . « والحرب دفاعاً عن الحقوق » تنتهي بانتصار القوى الليبرالية بعد ان زال من الوجود ، على ما يبدو ، معظم خصومها المعدودين .

ومع ذلك ، فالعالم لا يزال ابعد ما يكون عن الاستقرار والتهدئة التي ينشد ، اذ لم تلتئه الحرب في كل مكان ولا تزال اعمال مقاومة قائمة بين قوميات متباغضة ، كما ان خطر التهدم الاجتماعي تلبّس الوانا من الاشكال واللبوس . فهنالك عند المغلوبين على امرهم ثورات تضطرم في كل من المانيا وهنغاريا ، واضطرابات اجتماعية خطيرة تنغص الحياة على المنتصرين ، والحياديين ، على السواء .

فالقلق لا يزال يستبد بالجميع ، والكل يخشى من امتداد التيار الثوري البلشفي . ولذا اقتضى الدول التي خرجت منتصرة من الحرب ، سنتين كاملتين في محاولة جاهدة لاعادة السلام القديم الى محرابه وإرساء السلام على قواعد جديدة .

١ — الاضطراب السياسي والاعمال العسكرية الجديدة

الثورة في المانيا

انهزام حلفاء المانيا وانسحابهم من الحرب ، وضع المانيا في وضع يائس اذ رفض ولسون التعاون مع حكومتها ، كما ان حركة تمرد الاسطول الالماني وقيام اولى التشكيلات العسكرية ، اجبر غليوم الثاني على

اعتزال الحكم والاستقالة . وقام ايبرت الزعيم المعتدل للحزب الاشتراكي الديموقراطي يؤلف حكومة ائتلافية مع « الحزب المستقل » . فالجماهير بقيت مصعوقة في شبه جمود كأن على رأسها الطير ، بينما انهارت الى الحضيض احزاب اليمين والطبقات الموجهة . فالعناصر الثورية الناشطة تألفت من الهيئات العمالية بعد ان انضم اليها الجنود والبحارة فأثاروا في البلاد الفتن والاضرابات . والفئات الوحيدة التي كان في مقدورها الوقوف في وجهها والصمود ، تتألف من حزب الاشتراكيين الديموقراطيين برئاسة ايبرت ، الذي همه ان ينشىء في البلاد نظاماً ديموقراطياً برلمانياً وهيئة للاركان . ولم يلبث الفريقان ان عقدا اتفاقاً سرياً منذ التاسع من تشرين الثاني للحؤول دون الثورة البلشفية ، وللعمل على انتخاب مجلس تأسيسي بأسرع ما يمكن . وتمكن الجيش القديم ان يصفي بسرعة كلية كل حركات التمرد والعصيان التي وقعت في جنوبي البلاد وغربيها ، بعد ان تفاقم خطرها في الروهر على الاخص وفي برلين . واستطاع لوبكيه ان يقمع بشدة « الاسبوع الاحمر » الذي قام في برلين ، في كانون الثاني ١٩١٩ مما ادى الى قتل بضع مئات بين صفوف المتمردين ، كما جرت تصفية كل من ليبخنخت وروزا لكسمبورغ . فكان هذا القمع فشلاً نهائياً للثورة الشيوعية التي حاولوا القيام بها . الا ان الاضطرابات بقيت تقلق الأمن في بافاريا حيث تم قتل كورت ايستر ، وفي همبورغ وبريمن ، وفي الساكس والروهر ومجدبورغ والسار . واضطر المفوضون الثلاثة المستقلون ان ينسحبوا من الحكم في كانون الاول كما رأى حزب الاشتراكيين الديموقراطيين الذي ألف اعضاؤه اقلية في مجلس الريشستاغ ان يدعوا الى مشاركتهم في الحكم الكاثوليك والديموقراطيين وهكذا امكن السيطرة على الثورة الاشتراكية والسياسية في المانيا.

الثورة في هنغاريا

الثورة في هنغاريا تختلف نوعاً واتجاهاً عن الثورة في المانيا ، ولها مدلول خاص. فقد قامت على اكتاف أقلية صغيرة واستلام الشيوعيين السلطة الفعلية مما اضفى عليها طابعاً مميزاً . فبعد انهيار جبهات الحرب ، واستقالة الامبراطور الملك شارل ، قام الكونت كارولي ، الرئيس الليبرالي للمعارضة ، يعلن الجمهورية. وقد أدى احتلال الحلفاء للبلاد ، والبؤس المخيم عليها ، والبطالة المتفشية بين اوساط العمال تشحذ المشاعر القومية التي أثارتها المطالب الجغرافية من قبل التشيكوسلوفاكيين والرومانيين واليوغوسلافيين ، الى حركات من الفتن والاضطرابات واعمال اللصوصية ضد كبار الملاكين. فقد شدد الحزب الشيوعي قبضته ونفوذه في المدن وتسلم رئيسه بيلا كون الحكم في شهر آذار (مارس) بوصفها حركة وطنية مناهضة للاتفاق وحلفائه ، وحركة اجتماعية مناهضة لكبار الملاكين العقاريين، اخذت حكومة الكومون الهنغارية بتأميم وسائل الانتاج والملكيات الكبرى والوسطى واسندت ادارتها الى تعاونيات اشتراكية ، والمؤسسات الصناعية والتعدينية ، ومؤسسات النقل التي يعمل في الواحدة اكثر من ٢٠ عاملاً ، والمخازن الكبرى والمؤسسات المصرفية والتأمينية والمؤسسات التربوية ، وعهدوا بإدارة كل مؤسسة جرى تأميمها الى «مفوض

للانتاج » يجري انتخابه من قبل العمال يساعده في عمله الاداري « لجنة مراقبة » ومكاتب توزيع المهمات » و « مكاتب اقتصادية في المحافظات » . الا ان الحصار والنشاطات المضاده للثورة التي تمت بتوجيه حكومة الاميرال هورتي والكونت بُثيلن ، وهي حكومة قامت تحت رعاية الجيش الفرنسي ، اضعفت كثيراً الحركة الثورية . وفي تموز ١٩١٩ قام الرومانيين بهجوم على بودابست للقضاء على النظام الشيوعي الملحد الذي قام فيها وسحق الفرق الحمراء ، وقاموا بنهب البلاد خلال احتلالهم لها . وانتصرت الحركة المضادة للثورة بزعامة الاميرال هورتي الذي الغى الجمهورية وفرض على البلاد الهول الابيض ، وبذلك عاد النظام الى هنغاريا كما اعيدت الى كبار الملاكين العقاريين .

الاضطرابات الاجتماعية

هذه الاضطرابات والقلاقل الاجتماعية التي مزقت اوروبا لم تكن وقفاً على البلدان المغلوبة على امرها كروسيا وألمانيا وهنغاريا . فقد تمخضت بمثل هذه الاضطرابات بعض الدول التي خرجت من الحرب منتصرة وبعض الدول الحيادية الاخرى . فالسخط الذي ولدته في النفوس اربع سنوات متصلة من الحرمان والعذابات كان عارماً يجيش في النفوس ، يستشيط ويستفحل بالتطلع الى الثورة الروسية والرغبة في عضدها ومساندتها لتقوى وتصمد في وجه الثورة المضادة التي تدعمها الدول الغربية ، خشية من ان « سلام الحق » الذي لقوا في سبيله ما لقوا من حروب وعنت وعذاب لا تفشله الحكومات التي تنتصب في وجه المبادىء التي اعلنها ولسون بحيث تخيب الآمال التي غذّوها خلال هذه السنوات العجاف من العمل الشاق والانضباطية العسكرية الآسرة لتحقيق نصيب اكبر « من الرفاهية والحرية » . فارتفاع الاسعار الذي بلغ عام ١٩١٩ نحواً من ١٤٢ ٪ مما كانت عليه عام ١٩٢٣ ، في انكلترا ، و ٢٥٦ ٪ في فرنسا ، و ٢٦٦ ٪ في ايطاليا زادته الثورة ضد النظام البورجوازي احتداماً . فالسنوات ١٩١٩ و ١٩٢٠ تميزت بجيشان الاحقاد الدفينة في القلوب ، وبهذا الفشل الذي منيت به المثل الاجتماعية التي تاقت الى العدالة والسلام بكل جوارحها ، وهي مثل كانت تغذي الآمال التي رفرفت على سني الحرب .

وقد ارتفع عالياً عدد اعضاء الاتحادات النقابية في كل مكان ، فقفز هذا العدد في بلجيكا من ١٢٠ الف عام ١٩١٣ الى ٧٢٠ ٠٠٠ عام ١٩١٩ . كما ان الاتحاد العام للعمل عدّ بين اعضائه ١ ٨٠٠ ٠٠٠ عضو في فرنسا والاتحادات العمالية في انكلترا ارتفع عدد اعضائها من ٤ ملايين عام ١٩١٥ ، الى ٨ ٧٤٠ ٦٠٠ عام ١٩٢٠ اي بزيادة ٧٠ ٪ عن سنة ١٩١٧ ، والف اتحاد الحرف عصبة متماسكة قوامها التحالف بين المعدّنين وعمال مناجم الفحم وعمال النقل كما ادخلت تعديلات اساسية على تشكيلها الداخلي . وطابع كفاح الطبقات الذي برز خلال الاضرابات التي قامت عام ١٩١٢ – ١٩١٣ ، اشتد واستبد اكثر فاكثر . ولكي تتمكن الدولة من التغلب على اضراب عمال مناجم الفحم ، عام ١٩١٩ اضطرت للجوء الى قوى الجيش .

اما في فرنسا ، فقد راحت دعاوة خبيثة تسمم افكار العناصر النقابية التي ألفت اقلية

آنذاك ، في البلاد والتي كانت تطالب باتخاذ تدابير فعالة ، محاولة إقناعها بان الثورة « ممكنة وهي آتية لا محيص عنها ولا مرد لها في انحاء اوروبا كلها » . وقد تميز عيد اول ايار عام ١٩٢٠ باضراب عام عن العمل وباشتباكات دامية مع قوى الامن وقعت في المدن الصناعية الكبرى . وفي حزيران ، اعلن الاضراب ٢٠٠ ٠٠٠ من عمال المصانع و ٨٠ ٠٠٠ من العاملين في الصناعات الكيماوية ، و٥٠ ٠٠٠ من العاملين في التعدين . وقد ابى زعماء اتحاد العمال العام في فرنسا ، كما في انكلترا ، توسيع هذه الحركة كما رفضوا استغلال هذه الفرصة السانحة لاعلان اضراب عام يرمي لاستلامهم مقاليد الحكم ، اذ لا ثقة لهم قط بوحداتهم غير المهيأة والتي تفتقر في الصميم ، الى النظام ، لاستلام الحكم والاحتفاظ به . وعندما راحت نقابة عمال النقل العاملين على الخط الحديدي بين باريس وليون ومرسيليا تعلن الاضراب العام ، عمدت الحكومة المنبثقة من هيئة التكتل الوطني ، الى التشهير بهذه الحركة ووصمها بانها محاولة ثورية وتشكلت « اتحادات وطنية » لتحل محل المضربين ، ودعت الى الخدمة العسكرية مواليد ثلاث سنوات . وفي اواخر نيسان ١٩٢٠ ، قام اضراب عام كان له بعض الاثر على الحياة الاقتصادية دون ان يخلخلها ، نظرت اليه الحكومة نظرها الى مؤامرة ضد سلامة الدولة وامرت بتوقيف رؤساء الاتحاد وسوقهم الى السجن كما اصدرت محكمة السين حكماً يلغي نقابة العمال العامة . وهذا الفشل تمنى به الحركة النقابية زادها انقساماً على نفسها وكانت نذيراً بانقسامها على شاكلة الحزب الاشتراكي نفسه ، اذ راحت اكثرية اعضاء الحزب تعلن في اجتماع لهم عقدوه في مدينة تورس ، انضمامهم الى الدولية الثالثة ، الامر الذي حمل اليأس الى قلوب العمال وحمل الكثيرين منهم على الخروج من صفوف الاتحاد .

اما في ايطاليا حيث لم تلق الحرب اية شعبية ، فقد ازدادت الطبقات بؤساً وشقاء بعد انتهاء المعارك ، وفي اثر التضخم المالي وارتفاع الاسعار الجنوني وخيبة الأمل التي احدثها في النفوس مؤتمر الصلح ، الامر الذي ادى بالتالي الى تأمين سيطرة الاشتراكيين المتطرفين في الحزب الاشتراكي فنالوا ١٧٥ مقعداً من اصل ٥٠٠ مقعد في انتخابات عام ١٩١٩ . وقد تكاثرت في السنوات ١٩١٩ و١٩٢٠ المظاهرات ذات الطابع الثوري ، منها مثلاً اضرابات العمال الزراعيين في ولايات نوفارا وبارما ، واحتلال الاملاك الواسعة ، وطلب المباشرة بتوزيعها ، والاضراب العام الذي اعلنه ٢٠٠ ٠٠٠ من عمال الصناعات الحديدية ، في نابولي وميلانو وبيومبينو ، وعمال النسيج في مدينة كوزم ، وعمال دور الصناعات الحربية في ترسانة انسالدو في جنوى (احتلال مصانع الفا روميو في ميلانو . ومنه انتقلت العدوى الى ١٨٠ معملاً من المعامل الخاصة بالصناعات الحديدية ، ساهم باحتلالها اكثر من ٦٠٠ ٠٠٠) وقد اخذ يبرز للعيان ، عام ١٩٢١ عمل « القمصان السود » هذه المنظمة الضيقة النطاق التي نظمها وسهر على ادارتها كبار الملاكين ورجال الاعمال والصناعة والحكومة ، وهي منظمة لم تلبث ان استشرت واستبطرت وهيأت للحركة الاشتراكية في ايطاليا هزيمة نكراء دونها بكثير هزيمة

obeikandl.com

الشكل ١ ـ الحدود الجديدة والمقاطعات المتنازع عليها بعد الحرب العالمية الاولى .

في عام ١٩١٤ : ١ ـ فرنسا ، ٢ ـ النمسا ، ٣ ـ التمساوهنغاريا ، ٤ ـ ايطاليا ، ٥ ـ بلجيكا ، ٦ ـ القاتارك ،
٧ ـ روسيا ، ٨ ـ رومانيا ، ٩ ـ بلغاريا ، ١٠ ـ صربيا ، ١١ ـ الجبل الاسود ، ١٢ ـ اليونان ، ١٣ ـ تركيا ،
١٤ ـ حدود ١٩٢٤ ، ١٥ ـ الحدود الجديدة عام ١٩٢٠ ، ١٦ ـ المقاطعات المتنازع عليها عام ١٩١٩ ـ
١٩٢٠ ، ١٧ ـ اراض خاضعة لاستفتاء شعبي ، ١٨ ـ اراض لم يلحقها اي تعديل .

« كاوريتو » المشهورة .

وقد عرفت اسبانيا الحيادية ، هي الاخرى ، ازمة ثورية بين ١٩١٩ – ١٩٢٠ قوامها الثالوث البلشفي : البؤس وغلاء المعيشة والفوضى السياسية في البلاد . فنشبت في اسبانيا سلسلة متصلة الحلقات من الاضرابات قام بها العمال الزراعيون في ولاية الاندلس . كما قامت اضرابات عمالية اخرى في ولايات : كتالونيا وفي المقاطعات الصناعية الواقعة الى الشمال الغربي من البلاد. وفي سنة ١٩١٩ اعلن الاتحاد العام للعمال ، وهي منظمة نقابية فوضوية تعد ٣٠٠ ٠٠٠ عضو الاضراب في الشركة الكهربائية الكندية في سابا ديل ، عقبته حالة من الفوضى والبلبلة قمعها الجنرال مارتينيز بالدم ، فطبق على العمال قانون التهرب من خدمة العلم .

التدخل ضد روسيا

اما الخطر الاجتماعي الادهى الذي يضفي على هذه الحركات والانتفاضات العمالية طابعاً مقلقاً ، فيتمثل ، على أتمه ، في قيام روسيا الاشتراكية ، وفي الخوف من امتداد عدوى هذا النظام الخطر ، الامر الذي حمل دولاً كثيرة على إصلاء هذه الثورة حربا لا هوادة فيها مع انه لم يكن احد ليتوقع لها الديمومة والاستمرار . ومنذ عام ١٩١٧ ، راح الحلفاء يدافع منهم للابقاء على الجبهة الشرقية ، ضد المانيا يرسلون ، منذ عام ١٩١٨ ، تحت ستار الدفاع عن العتاد الحربي الذي كدسه الاميركيون والحلفاء في اوكنجالسك ومورمانسك وفلاديفوستوك ، حملات عسكرية الى هذه المراكز الحربية . وقد راح الحلفاء يردفون بعون سريع ، كل حركة مضادة للنظام البلشفي ، اينما طلعت او لاحت : في سيبيريا وجنوبي روسيا او في بلدان البلطيق واخيراً في أثر الحرب البولونية الروسية التي وضعت حداً لمعاهدة ريغا بعقد السلم عام ١٩٢٠ . وقد استطاعت روسيا الثورة ان تصمد بنجاح امام خصومها ولذلك انقذت نفسها وضمنت بقاءها لتزرع الخوف ولتثير الشكوك في النفوس . وقد استبدلت الحكومات سياسة التدخل المسلح المباشر التي منيت بالفشل ، سياسة فرض نطاق الحجر الصحي الذي رمت من ورائها الى عزلها وابقائها ضمن الحجر الصحي الى ان تسقط من نفسها . وفي البلدان البلطيقية حيث راح الألمان يحاولون الاحتفاظ بسلطتهم تساندهم الارستوقراطية الالمانية في هذه المقاطعات ، اخذ الجنرال غولتز يشكل كتائب حرة لم يلبث ان انضم اليها الجنود الالمان الذين تم تسريحهم من الخدمة العسكرية ، مما حدا بالحلفاء الى التدخل وراحوا يسلحون الكتائب الليتوانية ، فاضطرت الوحدات الالمانية ، في نهاية الأمر الى الانسحاب من هذه المقاطعات ، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٩ .

٢ – اعادة السلام

المبادىء العامة

بدت المحاولة الالمانية التي هدفت الى انهاء عهد طويل من السلام بقصد تحقيق توسع جغرافي واسع النطاق ولبسط سيطرتها على اوروبا جمعاء ، خروجاً على كل المبادىء التي اصطلحت الحضارة المتعاقبة على اعتبارها قضايا ثابتة كرّسها

العرف وأقرها التقليد البشري ، تقوم على احترام حياة الأفراد والحق وتجنب اللجوء الى القوة في حل المشكلات القائمة بين المتنافسين . فالحرب الدفاعية التي خاضتها الديموقراطيات ضد الامبراطوريات القائمة في وسط اوروبا كانت بمثابة « حرب العدالة » . وبعبارة اخرى صليبية ضد العنف والعدوان في سبيل إنقاذ الشعوب التي ترسف في الذل والعبودية ، ولاقامة سلام وطيد الاركان وإنشاء مجتمع دولي تتساوى فيه حقوق الشعوب وتصان اسوة بالحقوق الشخصية ضمن المجتمعات القومية .

وقبل ان تضع الحرب اوزارها حرص الرئيس ولسون في خطبه الرنانة وفي رسائله الى مجلس الكونغرس الاميركي ، حرصاً شديداً على ان يحدد لبلاده الاهداف التي تنشدها من دخولها غمار الحرب ، والاسس التي يجب ان يقوم عليها سلام دائم وطيد . وقد احدثت خطبه هذه والمبادىء التي حددها دوياً عظيماً في الرأي العام العالمي ، وقطعاً لاسباب المنازعات التي شجرت بين الشعوب والدول خلال القرن التاسع عشر والتي جاءت الحرب الاخيرة تظهر ما يكمن تحتها من مخاطر . رأى ان يطبق الأخذ بمبدأ احترام مطالب القوميات الوطنية في هذه الامبراطوريات التي لا تزال تضرب هذا المبدأ بعرض الحائط ، والاعتراف ، بالتالي ، باستقلال هذه الشعوب التي لا تزال تعاني من الاحتلال الاجنبي لها والقضاء على كل مبرر لسياسة الضم القومية والقضاء بالتالي على الدبلوماسية السرية التي تفرض على الشعوب الخاضعة لسيطرتها حروباً يجهلون اسبابها ومسبباتها ويلزمونها بها وهم لا ناقة لهم فيها ولا جمل ، وتأسيس عصبة لجميع الأمم تتولى فض جميع الاختلافات وحل المشكلات التي تنشب بين الشعوب والدول ، وبذلك تصبح الاحلاف والاتحادات الدولية اموراً نافلة لا معنى لها ولا ما يبرر الاخذ بها قط ، واقامة سلام يبنى على العدالة حتى لمن كتبت عليهم الغلبة . هذه هي المبادىء العامة التي حلم بتحقيقها الرأي العام العالمي وراحت الولايات المتحدة الاميركية تضغط بنفوذها على الشعوب لتبنيها والسير عليها — عن غير رضى منها وبعد كل تحفظ — هذه المبادىء التي تضمنها ميثاق الهدنة الذي وقعته المانيا بعد ان ارغمها الحلفاء على الركوع .

وهذه المبادىء طُبّق بعضها جزئياً بينما بقي البعض الآخر منها حبراً على ورق . فالدول المنتصرة عللت النفس باستغلال نصرها المبين وشطب الامبراطوريتين الروسية والالمانية من خريطة العالم ، ولو لأمد قصير ، وبزوال الامبراطورية النمساوية المجرية والسلطنة العثمانية توطيداً منها لسيطرتها على العالم ، بحيث يتاح لها اعادة اقتسام المستعمرات والبلدان التي احتلتها هذه الامبراطوريات وراء البحار ، وبذلك يتم لاوروبا وضع تبقي معه الدول المغلوبة على امرها ، مهيضة الجناح ، مستضعفة ، كما تجعل من المستحيلات قيام حرب جديدة .

معاهدات ١٩١٩ - ١٩٢٠

فالمعاهدات التي تم الوصول الى عقدها ، عام ١٩١٩ - ١٩٢٠ جاءت بمثابة تسوية وفقت بين المبادىء التي نادى بها ولسون والمبادىء الاخرى التي قامت بها الدبلوماسية الاوروبية القديمة ممثلة خير تمثيل في شركائه

بالمفاوضات . فبانشائهم الدول القومية وتحريرهم للشعوب المستعبدة في أوروبا الشرقية واوروبا الوسطى ، رمت الدول المنتصرة في الحرب الى قطع دابر الخلافات الناشئة عن مطالب القوميات. وهكذا أطل على الوجود وقـــام تحت الشمس ست دول مستقلة جديدة طلعت من بين حطام روسيـــا والنمسا والمجر بينما جرى توسيع ثلاث دول اخرى توسعاً كبيراً (هي رومانيـــا ويوغوسلافيا واليونان) ، كما نالت كل من فرنسا وايطاليا تعويضاً لها ، اراضي لها اهميتها الخاصة من الوجهتين الاقتصادية والستراتيجية . وعلى الاجمـال فالحدود الجغرافية التي رسمتها معاهدات عـــام ١٩٢٠ ، تحقق ، في مجموعها ، المطالب الوطنية ، والأماني القومية. فالأقليات القومية اصبحت أقل بكثير من الوجهة العددية مما كانت عليه عام ١٩١٣ ، وان لم تزُل كلياً . فقد أُخذ بعين الاعتبار ، عند تعيين الحدود الجديدة ، بعض مقتضيات رؤي مراعاتها اخذاً ببعض الحوافز الاقتصادية والستراتيجية والعرقية التي جعلت من المتعذر إنشاء دول قومية صرفة . وكان من نتائج هذه النظرة البديهية الخروج على مبدأ تقرير المصير ، هذا المبدأ الذي كان من الأسس التي قامت عليها المعاهدات الجديدة . ألم يكن من الواجب ، تأميناً لاستقلال هذه الدول الجديدة وضمـاناً لحياة كريمة لشعوبها ، التوقف ملياً عند ما يؤمن سلامتها ويصون كيانها سيـــاسياً واقتصادياً وذلك بتأمين الموارد المعدنية والخامات اللازمة وطرق مواصلات معينة والمرفأ اللازم لتقنية اقتصادها وتأمين مواصلاتها وغير ذلك من مستلزمات كل استقلال ؟ افلم يكن من الواجب مراعـــاة مشاعر أكثرية السكان في هذه المناطق التي تتشابك فيها المصالح وتتعاظل بين اكثرية واقليات عرقية تتصالب عندها الاهداف وتتنافر؟ وهكذا استطالت فواصل الحدود في اوروبا الوسطى بحيث ارتفعت من ٦٠٠٠ كلم الى ١٣,٠٠٠ كلم ، منها ٤٠٠٠ كلم لتشيكوسلوفاكيـــا وحدها . وقد رؤي الاستبقاء ، ضمن هذه الحدود ، على بعض الاقليات القومية تناوحت نسبة افرادها بين ٢٠ ـ ٣٥ بالمئة من مجموع السكان ، كما ان خط الحدود الفاصلة في بعضها بدا يتعارض والمنطق السليم ، لا بل بدا مخالفاً للعقـــل السليم ، كما يبرز هذا الوضع على اتم صورة في كل من مدينة فيومي وزارا وتيشن والاريج الاعلى وسيليزيا وفي مقاطعة بانات (بين يوغوسلافـــيا ورومانيا) وفي مقدونية ، وفي المضيق البولوني حيث نرى الحدود تباعد بين امكنة ومصانع واسواق تجارية بالرغم مـــما يجمع بينها من روابط وأواصر تشدها بعضاً الى بعض ، وبذلك قامت بين السكان نزعات ومطالب لا حدّ لهـــا ولا حصر . والعبث بمبدأ القوميات الذي ضُرب بتطبيقه عرض الحائط اثار في نفوس الالمان أحقاداً مريرة بعد ان استهانت المعاهدات المعقودة بمصالحهم وداستها بشكل ذريع (اذ خسروا اراضيهم و ١٢ ٪ من مجموع السكان) ، ولا سيمـا المجر اذ فقدوا ٧٠ ٪ من اراضيهم ونصف سكان بلادهم ، والاتراك بعد ان انتزع منهم ٤/٥ اراضيهم .

ولما كان المنتصرون في الحرب يمثلون القوة العسكرية والسياسية ، فقد رموا الى بقاء المغلوبين على امرهم في عجز مدقع ، اقصرتهم عليه شروط نزع السلاح وشروط اقتصادية اخرى . فقد

نصت المواثيق المعقودة على تجريد المانيا المسؤولة الاولى عن الحرب، من كل سلاحها ، كما نصت على تخفيض عدد جيوشها ، وحظر عليها العمل بالخدمة العسكرية الاجبارية، ونصت على احتلال ضفة الرين اليسرى لمـــدة ١٥ سنة ، كما قضت بهدم رؤوس الجسور المحصنة على ضفة النهر اليمنى . فاذا ما احترموا وحدتها ، فقد رأت نفسها ملزمة للتخلي عن اراضيها التي لا تقطنها اكثرية المانية كالألزاس واللورين او جزء من سيليزيا العليا بشرط إجراء استفتاء فيه، وعن الاراضي البولونية التابعة لها بما في ذلك دانتزيغ ومستعمراتها عبر البحار، واخيراً مناجم السار على ان يقرر سكان هذه المقاطعة مصيرهم في استفتاء شعبي عام، بعد ١٥ سنة ، واتخذت إجراءات شبيهة لهذه مع بلغاريا وتركيا وهنغاريا والنمسا . فاقتطعت من جسمها عدة أقليات المانية وهنغارية . كـــما اتخذت إجراءات احترازية للحؤول دون انضمام النمسا الى المانيا .

اما الاحكام الخاصة بالشؤون الاقتصادية ، فقـــد جُردت الدولة المغلوبة على امرها ، الى جانب مستعمراتهـــا ، من اساطيلها التجارية ، وفُرضت عليها تعويضات لم يحر تحديدها في وقت كانت فيه اوضاع التجارة الخارجية مضعضعة لا بل منهارة بالفعل .

« وهذا الظـلم القرطاجي الجائر » ألم يكن بالفعل لا خيّراً ولا ممكنـاً ولا عملياً ؟ الم يكن « تحدياً للعدالة والشفقة وللعقل السليم » كما اكّد ذلك كينز بصدق وحرارة ، فساعد كثـــيراً على تشكيك الرأي العام الانكلوسكوني كما ساعد على عدم تطبيقه وتنفيذه . الم يكن بالرغم مما علق به من شوائب ، اقل الحلول سوءاً ، وكان قابلا للتنفيذ ، على كل حال ، كما دلل على ذلك ببراهين قاطعة اتبين منتو ؟ ومهما يكن . فقد كان القصد من ابقاء المقهورين على امرهم ولمدة طويلة ، اعجز من ان يتصدوا للمنتصرين او ان يزاحموهم على الاولوية في العالم .

امـا روسيـا التي تجاهل مؤتمر الســلام وجودها رسمياً ، فقد حرص الحلفاء على ان ينشئوا حولهـا ، عزلاً لها عن العالم ، حجراً صحياً تـألف من جمهوريات صغيرة الحجم ، مثل فنلندا (٣٫٥٠٠٫٠٠٠ نسمة) واستونيا (١٫٢٥٧٫٠٠٠ نسمة) وليتونيا (١٫٩٠٠٫٠٠٠ نسمة) بينهم ٢٥ ٪ مختلفو العرق ، وليتونيا التي تضم مليونين بينهم ١٢ ٪ من عروق مختلفـــة . وكلها جمهوريات اقتضى لهـــا بضع سنوات لتنظيم شؤونها ؛ ومن جمهوريات متوسطة الحجم ، أمثال بولونيا (التي تعد بين سكانها دخيلا من اصل ثلاثة اصليين) ورومانيا التي ضمت اراضي روسية الاصل والطابع كانت من قبل تابعة لروسيا البيضاء « اوكرانيا وبسارابيا » . وفي قلب اوروبا وشرقيها ، قـام عدد من الدول السلافية ، منها على الاخص تشيكوسلوفاكيا وبولونيا المتحالفتين مع فرنسا القابعة على ضفاف نهر الرين. كل هذه الكيانات تحيط بالربيخ إحاطة السوار بالمعصم وتراقبه عن كثب .

عصبة الامم وحماية الاقليات

طرأ على المبادىء الولسونية ، في المجالين السياسي والجغرافي ، تعديلات جذرية ، بينما راح جانب كبير من معاهدات الصلح ، هو الجانب الخاص بمنع انفجار حرب جديدة ، كان تطبيقاً لها وتنفيذاً ، هـذا الجانب المتعلق بميثاق عصبة الامم . فانطلاقاً من المبدأ القائل : « ان كل حرب تنفجر تصيب المجتمع البشري بكامله » ، فقد ترتب على هذا المجتمع ان يتخذ من الاجراءات ما يصون سلام الامم » . فقد عُهد الى لجنة خاصة مؤلفة من ٩ اعضاء بينهم خمسة دائمون ، هم الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيـا العظمى وايطاليا واليابان ، مهمة اتخاذ الاجراءات الاقتصادية والعسكرية ، ضد كل دولة تعلن الحـرب على الاخرى . وقد نص الميثاق على امور كثيرة منهـا نزع السلاح من كل الدول واعادة النظر في المعاهدات « التي تصبح غير قابلة للتنفيذ » ، وعلى انشاء مكتب دولي للعمل ، واخيراً وليس آخراً ، مراقبة المستعمرات الالمانية القديمة والأقطار المنفصلة عن تركيـا ، التي تولت مهمة الانتداب عليها وتهيئتها للاستقلال ، الدول المنتصرة . والنص المذكور نص موجز عام ، ناقص ، عبارته مبهمة على العموم ، ركيكة ، لا يستجيب كثيراً لاماني دعاة السلام (فهو يحترم مبدأ السيادة الوطنية ولا يحظر بصورة جازمة اللجوء للحرب ولا ينص عـلى استعمال بوليس دولي للمحافظة على الأمن في الحال) . إلا انه نص طيّعٌ يستجيب لاتخـاذ اجراءات تالية . وفي نطاق خاص هو نطاق حماية الاقليات ، فقد نص الميثاق على إجراءات دقيقة الغرض منها معالجة المشكلات الناجمة عن ادماج اقليات قومية في صلب الدول الجديدة . فقد نص على وجوب احترام هذه الاقليات واوجب معاملتها على قدم المساواة مع باقي رعايا البلاد ، دون اي نظر للعرف واللغة والدين ، لا سيما في كل ما يتعلق بالوصول الى الوظائف العامـة وحرية استعمال لهجاتهم الخاصة وحرية معتقدهم والتعليم بلغتهم الام . فعصبة الأمم التي تضمن تطبيق كل هذه الحقوق هي الهيئة الصالحة للنظر في كل طلب يشكو من مخالفتها وعـدم التقيد بها ، والقيام بالتحقيقات اللازمة .

وبالفعل ، فعصبة الأمم التي كان من المفروض فيها ان تصبح اداة صالحة في المجال الدولي ، لم تلبث ان استحالت اداة تغليب وتسليط بين ايدي الدول المنتصرة التي تؤلف الاكثريـة في مجلس التسعة ، وفي الجمعية العـامة (صوت لكل دولة عضو) . فولايات الدومينيون وانكلترا تؤلف كتلة من ستة أصوات ، بينما تلتف دول اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية المتحالفة فيما بينها وتعتمد عسكرياً واقتصادياً على فرنسا وتقف الى جانبها. أما الولايات المتحدة الاميركية فقد رفضت الانتساب الى عصبة الامم بعد ان رفض مجلس الشيوخ الاميركي التصديق عـلى مشروع معاهدة فرساي ، بينما حظر على روسيا وألمانيا والدول الأخرى المغلوبة ، التقـدم الى العصبة بطلب الانتساب .

مؤتمر واشنطون

بعد ان أعاد الحلفـاء السلام الى اوروبا ، رأوا ان يعيدوه الى الشرق الأقصى ، ليوقفوا عند حد ، تصاعد النفوذ الياباني الذي أخذ يهدد جدياً،

مصالح الدول الاوروبية والولايات المتحدة في المحيط الهادي . فقد اغتنمت اليابان من جهة ، الفوضى الضاربة اطنابها في الصين ، واستغلت ، من جهة ثانية ، حرية التصرف التي اضطرت انكلترا وفرنسا التخلي لها عنها ، لتستولي على تركة المانيا في هذه الاصقاع ، وذلك باستيلائها على تسانغ تاو وتشانتونغ وعلى الجزر الالمانية المتناثرة في المحيط الهادي . فقد تمكنت من ان تفرض على الصين مطالبها المؤلفة من ٢١ مطلباً ، وهي مطالب يؤمّن لها تحقيقها ، امتيازات ومنافع اقتصادية وسياسية ، وبذلك وضعت الصين برمتها تحت ولايتها . وبالاتفاق المعروف باتفاق لانسنغ إيشي المعقود بين اليابان والولايات المتحدة ، اعترفت لها الأخيرة بمصالح اليابان الخاصة في الصين . ثم انتهى بها الأمر في آخر المطاف بمناسبة الثورة الروسية ، الى احتلال سيبيريا الشرقية حتى حدود بحيرة بيكال ، كما ان مؤتمر السلم أقر لها بكل الامتيازات التي نالتها على حساب الصين ، واستطاع مؤتمر واشنطن الذي دعت إليه الولايات المتحدة ان يفرض حدوداً على اليابان : حدوداً للتسلح واحترام سيادة الصين واستقلالها وسلامة اراضيها ، والتنازل عن الامتيازات التي نالتها كما تنازلت عن مقاطعة شانونغ ، واخلاء سيبيريا والاعتراف بالباب المفتوح . ان تحالف انكلترا وولايات الدومينيون الى جانب الولايات المتحدة ، جعل سياسة الولايات المتحدة تشيل على السياسة اليابانية ، وأمن التوازن بين القوى هذا التوازن الذي اختل بدافع الحرب في الشرق الاقصى على حساب الجنس الابيض .

٣ ـ اعادة النظام ـ الاصلاحات السياسية والاجتماعية

بعد ان امكن تجنب الثورة وتم توطيد السلام ، اصبح من الضروري ان توضع الحرب بين حاصرتين ، وذلك بإعادة المؤسسات الليبرالية الى الوجود ، والعمل على تعميمها ، بتقديم التنازلات للطبقات الشعبية بحيث تتحول بانظارها عن الدرس الروسي وما فيه من عبرة وعظة .

الاصلاحات السياسية

كان من شدة نفوذ المنتصرين ومالهم من سطو شديد واثر عميق في النفوس ان راح المغلوبون على امرهم والدول التي أطلت حديثاً على الوجود تتوسم ما للدول المظفرة من نظم ومؤسسات . فقد زال النظام الملكي من المانيا وطأطأت السلالات الملكية فيها برأسها الى الأرض امام طغيان الحركة الشعبية واستبطارها . فهنغاريا وحدها بقيت على النظام الملكي ولو خلا العرش من صاحبه امام رفض جيرانها لهذا النظام . فكل الدول الجديدة : من بولونيا الى تشيكوسلوفاكيا ، الى الدول البلطيقية رفضت النظام الملكي نظاماً لها . ولم يقم في اي مكان من يشكو او ينتقص من نظام الاقتراع العام . فانكلترا تبنته منذ عام ١٩١٨ وحذت بلجيكا حذوها عام ١٩١٩ بعد ان تخلت عن نظام تعدد الاصوات الذي عملت به من قبل . فالعمل الدستوري الضخم الذي تم في اوروبا في هذه الحقبة ، تميز بالنظام البرلماني الذي ساد وكرّس المبادىء الفردية التي قالت بها الديموقراطيات التقليدية : **تغلّب حقوق الفرد الحر على حقوق الدولة وحقوق الفئات المجتمعية الأخرى . فالدستور الذي**

إرتضته تشيكوسلوفاكيا ، عام ١٩٢٠ ، والدساتير التي ارتضتها لها كل من بولونيا ويوغوسلافيا ، عام ١٩٢١ ، كلها مستوحاة من القانون الاساسي الفرنسي . ففي كل من المانيا والنمسا نرى دساتير جامعية اي يتولى وضعها متشرعون يحاولون « عقلنة » السلطة وذلك باعطائهم النظام الديموقراطي فيها شكلاً او صبغة شرعية اكثر وضوحاً مما هي عليه الدساتير المعمول بها في كل من انكلترا وفرنسا لتأتي منسجمة مع مطلب العرف والتقليد . وقد استوحت بعض البلدان دستور سويسرا الذي يفسح المجال للمبادىء الشعبية وللاستفتاءات الشعبية (بروسيا وبادن وبافاريا واستونيا) ومعظم هذه الدساتير تقر عالياً بتقدم المجلس المنتخب على السلطة التنفيذية (بافاريا – هس – بادن) كما اوجب البعض منها انتخاب الرئاسة العليا بالاقتراع الشعبي (المانيا – فنلندا) .

الاصلاحات الاجتماعية

ففي الحين الذي راحت فيه الحكومات تكبح بشدة الاضطرابات الاجتماعية عمدت هذه الحكومات جاهدة ، على تحقيق بعض المطالب التي طالما طالبت المنظمات النقابية بتحقيقها . فقد اقرت فرنسا نظام العمل ٨ ساعات في اليوم كما اقرت قانون الاتفاقات الجماعية التي لم تكن مع ذلك ملزمة والتي لا تهم سوى ٧،٥ ٪ من مجموع اصحاب الاجور العاملين في عالمي التجارة والصناعة ، الا انها تشريعات لها معناها ومغزاها بالنسبة لعددها (٥٧٥ اتفاقاً جماعيا في عام ١٩١٩ و ٣٤٥ في عام ١٩٢٠) وقد امتاز بعضها بما له من طابع قومي مفرّد . واقرت بلجيكا قانون الثمان ساعات عمل في اليوم ، والضريبة التصاعدية على التركات ، والضريبة النوعية او الفرعية على الدخل الفردي . واقرت انكلترا للمنظمات المهنية وللشركة المعروفة A. S. E. حق عقد اتفاقيات جماعية تعترف بشرعية ممثلي نقابة عمالية في مصنع ، وجعل استشارتهم إلزامياً في كل تعديل لمناهج تنظيم العمل وللجان المصانع . وفي سنة ١٩٢٠ ، اقر قانون العاطلين عن العمل وهو قانون يستفيد منه ١٢ مليون عامل في القسم الاكبر من القوة العاملة الذي يفرض بصورة الزامية التأمين ضد البطالة ، وهو قانون جرى تبنيه اثناء الحرب في مصانع الذخيرة .

قوانين الاصلاح الزراعي في اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية

شكلت المشكلة الزراعية في البلدان الواقعة في شرقي اوروبا ، القضية الكبرى التي تهدد النظام الاجتماعي فيها . فوجود املاك واسعة للغاية تعود ملكيتها ، في الغالب ، الى ارستوقراطية المانية او هنغارية او الى الكنيسة ، ووضع التابعية الذي يرسف فيه المزارعون الذين لا يكون تحت تصرفهم في الغالب سوى قطعة ارض صغيرة ويخضعون فيه لوضع نصف أرقاء عليهم سخرة ثلاثة ايام عمل في الأسبوع تسديداً لقيمة ايجار الارض ، كل ذلك كان مثاراً لقلق عميق في المجتمع زاد من حدته ازدياد عدد السكان في تلك البلاد . وتفاديا لثورات الفلاحين ولتوزيع الاملاك كما حدث في روسيا ، راحت الدول الحديثة العهد تضع تشريعات جديدة عام ١٩١٩ و ١٩٢٠ ترمي من ورائها الى الاصلاح الزراعي . فقد امت تشيكوسلوفاكيا كل ارض زراعية تزيد مساحتها على

١٥٠ هكتـــار او على ٢٥٠ هكتاراً مهما كان نوع الارض ، وذلك لقـــاء تعويضات معينة باستثناء ذراري اعداء الامة التشيكية . وهكذا امكن توزيع ربع مساحة الارض الصالحـــة للزراعة في البلاد بين المزارعين . وقـــد صادرت الحكومة في يوغوسلافيا ، منه عـــام ١٩١٩ (واقر دستور فيدوفدان الصادر عام ١٩٢١ هـــذا الاجراء) املاك الطبقة الارستوقراطية الاسلامية في مقاطعة البوسنه واملاك نبلاء المجـــر والكروات . وفي رومانيا ، أقر ، بمناسبة الانهيار الذي حصل في روسيا عام ١٩١٧ ، مبـــدأ القيام باصلاح زراعي تناول املاك الوقف والاملاك الكبيرة الاخرى ، والقوانين الزراعية التي وضعت عـام ١٩١٨ و ١٩١٩ ، ادخلت العمل بالاصلاح الزراعي في مختلف انحاء البلاد ، وهو اصلاح جـــاء اكثر جذرية في مقاطعة بسارابيا (المتاخمة لروسيا) منها في المقاطعات الاخرى. وفي بولونيا حيث يتمتع كبار الملاكين بنفوذ قوي ، وفي الوقت الذي كان فيه الجيش الروسي يقترب من فرصوفيا في تموز (يوليو) ١٩٢٠ اخذ قانون خاص صدر في بضع ساعات لا غير ، يحدد ظروف وكيفية القيام باصلاح زراعي . ومثل هذه الاجراءات المتسمة بالاعتدال والمتعلقة ، بالعقارات الكبرى ، اتخذت في فنلندا (قانون كاليو ، عام ١٩٢٢) ، واكثر جـذرية منه القانون الذي صدر في استونيا حيث ٩٦٪ من الاملاك الكبيرة جرت مصادرتها وتأميمها ، وفي لتونيا حيث لم يسمح للملاك بحيازة اكثر من ٥٠ هكتاراً،وفي ليتوانيا حيث كانت مساحة بعض الاطيان تزيد على ١٠٠٠٠ هكتار، فاذا بقانون عام ١٩٢٢ يوزعها حصصاً من ٥٥ هكتاراً ، فاستفاد من هـــذا التوزيع ٥٥٠٠٠ اسرة ومعظمها اراض تخص الكنيسة الروسية ، او كبار الاشراف الذين نالوها من القياصرة .

كل هذه القوانين التي صدرت تحت التهديـــد بالثورة توصي بتعويضات على اصحابها تختلف سماحة ، :هي تعويضات لم تطبق الا جزئيـــاً وببطء كلي خلال السنوات التالية . فالاصلاح الزراعي لم يكن جذرياً الا في هـذه البلدان التي لا اثر للارستوقراطية الوطنية فيها امثـــال يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا واستونيا، او كما هي الحال في رومانيا ، حيث راح الحزب الحاكم يحاول ان يدك الى الاساس نفوذ الحزب المعارض الذي يعتمد الى حد بعيد ، على كبار الملاكين العقاريين . ففي بولونيا وهنغاريا حيث المشكلة كانت تبـــدو اكثر حـدة وتعقيـداً ، وقفت الارستوقراطية تعارض كل حركة اصلاحية بوشر بها ، وذلـك عنـــد زوال كل خطر بالثورة او نشوب حرب . ولهذا احتفظت البلاد بالوضع الزراعي الذي كانت عليـــه من قبـل .

وهكذا أعيد السلام والنظام الى هذه البلدان . كما بدا انه لا شيء هنالك يمنع العودة الى التوازن ، والى تنمية الاقتصاد الوطني والنهوض به بأسرع مـا يمكن ، هـذا الاقتصاد الذي جعل من اوروبا ، قبل عام ١٩١٤ محور العالم وقطبه الاكبر .

٤ - رصيد الحرب

رصيد الحرب في اوروبا مثقل مرزح . أفلم تفقـد اوروبا بضعة ملايين من الشباب الريان

وتترك وراءها خراباً يباباً ، مهيضة الجناح ، موزعة ، تكمن فيها اسباب منازعات قد تنفجر بين لحظة واخرى ، فاختل توازنها بنوع مفجع في وقت قام فيه عبر البحار منافسون لها اشداء أثروا بسرعة واشتد منهم الساعد المفتول .

الخسائر البشرية والمادية

الخسائر في الارواح جسيمة جداً . فقد سجلت المانيا ١ ٨٢٦ ٠٠٠ قتيل اي ١٢ ٪ ممن هم بين الخامسة عشر والخمسين كما سجلت فرنسا ١ ٤٠٠ ٠٠٠ قتيل اي ١٤ ٪ ، وانكلترا ٧٤٤ ٠٠٠ قتيل اي ٧ بالمائة ، وبلغ مجموع ما خسرته مع مستعمراتها ٩٥٠ ٠٠٠ ، بينما خسرت الولايات المتحدة ٥٠٥ بالمائة اي ١١٥ ٠٠٠ . اما فيما يتعلق بالبلدان الاخرى فعلينا ان نقنع بتقديرات عامة منها ٧٠٠ ٠٠٠ قتيل لايطاليا ، و ١٬٣٥٠٬٠٠٠ قتيل للنمسا والمجر ، و ٣٧٠٬٠٠٠ منها للصرب . اما روسيا فيقدر عدد القتلى بـ ١٬٧٠٠٬٠٠٠ قتيل في الفترة التي كانت فيها حليفة للحلفاء ، ونحواً من ٥ ملايين للفترة الواقعة بين ١٩١٤ — ١٩٢٠ والى هذه الخسائر في الارواح ، يجب ان نضيف الخسائر التي تكبدها السكان المدنيون من جراء الغزو والاوبئة الوافدة والتقنين الشديد في وسائل التغذية ، والمجاعة والنقص في معدل المواليد . ويمكن ان نقيم النقص العام الذي اصاب الرجال بين العشرين من عمرهم والاربعين ، نتيجة مباشرة للحرب بـ ١٦ بالمائة في فرنسا وفي المانيا ، و ٧ بالمائة في بريطانيا العظمى . اما تكاليف هذه الحرب فتختلف كلياً عن تكاليف الحروب السابقة . فالخراب الذي لحق البلدان التي كانت مسرحاً للمعارك الحربية ، والخراب الذي نجم عن عمل الغواصات سجل ارقاماً فلكية . ويعتري المرء الدوار بمجرد ما تقع عليها العين . فاذا ما اخذنا بعين الاعتبار ، فرق ارتفاع الاسعار ، فقد بلغ معدل كلفة الحرب في فرنسا ٣٢ بالمائة من مجموع الثروة الوطنية ، و ٢٢ بالمائة من الثروة الوطنية في المانيا ، و ٣٢ بالمائة في انكلترا ، و ٢٦ بالمائة في ايطاليا و ٩ بالمائة في الولايات المتحدة الاميركية . كذلك يجب ان نقيد في قسم الديون في حساب اوروبا : انهاك وسائل النقل واجهزة المصانع التي براها الاستعمال للحد الاقصى ، بعد ان دهكت طاقتها وتعذر تجديدها او صيانتها بصورة مرضية ، ونقص ملحوظ في الطاقة الاقتصادية .

هنالك نقص ، ليس فقط في الانتاج وفي المواليد بل ايضاً اغراق الدول المحاربة بالديون إذ اضطرت هذه الدول للاستدانة او للتخلي عن قسم كبير من مخزون الذهب فيها (نصف هذا المخزون في فرنسا واكثر من النصف بقليل في ايطاليا و ٦ ٪ في النمسا والمجر ، ناهيك عن التنازل عن قسم هام من استثماراتها في الخارج . والموازنات الوطنية هي في عجز مستمر . فقد بلغت واردات الخزينة في فرنسا عام ١٩٢٠ عشرين ملياراً مقابل ٤٦ ملياراً للنفقات ، بينما لا تغطي الواردات في ايطاليا ثلث نفقاتها العامة ، وفي هنغاريا لا تغطي سوى ٥٢ ٪ . وفي النمسا ٢٢ ٪ ، وفي بولونيا ٢١ ٪ . فبامكان انكلترا وحدها ان تؤمن التوازن في موازنتها العامة .

فدين اوروبا الخارجي جعلها في تابعية الولايات المتحدة الاميركية التي امست اقوى الدول مالياً في العالم .

تحول التجارة الاوروبية والدولية

فقد انقلبت اوضاع الاقتصاد الاوروبي العامة كما اضطربت ايما اضطراب التيارات التجارية شبه المستقرة التي كانت سائدة عام ١٩١٣ . وقد وقفت هذه التغييرات عند الحد الادنى في اوروبا الوسطى ، بعد ان اضطرت المانيا وحلفاؤها والبلاد التي احتلتها ، امام الحصار البحري الشديد الذي فرضته عليها الدول الحليفة ، ان تضع وارداتها في صندوق مشترك فحققت بذلك وحدة اوروبا الوسطى . غير ان الدول الغربية التي توفرت لديها امكانات التموين في الخارج ، استبدلت متعهدي توريداتها ، في منطقتي الدانوب وروسيا ، بمتعهدين في كندا والولايات المتحدة الاميركية والارجنتين ، في الوقت الذي توقفت فيه عن تصدير منتوجاتها الصناعية . فقد ادّت الحرب الى حدوث شلل كبير في الحركة التجارية الداخلية في اوروبا ، ونقلت الى ما وراء البحار مصادر تموين اوروبا ، فأوجدت بذلك تيارات جديدة ومجاري للمبادلات لم تكن قائمة من قبل في الحركة التجارية ، في هذه الفترة التي ركد فيها نشاطها الانتاجي . وقد أثّرت هذه البلدان وجعلت من رصيدها السلبي رصيداً موجباً ، واستبشاراً منها بارتفاع الاسعار ، راحت تنشط حركة الانتاج فيها ، فانشأت صناعات دقيقة تسد مسد العجز الذي اصاب حركة الانتاج في اوروبا . ولذا كانت اليابان والولايات المتحدة اكثر الدول التي افادت بالأكثر من هذه التطورات الطارئة التي لم يكن في وسع احد ان يتنبأ ما اذا كانت وقتية او نهائية .

اوروبا المستضعفة والمنقسمة على نفسها

فالبنود الاربعة عشر التي اقترحها ولسون لاعادة بناء اوروبا على اسس جديدة ، لم تحترمها المعاهدات ، كما رأينا ، الاحترام اللازم . فقد كان لطلوع دول جديدة ان « تَبَلْقنت » اوروبا ، إذ قامت بين دولها الحواجز ، وعدلت فيها الحدود واوجدت فيها دولاً مستضعفة الجانب تفتقر جذرياً للخامات والمواد الأولية التي لا بد منها لاي استقلال اقتصادي نسبي ، كما ان وحدتها القومية كانت سريعة العطب لما قام فيها من عديد الاقليات القومية الزاخرة بالنشاط . وقد توافرت نقاط الاحتكاك ليس في داخل هذه الدول فحسب ، بل ايضاً بين الواحدة والاخرى : بين بولونيا وتشيكوسلوفاكيا مثلاً على قضية تيشن ، وبين ايطاليا ويوغوسلافيا بشأن فيومي وسلوفينيا ، وبين بولونيا وليتوانيا بشأن فيلنا ، وغير ذلك (راجع شكل ١ ص ٤٠ – ٤١).

وبين الدول المنتصرة نفسها اشتدت المنافسة وتضاربت المنافع والمشارب الخاصة . فلم يرق لانكلترا ولا لايطاليا رؤية الحاميات الفرنسية على ضفاف الرين والتفوق العسكري الذي تمتعت به فرنسا في القارة حيث بدت كل من بولونيا وتشيكوسلوفاكيا من الدول التوابع لها الدائرة في فلكها . وخارج اوروبا عبر البحار نرى الدول الامبريالية تتشاحن فيما بينها حول الاستئثار بالقسم الاكبر من التركة العثمانية والالمانية التي عاد معظمها لفرنسا ولليابان ولانكلترا ، بالرغم

من الاحتجاجات التي ارتفعت في كل من البرتغـــال وبلجيكا التي نالت رواندا اورندي ، وايطاليا التي اضطرت ان تقنع بارض جوبالاند وتصحيح حدودهـــا الصحراوية في طرابلس الغرب . ان توزيـع بترول الشرق الأوسط والسيطرة على سوريا ، واقتسام مناطق النفـــوذ جعل الدولتين الكبيرتين اللتين استفادتا اكثر من غيرها من الحرب ، تنتصب الواحـــدة في وجه الأخرى .

والمانيا المهيضة الجناح التي مُسخّت مسخاً راحت تشكو من الحلفاء الذين استغلوا ثقتهـــا واسترخصوا نواياها بعدم احترام « العقد » الذي وقّعته عندما اعربت عن رغبتها في التفاوض في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٨ ، واطمئنانهـــا الى بنود ولسون الاربعة عشر . فقـــد تحملت ، والحقد يقضم احشاءها ، معاهدة فرساي ، كما راحت تتمرّد وتتذمّر ضد « التطويق » العازل الذي اوجدوه حولها ، كما انها لم تستطع ان تسلى ولا ان تتعزى عن اقتطاع منطقة السار وسيليزيا العليا ودانتزيغ عنها ، ناهيك عن التعويضات القاصمة المفروضة عليها . والنمسا ولا سيما هنغاريا وتركيا وبلغاريا التي تثاقلت عليها جميعاً الضربات والويلات ، لم ترضخ قط للحيف الذي وقع عليها فاقتطع بعض اعضائها وفصلها عن مقاطعـــات معظم سكانها من صميم مواطنيها ورعاياها . أما ايطاليا ، فلا تريد ان تتعزى ولا ان تنسى المعاهدات المعقودة معها سراً عـــام ١٩١٥ ، والتي لم يحترمها الحلفاء ولم يتقيدوا بنصوصها . فلم تلبث ان انضمت سريعاً الى جانب المهزومين نكاية بحلفائها وتشفياً منهم .

وروسيا التي عُزلت جانباً وكانت باستمرار موضع مظنة وتشكك من قبـــل الجميع ، تعرضت ، هي الأخرى ، للبتر والقطع في بعض مقاطعاتها لم تقبل به ولم تسلم به كأمر واقعي . فالاقتسام الجديد للعالم تم بمعزل عنها ورغماً منها . وقد جهزت نفسها ، بعد تجارب وامتحانات مريرة قاسية ، بجهاز سياسي واقتصادي يناهض ويعارض المبادىء العامة التي ارتضاها له العالم اجمع . وهكذا سنرى العالم المنقسم على نفسه شطرين متنافسين يأخـــذ في تطوره ، في عـــداء وخصومة متصلين .

وهكذا بدا السلام في نظر الكثيرين ، منذ عام ١٩٢٠ ، بعيداً كل البعد ، عن العـــدل والاستقرار . فهنالك مشكلات عدة باتت تنتظر الحل المرتجى او جرى حلها بصورة ملفقـــة او بشكل هزيل . وهذا الوضع العام الذي اتينا هنا على وصفه يهدد بالفشل ، احتمالات نهوض اوروبا وإنهاضها ، في الوقت الذي اخذت فيه سيطرتها على العالم ترتج وتترجح .

ازدهار الولايات المتحدة الاميركية

لم تتكلل جهود الحلفاء بغار النصر إلا بفضل تفوقهم العـــددي والحصار البحري الذي فرضوه على المانيا ، فحال دون وصول ليس فقط السلاح والعتاد الحربي اليها ، بل ايضاً زيوت التشحيم والمطاط والبنزين ولا سيما المواد الغذائية على اختلافها . وبدخول الولايات المتحدة الحرب ، تم للحلفاء التفوق العـــددي بنزول فرقها الى ساحة الوغى ، وامكنهم إحكام الحصار البحري عليها وجعله أداة فعالة لم تلبث ان

ظهرت نتائجها الحاسمة . ان الفضل في تحقيق الانتصار الحربي يعود بالدرجـــة الأولى للجيشين الفرنسي والانكليزي ، مع العلم ان القوة العسكرية برزت على انها في الدولة الكبرى الواقعة عبر البحار والتي عادت عليها الحرب بثروات طائلة، فاصبحت بالتالي القوة الكبرى في كرتنا الارضية . واوروبا التي فقدت الملايين من أبنائها ، وحُدّ من طاقتها على الانبساط ، تولاها الضعف وأخذ منها الوهن كل مأخذ فاضطرت ان تتقاسم والولايات المتحدة الاميركية ، السيطرة على العـالم .

الثورة الروسية

هنالك حادث جديد جلل وقع عام ١٩١٧ ، له أهميته الكـبرى يتمثل في الثورة الروسية . فبعد ان خففت عن كاهل المانيا مخاطر ومخاوف كثيرة وعبء الحرب على جبهتين ، بدا عليهـــا ، في مطلع الامر ، الوقوف الى جانب الامبراطوريات المركزية ، في وسط اوروبا ، وبذلك تمكنت المانيا من تحقيق الانتصارات الباهرة الداوية على الحلفاء في ربيع وصيف عام ١٩١٨، إلا ان نتائجها جاءت في نهاية الامر ، تخدم قضية الحلفاء . ان سقوط القيصرية ، وفتّر للرئيس ولسون كل الامكانات لوضع بنوده الاربعة عشر ولاظهار الحرب بمثابة صليبية تقوم بها الديموقراطيات . كما انها زعزعت في القواد الاتراك، العزم واوهنت فيهم الرغبة في المضي في الحرب اذ لم يعودوا يوجسون شراً عـــلى عاصمتهم القسطنطينية من المطامع الروسية ، كما سهلت من جهة اخرى عملية فرار الفُرَق السلافيـة من الجيش النمساوي الهنغاري ، وشجعت احزاب المعارضة في المانيا ، والحزب المستقل فيها على الأخص ، ليقوموا بدور حاسم في إزالة النظام الامبراطوري . وعلى غرار الثورة الروسية انطلقت الثورة الالمانية باضرابات واسعة وتحركات تمرد في الجيش والاسطول . أما في النمسا والمجر ، فقد جـــاءت الثورة تتسم بطابـع الثورة الاجتماعية والقومية . فقد كان للثورة بين وحدات الجيش الروسي نتيجة اخرى لها أهميتها الخاصة . فبعد الفشل الذي مُنيت به الاشتراكية الدولية عام ١٩١٤ ، جاءت الثورة درساً بليغاً كما جاءت تشجيعاً للجماهير العماليـة التي بـــدت ، لفترة قصيرة ، متفسخة لا قوام لها ولا كيان .

تداعي المنظمات الاشتراكية

فالعذابات والآلام التي تجرعها المحاربون ومن هم في المؤخرة على السواء ، أدت بهم الى الجمع ، بصورة عفوية ، بين النظام الرأسمالي والحرب ، كما انها حملتهم على الاعتقاد بأن هـذه الحرب لم تكن حربهم « هم » . ومن جهـــة اخرى ، فقد سجل نفوذ الطبقات الموجهة التي لم تعرف على السواء ، كيف تتفادى هـــذا الصراع وكيف تختصره ، ولا كيف تقتصد من حيوات الافراد ولا كيف تصونهـا ، هبوطـاً ذريعاً ، في وقت عادت الحرب ، على هذه الطبقات بثروات طائلة وبارباح سابغة ومغانم عامرة بينما جلل السواد العديد من الاسر وجلببها بسحائب من الحزن الباري والاسى القتال . والفترة الاولى من الحرب ، التي سيطرت فيهـا الروح الوطنية والاتحـاد المقدس على كل نزعـة وشعور طبقي او عنصري ، لم تلبث ان عقبتها رجعة عارمة من الحرب الطبقية ، زادتها مرارة وعلقما ، اربع سنوات متصلة من البؤس والشقاء . وقد وعت الطبقات الطليعة هذا الواقع المرير، وبعث

فيها احتمال عدوى الثورة خوفاً عميقاً تبلور عن رغبة او امنية قوية تدك معالم الدولة الجديدة حيث خرجت الاشتراكية لاول مرة في التاريخ ، من دنيا الفكر او التخيل الى دنيا الواقع المتحيز . فقد تحطم اتحاد العالم الابيض ، ومنذ الآن لم يبق على الارض حياديون بوعي ومعرفة او بغير وعي ومعرفة . وهكذا اصبحت الثورة الروسية مثالاً للخوف والكره عند هذا الفريق من الناس ، ومناط الامل المرجى لدى الفريق الآخر . وهما حزبان سيستقطبان الحكومات والاحزاب ومشاعر الافراد ، بين جذب ودفع ، وكر وفر .

خلخلة الليبرالية الاقتصادية والسياسية

والحرب لم تخلخل الانظمة الاجتماعية فحسب بل صدمت في الصميم ، الانظمة الاقتصادية المعمول بها . فقد عزف الناس عن المبادىء التي ارتضتها الليبرالية الاقتصادية وقد ثبت بالدليل ان المناهج الاشتراكية التي توحيها الاوضاع القائمة ، هذه المناهج التي نبذها الناس باعتبارها خيالية حاملة معها الدمار والخراب للبلاد التي تعمل بها وتسير عليها ، هي الوحيدة التي تفيد وتؤمن خلاص الشعوب. ففي المجال السياسي بدا تفسخ الامبراطورية النمساوية الهنغارية وتحرير القوميات المستعبدة للنظام القيصري والعثماني ، وانهزام الملكيات العسكرية « والروح العسكرية الالمانية » تبدت وكأنها انتصار حاسم من الانتصارات الحربية . إلا ان « دكتاتورية الحرب » عرّضت للخطر الانجازات التي حققتها الليبرالية الديموقراطية في العصر الماضي، كما ان الاذى الذي نزل بالليبرالية السياسية لحساب السلطة التنفيذية ، ألف سابقة خطيرة كثيراً ما استوثقوا بها ووصفوها فيما بعد دواءاً شافياً وعلاجاً مستطاباً لجميع المشكلات الاجتماعية . وكل بذور المؤسسات والحركات التي ستطلع خلال السنوات الثلاثين التي تلت انتهاء الحرب ، في المجالات السياسية والاقتصادية اثبت ،جذورها العميقة خلال هذا الصراع .

ومع ذلك ، فالحقبة التي امتدت من ١٩٢٠ الى ١٩٢٩ ، كانت « حقبة الاوهام » ، تخيل فيها الناس، الرجوع بيسر إلى المؤمل لديهم والمرتجى عندهم ،اي إلى الوضع الذي كانت عليه الأمور من قبل .الاان انسحاب الولايات المتحدة وضعف روسيا الآني حالا دون رؤية التغييرات التي تعتمل بها النفوس وتتهيأ عميقاً في الطبقات المجتمعية، منذ مطلع القرن ، فجاءت الحرب تبرزها وتجلوها وتطلقها من عقالها .

الفصل الرابع

فشل محاولة إعادة الأستقرار الاقتصادي

« فقدت اوروبا الصولجان الاقتصادي والسياسي بعد ان استأثرت ، برهة وجيزة ، بأسبقية صناعية عابرة خلفت وراءها ازدياداً مستمراً في السكان » .
رنيه دومون

تميزت الحقبة التي سبقت الحرب بقليل، بتطور موصول في الاقتصاد العالمي بالرغم مما احاق بها من أزمات عابرة ، بينما كانت الحقبة التي اطلت عام ١٩٢٠ ، بعد ان توقف الازدهار ، بصورة وحشية ، مفاجئة ، حقبة ركود عام اختلفت مدى واتساعاً ودفعاً باختلاف البلدان التي تمرست بها ، ادمت اوروبا وخلخلتها في الصميم . وهذا الإنتاج الصناعي الذي تميزت به البلدان الاوروبية الصناعية الست ، الكبرى الذي تنساوح معدل تطوره السنوي ، من ١٨٨٠ – ١٩١٣ بين ٢,٥ – ٣ بالمئة ، هبط بحيث تراوح بين ١,٤ بالمئة وبين ٠,٨ بالمئة . فقد صعب على اوروبا ان تتخلص بيسر من التضخم المالي الذي غرقت في لجه ، وفوضى النقد التي تخبطت فيها ، وعجزت بالرغم من الجهود الصادقة التي بذلتها عن سعة ، من ان تعيد الى اقتصادها ، ما كان عليه من قبل من زخم ودفع وبطش ، ولم تستطع كذلك ان تتخذ يداً من الثورة الصناعية الثانية التي وقعت اذ ذاك ، وان تكيف نفسها والاحوال الجديدة للسوق التجارية ، وان تعيد الى سابق عهدها ، تيارات التبادل التجاري التي كانت سبب ثرائها وثروتها . وهكذا وقفت حيالها عاجزة لا تبدي ولا تعيد في وقف المصير المحتوم والحظ المقسوم .

١ – ازمة عام ١٩٢٠ واضطراب النقد

ازمة عام ١٩٢٠

اشتدت الحاجة كثيراً، في اعقاب الحرب ، الى الخامات والمواد الاولية والمحاصيل الغذائية والملابس ، وذلك لاشباع الملايين من الجياع واكساء الملايين من مسرحي الحرب، واكفاء هذا الفريق الضخم من الناس الذي منعهم التقنين

الأسر ، من تجديد ملابسهم وتجديد مخزونهم بعد ان استنفذوه، واعـــادة بناء المصانع المتهدمة وتجهيزها ، وربط مـــا تقطع من وسائل النقل وطرق المواصلات ، والتعويض عن الاساطيل التجارية التي غارت في أغوار البحار ، واستبدال العتاد المنهوك. فالصناعة الاوروبية التى عملت للحرب تحولت فجأة الى صناعات تعمل لايام الســـلم ، وكلمة السر عندها : الانتاج بكثرة وبازدياد تلبية للمطالب الآنية الملحفة ، مستعينة ، في هذا المضمار ، بالدول التي لديها المحاصيل اللازمة . فكان على اليـــابان والولايات المتحدة ، وكندا والبرازيل والأرجنتين ، ان تلبي ليس فقط حاجات البلدان التي اعتادت ان تمتار منها خلال الحرب ، بل ايضاً المانيا ودول اوروبا الوسطى التي حال الحصار البحري المفروض عليها طويلاً ، دون تموينها ، لتجد نفسها الآن مفتقرة الى كل شيء. والاسعار التي سجلت ارتفاعاً موصولاً خلال الحرب لاشتداد الطلب والتي هبطت بفضل توقف دولاب الحرب ، اخذت ترتفع من جديد بسرعة اكبر تتفق والحاجات التي لا حدّ لها ولا حصر . فقد تضاعفت الاسعار اربـع مرات فيما يتعلق بالبترول والحبوب وزادت ثلاث اضعاف اسعـــار الحرير ، كما ان اسعار القطن ارتفعت هي الاخرى ٥٠ بالمئة . وهكذا نشطت حركة الاستيراد في اوروبا ، بينما بقيت حركة التصدير فيها متدنية للغـــاية وبذلك طرأ عجز فاضح على ميزان المدفوعات ، في الوقت الذي راحت فيه بريطانيا العظمى والولايات المتحدة تلغيان ، فجأة ، اتفاق التضامن والتـكافل المعقود بين مـالية الدول الحليفة، فامتنعتا عن تسهيل عمليات التسليف التي أتاحت ، الى ذلك الحين ، تأمين المعادلة بين الدولار والعملات الاخرى . فالاعتمادات الخاصة ، والسلفات التي قدمتها المصارف لتعزيز المبيعـــات وتنشيطها في اوروبـــا كانت اعجز من ان تعوض عن هذه القطيعة ، مما ادى الى نشوب ازمة حادة لا ترحم اصابت جميع البلدان على السواء .

ان انهيار العملات الاجنبية – فارتفع الدولار في سنة واحدة من ١١ الى ١٧ فرنكـــاً ، ومن ٨ الى ٢٨ ليرة ايطالية، ومن ٨ الى ١٠٠ مارك المانى، كما ان الليرة الاسترلينية هبطت ٢٧ بالمئة من قيمتها – ادى الى هبوط ملحوظ في الطلب ، اذ فقدت اوروبا كل قدرة او وسيلة للشراء ، فانخفض من جراء ذلك استيراد الحبوب الى النصف، جاراً وراءه هبوط البن والسكر والنحاس والقصدير والخرصان(الزنك) والحرير الياباني. وهذا الهبوط ادى بدوره الى هبوط كبير في اسعار الشحن ، والى عرقلة حركة بناء السفن والصناعات الحديدية . كذلك هبط انتاج الصلب في انكلترا الى اقل من نصف إنتاجه، وانتاج الولايات المتحدة الى الربع، كما امتدت الازمة الى الصناعات الميكانيكية وصناعة النسيج ومناجم الفحم والبترول والبناء. وجاء هبوط الاجور قاسياً فتكاثرت حوادث البطالة والتوقف عن العمل ، وانكمشت المصارف عن التسليف ، ووقع عدد كبـــير منها في الفوضى والبلبلة، كما هبطت اسعار الاسهم الى الحضيض. الا ان الامور اخذت بالانتعاش قليلاً في سنة ١٩٢٢ بعد ان خلفت الازمة وراءها آثاراً باقيات ، لا سيما في اوروبا ، حيث ادى التضخم المـــالي الى فوضى نقدية ذريعة .

هذه الطمأنينة وهـذا الاستقرار اللذان استمتعت بهما الصناعة والتجارة ، في اوروبا ، خلال القرن التاسع عشر ، حل محلهما عدم استقرار في النقد والعملات بدّل كثيراً من العادات المرعية وغيّر من الاعراف المعمول بها وزاد من صعوبة نهوض الاقتصاد فيها . فانكلترا وحدها تبذل جهوداً جبارة لتؤمن استقرار نقدها حتى انها تمكنت، بفضل كبـار رجال المال الذين يقفون الى جانب الاكثرية الحاكمة فيها من اعادة التعادل بين الجنيه والدولار،وقد بذلت عام ١٩١٩ جهوداً قوية لاستهلاك دينها وتأمين تعادل ميزانيتها والامتناع عن كل تضخم في النقد . فالجنيه التي هبطت قيمتها بحيث اصبحت تساوي ٣،٢٠ دولارات ، عام ١٩٢٠ ، اخذت تساوي، عام ١٩٢٣، ٤،٧٠ دولارات،وفي سنة ١٩٢٥ امكنها تأمين التعادل مع الذهب . وهكذا اصبح في مكنة الجنيه « ان تنظر الى الدولار بأنسان عينه » ، وبذلك استعادت لندن مركزها واصبحت بالتالي اكبر سوق مالية في العالم.

وعجزت الدول الاوروبية الاخرى عن ان تعيد نقدها الى المستوى الذي كـان عليه قبل الحرب . فقد كان عليها ان تثبته وان تتغلب على النتائج التي افضى اليها تضخم النقد . واشتدت الازمة ، على الاخص ، في بلدان اوروبا الوسطى . فقد شهدت المانيا ، وهي عاجزة ، هرب رؤوس الاموال بعد ان آل الحكم فيها الى الاشتراكيين واستيراد مقادير هائلة من وراء البحار ، وتخلخل اسواقها الداخلية ، من جراء فقدانها بعض المقاطعات واحتلال الحلفاء للبعض الآخـر فتدحرج المارك هاوياً الى الحضيض . فالثقة التي كان يتمتع بها فقدها تماما والمضاربون الاجانب الذين اقبلوا على شرائه عام ١٩١٩ و ١٩٢٠ ، اخذوا يبيعونه ، فجاء الهبوط خاطفا ، وبحيث استحال تتبع خط سير انحداره » . فبعد ان كان معدل المارك الذهب الشهري يساوي ٤٥،٦٩ مارك ورق ، في كانون الثاني ١٩٢٢ ، اذا به ، يهبط الى ٤٢٨٢ مارك في كانون الاول ١٩٢٣ ، ويهبط من ٦ مليارات في تشرين الاول الى ٥٢٢ مليار مـــارك في تشرين الثاني ، والى ١٠٠٠ مليار في كانون الاول . اما الاسعار فكانت ، ترتفع وتقفز صعداً بين ساعة واخرى ، والمخازن لا تسعر سلعها الا على اساس الدولار او الفرنك او المارك الذهب . وقد امكن ايقاف الازمة في خريف ١٩٢٤ ، بانشاء مارك الرايخ .

وراحت الدول في وسط اوروبا وشرقيها ، تعمل هي الاخرى ، على اصلاح نقدهـــا ، في الدول البلطيقية ، عـام ١٩٢١ و ١٩٢٢ ، وفي النمسا حيث ثبت الكرون عـــام ١٩٢٢ واستبدل بالشلن عام ١٩٢٤ ،وفي بولونيا حيث لم تلبث الـ ٨٠٠ مليون مارك ورق التي كانت في التداول ، عـام ١٩١٨ ، بدون تغطية ذهب ، فأصبحت ١٧٨،٠٠٠ مليـار عام ١٩٢٤ . وبهذا التـــاريخ ، نزل الى التـداول الزلوطي الذي جُعلي على اساس الفرنك الذهب ، وكان يستبدل بمعدل زلوطي واحد مقابل ١،٨٠٠،٠٠٠ مارك ورق . ثم جاء دور هنغاريا التي وضعت في التداول البنغو،ثم دور تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٢٥ . اما ايطاليـا التي كانت غارقة في الدين ، فقد خاضتها معركة حادة بفضل سياسة حازمة في تخفيض حجم النقد المتداول وبفضل قرض اخذته من الولايات المتحدة الاميركية قيمته ١٠٠ مليون دولار استطاعت معه تسجيل فوز الليرة

الايطالية عام ١٩٢٦ .

وكانت فرنسا آخر الدول الكبرى التي تبتت نقدها المتضعضع بعد ان توالت عليه تقلبات لم يستطع الاستقرار معها على حال . فبقطع النظر عن فقدان الفرنسك الفرنسي ٣/٤ قدرته الشرائية خلال الحرب ، فالفضل في استمراره في التداول يعود لمساندة العملات الحليفة الاخرى له . وللاعتقاد بسان « البوش » هم على استعداد لدفع التعويضات ، فقد راحت فرنسا تمول عملية إعادة تعمير المقاطعات الفرنسية التي اناخت عليها الحرب بكلكلها ، عن طريق تضخم النقد وعن طريق قروض اوصلت الدين العمومي فيها الى ٢٩٤ مليار فرنك عام ١٩٢١ ، مقابل ٣٢ مليار ، عام ١٩١٤ . ان استمرار العجز في الموازنة ، واحتلال مقاطعة الروهر ، ساعدا كثيراً المضاربات على الهبوط ، مما ادى الى ارتماع سعر الدولار بحيث اخذ يساوي ٢٠ فرنكاً عام ١٩٢٣ ، والليرة الانكليزية ٨٥ فرنكاً . وعندما وصل الى البرلمان الفرنسي عام ١٩٢٤ ، اكثرية نيابية لوحت بفرض ضريبة على اصحاب رؤوس الاموال ، احدث ذلك موجة من الذعر فهربت رؤوس الاموال الى الخارج ، وأقبل الناس على شراء النقد الاجنبي ، كما ان الاقبال على قبض السندات على الخزينة وسندات الاعتماد الوطني ، تجاوز بكثير المدفوعات . وقامت مضاربة بيع مكشوف للفرنك كان من شأنها ان جعلت الجنيه الانكليزي تساوي عام ١٩٢٦ نحواً من ٢٤٠ فرنكاً ، والدولار ٣٢و٤٩ . واستقالت وزارة هريو من الحكم عند تهديد مصرف فرنسا بوقف مدفوعاته ، تاركاً مهمة تشكيل الحكومة لبوانكاريه الذي قلب الوضع رأساً على عقب ، فأعاد الجنيه الى ١٢٦ فرنكاً والدولار الى ٥٢و٢٥ فرنكاً . وفي حزيران ١٩٢٨ كان فرنك بوانكاريه ثابتاً منذ ١٨ شهراً ، كما كان خمس مرات ادنى من المستوى الذي كان عليه في شهر جرمينال ايام الثورة الفرنسية .

التضخم المالي ونتائجه المستمرة

سبب التضخم المالي حركة واسعة بين اصحاب رؤوس الاموال بحثاً عن ملجأ لها تأوي إليه تكون معه بعيدة عن « التفتيش المالي » ، كما تكون بمنزل عن القلق وعدم الاستقرار . فقد اوجد عند اصحاب رؤوس الاموال وعياً راحوا يبحثون عن قيَم عينية (صور – تحف فنية) وسبائك من الذهب وعملات قوية ، او الى ايداع اموالهم دولاً وبلداناً حيث تصبح بمنزل عن كل خضة او رجة كسويسرا مثلاً . وهذا الظعن في العملات تستسلم له رؤوس الاموال ، لم يلبث ان ضعضع السوق المالية ، وكثيراً ما حال دون تأمين الاستثمارات الوطنية .

وأدى التضخم المالي ، من جهة اخرى ، الى إشاعة الفوضى في توزيع الثروات وذلك بتخفيف الضرائب الناجمة عن قروض الدولة الخاصة ، حتى ولو أدى ذلك الى إلغائها لا سيما الديون الزراعية التي يعقدها المزارعون برهن . وقد تسبب هذا الوضع عن إفلاس الدائنين وأصحاب الدخل وأصحاب الاطيان وكبار الملاكين والتجار الذين عجزوا عن تجديد مخزونهم ، واصحاب الاجور الذين لم تكن مرتباتهم تزداد وترتفع بنسبة ارتفاع اسعار الحاجيات . فقد

فقدوا جانبـــاً كبـيراً من القدرة على الشراء . وهكـذا نرى كيف ان التضخم المالي ادى الى هبوط محسوس في مستوى عيش اصحاب الاجور ، كما ادى الى هبوط عدد كبير بين الطبقات الوسطى الى مستوى البروليتاريا بينـــما ساعد اصحاب رؤوس الاموال على استثمار ثرواتهم ، والمصدرين على النهوض بحركة التصدير ، لا سيما في هذه المشروعات الاقتصادية الكبرى بعد ان ساعد كثيراً على تمركزها وعقلنتها .

واخيراً وليس آخراً ، فالظروف التي تمت فيها شروط تثبيت النقد أمّنت للعملات القومية سيطرة نقدية حقيقية تجلت نتائجها فيما بعد . فقد نالت انكلترا ، في مؤتمر جنوى ، عام ١٩٢٢ تبني الذهب قـــاعدة للعملة الاجنبية ، بحيث يمكن للنقد الثابت ان يقوم مقـــام الذهب في المعاملات وان تؤلف تغطية نقدية احتياطية . وهكذا يستخدم مخزون الذهب ليس فقط تأميناً لنقد البلدين بـــل ان الدولة التي تبني نقدها على اساس الدولار او الجنيه الاسترليني تجد نفسها مشدودة الى هاتين الدولتين ، وتبقى شاءت أم أبت ، مرتبطة بالبلدان الانكلوسكسونية .

٢ – ازدهار الدول الواقعة عبر البحار

ان المصاعب التي عانت منها اوروبا وتضررت بها يجب رد بعضها الى التغييرات التي وقعت خلال الحرب في التوزيع الجغرافي للمحاصيل الطبيعية ، والبعض الآخر الى هذه النجاحات التي حققتها بعض الدول الواقعة عبر البحار بعد ان تمكنت من انشاء صناعة ضخمة قوية في ارضها ، وتوسيع الصناعات التي كانت قائمة فيها من قبل ، وبذلك اوصدت في وجه اوروبا اسواقهـــا الخـــاصة ، واخذت تنافسها في الاسواق التي كانت اوروبـــا تعتمدها حتى الأمس الغابر .

الولايات المتحدة الاميركية

كانت الحرب امام الولايات المتحدة ، فرصة ذهبيـــة للاثراء ولتحقيق ثروات فلكية . فقد كانت هذه البلاد الاهراء التي أمدّت الحلفاء ، خلال الحرب ، بما يحتاجون اليه كما اخذت تمد كل الدول التي خاضت غمـــار الحرب فيما بعد ، على السواء . فقد وجدت الدول الاوروبية فيها بديلاً للمنتوجات التي توقفت عن إنتاجها ، كما راحت اميركا توسع انتاجها للمواد الغذائية والمصنوعات الاخرى تلبية للطلب الذي اشتد عليها . والفائض الذي أدّى اليه ميزانها التجاري جلب لهـا من رؤوس الاموال ما أتاح لها تسديد جانب كبير من الديون المترتبة عليها ، كما مكنها من ان تصبح دائنة بدورها. فقد قرضت اوروبا ٣٠٠٠ مليار فرنك ، عام ١٩١٩ ، وحلّت محـل الدائنين الاوروبيين في تمويل بلدان اميركا الجنوبية . وحملت الأزمة التي اشتدت وطأتها عام ١٩٣٠–١٩٣٢ ، معهـــا البطالة والافلاسات العديدة كما سببت انكماشاً خانقاً في النقـــد . الا ان الوضع لم يلبث ان عاد طبيعياً ، بعد لأي قصير . والانتاج الذي جاءت تعضده حماية جمركية شديدة ، ازداد بصورة

غريبـــة . ففي سنة ١٩٢٣ ، تستثمر الزراعة في اميركا ١٦ مليون هكتار اكـــثر مما كانت تستثمره عام ١٩١٤ ، وزاد مردود الأرض ٢٥ ٪ بفضل التحسينات التقنية التي أُدخلت على مناهج الزراعة . وسجلت الصناعة من ناحيتها ، تطوراً اوسع واضخم . فالدليـــل الاسمي ارتفع من ٧٣ في المئة ، عام ١٩٢٢ الى ١١٠ ، عام ١٩٢٩ ، وذلك بفضل زيادة الطاقـــة المحركة وبفضل المكننة التي أخذت تحل محل اليـــد العاملة . وارتفاع انتاج الصُلب من ٣١ مليون طن عام ١٩١٥ الى ٤٢ مليون طن ، عام ١٩٢٩ ، وارتفـــع الفولاذ هو ايضاً من ٣٢ مليون طن الى ٥٤ مليون ، والاسطول التجاري العامل في عرض البحار ارتفع ، بفضـــل مؤازرة مشروعات بناء السفن ، من مليون طن ، عام ١٩١٣ ، الى ١١ مليون طن عام ١٩٢٩. فليس من عجب بعد هذا ان تغرق البضائع الاميركية ، والحالة هـذه ، اسواق العالم وتطرد الاوروبيين من الاسواق التي كانت بين ايديهم . ففي كل مكان تتقدم تجارتهم على التجـــارة الانكليزيه في كل مقاطعات الدومنيون البريطاني وفي اقطار اميركا اللاتينية ، وبلدان الشرق الاقصى واندونيسيا بينما تعمل الرسوم الجركية الجديدة المفروضة ، على ابعـاد كل منافسة في الاسواق الداخلية . كل هذه الصادرات لا تمثل سوى جانب ضئيل من الانتاج الاميركي الضخم الذي يستهلك معظمه في الولايات المتحدة نفسها . فتم لها من جراء ذلك ان تبزّ بعيداً الارباح المحدودة التي تجنيها اوروبا حيث كلفة الانتاج باهظة .

واصبحت الولايات المتحدة ، مع انكلترا ، مركزاً لمصارف العالم . فقـد بلغ ميزان فائض حسابها مبلغاً تجاوز ٧٠٠ مليون دولار ، خُصص جزء كبير منه في انشاء استثمارات جديدة في الخارج . فبينما لم تكن المصارف في اميركا لتعـــدّ عام ١٩١٣ سوى ١٢ فرعاً في الخارج ، فقد ارتفع عدد هذه الفروع ، الى ٢٣٨ فرعاً عام ١٩٣٠ ، موزعة على ٣٨ بلداً مختلفاً . وبأقل من ٣ مليارات دولار ونصف استطاعت اميركا ان تنشىء لها فروعاً وان تشتري لهـا اسهماً في معظم الشركات الكبرى في الخارج ، وان تشارك في شركات توصية ، وقرضت اكـــثر من ٥ مليارات دولار لحكومات مختلفة ولبعض المدن الكبرى .

اليابان

وعلى شاكلة الولايات المتحدة الاميركية وغرارها ، فتحت الحرب في اوروبا ، امام اليابان ، امكانات ربح ، لا يمكن تصورها ، سواء أتمثلت في طلبات للاسلحة او للمواد الغذائية ، من اي جنس كانت ، جاءتها من حلفائها او من الدول الحـايدة لاسيما من بلدان الشرق الاقصى . وقد عرفت صناعتها كما عرف اسطولها كيف يفيـــدان ، في غياب منافسيها من الاوروبيين ويحققان تطورات جذرية . فقـــد ارتفع انتاجها الصناعي ٧٨ في المئة وتضاعف انتاجها من الفولاذ ، كما زاد انتاجها من الحديد ثلاثة اضعاف . وصناعة القطنيات فيها إذ زادت الربع ، كما تضاعف حجم اسطولها التجاري العامل على البخار ، وايراد اجور الشحن ارتفـــع من ٤٨ مليون ين ، عام ١٩١٣ ، الى ٣٨٢ مليون ين ، عام ١٩١٩ . والمنسوجات اليابانية وجدت لها موطىء قدم في هذه الاقطار الواقعـــة الى الجنوب الشرقي من

آسيا وفي اوقيانيا . ولأول مرة في تاريخها المعاصر اصبح الميزان التجاري في اليابان موجباً بعد ان كان سلبياً . ولأول مرة في التاريخ لم تشعر اليابان بأي عسر مالي في تسديد مدفوعاتها في الخارج . وبالاضافة الى ذلك ، فقد اتاحت لها مبيعاتها توفير امكانات واسعة في اسواق لندن ونيويورك . وقد كادت اليابان لا تشعر بالازمة القصيرة التي ظهرت عام ١٩٢٠-١٩٢٢ ، اذ بقيت معظم الصناعات التي رأت النور عندها ، خلال الحرب ، ناشطة تعمل بملء طاقتها . والهزة الارضية التي دكت معالم طوكيو ويوكوهاما ، عام ١٩٢٣ ، وأودت بحياة ١٠٠،٠٠٠ ضحية ، تسببت في هبوط الين وأوهنت الوضع المالي في البلاد حتى سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ ، الا انها لم تحل دون تقويته ولا دون توسيع في التطورات التي حققتها من قبل. وقد ازداد ثلاثة اضعاف عدد انوال الحياكة فيها بين ١٩١٣-١٩٢٩ ، ومثّل تصدير المنسوجات القطنية فيها نصف ما كانت تصدّره منها مقاطعة لانكشير . واصبحت الهند المشترية الأولى لهذه المنسوجات كما اصبحت الولايات المتحدة الاميركية اكبر سوق للحرائر اليابانية التي مثلت ٣٦ في المئة من صادرات هذه الدولة . والصناعات المعدنية والكيميائية فيها ، سجلت ازدهاراً عظيماً كما يشهد على ذلك ارتفاع استيراد المعادن غير الحديدية والمواد الاستهلاكية . اما المواد نصف المشغولة او نصف جاهزة التي عرفت صناعة اليابان الاحتفاظ بحق إكمالها ، فقد بلغت ٥٠ في المئة من وارداتها بعد ان كانت ٢٥ في المئة عام ١٩١٠ .

ان وفرة اليد العاملة ورخصها وتنظيم صناعة غاية في المركزية والتجهيز التقني والفني ، وازدهار التجارة ، كل هذه العوامل جعلت من اليابان منافساً يحسب له حساباً في كل من اوروبا واميركا ، لا سيما في الشرق الاقصى .

تصنيع البلدان الجديدة

تصنيع البلدان الجديدة ظاهرة اخرى من الظاهرات الاقتصادية في العالم ، بعد الحرب ، يجب ردها لاسباب قريبة في طبيعتها من الاسباب التي أدت الى بعث الازدهار في اليابان والولايات المتحدة . فقد اكثرت البرازيل من الاستثمارات الصناعية ، وطورت بعيداً انتاجها من الفحم ومن الطاقة الكهربائية المائية ، ومصانع الحياكة والنسيج (٣٠٠ مصنع ضمت معاً اكثر من ٢،٥٠٠،٠٠٠ نول ، عام ١٩٢٩) مما ساعد هذه البلاد على التصدير . والارجنتين ، التي كانت تمتلك ، حتى ذلك الحين ، صناعة ناشطة تساعدها على التصدير ، كما تمتلك صناعة صغيرة قادرة على سد حاجات الاسواق المحلية من البضائع المستهلكة – مصانع حرفية ، وغيرها من المشروعات الصناعية الصغيرة التي يملكها الاجانب – انشأت مصانع ضخمة للاحذية والخردوات والخيش المستعمل في صنع الاكياس اللازمة لشحن الحبوب . كذلك اخذت بتصدير انتاجها من البترول ، وهي حركة اقتصادية استمرت في نشاطها بالرغم مما حدّت منه اقلية من اصحاب الاملاك الضخمة تمسكت بسياسة حرية التجارة ونزعت الى انكلترا .

وقد كانت الحرب باعثاً على النشاط الاقتصادي في الدومنيونات البريطانية ، التي هما منذ

زمن يعيد ، ان تراعي مستقبل صناعاتها الناشئة وتأخذ بيدها برفق ، كما همّها على الأخص تأمين : « نضجها الاقتصادي » . وقد اعتاضت كندا عن خاماتها بإنتاج مواد مشغولة كالدقيق ورب الورق ، والخشب الملشور والمعادن وغير ذلـــك من الاصناف الجاهزة الصنع . واصبح ميزانها التجاري إيجابياً كما ساعدها على تسديد جـــانب من دينها الخارجي وساعدها ، في الوقت ذاتـه ، على تصنيع البـلاد ومكننتها . اما اتحاد جنوبي أفريقيا ، فلم يحقق مثل هذه الانجازات الباهرة ، الا ان اقتصاده القائم على تعرفة جمركية عالية ، لم يعد ليعتمد كلياً ، على استخراج الخامات الثمينة (الذهب والماس) وعلى تصدير الاصواف والجلود . فقد تنوع هذا الاقتصاد وتلوّن ، وتضاعفت قيمة الانتاج الصناعي بين ١٩١٣ - ١٩٢٤ ، ووجد قسماً كبيراً من استهلاكه الداخلي في اسواقه المحلية . اما اوستراليا وزيلاندا الجديدة ، فقد كان لبعدهما عن باقي اطراف العالم ، وعدم توفر اسباب النقل لديهما ، ما ألف حائلاً دون تصدير انتاجهـــا الضخم من لحوم الغنم والبقر ، ومن الصوف والقمح ، هـــذا الانتاج الذي احتجزته انكلترا لنفسها عام ١٩١٥ - ١٩١٦ . وقد انشئت دور صناعة لبناء السفن في مقاطعة غال الجنوبية ، كما انشئت فيها افران صهر ضخمة لمصانعها . وقد رأى جانب كبير من هذه الصناعة النور خلال الحرب ، حرصت الدولة على الاحتفاظ به وسيجت حوله بفرض رسوم وتعريفات جمركية ، عالية بحيث مثلث البضائع المصنوعة محلياً ، عام ١٩٢٩ ، ثلث الانتاج العام في البلاد .

وفي آسيا ، استطاعت الصين ، بالرغم مما ابتليت به من حروب اهلية مزرحة ان تزيد خمسة اضعاف طاقتها على انتاج صناعتها القطنية . أمـــا الهند ، فقد كانت الدولة التي حققت اكبر الانجازات في هذا المجال . فصناعة الحياكة واستخراج المعادن وتأشيبها التي كانت لا تزال بعد في المهد ، قبل عـــام ١٩١٤ ، سجلت تطوراً عظيماً منذ ذلك الحين . وتوفيراً لنفقات الشحن الباهظة ، وتأميناً لتموين جبهـات القتال في الشرق وفي العراق ، وصموداً في وجه غزو اليابان للأسواق الهندية ، انشئت في الهند صنـاعات جديدة جاءت التعرفة الجمركية ، تدعمها وتسيج حولهـا (٣٣ بالمئة ، معدل الرسوم على المصنوعات الحديدية ، عام ١٩٢٤) . وقد بقي جانب من هذه الصناعات على نشاطه بعد الحرب ، لا سيما بعد الاعتراف باستقلال الهند الجمركي ، هذا الاستقلال الذي وضع حداً للامتياز الذي تمتعت به المنسوجات القطنية ، في مقاطعة لانكشير . وقد زاد عدد مغازل النسيج في الهند ، بين ١٩٢٠ - ١٩٢٩ ، اكثر من ٣٣ بالمئة ، بينما هبط معدل استيراد المنسوجات القطنية في انكلترا ، الى النصف .

٣ - الثورة الصناعية الثانية والتطور الاقتصادي

ساعدت الحرب على تطوير التقنيات التي تم اكتشافها قبل عام ١٩١٤ كما وسعت كثيراً من نطاق تطبيقها العملي . و قد أطلت تقنيات وكشوف جديدة بعد الحرب مكنت من تحقيق

منتوجات وادّت الى وضع طرائق ومناهج جديدة ساعدت على الانتاج بمقادير هائلة . فكانت الولايات المتحدة الاميركية اكثر الدول التي افـادت من هذه الكشوف الجديدة مما ساهم في تعجيل الانحطاط الاقتصادي في اوروبا .

الكهرباء ومحرك الاحتراق الداخـلي

احدث انتشار هذه التقنيات وتطبيقها على نطاق واسع ثورة عارمة يمكن مقارنتها ، من هذه الناحية، بالثورة التي اطلقها اختراع البخار في القرن التاسع عشر ، بدّلت تماماً من مقومات الاقتصاد ومن طاقة الانتاج . ان استخدام مساقط المياه الوطنية المنتظمة ، بالاضافة الى المساقط العاليـة والمتوسطة زاد من الطاقة الكهربائية المولدة كما اردف من جهة اخرى ، التقـدم الذي حصل من جراء ربط المصانع الواقعة في المرافىء او القـائمة على مقربة من مناجم الفحم او الليغنيت (ضرب من الفحم الحجري) الواقعة بالقرب من مساقط المياه الواحـد بالآخر بحيث امكن اجراء تخفيض في نفقات الانتاج وتكييف أتم للانتاج وفقاً للحاجات العارضة وللطلب المتزايد. ففي مقدور الكهرباء ، في وقتنا هذا ، ان تنافس الفحم الحجري بنجاح كقوّة محركة صالحة لكل الصناعات كما في مقدورها تحقيق مكننة اصغر المزارع وأبعدها عن المجتمعات .

وعملية المكننة هذه اولت المحرك الكهربائي نشاطاً حاسماً لوسائل الانتاج الجديدة ولا سيما لاستعمال الحزام الناقل ، اي للعمل المسلسل ، هـذه الطريقة التي كان فورد اول من استعملها ولجأ اليها في معامل صنع السيارات التابعة له ، قبل عام ١٩١٤ ، وهي طريقـة أدّى اقتباسها بالتالي ، الى الانتاج بالجملة والى تخفيض كلفة الانتاج ، كما سهلت تقييس عدد كبير من المنتوجات ولا سيما قطع الغيار ، وهي طريقة كانت من بعض نتائجها التقليل من العمل اليـدوي وقصره على بعض وجوه الاصلاح والصيانة .

والمحرك ذو الاحتراق الداخلي الذي يعمل على البترول ، انتقص من شأن الفحم اكـثر مما انتقصت منه الكهرباء . فقد سهل عملية توزيع جـديدة للصناعة ، كما اوجد امام المناطق التي لم يدخلها التصنيع بعد ، فرصة افضل لاقتسام العمل وتوزيعه ، اذ انه يساعد على نقـل اليد العاملة ونقل البضائع والسلع ، كما يساعد على تشييد المصانع بالقرب من المجتمعـات السـكانية ، المستهلكة اكثر من تخفيفه الضغط على هذه المجتمعات . فباستبدال الحصان بالشاحنـة امكن تحقيق وفر في مساحة الارض التي كانت تُزرع علفاً من قبل الماشية ، كمـا انه اقتصد بالوقت نفسه من اليد العاملة . والطيران الذي ساعد على تحقيق تطور مدهش ، اوجـد ، هو الآخر ، صناعة يمكن ان تقارن ، من بعض الوجوه ، بصناعة السيارات .

وهكذا ساعدت الكهرباء والمكننة على تنظيم الانتاج العلمي وتقعيده على اصول تقنية ، كما زادت من طاقة الانتاج سواء في المجال الصناعي وفي مجال التوزيع .

فدخلت الاسواق مصنوعات جديدة وطرق تقنية جديدة في صنعها وذلك بفضل التطورات التقنية التي ادخلت على الصناعات الاستخراجية وتأشيبها وعلى الصناعات الكيماوية، كالاخلاط

غير الحديدية والفولاذ الذي يصدأ والألومنيوم المشغول بكلفة منخفضة في الفرن الكهربائي الذي حل محل الفولاذ ، ومعادن أخرى استعملت عنصراً من عناصر الخلط والمزج، واستعمال اللحام الذاتي ، ومضاعفة طاقة الافران ، وافران الصلب العالية واختراع جهاز السحب المتتابع ، واكتشاف انواع من السمنت الخاص ، واختراع الوف اشكال المصنوعات الكيمياوية والتأليفية (بواسطة الآزوت والمكربنات) ، وتحسن طرق تقطير البترول وتصفيته الذي اصبح كالفحم ، مصدراً لحاصيل ومنتوجات فرعية ، والمنسوجات الصناعية كالريون الذي عرفت صناعته ازدهاراً كبيراً واللدائن الصناعية، وغير ذلك . كل هذه الاختراعات ساعدت على احداث بلبلة في مراتب الخامات الكلاسيكية ، وفي توزيع مراكز الانتاج المعروفة قبل الحرب واحدثت فيها تغييراً عظيماً . كل هذا جعل من المستحيل الرجوع الى الوضع الذي ساد من قبل .

التطورات الاقتصادية

فالبلاد المعروفة بنشاطها العارم كالولايات المتحدة والمانيا مثلاً ، هي التي عرفت ان تستفيد ، قبل غيرها من هذا الوضع . ولما كانت هذه الوسائل والذرائع الفنية الجديدة يقتضي لها رؤوس اموال ضخمة كما تتطلب تأمين خامات متنوعة بعضها من المواد النادرة ، فقد رأت معظم الدول ألا تقتبس منها سوى تلك التي تأتي بفائدة مباشرة محسوسة كتوفيرها المحروقات مثلاً ، كانتاج الطاقة الكهربائية ، والنقل بالسيارات او بالسفن التي تدار بالمحركات او سفن الصهاريج ، وكذلك صناعة المطاط والمصنوعات الكيمياوية . اما في القطاعات الاخرى ، فقد حالت اهمية رؤوس الأموال الضرورية لاستيراد الاجهزة والمعدات الفنية ، وفداحة التعريفات الجمركية التي تحتمي وراءها الصناعة التقليدية حرصاً منها على اسواقها الداخلية ، دون اقتباس هذه الاعتدة على نطاق واسع . وهكذا فأساليب تنظيم العمل التي اقترحوا وضعها موضع التنفيذ والاقبال عليها كل من تيلو وفورد قبل الحرب ، وتقييس الانتاج ، عُمِل بها على غير نظام واستواء ، وبعد تأخر ملحوظ في الدول الصناعية الكبرى ، بعد ان ادخلت تعديلات هامة على الاوضاع المحيقة بالاقتصاد ، وذلك بتعجيل المشروعات وتركيزها في محاور او مراكز معينة .

بين المقايسة والتقعيد

أتاحت الادارة العلمية اي الاخذ بمبدأ التقعيد ، الانتقال من طور الصناعة التجريبية او الاختبارية الى طور الصناعة العلمية ، فتم بهذا ادخال أساليب تنظيم العمل التي قال بها وعلم فريدريك ونسلو تيلور ، على مشاريع الاستثمارات ، بعد أن جرى تحسينها بإدخال طريقة التنظيم العلمي التي اقترح الاخذ بها بيدو والتي أمنت ، في وقت واحد ، وفراً في الخامات والجهد البشري ، وتحسيناً في مردود الانتاج ، وفي الكلفة العامة والانتاج بالجملة والتقعيد . ومبدأ التقعيد هذا سجل تقدماً ملحوظاً على يد اللجنة المعروفة بلجنة هوفر بعد ان عُهِد اليها النظر في امور « الهدر والتلف في الصناعة ، في كل قطاع من قطاعات الاختصاص الصناعي ، فاقصرت الانتاج على عدد محدد

من النماذج والعينات . فشكل القناني مثلاً جعل من ٢١٠ – الى ٤ ، والصوف من ٦٦ الى ٤، وعجلات الهواء من ٢٨٧ الى ٣٢ . وهكذا بين ١٩٢٥ – ١٩٢٩ ، زادت الطاقة الانتاجية في الولايات المتحدة الاميركيـــة ٣١ بالمئة في صناعة السيارات ، و٣٥ بالمئـة في صناعة التعدين ، و ٢٨ بالمئة في صناعة المنسوجات القطنية ، بينما انخفضت كلفة اليد العاملة بمعدل ٢٥ بالمئة في كل قطاعات النشاطات الصناعية . وعملية التنظيم العلمي في الانتاج تحققت كذلك، على نطاق واسع في المانيا ، تحت إشراف الدولة ومؤازرتها عام ١٩٢٥، عندما راحت تشكل لجنة خاصة عهدت اليها مهمة توحيد النماذج وعينات الاجهزة الآلية وتوزيع الادارة الى قطاعات صناعية ، ودرس الشروط وظروف العمل الاداري والعلمي في مشاريع الاستثـمارات . وعلى هذه المبادىء جرى دمج عدد من الاستثمارات وإفراغهـا بعضاً ببعض ، كما جرت تصفية عدد آخر منها ، وبذلـك امكن تحقيق وفر كبير في اليـــد العاملة ٪ في حوض الروهر الفحمي . وارتفعت الطاقة الانتاجية في المانيا عام ١٩٢٨ الى ٤٠ بالمئة بالرغم من فقدانها المناطق الصناعية الواقعة في السار وسيليزيا العليا . اما في فرنسا ، فالتنظيم العلمي للانتاج على النمط الاميركي ، دخل قطـــاع صناعة السيـــارات على الاخص ، والصناعـات الحديدية الاخرى ، وذلك عندما راح اندريه سيتروين يُدخـــل في اعقـاب الحرب رأساً ، تعديلات هامة جداً على معامله في جاقيل ، ويتبنى طريقة السلسة في تركيب سياراته المعدة للطبقة الوسطى من الناس. وباستثناء هذا المجال، لم نرَ شيئاً يدخل ، من قريب او بعيد ، قطاعـات الصناعة الفرنسية الاخرى ، كما حدث في الصناعة الالمانية والاميركية في مجال الصناعات الحديدية . فالتنظيم العلمي للانتاج، انما اقتصر على تنظيم العمـــل وإدخـال التخصص الى اقسام المصـانع والاكثار من لجان البحث العلمي والتخطيط والاتفاقات الخاصة بالمبيعات وغير ذلك . فالمستوى الفني في الصناعة الفرنسية بقي على الاجمال متدنياً للغاية .

في مجموعة البلدان الصناعية الكبرى التي اتينا على ذكرها هنا والتي كان بالامكان الاستشهاد معها بالسويد وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا « معامل باطا » لم يظهر اسم بريطانيا العظمى حيث الروح الفردية الابوية والخوف من تعقيد مشكلة البطالة فيها أخّر ، الى عـــام ١٩٣٨ مشروع عصرنة عتاد مصانع الانتاج وتنظيمه العلمي فيها .

وهكذا يصح التأكيد ان الإقبال على العصرنة والتنظيم العلمي للانتاج كان ضعيفاً على الاجمال، في اوروبا ، اذ ان ضعف الاسواق الداخلية فيها وضعف طاقتها على الاستيعاب حالت دون اقبال دولهـــا على تجهيز صناعتها بعدة واجهزة انتاجية ضخمة يصعب استيعابها ويحول دون تشغيلها كاملاً ، كما ان الاتفاقات المعقودة بين المنتجين للحد من المنافسة صانت من افلاس محتم المصانع الهامشية السيئة التجهيز .

الاتفـــاقات الوطنية والدولية

كمّل ضعف الاسواق وضعف التسويق ارباب الاستثمارات الكبرى المتنافسين، على الوصول الى اتفاقات فيما بينهم بدلاً من الاسترسال في مزاحمـة حادة ، الامر الذي حدا بهم تدريجياً الى عقد اتفاقات وطنية واخرى دولية اخذ عددها يتكاثر بعد عام ١٩٢٥ ، وهو تاريخ سجلت فيه حركة الإنتاج تعادلها مع ما كان عليه انتاجها قبل الحرب ، بعد ان تبينوا الاضرار التي ستلحق بالجميع من جراء منافسة حادة . وقد وضعت خطط للوصول الى تحديد كمية الانتاج ، وتقنية صفقات المبيعات واقتسام مناطق التصدير ، اشتركت فيها دور صناعية من بلدان مختلفة . ومنذ سنة ١٩٢٦ ، طلع في فرنسا مكتب الصناعات الحديدية ، وعقبه ظهور مكتب توسيع مناجم الشمال ومقاطعة با دي كاليـه ، والمكتب الفرنسي للآزوت ، وغيرها ، كما ظهر عدد كبير من التكتلات الصناعية في المانيا ، لها الأهداف ذاتها . اما في المجال الدولي ، فقد تأسس عام ١٩٢٦ ، حلف الفولاذ الذي ضمّ في عضويته منتجي الفولاذ من الالمان والفرنسيين والبلجيكيين والسار واللكسمبورغ ، وهو حلف انضم اليه ، عام ١٩٢٧ كل من النمسا وتشيكوسلوفاكيا . وراحت لجنة ادارية خاصة تحدد في كل فصل من فصول السنة كمية الفولاذ التي يسمح للفريق الوطني انتاجه . والحلف الاوروبي للالومينيوم ، وشركة انتـــاج النحاس التي هيمنت على ٩٠ بالمئة من انتاج النحاس ، والاتحاد الفرنسي الالمـــاني للبوتاس ، وغير ذلك من التكتلات والاحلاف التي بلغ مجموعها ٢٠٠ حلف بينهـا ٤٨ للحديد والفولاذ ، و٤٧ للمنتوجـات الكيماوية . والستـاندرد اويل وكتلة ي. ج. فارين ، وسيمنس - هلسكه وكروب من جهة اخرى ، والجنرال الكتريك والـ ي. ج فارين ، ودوبون دي نمور وغيرهم ، من جهـــة اخرى ، عقدت فيما بينها اتفاقات لتبادل شهادات المنشأ (او لتعطيلها لدى الاقتضاء) ولتوزيع الاسواق فيما بينها .

التفاوت في الانتاج

كان من بعض نتائج هذه الترتيبـــات التي اتخذت والتسويات التي صِيرَ اليها ، هذا التباين في مستوى الانتاج لدى عدد كبير من الدول المنتجة . فقد زاد الانتاج الزراعي زيادة كبيرة في البلدان الجديدة . فبلغت نسبته من القمح ٢١٥ بالمئة في كنـدا و ١١٩ بالمئة في الولايات المتحدة الاميركية ، و ١٦٥ بالمئة في الارجنتين و ١٧٢ بالمئة في اوستراليا . اما انتـــاج الحرير فقد بلغت نسبة الزيادة فيه ٢٠ بالمئة ، وفي القطن والصوف ٢٥ بالمئة وتضاعف عدد نصوب البن في البرازيل وحدها كما ان المحصول العـالمي من البن تجاوز ١٤ مليون شوال في العالم ، ومحصول البطاطا ارتفـــع فيها من ٠٠٠ر١١٤ طن عام ١٩١٣ ، الى ٠٠٠ر٨٣٠ طن عام ١٩٣٠ ، وزاد انتاج السكر ، عام ١٩٢٩ ، مليوني طن عن الاستهلاك العالمي . وتمكنت الدول الاوروبية ليس من معادلة انتاجها قبـــل الحرب فحسب ، بل ايضاً تجاوزته بمراحل ، وهي في حمى رسوم جمركية عالية . ومعدل الانتاج زاد على نسبته قبـــل الحرب في كل قطاعات الانتاج الصناعي ، كما زادت سيليزيا العليا انتاجها من الفحم ستة اضعاف وكادت المانيا تحقق معادلة انتاجها قبل الحرب بالرغم من اقتطاع بعض اقاليمها الغنية بالفحم ،

وانتاج العالم من الصب الذي كان بمعدل ٦٦ مليون طن ، عام ١٩١٠ ، تجـاوز ٩٨ مليون طن ، عام ١٩٢٩ ، وارتفعت فرنسا الى المرتبة الاولى بين الدول المنتجة للحديد في اوروبا ، وحـل انتاجها للصب المرتبة الثانية . كما كانت بين الدول الرئيسية في تصدير المحاصيل نصف الجـاهزة او الجاهزة كلياً ، كالسيارات .

الا ان هذا التقدم لم يأت على قياس او وتيرة واحدة . فقد رأت بعض البلدان إنتاجها يزداد ويرتفع بينما نرى دولاً أخرى هي من الدول المهمة ، في تأخر وهبوط وأخرى في تقدم بطيء . ان حركة إعادة بناء اوروبا لم تنته الا في سنة ١٩٢٤ ، كما ان معـادلة الدخل القومي في سنة ١٩١٣ ، تم تحقيقها في عام ١٩٢٥ . وتجاوزت هذه الزيادة ٣٠٪ في اوروبا بين ١٩٢٦ — ١٩٢٩ ، الا انها بقيت ادنى بكثير بالنسبة لمعدل الانتاج في الولايات المتحدة الاميركية . والصناعات التي عرفت ان تفيد بالاكثر من هـذا التطور التقني ، هي التي سجلت اكبر معدل في هذه الزيادة ، كالصناعات الكيماوية وانتاج المصنوعات الكهربائية ، والمحركات وصناعة الاسمنت ، والمحاصيل الكيماوية والسيارات ، وهو مجال بقي انتاج اوروبا فيه متواضعاً . وعلى عكس ذلك ، فصناعة المنسوجات القطنية والمصنوعات الحديدية وبنـاء السفن ظلت تشكو من التخلف في التجهيز التقني ، لا سيما وان الطاقة الانتاجية في هذه الصناعات لم تستثمر الا بصورة جزئية .

٤ – بلبلة الاقتصاد العالمي

ان الاحوال الجديدة التي طرأت على استخدام اليد العاملة وتحكمت بالاسواق التجـارية وتداول البضائع ورؤوس الاموال ، والضعف الذي طبـع قوة اوروبا الانتاجية كان من بعض نتائجها الحتمية هذا الركود الذي لازم التجارة العالمية فخلخل علاقاتها وتعادلهـا بين اطراف العالم الأخرى واحدث في اقتصادها تفككاً يكاد يكون كاملاً .

مشكلات الناس وقضاياهم

فالفوران الديموغرافي الذي طبع القرن التاسع عشر ، استمر ، ولو وئيداً كما ان انخفاض معدل الوفيات بفضل التقـدم الذي حققه العلم عوّض ، الى حد بعيد ، الخسائر التي سببتها الحرب ، كما عوّض نتائج الهبوط العام في معدل المواليد . ومن جهة اخرى ، فقد استمر عدد السكان يزداد ويرتفع في انحـاء اوروبا الشرقية والجنوبية ، فازداد عدد السكان فيها ٣٦ مليوناً ، بين ١٩١٣–١٩٢٨ ، بعد ان ارتفع هذا العدد من ٤٩٨ مليوناً الى ٥٣٤ مليوناً ، بينما ارتفع عـدد سكان الولايات المتحدة من ٩٢ مليوناً الى ١٢٠ مليوناً .

تيارات الهجرة بين الدول الاوروبية

والحال ان قسماً محترماً من هذا الفائض السنوي للسكان في اوروبا وجد طريقه الى الاغتراب والنزوح خارج اوروبا . هنالك زهاء مليونين من الاوروبيين كانوا قد نزحوا عن اوطانهم وديارهم ، عام ١٩١٣ ، بحثاً عن عمل لهم في بلد من بلدان اوروبا او غادروها الى ما وراء البحار . وحركة النزوح هـذه بدت

ملحة ، بعد عام ١٩١٨، إذ ان جانباً معتبراً من سكان اوروبا كانوا يهيمون على وجوههم بحثاً عن وطن جديد يأمنون اليه ، او عن وسيلة لكسب أوَد العيش . فاللاجئون الروس توزعوا في جميع انحاء اوروبا ، وفي بلدان الشرق الاقصى ، في اعقاب الثورة التي اندلعت عام ١٩١٧ والحروب الاهلية التي تلتها وقد قدّر كوليشر عددهم بنحو ١،١٥٠،٠٠٠ ، لم يعُد منهم الى وطنهم الأم سوى ١٣٣،٠٠٠ ، كما ان معظم النازحين عن اوطانهم التي غلبت على امرها ، عادوا تباعاً الى بلادهم . فألمانيا استقبلت ٧٠٠ الف الماني نزحوا من بولونيا و ٢٥،٠٠٠ نزحوا من المقاطعات البلطيقية ، و ١٢٠ الف من مقاطعتي الالزاس واللورين ، ناهيك عن الالمان القادمين من المستعمرات الالمانية في ما وراء البحار .

وتحركات السكان وهجراتهم تهز هنغاريا فلستقبل ٤٠٠،٠٠٠ مجري قدموا من ترنسلفانيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ، كما ان بلغاريا تلقت ، هي الاخرى ٢٠٠،٠٠٠ لاجىء نزحوا عن تراقية ومقدونية ودوبرودجه ، وتركيا واليونان ، وقد ألّف البلدان الاخيران مجالين كبيرين لحركة تبادل السكان تميّزا بطابع خاص . فقد نصت معاهدة نويي صراحة على تبادل السكان بين اليونان وبلغاريا مع حق الاختيار والتعويض عن الاملاك التي يخلفها النازحون وراءهم . فال ٧٠ الف بلغاري الذين فروا امام الهجوم الذي قام به الحلفاء واليونان ، يجب ان يضاف اليهم ٥٣ الف جرى تبادلهم مع ٤٦ الف من اليونان الذين اضطروا للنزوح عن المقاطعات البلغارية . وقد أدّت هزيمة الجيوش اليونانية في ازمير ، عام ١٩٢٢ ، الى نزوح ٩٠٠،٠٠٠ يوناني من آسيا الصغرى ، و ٢٥٠،٠٠٠ يوناني عن تراقية ، كما حملت أُلوف اليونانيين على مغادرة القسطنطينية . وفرضت معاهدة لوزان المعقودة عام ١٩٢٣ وجوب مقايضة ١٩٠ الف يوناني بقوا في آسيا الصغرى بـ ٣٨٨٠٠٠ مسلم نزحوا بدورهم عن الاراضي اليونانية .

وهنا تطل علينا فئة جديدة من جماعة فاقدي اوطانهم او جماعة من لا وطن لهم ، معظمهم من قدامى رعايا النمسا وهنغاريا الذين لم يحصلوا على رعوية ما في أي من هذه الدول التي طلعت من بين حطام هذه الامبراطورية المتهدمة ، والنازحين عن تركيا (من الأرمن والاشوريين) ، وهؤلاء اللاجئون السياسيون الذين خرجوا من الاتحاد السوفياتي، عام ١٩٢٠ ، او من ايطاليا، عام ١٩٢٦ ، او من المانيا ، عام ١٩٣٣ ، بعد ان جردتهم تشريعات خاصة صدرت بحقهم ، من الرعوية التي كانوا يتمتعون بها باعتبارهم غير مرغوب بهم .

توقف الهجرة الى ما وراء البحار

برزت في الولايات المتحدة بعد الحرب ، نزعة قديمة نزعت الى الحد من التسهيلات الممنوحة للدخول بحرية اليها ، بعد ان دخلها ، عام ١٩١٨ وحدها ، اكثر من ٨٠٠،٠٠٠ مهاجر . فهاجس البطالة ومشكلتها الحادة ، وهذه القومية المهتاجة من مسلك الاميركيين من اصل الماني وموقفهم المعادي ، خلال الحرب ، والاحتقار العنصري لهذه الجماهير البهم غير المصقولة القادمة من بلدان شرقي اوروبا وبلدان حوض البحر الابيض المتوسط ، والرغبة الجامحة في الحفاظ على الطابع الانكلو ـ

سكسوني في البلاد ، والخوف من تسرب الشيوعية وتغلغلهـــا بين الاميركيين ـ ، والازمة الاقتصادية الضاربة اطنابها ، اذ ذاك ، كل هذه العوامل وما يتصل بها من اعتبارات من قريب او بعيـد ، أدّت الى إقرار القانون الذي صدر عام ١٩٢١ فحد من نسبة المهاجرة اذ جعلها على اساس ٣٪ من جنسيات المهـاجرين الاجـــانب الذين دخلوا الولايات المتحدة ، حتى عـــام ١٩١٠ ، وهو قانون كان الكونغرس الاميركي يجدد اقراره سنة بعد سنة ، حتى عام ١٩٢٤ . وفي هذه السنة اصدر قانوناً نهائياً خفضت بموجبه النسبة الى ٢٪ واتخذ أساساً لها الاحصاء العام الذي جرى سنة ١٨٩٠ ، اذ كانت النسبة الكبرى من المهاجرين الى الولايات المتحدة، في تلك السنة ، من بين بلدان اوروبا الغربية او الشمالية . فقد كان المعدل المتدني للهجرة الى اميركا من نصيب البلدان الاوروبية التي تشتد فيها حركة المواليد . اما البلدان الاميركية الاخرى ، فقـــد جاء تحديد الهجرة اليها اقل قسوة او اكثر مكراً . فقد راحت مناطق كثيرة في كندا تفضل استقبال مهاجرين من البلدان الاوروبية الشمالية او الغربية وسويسرا ، وهي تدابير وإجراءات جاءت تخدم مصالح البريطانيين وغيرهم من بلدان اوروبا الغربية .

من الطبيعي ان تبقى بلدان اميركا الجنوبية ، ولا سيما البرازيل والارجنتين ، ابوابها مفتوحة على مصرعيها امام المهاجرين . فقد استقبلت البرازيل منهم اكثر من ٨٤٠,٠٠٠ بين ١٩٢٠ — ١٩٣٠ ، كمـــا جاء الارجنتين اكثر من ١,٤٠٠,٠٠٠ مهاجر ، معظمهم من الاسبان والطليان والبرتغاليين. الا ان الظروف المعاشية غير المستقرة فيها حملت نصف هذا العدد من المهاجرين على مغادرة البلاد الى غيرها . وامام اشتداد البطالة في بريطانيا العظمى ، سنت الحكومة البريطانية عـــام ١٩٢٢ « قانون الاسكان في الامبراطورية » نص على تقديم مساعدة للمهاجرين . الا ان نتائج هذا القانون جاءت غير مرضية اذ رفضت معظم بلدان الدومنيون التقيد بأحكامه وأصرت على الا تقبل سوى المزارعين ، وانكلترا لا يسعها تصدير غير عاطلين عن العمل ، ولذا لم يهاجر سوى ٢٠٢,٠٠٠ من المهاجرين الذين تلقوا مساعدات .

والبلدان الاخرى التي بقيت مفتوحة الابواب امـــام المهاجرين هي المانيـــا التي كانت تستقبل مزارعين موسميين كانوا يأتونها موسمياً، من بولونيا، وفرنسا بعد ان اشتدت عليها وطأة الحرب فأوجدت فيها النقص في معدل المواليد ، ازمة حادة لليد العاملة . فقد امها بين ١٩٢٠ — ١٩٢٨ ، اكثر من ١,٦٠٠,٠٠٠ عامل من الخارج بين ايطاليين وبولونيين (معظمهم يعملون في المناجم) وسويسريين وبلجيكيين عمل معظمهم في الزراعة .

« فـالطريقة الملطوسية الانتقائية التي من شأنها ان تؤمن تنويع وتلوين عيون الشباك على اســـاس من العرف او الاصل في القادمين » والتي طرحها اكبر قطب جذب للهجرة ممثلاً في الولايات المتحدة الاميركية ، عادت على اوروبا بنتـائج مهمة ، إذ ادخلت البلبلة على تيارات هجرة اليد العاملة وزادت من مصاعبها ، لا سيما من نقص اليد العاملة المزمن ، وجعلت من هذه القضية عاملاً في عدم الاستقرار الدولي .

العراقيل في وجه التبادل التجاري : القومية الاقتصادية

وهذه الروح القومية المستشيطة تحد من حركة اليد العاملة وتنقلاتها كما تحدث تشويشاً لا بل شللاً في انتقال البضائع وتبادل السلع . ان انقسام اوروبا الى ٣٨ وحدة سياسية احدث البلبلة في اقتسام مصادر القوة وتوزيعها : كالفحم والمحاصيل الاستخراجية والطاقة ، كما باعد بين الصناعات المتممة بعضها لبعض والتي سبق لها فكانت الباعث الاكبر على تأمين الازدهار والرواج لهذه النظم الاقتصادية التي اصبحت اليوم اعجز من ان تتكيف وهذه الاطر الوطنية الضيقة . ثم ان تطور الروح الوطنية ، والعصبية القومية ، والحذر المتبادل بين الدول والشعوب ، والمنافسات الحادة بين الدول القديمة والجديدة ، حمل كل واحدة منها الى شيء من الانطواء على الذات كما دفعها الى الاعتزال والانكماش على نفسها. فالرغبة في توفير مصادر الطاقة لها ، والتعويل على الغير بأقل قدر ممكن ، وتجربة الحرب الاخيرة والدرس البليغ الذي اتخذته منها ، كل ذلك أثبت بشكل لا يترك مجالاً للشك ، ان اكثر الدول التي في وسعها ان تصمد وان تستمر في صمودها هي تلك التي تستطيع ان تكفي نفسها بنفسها . وهاجس الاقتصاد السياسي الذي يقوم عليه كل استقلال سياسي ، والخوف الضاغط الذي يولده في النفس تضخم النقد ، كل هذه العوامل وما اليها حملت الدول المعنية ، على التحصن وراء رسوم جمركية حدّت كثيراً من نشاط التبادل التجاري وشجعت إنشاء صناعات تعمل في ظروف مصطنعة قليلة المردود والعطاء تكون معها بأمن من كل منافسة . فالعالم كله سار على خطى الولايات المتحدة في اعتمادها سياسة جمركية حامية من الحماية ، حتى انكلترا نفسها ، موطن ساسية حرية التبادل التجاري في العالم . وقد تخلت انكلترا ، منذ عام ١٩١٥ ، تدريجياً عن هذه السياسة ، خلال الحرب ، اولاً بحجة عدم ابهاظ رصيد مدفوعاتها الذي شكا دوماً العجز ، واحتفاظاً منها بقدرتها على الشحن في سبيل المجهود الحربي ، كرسوم وقائية ، مؤقتة على الكماليات ، كالافلام السينمائية والسيارات والآلات الموسيقية ، وكلها تدابير وإجراءات كانت تؤخذ لسنة ثم يجدد العمل بها سنة بعد سنة . وبعد سنة ١٩١٩ ، اخذت تبرر سلوكها بدوافع اقتصادية اكثر منها سياسية او مالية ، والقانون المالي الذي كرّس معاملة الدولة الأكثر رعاية للدول الاعضاء في الامبراطورية ، خفض الرسوم الجمركية الى السدس للدول الاعضاء في الكومنولث ، على بعض المحاصيل (كالبن والشاي والكاكاو والسكر والبنزين) ، وثلث الرسوم المفروضة بموجب قانون ماكينا الصادر عام ١٩١٥ . وتطل علينا عام ١٩٢١ ، مرحلة جديدة مع قانون حماية الصناعات الذي يعتبر اول تدبير صريح على الحماية الجمركية ذات مفعول واسع الذي هدف لصيانة الصناعات الرئيسية من الإغراق المالي في الدول المتدهور نقدها . من هذه القوانين قانون المواد الصبغية الذي يحظر استيراد الصبغيات وقد تضمن قائمة الاصناف المحظور استيرادها والاصناف الاخرى التي يخضع استيرادها لرسوم مختلفة كالحرير الخام والدانتيلا

وورق التغليف والادوات المنزلية المصنوعة من المينا ، والزيوت والهيدروكربونات ، وغير ذلك .

وعلى غرار الدومينيون ، سارت دول اوروبا الوسطى واوربا الشرقية الموصوفة بدقة وضعها وضعف جانبها فرغبت ، هي ايضاً ، في ان تقوم فيها صناعات لا غنى لها عنها تحميها من تطاول الغير ، برسوم جمركية منفرة . وهكذا نرى دول العالم اجمع تتحصن ضمن حواجز جمركية تحول بالطبع دون تحرك البضائع ونقلها اذ انها ترى نفسها عرضة لرسوم جمركية هي اعلى بكثير مما كانت عليه عام ١٩١٣ ، إذ بلغت احياناً ٤١ بالمائة من قيمة البضاعة في اسبانيا ، و ٣٧ بالمائة في الولايات المتحدة الاميركية ، و ٣٢ بالمائة في بولونيا ، و ٢٩ بالمائة في الارجنتين ، و ٢٧ بالمائة في اوستراليا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا و ٢٣ بالمائة في يوغوسلافيا ، و ١٨ بالمائة في فرنسا ، و ١٦ بالمائة في الهند . وبالرغم من ارتفاع الانتاج في كل مكان ، لبثت المبادلات التجارية محدودة ومحصورة .

الجديد في توزيع الاستثمارات في الخارج

واخيراً وليس آخراً ، فقد اصيبت اوروبا بالعسر والفقر بعد ان فقدت الكثير من استثماراتها في الخارج . فالثورة الروسية ، والثورة في الصين ، والحرب الاهلية التي اشتدت فيها ادت للقضاء على جانب كبير منها ، كما ان الغنى الذي رفلت فيه بعض بلدان اميركا الجنوبية ، مكنها من شراء بعض هذه الاستثمارات واصبح ما تسلم منها اقل مردوداً وعطاء ، ناهيك عن ان النزعة نحو الاستقلال التي جاشت بها معظم البلدان ذات الاقتصاد نصف الاستعماري ، خلقت جواً من عدم الاستقرار لا تطمئن اليه هذه الاستثمارات . ومن جهة اخرى ، فقد ضعفت الى حد كبير طاقات اوروبا الصناعية ؛ بعد ان احتلت اميركا المرتبة الاولى من حيث الطاقة الصناعية ، كما ان هبوط كلفة الصناعة فيها مكنتها من فرض شروطها على التصدير وإقصار المصدرين الاوروبيين على معدل من الربح ، ادنى من المتعارف عليه ، الأمر الذي حد كثيراً من قدرتهم على الاستثمارات في الخارج ، كما ان « الواردات غير الملحوظة » ، لم تعد تؤمن موازنة حساب المدفوعات ، وفقاً لما كان عليه الأمر قبل عام ١٩١٤ . وهكذا هبط كثيراً فائض رؤوس الأموال التي يمكن التصرف به . ولندن التي كانت تستثمر في الخارج ، اكثر من ١٦٠ مليون جنيه استرليني بين ١٩٠٧ — ١٩١٣ ، لم تعد تستثمر اكثر من ٤٧ مليوناً بين ١٩٢٠ — ١٩٢٧ . وبقيت فرنسا بين الدول الكبرى الدائنة في الخارج غير ان استثماراتها تكاد لا تزيد عن نصف ما كان لها منها ، عام ١٩١٣ . والريع الذي تجنيه لا يزيد على ٢٫٥ في المائة من ريعها في تلك السنة . وعلى عكس ذلك نرى الولايات المتحدة الاميركية التي لم تكن استثماراتها عام ١٩١٣ تمثل سوى ٥ — ٨ بالمئة من مجموع الاستثمارات الدولية ، فقد ارتفعت خمسة اضعاف منذ عام ١٩١٣ ، وسوق السندات الاجنبية في نيويورك تتداول ضعفي ما تتداوله سوق لندن . والسوق المالية الاميركية المتسمة اساساً بالطابع المحلي عام ١٩١٣ ، اخذت تشع الآن ، الى جميع اطراف العالم ؛ ان ٤٧ بالمئة من استثماراتها هي وقف

على دول اميركا اللاتينية لا سيما على جزر البحر الكرايبي وكوبا والارجنتين والشيلي ، و ٢٧ بالمئة على كندا والارض الجديدة ، و ١٨ بالمئة على اوروبا .

وهذا التقهقر تسجله اوروبا في هذا المضمار اضعف كثيراً من وسائل العمل لديها وحد من توجيه النشاط الاقتصادي في البلدان النامية ، كما أثر على سياستها التجارية ، وآخر نشاط لتيار التصنيع فيها وعمل للحد منه ومن تأمين التنسيق بين رؤوس الأموال التي تصدرها وبين منتوجاتها الصناعية . كذلك سجل نفوذها السياسي تقهقراً آخر لحساب الولايات المتحدة الاميركية التي قامت بتقديم قروض لكل من بولونيا وايران . مما حمل مصارف بولونيا وايران على الاستعانة بمستشارين ماليين وفنيين اميركيين راحوا يشجعون بالطبع ، تغلغل تجارة بلادهم في تلك الاقطار .

التيارات التجارية الجديدة – كانت اوروبا اعجز من ان تستعيد المركز التجاري الذي كان لها في العالم ، قبل عام ١٩١٣ ، إذ جاء « انتاجها ... يتراكب مع انتاج آخر يقع خارج اوروبا ، استشعر نشاطاً بدافع من الحرب ومن الاسعار المرتفعة التي حظي بها خلال الحرب وبعدها رأساً » . فقد عرفت ان تحتفظ بالمرتبة الاولى في التجارة المالية ، الا ان حصتها انخفضت بصورة محسوسة فأصبحت ٥٢٫٥ بالمئة مقابل ٦٣ بالمئة عام ١٩١٣ ، بينما ارتفعت حصة اميركا الشمالية من ١٤ الى ١٧ في المائة . وحصة آسيا ارتفعت هي الاخرى ، من ١٠٫٦ بالمئة الى ١٤ بالمئة . وهذا التأخر يبرز في كل من الدول الصناعية الكبرى : في بريطانيا العظمى اذ انخفض فيها من ١٣٫٩ بالمئة الى ١٠٫٨ بالمئة ، وفي المانيا حيث هبط من ١٣٫١ الى ٩٫٢ بالمئة ، وفي فرنسا حيث هبط من ٧٫٢ بالمئة الى ٦٫١ بالمئة ، بينما ارتفع في الولايات المتحدة من ١٣٫٣ بالمئة الى ١٥٫٨ بالمئة ، وفي اليابان من ١٫٧ بالمئة الى ٣ بالمئة .

والبلدان المنتجة اقامت جميعها ، خلال الحرب ، إتصالات مباشرة مع زبائنها وفازت باستقلالها التجاري . فعملية التوزيع والعمولة وهما من اسباب إثراء انكلترا ، أخذا في الزوال . فالاصواف الاوسترالية والنيوزيلندية وافريقيا الجنوبية ومقاطعات البلاتا اخذت تباع مباشرة الآن ولم تعد سوقها قائمة في لندن . والصناعة الاوروبية صَعُب عليها التكيف ومقتضيات الاسواق المستوردة : فهي تضع تحت تصرفها المعادن والمنتوجات الكيماوية والمنسوجات بينما هي بحاجة الى الآليات ووسائل النقل . وقد أقفلت في وجه اوروبا منافذ كانت مفتوحة على مصراعيها من قبل ، بينها مثلاً الولايات المتحدة الاميركية حيث الرسوم الجمركية التي فرضت بموجب قانون فورني أصاب على السواء البضائع التي يمكن لها انتاجها ، وعملياً كل إنتاج الصناعات المعدنية والنسيجية ، بينما ضاقت منافذ اخرى واستدقت ، كالارجنتين مثلاً والبرازيل اللتين لم تعد تعولان على اوروبا بأكثر من ٦٤ في المئة و ٥٠ في المئة من وارداتها ، مقابل ٨٠ و ٦٧ في المئة في عام ١٩١٣ .

فاذا ما انعمنا النظر ملياً في توزيع صادرات اربع دول كبرى من بين الدول المصدّرة الواقعة وراء البحار ، نجد ان صادرات الارجنتين والبرازيل الى فرنسا ، بين ١٩١٣–١٩٢٥ هبطت الى الثلث في الاولى والى النصف في الثانية ، كما هبطت الى النصف والى الربع في انكلترا . والصادرات الكندية الى بريطانيا لم تعد سوى ٣/٤ مما كانت عليه من قبل ، وكذلك صادرات مصر التي لم تعد تمثل سوي ٢/٣ ، بينما كادت الولايات المتحدة تضاعف وارداتها من الارجنتين ، وضاعفت اكثر من مرتين وارداتها من البرازيل ، وزادت مستورداتها من مصر مرتين ونصف . وصادرات بريطانيا من الفحم ، احد دعائم الاقتصاد البريطاني ، الى دول البلطيق ، انخفض الى الربع امام منافسة الفحم البولوني ، والى النصف في آسيا ، والى اقل من الثلث في الشيلي . اما صادراتها القطنية الى الشرق الاوسط ، فقد سجلت هي الاخرى تراجعاً ملحوظاً يبلغ الثلث ، بينما حلت صادرات اليابان والصين والهند محلها . وفي نطاق المحروقات والوقود ، انخفضت صادرات اوروبا من الفحم بينما ارتفع استيرادها من البترول .

والسوق الداخلية في اوروبا تتراخى عراها ، هي الاخرى ، بعد ان تعطلت تماماً حركة التبادل مع روسيا . وعندما عادت الإتصالات معها لم يكن من الممكن الوصول الى الرقم الذي سجلته سنة ١٩١٣ . وعندما امكن لأوروبا الشرقية ان تستأنف ، عام ١٩٢٥ ، سيرتها السابقة من التصدير ، قبل الحرب ، وجدت الاسواق في الغرب تحتلها مصنوعات مستوردة من وراء البحار . وبعكس ذلك ، لم يَعُد إنتاج اوروبا الصناعي ليجد ، بين هذه الاقطار ، سوى سوق محدودة الطاقة والمصادر تحميها تعريفات جمركية عالية ورسوم باهظة ، وحاجات اوروبا الغربية التي كانت تلبيها ، عام ١٩١٣ ، بنسبة متساوية ، بلدان اوروبا الشرقية ، والبلدان الاخرى الواقعة عبر البحار ، بعد ان تبدلت هذه النسبة وتعدلت ، لتصبح ١٨ في المئة للفئة الاولى ، و ٨٢ في المئة للفئة الثانية .

• – الهبوط المستمر

ان تحول مراكز الانتاج والتطورات الجذرية التي لحقت بها وحطت من شأنها ، حالا دون نهوض التجارة العالمية ، وافضيا بالتالي الى انخفاض مزمن عضال فركود ، في الاقتصاد الاوربي وعدم تكيفه والمقتضيات الجديدة ، فأدّيا الى انكماش ملحوظ في اسواق الخامات بعد ان كانت اوروبا ، سوقها الفضلى . وهذه البلدان التي فقدت الكثير من طاقتها الشرائية أخذت بأسباب التصنيع تحت ستار من الحماية الجمركية المنفرة الامر الذي ادى الى هبوط ملموس في الصادرات الاوروبية ، لا سيما في المنسوجات والاصناف المشغولة ، بينما اخذت الولايات المتحدة الامريكية ، التي كانت تمد زبنها بكثير من مهمات التجهيز ووسائل النقل ، تنزع الى زحزحة اوروبا في هذه الاسواق .

انكفاء النظم الاقتصادية

فالجهود التي بذلت في سبيل اعادة تنظيم الصناعة ، والاهمية التي اولتها كل من فرنسا وانكلترا لامبراطوريتيهما الاستعمارية ، كانت اعجز من ان تحقق الآمال التي راودت هذا الفريق الذي حلم ، عام ١٩١٩ ، بعودة اوروبا الى المراكز القوية التي كانت لها قبل عام ١٩١٤ . ان دول اوروبا الرأسمالية تجد نفسها في حركة انكفاء كلية بالنسبة الى ما كان عليه وضعها ، قبل الحرب . فبالرغم من الزيادة الملحوظة التي حققتها الصادرات الامريكية ، فالحجم الاجمالي الذي تمثله المنتوجات المشغولة في التجارة العالمية ، بين ١٨٧٠ - ١٩١٣ والذي كان زاد ثلاثة اضعاف بقي تقريباً ثابتاً ، اذ ان الانخفاض تناول على الاخص بلدان اوروبا وروسيا ، الدول الكبرى الثلاث التي تهيمن مع الولايات المتحدة الامريكية ، على التجارة الدولية .

فالوضع الممتاز الذي نعمت به بريطانيا اخذ يتردى وظهرت عليه اعراض الضعف والمرض اثر ما اصيبت به صناعة التعدين عندها ، من تأخر وتقهقر ، وكذلك حركة التصدير التي هبطت ، عام ١٩٢١ ، الى ٤٩ ، باعتبار دليل ١٩١٣ مساوياً ١٠٠ ، وبعد ان سجل ارتفاعاً عام ١٩٢٥ بلغ ٧٥ ، عادت فهبطت عام ١٩٣٢ الى ٤١٪ . ومستوى الحياة لم يعد ممكناً المحافظة عليه الا بواسطة ريع رؤوس الاموال المستثمرة في الخارج ، كذلك فرنسا ، فقد سجل اقتصادها هبوطاً محسوساً اذ ان العجز في ميزانها التجاري كان اكبر بكثير مما كان عليه عام ١٩١٣ . فاذا ما بقي ميزان المدفوعات لديها ، عام ١٩٢٩ ، عند المعدل الذي سجله بين ١٩١٠ - ١٩١٣ ، فالفضل في ذلك يعود اصلا ، الى الزيادة في الارصدة الناتجة عن حسومات النقد بعد هبوط قيمة الفرنك . وفي عام ١٩٢٧ ، وهي سنة تثبيت الفرنك ، اخذت الزيادة تتناقص تدريجياً . وريع رؤوس الاموال المستثمرة في الخارج مثل بين ١٩٢١ - ١٩٣١ مبلغاً اقل ٥٦ بالمئة مما كان عليه في الفترة ١٩١٠ - ١٩١٣ ولا تغطي سوى ٧٢ بالماية من النقص التجاري في تلك الفترة ، بينما كان يمثل قبل عام ١٩١٤ مبلغاً يزيد ١٣ بالمئة عن هذا النقص.

مثل المانيا

والمانيا التي جاءت مع الولايات المتحدة ، في طليعة الدول التي قامت بتنظيم الانتاج العلمي وعملت دوماً على تحسينه ، حلت في المرتبة الثانية بين الدول الصناعية . ومع ذلك ، فلم تستطع هذه الدولة الاحتفاظ بمرتبتها في مجال الاقتصاد العالمي ، إذ مثّل انتاجها ٤٠ بالمئة من مجموع انتاج اوروبا عام ١٩١٣ ، فلم يعد يمثل سوى ٢٩ بالمئة من هذا الانتاج ، عام ١٩٢٩ ، وسوى ١٧ بالمئة من الانتاج العالمي ، فهبطت الآن الى ١١٫٣ بالمئة .

وبعد أزمة المارك التي تخبطت فيها وعانت منها الامرين ، قاست كثيراً من نفاد رؤوس الأموال لديها . ان بناء مصانع جديدة وعصرنة عتادها وتجديده الذي اقتضاها اموالاً كثيرة ، وسعر الفائدة العالي (حتى ١٨ بالمائة) كل ذلك جذب بالطبع اليها رؤوس الاموال الأجنبية التي تمثلت ، في بادىء الامر ، بقروض قصيرة الامد ، الا انه جرى منذ سنة ١٩٢٦ ،

تسديدها او تجميدها بشروط باهظة جداً ، وراحت المانيا تعقد قروضاً طويلة الامـــد بلغت ٤ مليارات مارك ، عام ١٩٢٤ ، بمعدل سنوي يساوي ١،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ مارك ، خـــلال السنوات التالية . وراحت المدن والمؤسسات العامة فيها كالصناعات الخاصة ، تكثر من سندات الاصدار ، تحقيقاً لازدهار سطحي توصلت الى تحقيقه بواسطة نزع ملكية الطبقات المتوسطـة وتخفيض اجمالي للاجور الحقيقية عن طريق تضخم النقد ، من جهة ، وبواسطة قروض ضخمـة جديدة ، من جهة اخرى ، جعلت البلاد مرتبطة بتبعيتها للاجنبي . وهكذا لم تلبث الفوائد المترتب دفعها ان اصبحت عبئاً ثقيلاً إذ بلغت ١٦٦ مليون مارك عـام ١٩٢٤ ، و ١٢٥٥ مليون مارك ، عام ١٩٢٩ .

وقد حدث فيها بالفعل نوع من التضخم الصناعي . فهذا العتـــاد الضخم الذي تجهزت به البلاد ، لا يمكن له ان ينتج ، في احسن الحالات ، الا اذا اشتغل بمـــلء طاقته ، اي الا اذا اتسعت امامه اسواق التصريف ورحبت مجالات التسويق . والحال ، هنالك فارق شاسع بين طاقة الرايخ الاقتصادية ، والاسواق الصالحة للاستيعاب ، ولذا شهدت البلاد ازدهاراً مصطنعاً سريع العطب ، اي غير مستقر وقابل للتجريح في بلاد تعاني مريراً من بطالة تضخمت صفوفها فبلغت المليون من العاطلين ، اي انه يضم عـدداً كبيراً ليس له القدرة على الشراء والاستبضاع . والطاقة الانتاجية لهذا العتاد زادت بالفعل من حدة البطالة بحيث اقبـل على سوق العمل اعداد ضخمة من الشباب ولدوا قبل عام ١٩١٤ ، في وقت كانت فيه حركة المواليد في البـلاد ناشطة للغاية . وهكذا ، استبدلت المانيا يداً عاملة رخيصة لديها بوسائل للإنتاج وعدة كلفتها غالياً ، اذ ابتاعتها بأموال اقترضتها من الخارج بفائدة عالية .

الأزمة الزراعية

من الظواهر المربكة والمزعجة معاً لتفكك الاقتصاد العالمي استمرار الازمة الزراعية التي نجمت عن الافراط في الانتاج ، في هذه البلدان ذات الانتاج الواحد . فازدياد المخزون من الانتاج الزراعي وتضخمه المتزايد ، وهبوط الاسعار التي افضى اليه ، جاء ضغثاً على إبالة ، على مجموع المبادلات التجارية .

ان ارتفاع الأسعار بين ١٩٢٠ — ١٩٢٩ ، جاء نذيراً بالخطر . فبين ١٩١٩ — ١٩٢٨ انخفض سعر القمح الى ٣/٢ في كنـــدا ، والى النصف في الولايات المتحدة كما انخفض سعر الذرة الى ٥/٤ والارز الى ٨/٣ والقطن الى ٥/٢ . فالبلدان الزراعية المصدرة الكبرى للحبوب والتي يتوقف توازن ميزانها التجاري على السوق العالمية ، وجدت نفسها عرضة لذبذبة الأسعـــار وتقلباتها ، وهو بالفعل ، وضع بلدان اوروبا الوسطى على الاخص ، واميركا اللاتينية حتى ووضع كندا نفسها . فزراعة القمح التي نشطت في بريطانيا خلال الحرب عادت القهقرى من جديد اذ لم تعد تمد البلاد بأكثر من ١٥ بالمئة من استهلاكها المحلي ، حتى فرنسا نفسها حيث الانتاج الزراعي هو في احسن حماية جمركية ، فمنافسة محاصيل المستعمرات والبلدان الاجنبية ، فازت في نهاية المطاف وتحكمت بالاوضاع . فسعر الارض العالي وثمن العتاد التقني يُرزح المزارعين في كل من

بريطانيا والمانيا والولايات المتحدة ، بالديون الثقيلة ، بحيث ان ٤٢٪ من الارض الزراعية كانت مرتهنة ، عام ١٩٢٩ ، مقـــابل ٢٨٪ سنة ١٨٩٠ . ومستوى العيش متدنّ جداً في الولايات المتحدة لدى نصف العـــاملين في الارض ، هذه الفئة التي لم تعد تنتج سوى ١١٪ من المحاصيل الزراعية التي تدخـل الاسواق التجارة ، إذ ان إنتاج الوحدة من مجموع ريعهم لم يكن يعادل ، سنة ١٩٣٠ ، سوى ٦٠٠ دولار من المواد الغذائية ، بما فيه المواد المعدّة للاستهلاك في المزرعة . ولما كان المزارعون يمثلون ربع مجموع عدد سكان البلاد ، فهم لايمثلون سوى ٨٫٨٪ من وجهة الدخل القومي عام ١٩٢٧ ، مقابل ١٦٪ عام ١٩١٩ .

ففي ازمنة الحرب وازمات التضخم المالي ، يمكن لطبقة المزارعين التي تنال اعلى نسبة من القتلى والجرحى في الجيش ، ان تحسن اوضاعها بصورة مؤقتة إذا ما عرفت ان تفيد من ارتفاع اسعار المواد الزراعية ، (لقلتها اذ ذاك) ، لإيفاء ديونها . ولكن ما ان يعود النقد الى الاستقرار من جديد ، حتى يسوء وضع المزارعـــين من جديد ، من جراء ارتفاع معدل الفائدة وهبوط الأسعار . ولذا راح المزارعون يطالبون بحماية الدولة لمصالحهم ، قبل ان تدهمهم ازمة عام ١٩٢٩ وتنوء بكلكلها عليهم .

ففي كل مكان تقف التعريفة الجمركية الى جانب الصناعة على حساب الانتاج الزراعي ، وفي كل مـــكان يبيع المزارع غلاله بالسعر الدولي ، بينما نراه يبتاع حاجياته المشغولة في الاسواق المحليـــة ، بأسعار تجعلها الرسوم الجمركية ، عالية . ومن جهة اخرى ، ان ارتفاع مستوى العيش يفضي الى الهبوط في استهلاك الحبوب على حساب اللحوم والألبان والخضروات الطازجة والفراريج ، بينما الاقبال عـــلى المنسوجات الاصطناعية يخفض من اسعار الملبوسات القطنية والحريرية .

مثل فرنسا

ادى التضخم المـــالي في فرنسا إلى تنقية الوضع المالي الذي أحاط بالمزارعين ، إذ ساعدهم على التخلص مما يرسفون فيه من ديون ، بينما بقي الانتاج باستثنـــاء النبيذ والبطاطا ، على اسعار ادنى من معدلها عام ١٩١٤ ، في حين كانت المواسم اطيب مردوداً نوعاً ، ولم يجر تجديد قطعان الماشية باستثناء قطعان البقر . فالاستثمارات الصغرى هي في تـــأخر مستمر ، والتشريع الخاص بتعويضات الحرب ، والترخيص لاصحاب الاملاك في المقاطعات التي تهكتها الحرب بالتنازل عن تعويضاتهم ، كل هذه العوامل قوت النزعة الى توحيد المزارع . فالاحصاء الزراعي الذي اجري عام ١٩٢٩ ، يساعدنا على تكوين فكرة صادقة عن فرنسا التي بقيت البلاد المثلى للاستثمارات الزراعية الصغيرة ، بينما هي ابعد ما تكون بـــلداً من الملكيات الصغرى . فالابحاث الدقيقة التي قام بها أتيين فايل رينال أثبتت بشكـل لا يدع مجالاً للشك ان ٧٣٪ من الاستثمارات كانت مساحتها اقل من ١٠ هكتارات ، بينما ٩٫٦٧٪ تمثل نصف المساحة المزروعة . فاذا ما وضعنا جانباً بعض المحافظات الاستثنائية ، كمحافظة السين والواز مثلاً ، حيث ٤٪ من الاستثمارات الزراعية تمثل نصف مساحة الاراضي

المستثمرة ، فان ٢٤ – ٢٥ ٪ من المستثمرين في المحافظات الاخرى ، يتصرفون بمساحات تساوي مجموعتها مساحة الاراضي الباقية مع الآخرين .

فالنزوح من الريف الى المدينة ، كان بالاحرى وقفاً على اصحاب الاجور والفلاحين والمزارعين ، اي من نصيب هذه الطبقة من أفراد الشعب التي تتضرس اكثر من غيرها ، بارتفاع اسعار الحاجيات الصناعية ، بينما هي تعاني اكثر من غيرها ، من ركود اسعار المواد الزراعية . اما الذين يبقون على ولائهم للأرض وينصرفون للاعمال الزراعية ، يستثمرون اراضيهم مباشرة (٧٥٪ من المستثمرين عام ١٩٢٩) ، الا ان سوادهم الاكبر يتألف من صغار المستثمرين ، ويمارسون في منطقة باريس ، استثمارات ذات طابع رأسمالي ويجنون بالتالي محاصيل طيبة . فالريف ، يشكو هنا ايضاً ، انزعاجاً واقعياً ويلتمس حماية فعالة من الدولة .

الفائض من اليد العاملة

ادهى الاعراض البادية على تقهقر قوى الاقتصاد الرأسمالي الآخذة دوماً بالتأخر والتراجع ، هي بدون منازع ، البائر المهدور من اليد العاملة في البلاد . فلاول مرة في تاريخ الحضارة ، تطل على البشرية ازمة من البطالة المزمنة ظهرت اعراضها منذ عام ١٩٢٠ في اميركا ، لم تلبث ان امتدت جذورها الى اوروبا . فقبل عام ١٩١٤ ، كانت البطالة حادثاً فردياً لا يؤبه له حتى في هذه الازمات العنيفة القصيرة المدى ، اذ لم تكن البطالة تتناول اكثر من ١٠ ٪ من مجموع اليد العاملة . والحال ، فمنذ عام ١٩٢١–١٩٢٢ ، لم يكن معدل العاطلين عن العمل في بريطانيا العظمى وهو ٢٫٤ ٪ ليزيد قليلاً عما كان عليه هذا المعدل في السنوات التي سبقت الحرب قليلاً ، فاذا به يرتفع فجأة الى ١٥ في المئة ، وبعد ان مرت الازمة لم يعد يسجل اقل من مليون عامل عاطل عن العمل (الشكل ٢) . وهذا الوباء المعدي هدد كل قطاعات العمل ، بدون تمييز . الا ان وطأته تثاقلت ، بالأخص ، على الصناعات القديمة المألوفة وتركزت في المناطق والاحواض الفحمية (شكل ٢) . فقد عدت الولايات المتحدة الاميركية ١٬٤٠٠٬٠٠٠ عاطل عن العمل ، عام ١٩٢٠ ، وهو عدد ارتفع عام ١٩٢١ ، الى ٤٬٧٥٠٬٠٠٠ عامل (اي ١٤٫٢ في المئة) من مجموع الشغيلة في تلك البلاد ، من جراء الازمة ، مع زيادة مليونين عام ١٩٢٤ ، و١٬٨٥٠٬٠٠٠ عام ١٩٢٨ .

اما في المانيا حيث لم يزد معدل البطالة فيها ، عام ١٩١٣ ، على ٢٫٥ في المئة فقد هبط الى ١٫٩٠ في المئة عام ١٩٢٢ . الا انه اخذ منذ عام ١٩٢٤ يبلغ ١٤٫٧ في المئة حتى وصل ، عام ١٩٢٦ ، الى ما يوازي ١٨٫٣ في المئة ، اي نحو مليونين من العاطلين عن العمل ، ليهبط فيما بعد ، بحيث بقي ١٬٥٠٠٬٠٠٠ عامل عاطلين عن العمل في السنوات ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٣٫٦ في المئة عام ١٩٢٩ ، اي في ابان ازدهار البلاد الاقتصادي .

ولم تنجح في معالجة هذا الوضع كل الوسائل التي بذلتها الحكومات التي اضطرت ان تتحمل اعباءً مالية ثقيلة . فانكلترا التي جعلت تعويض البطالة يتسع بحيث شمل ، منذ عام ١٩٢٠ ،

كل العمال ، اصبح التعويض للعامل يتراوح بين ١٥ و ٢٠ شلن في الأسبوع ، ولم يلبث بالتالي ان اصبح عبئاً ابهظ عاتق مالية الدولة وموازنة بعض المدن ، كمدينة بلاكبورن حيث ٥٢ ٪ من مجموع ٥٦،٠٠٠ عامل ، هم عاطلون عن العمل ، او مدينة بوزنلي حيث ٤٢ ٪ من مجموع ٤٧،٠٠٠ عامل . والبطالة التي تفعل فعلها الموهن في العامل وتقتل فيه العزم ، تنـــال على الاخص من هؤلاء الشبان الذين لم يجـــد بعضهم عملاً منتظماً ، ناهيـــك عن نتائجها الوخيمة على موازنة الدولة فترزحها ، وعلى الموازنات الخاصة الاخرى التي يترتب عليها مد يد المساعدة لنسبة كبيرة من السكان ، عاطلين عن العمل .

ضعف النظام الاقتصادي

لا شك بأن البطالة في انكلترا ، بما لهـــا من صفة الاستمرار وبما عُرفت به من حدة ، هي التي استأثرت ، في الاكـــثر ، باهتمام اكبر بالاقتصاد وحملتهم على محاولة تفسير هذه الظاهرة وفلسفتها وردّها الى مسبباتها . فقـد ردّوها مجتمعين او منفردين ، تارة الى السياسة المتبعة لاعادة تقييم الجنيه الاسترليني ، هذه السياسة التي «ضحت بالانتاج مقابل الاحتفاظ بسبق التبادل التجاري » ، وحافظت على المستوى العـــالي للاسعار بالنسبة للمصدرين الاجانب الذين افادوا كثيراً من التضخم المالي ، ومنهم من ردها الى عجز ارباب العمل او عدم اهليتهم للافلات من عاداتهم الفردية والتحرر ممـــا يرسفون فيه من اعراف واساليب تقليدية ، وفشلهم في التكيف مع مقتضيات الانتاج الجديدة ومشروط المنافسة الدولية ، واخيراً وليس آخراً ، تعلل بعضهم بالسياسة الاجتماعية التي رمت الى ان تجعل العاطل عن العمل « من اصحاب دخل اجتماعي » ، فقتلت الاعـــانة التي يتلقاها من الحكومة فيه كل رغبة بالسعي وراء العمل . فاذا ما امكن الاخذ بهذه التعليلات المتناقضة فيما بينهـــا ، وتطبيقها على بريطانيا العظمى ، فلا يصح لعمري اطلاقها على البلدان الأخرى التي تختلف اوضاعها التقنية والاجتماعية والمالية ، اختلافاً كلياً عما يكتنف بريطانيا من هذه الاوضاع ، مع ان هذه البلدان تضرست بالمساوىء والمآسي ذاتها ، كألمانيا مثـــلاً ، والولايات المتحدة الاميركية حيث تميز ارباب العمل في كل منهما بديناميتيتهم العارمة ، وحيث نعمت ادارة المصانـــع ، بتنظيم علمي دقيق للعمل وحيث كانت اليد العاملة لا تفي بحاجة الاولى منها ، كما كانت ، تفيض عن حاجات الثانية ، وحيث تُرك المتعطل عن العمل وشأنه ، لا سند له الا ما يتلقاه من مصادر خاصة ، كما هي الحال في الولايات المتحدة ، او كان يتلقى بعض المساعدة من صندوق الدولة ، كما هي حاله في المانيا .

وقد ردّ بعضهم إتساع ظاهرة العطالة هذه واستمرارها الى الفقر الذي نزل باوروبا . فليس من شك قط ان ما بُليت به هذه القارة من فواصل عازلة ، وما شهدت من فوران القوميات السياسية والاقتصادية فيها ، وانتشار التقنيات الجديدة ، كل ذلك وما اليه حال ، الى حـــد بعيد ، او أخّر ، على الاقل ، الرجوع الى حلقة المقايضات التي رسمتها الحركة التجارية قبل عام ١٩١٣ . وهذه البطالة الموصولة الحلقات ، تطل علينا في بعض البلدان النـــامية ، وفي الولايات

المتحدة الاميركية ، بالرغم مما يتمتع به اقتصادها من ازدهار عظيم ونشاط عارم .

فاذا ما قصّرت كل هذه الشروع والتعليلات عن افهامنا مدى هذه الظاهرة والمقومات التي

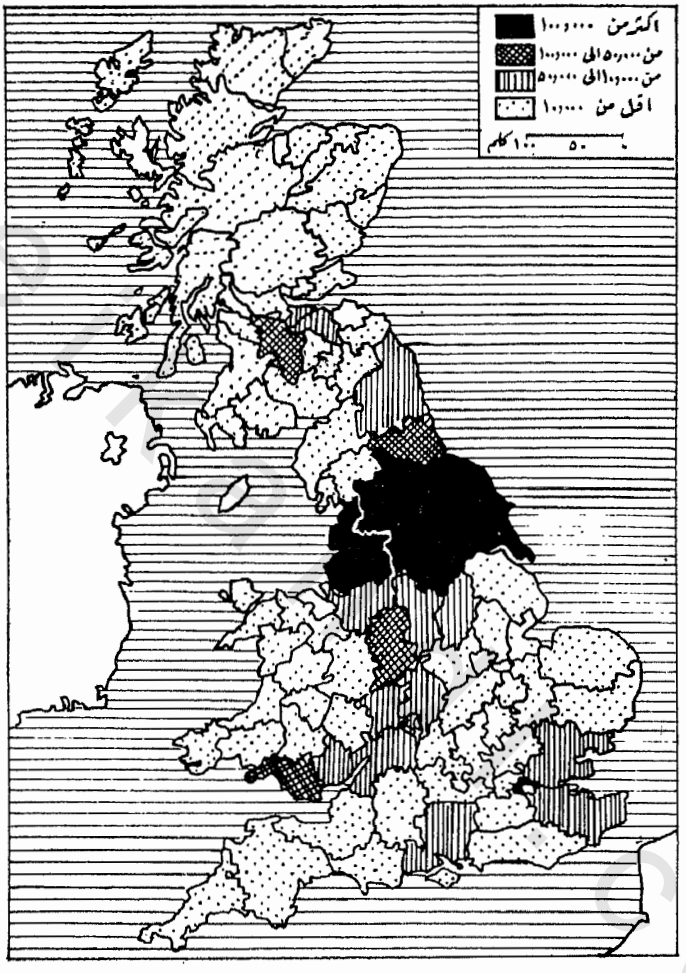

مراكز البطالة في انكلترا عام ١٩٢٨

شكل ٢

تنهض عليها فلسفتها ، أفما نكون هنا امام بطالة من طابع خاص لا تتأتى قط عن التذبذبات الدورية التي تنال بالانتاج ، بل عن تغييرات جذرية راسخة تزاحم بالاقتصاد العالمي ؟ بعض هذه التغييرات التي دللنا عليها يتمثل في انحطاط اوروبا بالذات ، هذا الانحطاط الذي يجب رده الى

فقدان التوازن السريع العطب الذي جاء في مصلحة عدد صغير من الدول الاثيرة، هذا التوازن الذي قام على توزيع العمل توزيعـــاً يتناقض والتوزيع الجغرافي للثروات الطبيعية في العالم . ويطلع علينا بعد ذلك المركزية والتنظيم العلمي الدقيق للانتـــاج ، فاستبدلا المنافسة الحرة « برأسمال يتألف من وحدات ضخمة ومن احتكارات مستبدة غاشمة » ، تحدوها نزعة عارمة الى زحزحة ، ان لم نقل الى ربـط هذا السديم من المشروعات الصغيرة بعجلته الصاخبة . فهذه الشركات الكبرى التي تقود الاقتصاد وتوجهه الآن وتتحكم به ، لا يمكن لهـــا ان تزدهر وان تنشط الا مع مكننة في غاية الدقة من الاتقان ، لها من الدهاء ومن الطاقة ما تؤمن معه انتاجاً بالجملة ضخماً ، يتعاظم حجماً وقدراً وشأناً باستمرار ، له من طـــاقة الانتاج ما ليس في وسع الاسواق الوطنية المحدودة القدرة الاستهلاكية ، استيعابه . وهذا الانتاج الضخم ، لم يعـــد بالامكان تصريفه في فتوحات جديدة ، اذ ليس ثمة من أراض تُفتح وتستثمر ، كما في الماضي، ولا في البلدان النامية التي هي من ضعف الطاقة وصغر الوسائل ما لا يستطيع معه قـط ان تصبح اسواقاً رابحة .

هنالك ، والحالة على ما وصفنا ، تضادٌ قائم بين طاقة منتجة آخـــذة بالامتداد والتوسع المستمر ، وبين سوق ضيقة الجال ، قصيرة المدى ، سواء بسواء ، مع سكان بلد او قطر آخذين بالنمو المطرد ، في نظام اقتصادي ينهض على الربح، نظام يحاول ان يخفض معدل الكلفة باحلال الآلة اكثر فاكثر ، محل الانسان ، نظام يقوم احد اركانه باستثمار البلدان الواقعة عبر البحار في وقت تأخذ فيه هذه البلدان تطالب باستقلالها الناجز .

وهذه التناقضات لم تظهر بعد ، بوضوح ، لما لازمها من مصاعب وصاحبهـــا من مشكلات كما برزت بجلاء الأوروبيين ، فاعتبروها عهداً من الرخاء ، لدى مقارنتهم لهـــا بالمصائب التي انهالت على العالم في فترة السنوات العشر التالية . ففي اواسط العشرينات فقط ، قطع رجـــال الاعمال ورجال السياسة ، كل أمل لهم بالرجوع تلقائياً «الى الحالة العادية او الطبيعية للاعمال» ، اي الى التوسع المستمر فيها . واذ ذاك ، راحت لجنة بلفور ، في انكلترا ، عام ١٩٢٤ ، ومؤتمر جنيف الدولي المعقود عام ١٩٢٧ ، ولجنة التحقيق الالمانية سنة ١٩٢٩ ، تحـــاول ، كلا من جهتها ، البحث ، عما يعيد النشاط الى التجـــارية العالمية. ان انتباههم تسمر بنوع خـــاص ، على مشكلة تداول النقد ، (الامر الذي ادى الى اتباع سياسة انكماش النقد ممـــا زاد الطين بلة والبطالة تعقيداً) وليس الى توسيع الاسواق الداخلية والخارجية . وهكذا بقي التشويش قائماً بين ١٩٢٦ – ١٩٢٧ وبدت بالتالي ، في الافق ، علامات احتقان السوق العالمية . فالطاقـــة الصناعية زادت قوتها ٥٠٪ منذ عام ١٩١٣ ، والانتاج الزراعي سجـل زيادة لا تنقص عن هذا المعدل بشيء والعرض زاد بدوره على الطلب . فالنظـام بأجمعه اصبح تحت رحمة هزة جديدة ستأتي اعنف وادهى من الهزة التي وقعت عام ١٩٢٠ .

الفصل الخامس

البعث السياسي والاجتماعي

« جاء التكالب على السلطة والاستئثار بها مما لم يسبق له مثيل من قبل في كل ما شاهدنا من نزاعات ، نتيجة محتومة لازدياد سلطة الدولة التي طالما دعيت ، لدواع اقتصادية ، الى التدخل في شؤون المنظمات القوية اقتصادية كانت ام عمالية ، او بروليتارية والتي كان في مقدورها ان تجر الى الخراب ، هذه او تلك من المنظمات المذكورة . فلم يعد الامر وقفاً قط على عمل القوى الاقتصادية ... »

لوسيان فيفر

اسوة بما حدث في اعقاب الثورة الفرنسية وحروب الامبراطورية ، راحت الرغبة العامة في السلام والخوف من ثورة على غرار الثورة الروسية ، يشجعان العالم الرأسمالي على اقامة نظام محافظ . وهكذا دخلت الديموقراطية في أزمة حادة في هـــذا الوقت بالذات الذي راح فيه خصومها التقليديون – الملكيات العسكرية – تنهار الواحدة تلو الاخرى . ولم يكف انه لم يقع اي إصلاح جذري، بل راحت الطبقات العليا تشدد من قبضتها على السلطة ومن احتكارها لها ، مما ادى في الواقع الى ردة قوية ضد المبادىء التحررية التي طلع بها القرن التاسع عشر .

١ – القوى المحافظة

اثر الثورة الروسية

في الوقت الذي كهربت فيـــه الثورة الروسية جانباً محترماً من الطبقة العمالية ، اثارت هواجس الطبقات الموجهة . فكما حدث بين ١٧٨٩ – ١٨٠٠ ، راح النازحون عن روسيا يروون العجائب والغرائب عن الفظـــائع والاستباحات ويصفون بعبارات ملؤها الاسى والاسف ، الفتن والاضطرابات والمآسي التي وقعت ، بعـد ان جسّموها وضخموها وشوهوها ، بما نشروا عنهـــا في الصحافة وانشأوا حولها جواً من النفرة

والهلع ، غمسوا فيه – من قريب او بعيد – كل من يُشتَمّ منه ميلٌ اليهـــا ار حدبٌ عليها . فالأقاصيص المروية حول « الهلـــع الاحمر » والمعلومات التي لا تُصدق التي روّجوها عنهـــا « كتأميم المرأة » ، أوجدت بين الناس حالة من « الهستيريا الجماعية » نرى صورة عنها في ما قصّه لنا عنها فوستر ريا دالس عندما يصف لنا الجلسات التي عقدتها لجنـــة التحقيق في مجلس الكونغرس الاميركي حول الدعاوة الشيوعية ، عام ١٩١٩ : «هؤلاء الشهود الذين كانوا على شيء من التحفظ والحذر في آرائهم ، كما يقول ، لم يدعوا للشهادة ولا من رَغِب في الاستماع اليهم » . فالنداءات الى « الثورة العالمية » ، والمطالبة « بجمهورية دولية للسوفيات الشغيلة » ، كل هذه الشعارات غذّت في الناس « الرعب الأكبر » . فالدور الذي لعبته الدولية الثالثـــة التي اطلقت هذه الشعارات اصبح يشار اليه بالبنان ، في كل فتنـــة يقوم بها العمال ، وفي كل مطلب اصلاحي يلوحون به امام الانظار .

الروح القوميـــة

وهذا الهلع وجد حليفاً له وشريكاً في هذه الروح الوطنية التي تجلت نابضة جياشة ، سواء في هـــذه الدول الحديثة العهـــد بالاستقلال التي ألغت بفظاظة كل اثر لسيطرة الاجنبي – عن طريق نزع الملكية او الإبعاد او تنفيذ معاهدات الاقليات تنفيذاً جزئياً – او في تلك الدول التي غُلبت على امرها ، فاعدها لجولة ثانية تثأر فيها لشرفهـــا ، او عند الدول المنتصرة نفسها حيث يلقى ترحيباً حاداً لدى كل المحافظين التقليديين ولدى الاغنياء الهلعين .

امـــا الولايات المتحدة ، فقد تلبّست الردة فيها مظهر روح قومية بروتستانتية ، بيوريتانية ملتزمتة ، رذلت كل ما هو غريب ، وكل ما ليس باميركي مائة بالمائة : الملونين واليهود والكاثوليك والاشتراكيين والملحدين ، على السواء . وهذه الروح تَمُج كل ما ليس بفكر اميركي وتتجسم على أمثل مـــا تكون ، في منظمة ككلوكس كلان الـــتي بُعثت من جديد في جنوبي البلاد والغرب والغرب الجنوبي ، بعـــد ان لقيت تعاطفاً كبيراً وراقت لمنطق صغار التجار وصغار البورجوازيين وصغار المـــلاكين ، فأثارت في البلاد هيجاناً ضد الزنوج ، في المدن الصناعية في الشمال ، كما تركت اثرها في التشريعات الرامية الى تحسين النسل والمحافظة على الجنس التي ظهرت في ١٦ ولاية من الولايات الاميركية ، للحد من عمل الفئات التي تعمل على فساد العرق الاميركي وإفساده ، كما تـــدخلت في قوانين الهجرة والاغتراب ، عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٤ . وهذه الروح التي سيطرت على البلاد تفسر لنا كيف صدر قانون تحريم المشروبات الكحولية (قانون فولستيد عام ١٩١٩) الذي حظر تدريس نظرية التطور والارتقاء في المدارس الرسمية في بعض الولايات (تنسي ، كنتـــاكي ، فلوريدا) ، كما كانت هذه الروح بالذات وراء سياسة العزلة التي رفضت اقرار معاهدة فرساي وابعدت الولايات المتحدة عن عصبة الأمم .

امـــا في فرنسا ، فالروح الوطنية التي استبطرت قبل الحرب وجاشت في النفوس توّاقة للثأر ، تطرب لرؤية العلم والجيش ، والتي تتمثل خير تمثيل برابطة المواطنين ، وبالعمل الفرنسي ، اخـــذت تنتشر وتوسع حلقاتها بين رجال الفكر الفرنسيين وبين رجال السياسة ، يغذيها في

النفوس ، نشوة النصر والغبطة لامتلاكها امبراطورية استعمارية تضم من الطاقات والموارد مـــا يدهش ويبهج ، يدغدغها الحلم الذي يجول في روع البعض برؤية فرنسا تضم مائة مليون نسمة ، والشعور بأن ثمرة النصر ذهبت جزافاً وراحت بدداً بفعل نفوس غريبة اجنبية مسودة، وفريق أخرق أهوج من الساسة الفرنسيين ، كما ان الخوف من الثورة البلشفية بعثت في صفوف اليمين الذي يجيش بعاطفة قومية غلاّبة، عذراً لاحتكار مفهوم « الوطن » ضد هذه الحركات التي يبعثها اليسار المتهم بضلوعه مع الدولية الثالثة . وهذه الروح القومية يلتفّ حولها رجال الاكليروس والجيش الذي أصبح نفوذه اقوى من أي وقت مضى ، والطبقة البورجوازية العليا ، وتتغلغل في صفوف هذه الطبقة من ابناء الشعب التي جعلتها الاضرابات المتكررة تتعاطف مع اليمين ، كما ان الحركة النقابية ذاتهـــا والجمعيات المهنية والمطالب العمالية التي تنزع الحد من سلطة رب العمل المطلقة في المصنع ، وللدخول في مفاوضات معه على اساس التساوي ، وكل الذين يستجيبون للشعارات المضادة للديموقراطية ، او المعارضة للروح البرلمانية او المعادية للموظفين الذين يمقتون النقابات وكل مـــا يمت الى الاشتراكية بسبب ، وخيبة الامل التي سببتها معاهدات الصلح ، وموقف المانيـــا ، والصعوبات التي أثارتهـــا قضية دفع التعويضات ، كل هذه العناصر عملت على التفاف جانب كبير من الرأي العام حول برنامج عام هدف الى الاكثار من التسلح وجمع الاحلاف والوقوف موقف الحـــذر من عصبة الامم ، واعتماد سياسة التشدد والحزم ، والتقيد بتطبيق نصوص المواثيق ، والمعـاهدات المعقودة التي تنص على انضباط وطني آمر يعتمد على تسلسل اجتماعي والدفاع عن القِيَم الوطنية .

— اما في المانيـــا ، فقد لقيت الروح الوطنية مغذّياً لها وموقظاً، في قسوة الشروط وصرامة الاوضاع التي فرضتها عليها معاهدة فرساي ، وفي هذه الروح الالمانية المستكبرة المستعلية التي تصاغرت امـام الخسف الذي نالته في الحرب ، واضطرارها للنزول عند رغبات شعوب طالما نظرت اليهـا من علٍ باستخفاف وازدراء ، كالبولونيين مثلاً ، والمادة ٢٣١ من معاهدة فرساي التي تُرغم المانيا على الاعتراف بمسؤولياتها في إطلاق شرارة الحرب كما ارغمتها على الاعتراف باستعمالها أساليب بربرية وذرائع وحشية في النهوض بها . وقد وجدت هذه الروح غذاء لها في هذه المساعي الجاهدة التي قام بها فريق من الفرنسيين للقضاء على وحدتها بافتعالهم إثارة حركات انفصالية ، وفي السيـــاسة التي انتهجها بوانكاريه بتطبيقه المعاهـدات المعقودة نصاً وروحاً ، وباحتلال فرنسا لفرنكفورت والروهر ، وسياسة الاحلاف التي اتبعتها فرنسا متهمة اياهـــا بضرب نطاق حولها يسهل معها التحكم بها ، وهذا الجيش « الذي لم يُهزم » بل راح ضحية طعنة خنجر في الظهر ، فحـــاولت المعاهدة الحد من قوته وبطشه ، والذي يحاول بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، الحفاظ عـــلى تقاليده المجيدة والبقاء حياً قوياً بعد ان يكثر من وسائل التمويه والتعمية والتضليل ، وحول فرقة البلتيكوم التي تتألف من متطوعين احرار أولاً ثم حول تشكيلات عديدة شبه عسكرية قـــامت وراء مظاهر غرارة ، فراحت الروح

- والوطنية الالمانية تغذي النفوس بروح الثأر كما تغذي فيها روح العداء للجمهورية ويمار بنت الثورة « التي فرضهـا الاجنبي » والتي وقعت في معاهدة فرساي الظالمة . ومقابل فريق من رجال السياسة ، لا مكانة لهم ولا شأن ، راح الجيش من جهته ، وارباب الصناعة الضخمة من جهة اخرى ، يشجعون المنظمات القومية التي تجتذب اليها انصار الملكية الذين كان عددهم كبيراً وخصوم الشيوعيين ، واعداء السامية ، والوطنيين المناهضين للديموقراطيين ، وهذا العديد من الهيئات الشعبية ، حـــق ومجلس الجمهورية للرايخ ، وهب على البلاد تيار فكري غامض المعالم يتميز بمعاضدته للرأسمالية والسامية والليبرالية والروح الفردية والماركسية تبلور حول فريق من الكتاب وعلماء الاقتصاد الذين يحنون الى ذكريات الماضي الذي انقضى ويُعرضون عن حاضر يبعث الانقبـــاض والاسف في النفس ، امثال ورنرت سمارت ، رسول الاشتراكية الالمانية ، واوزوالد شبنغلر ، صاحب الكتاب المشهور : « غروب الغرب » او مولر فان دن بروك الذي طلع علينا ، في كتابه الموسوم : « الرايخ الثـالث » الصادر عام ١٩٢٢ ، بنظرية صفاء الدم او العرق ، والجهاد ومحاربة الرأسمالية الدولية واليهود ... وكلها مبادىء تبناها كتاب « كفاحي » الذي ظهرت طبعته الاولى ، عام ١٩٢٥ ، والذي لقي من الرواج واصاب من الانتشار والشيوع ما جعل منه خطراً مداهماً .

وفي ايطاليا اتخذ التيار القومي الذي جرّ الامة الى الحرب رغماً عنها ردّة جديدة وارتدى نشاطاً زاخراً من جراء خيبة الامل التي سببتها له معاهدات السلم . فقد كانت ايطاليـا احدى الدول التي عادت عليها الحرب بفوائد ومكاسب جمة ، منها مثلاً : ضم تريستا ومقـاطعة استريا وترانت فتمت بذلك وحدتهـــا الجغرافية بانضمام اكثر من ٢٠٠,٠٠٠ المـــاني واكثر من ٥٠٠,٠٠٠ كرواتي وسلوفيني واحتفظت لنفسها بجزر الدوديكانيز التي يقطنها يونان ، كما كرّست المعاهدة زوال منافستها اللدود وعدوتها الكبرى : النمسا والمجر . وقد ساءها جداً عدم تطبيق الاتفاق المعقود ، عام ١٩١٥ الذي تعهد لها باعطائهـا دلماتيا ، وعدم مشاركتها باقتسام تركة السلطنة العثمانية ، والامبراطورية الاستعمارية الالمانية . وقـد وجدت الروح القومية الايطالية امامها فرصة ذهبية لاستغلال الحقد الحقين المتجمع في القلوب من جراء ارتفاع الاسعار واشتداد البطالة في البلاد ، والقلق الاجتماعي الناجم عن الاضرابات والاعتصابات ، والاضطراب البادي على ارباب العمل من تصرفات البروليتاريا المنظمة . واذ ذاك اي سنة ١٩١٩ ، استبدلت كتائب العمل الثوري التي رأت النور عام ١٩١٥ اسمها باسم كتـائب المعركة الايطالية ، فاجتذبت اليها متطوعي غبرييل دانونزيو ، واخذت بشن هجمات تـأديبية ضد النقابيين والاشتراكيين ، والكاثوليك الشعبيين ، وبالتواطؤ مع الحكومة والجيش جاءت بموسوليني الى الحكم .

وفي اليابان حيث ينعم قادة الجيش بنفوذ قوي ، قـامت منظمات وطنية ذات نزعة حربية زادت هذا النفوذ رسوخاً ووطدته . من هذه المنظمات : جمعية الحشد الشعبي ، والجمعيـــات المناهضة للرأسمالية يعضدها صغار الضباط الذين يعودون الى اصل وضيع ويفقهون جيداً مـا

يعني عندهم ضغط كبار الملاكين وشركات الاحتكار على أسرهم وعوائلهـــم ؛ والمنظمات السرية الطابع الاخرى كمنظمة « التنين الاسود » ومنظمة الاحتياطي وغير مما ظهرت اذ ذاك، فعمل اعضاؤها دعاة لمُثل الفروسية والبطولة النابعة عن البوشيدو وعن عبادة الوطن العميـــاء التي غذتها في النفوس الحروب المظفرة التي قادوها ضد الصين وضد الروس ، والايمان بأن « التينو » او الامبراطور هو ابن الالهة ، والاعتقاد الراسخ في النفوس بأن اليابان هي محور العـالم ونقطة الدائرة فيه . وفي احتقارهم الشامل لاعضاء البرلمـان الذين لا سلطة لهم ولا شأن ، وللاحزاب المتفككة ، وللسياسيين الغارقين في الفساد والافساد ، راحت الهيئات والمنظمات تصفي بالقتل كل من تعتبرهم خونة (وهكذا تم اغتيال الرئيس هارا عام ١٩٢١ لأنه وقّع اتفاق واشنطن ، وراحت تغذي في القلوب والنفوس مثـــالية تقول بالجامعة اليابانية ، على غرار الجامعة الجرمـــانية .

العنصرية او العرقية

تنوعت مظاهر هذه الروح القومية المعادية وتلونت اهدافها. من مظاهرها الرئيسية مثلاً : العرقية او العنصرية التي تنطوي على عداء ازرق جذري للاجناس السفلى الغازية . وقد برزت هـــذه النزعة في الولايات المتحدة الاميركية حيث لف التمييز العنصري كل الملونين ، في اي قطاع كانوا من قطاعات البلاد حتى في نقـابات العمال التي حُظر عليهم دخولها كاعضاء والانتساب اليها ، وبصورة اخف ضد اليهود ، وهي نزعة امتدت الى اميركا الجنوبية حيث اشتد التمييز العنصري بين البيض وبين سكان البلاد الاصليين، الذين تم حشدهم وتجميعهم في اماكن فقيرة ، بينما احتفظ بأطيب الارض وأجورها للبيض . وعلى هذه السياسة العنصرية سارت كل من اوستراليا وزيلاندا الجديدة اللتان اغلقتا منافذهما وابوابهما دون كل هجرة اسيوية اليها (اوستراليا البيضاء) ، لا تلين الا بصعوبة كلية لكـــل هجرة غير انكلوسكسونية .

من اشكال هذه العنصرية وألوانها ايضاً مناهضة السامية ، وهي نزعة ارتكضت بها احشاء اوروبا الوسطى كما جاشت بها اوروبا الشرقية حيث يكثر نسبياً عدد اليهود لا سيما في المصارف والتجارة والاوساط الفكرية والمهن الحرة . وراح صغار البورجوازيين والاوساط الاكليركية يتهمون اليهود « بتجسيد الرأسمالية الحديثة في ابغض مظاهرها » ، كما اتهموهم بلعب دور حاسم بين الاحزاب الثورية. ففي بولونيا ورومانيا حيث الدول الكبرى فرضت على هذه البلاد إعطاء الجنسية البولونية والرومانية لليهود بصورة آلية تلقائية، كثيراً ما نرى من بيدهم الربط والحل في هذه البلاد يخالفون القانون ويتجاوزون احكامه في مـا يتعلق باليهود . فيوسعون لهم من أسباب العنف والتنغيص حتى المذابح بالجملة . وفي المانيا حيث لا يمثل اليهود سوى نسبة ضئيلة في السكان حتى بعد دخول ١٠٠،٠٠٠ يهودي اليهـــا من الليتونيين والبولونيين والاوكرانيين ، فما زالت دعاوة ماكرة بغيضة تنتشر ضـــدهم لا سيما في اثر نشر بروتوكولات حكماء صهيون ، تجعلهم مسؤولين عن كل العذابات التي تقاسي منها البلاد ، كما تعزو اليهم تدبـير مؤامرات ودسائس في

الحلفاء ضد المجتمع الالماني . وقد احتدم الحقد على الاخص ضد هؤلاء اليهود الذين نزحوا اليها من الشرق الذين يتفردون عن سواهم بلغتهم ونمط عيشهم ولا سيما ضد صغار التجار منهم . والامر يجري على الوتيرة ذاتها في فرنسا حيث مناهضة السامية تؤلف منذ حوادث دروموند ودرايفوس، احد المواضيع التي تغذي الدهماء وطنية .

دور الكنائس

وهذه الروح القومية التي اخـذوا يُردّونها ، اكثر فأكثر ، الى مصالح المحافظين والمصالح الاقتصادية الكبرى بدأت حركة تقارب من الكنيسة . فالبابوية التي تميزت بموقفها الحيادي التام في الحرب ، والتي ظهر عليها الجزع من احتمال انكسار المانيا والنمسا والمجر ، اخذت منذ عام ١٩١٩ ، تواجه مشكلات حادة . ان انفجار الملكية المزدوجة – وهي الدولة الكاثوليكية المثلى – وضم اقليات كاثوليكية الى دول اكثريتها تتألف من الارثوذكس (رومانيا ويوغوسلافيا) ، لم يعوّض عنه قط بعث دولة بولونيا الكاثوليكية . وبالاضافة الى ذلك ، ان طلوع دولة جديدة ، معروفة بعدائها المكشوف للعقائد الدينية ، زاد كثيراً من هواجس البابوية ومخاوفها فراحت تحاول تكييف نفسها مع الظروف الجديدة عن طريق تقوية مركزيتها ، وذلك بنشرها الحق القانوني الذي باشرت بوضعه عـام ١٩٠٤ . فالتوحيـد الذي اجرته في الليتورجيا ، وفتح المزيد من الاكليريكيات والمعاهد الوطنية في روما ، ومحاولة تحقيق الاتحـاد مع الارثوذكس والانكليكان بواسطة طائفة « الاونيات » ، كما جاء في البراءة الرسولية (كنيسة الله) الصادرة عام ١٩٢٣ والتي تؤلف نداءً اليهم بهذا المعنى ، وعقد اجتماعات دورية بين رجال اللاهوت ، من ارثوذكس وكاثوليـك ، في وهلر ، وبين كاثوليك وانكليكان ، في مالين ، عام ١٩٢١ ، و١٩٢٦ ، وتقوية نفوذها بواسطة العمل الكاثوليكي الذي ينزع الى انشاء احزاب طائفية في كل بلد ، والى تنشيط العمـل الرسولي بواسطة العلمانيين في الاوساط التي ينتمون اليها او يعملون فيها . واخيراً اخـذت تتقرب من الحكومات ، وراحت تتعاون معها وتعقد معها معاهدات تحالف . وهذه الفئة من البورجوازية التي اخذت على نفسها ، قبل عام ١٩١٣ ، الدفاع عن امتيازات الدولة ، خففت من غلوائها ضد الكنيسة فوضعت جانباً القوانين التي تتعلق بالكنيسة وعزفت عن فكرة فصـل الدين اساس السياسة التي رسمتهـا للمستقبل ، وجاءت تدلل عن استعدادهـا التـام « للتخلي النـاجز عن العلمنـة التشريعية » التي عمـل بهـا ووضعت موضع التنفيـذ ، منذ عهد تقريباً .

والبابا بيوس الحادي عشر الذي عمل سنتين سفيراً بابوياً في بولونيا عند تأسيس هـذه الدولة وخلال حربها مع روسيا ، والذي بعثت فيه تجربته هذه وخبرته الواسعة ، الرعب من البلشفية ومن الافكار الثورية التي تحملها ، استنّ سياسة عقد معاهدات بين الكنيسة والدول التي تضمن للكنيسة إمتيازات جزيلة ومنافع محترمة . فعقد ١٥ معاهدة دينية ثنـائية الطرف ، بين ١٩١٩ – ١٩٢٩ تمّ عقدها بين ليتونيا وبافاريا، وبولونيا وفرنسا وليتوانيا وتشيكوسلوفاكيا ،

والبرتغال وايطاليا ورومانيا . وعلى الاجمال ، تعكس هذه المواثيق ، ولو بصورة ضمنية على الاقل ، بعض احكام الحق القانوني ، كما ان بعض هذه المعاهدات يحمل النص الحرفي للحق القانوني . وتوجب اعتماده والتقيد به لدى الاقتضاء ، و « يرجع الى نص الحق القانوني بالذات في كل شرح او تفسير يعود للمؤسسات الدينية » فالاساقفة يسميهم البابا بعد استشارة شكلية للحكومة المختصة فتقطعهم الدولة ملكاً كنسياً بشكل وقف او بشكل معاش تدفعه لهم الدولة ، وتُعفى مباني العبادة من كل رسم ، وكذلك الاكليريكيات والاسقفيات كما يُعفون من الخدمة العسكرية ، وتؤمن لهم الدولة كل سلطة في سبيل تنفيذ أحكام المحاكم الروحية الصادرة بحق الاكليريكيين الذي يجري ، لسبب من الاسباب ، فصلهم من الخدمة او طردهم من السلك ، كما تعترف السلطة الزمنية ، بعقود الزواج التي تعقدها الكنيسة وبكل ما يترتب على هذه العقود من تبعات قضائية ومسؤوليات كنسية ، وتأمين حرية التعليم الديني مع مراقبة الاساقفة للتربية الدينية والادبية في المدارس الرسمية ، وحق تأليف الجمعيات والرهبانيات الدينية ، الخ. وقد رأت هذه السياسة تمامها وإكمالها باعادة التمثيل الفرنسي بدرجة سفير لدى الكرسي الرسولي ، وكما تمت المصالحة مع الدولة الايطالية بعقد معاهدة اللاتران ، عام ١٩٢٩ ، هذه المعاهدة التي اعادت ايطاليا الى الله كما اعادت الله الى ايطاليا ، كما انها اعترفت بدولة الفاتيكان . فالدولتان الاوروبيتان اللتان ذهبتا بعيداً في سياستهما المناهضة للاكليروس ورجاله ، اتتا بالدليل القاطع على التنكر لهذه السياسة وعلى شجبها .

وتمثل الكنيسة في اميركا ، سواءٌ أكانت بروتستانتية ام كاثوليكية ، قوة محافظة لا يستهان بها وتتعاطف ، الى حد بعيد ، مع الحكومات الشرعية في اوروبا ، لا سيما مع الفاشية ثم تعاطفت ، فيما بعد ، مع نظام فرنكو في اسبانيا وسالازار في البرتغال ، وهذه الكنائس تحرص على الظهور بتمسكها الشديد بالقومية الاميركية وبمثالية تنبذ كل حركة اصلاحية اجتماعية يشتم منها مجافاة اميركا او تخرج عن الطابع الاميركي او تمس من قريب او بعيد ، نظاماً سياسياً يقوم على مبدأ الكسب المشروع .

ازمة الديموقراطية الليبرالية

ان تعاظم نفوذ المؤسسات النظامية القائمة ضمن طبقة العمال والقوة التي حققتها الثورة الشيوعية المعدية ، أدّت الى تطورات جذرية داخل النظام الديموقراطي الليبرالي . فطالما تعاقب على الحكم احزاب محافظة مهما كان شكلها ولونها ، متفقة فيما بينها رأياً ونظراً حول المبادىء الاساسية العامة ، اي حول البنيان الاساسي للمجتمع البشري ، كان من الطبيعي جداً ، وأيم الحق ، ان تتناوب هذه الاحزاب على الحكم دون ان تخشى الواحدة منها اية مفاجأة او ان توجس شراً من موقف الاخرى التي تحل محلها في الحكم ، بأن توجه ضربة قاصمة لنظام الملكية . اما الآن ، ولم يَعُد امامنا حزبان من نوع او جنس واحد ، بل نحن امام طبقتين متعاندتين متضادتين ، اما الآن ، ولم تعد الطبقة العمالية لتقنع باصلاحات جزئية تحققها تدريجياً ، بل تحاول ان توسع مفهومها

للديموقراطية ولمبادئها العامة بحيث تطال المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، وان المطالبة باصلاح اجتماعي يمكن ان يتم بقوة متنامية . فالوضع الجديد وما يكتنفه من احتمالات مزعجة يؤلف خطراً يهدد في الصميم النظام الاجتماعي القائم ... فالتوتر اخذ يشتد ، كما ان الطبقة الحاكمة ازدادت تصلباً في تحفظها وتخوفها ، للوقوف في وجه كل اصلاح يتناول الاساس . فهذه الهيئات تتخلى عن الاساليب التقليدية التي اتبعتها لترغم الحكومة على انتهاج سياسة تأخذ على نفسها الدفاع عن مصالحها . ففي بلد هو موطن النظام البرلماني الامثل ، راح عضو اشتراكي معتدل ، هو هارولد ج. لاسكي ، يتساءل ، بعد ان وعى حقيقة هذا التناقض ، ما اذا كان بالامكان ، التوفيق بين الحركة العمالية التي ترمي الى ادخال تطوير جذري على الهيئة الاجتماعية وبين النظام البرلماني الذي تتنافى طبيعته وهذا التطور . ومن جهة اخرى ، فالمشروعات الاستثمارية الضخمة التي تشرف او تهيمن على الصناعات الرئيسية لها من القوة والطاقة وفيها من سرعة العطب ما لم يكن لها من قبل ، اذ ان ازدهار هذه المشروعات يتوقف ، قبل كل شيء ، على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة ، والتي تستطيع ان تشجعها كما تستطيع ان تحد منها عن طريق التشريعات الجمركية والضرائبية والاجتماعية . والنظرية الليبرالية التي كانت تتمنى من قبل ألا تتدخل الدولة في الشؤون الاجتماعية والقضايا الاقتصادية ، عفا امرها الآن ، اذ اصبح من اللازم ، اليوم ، وضع الدولة في إطار مصالح الطبقات المتحكمة وابقائها في هذا الإطار ، لاستثمار هذه المشروعات ولمراقبتها عن كثب .

تقريشؤون المشروعات الكبرى

تحت تصرف المشروعات الكبرى ومصالحها الرئيسية اليوم ، امكانات عمل لم تكن لتتوفر لها من قبل على هذا النحو من القوة . وبين الهيئات الضاغطة ، الهيئات الوسيطة التي تدافع عن مصالح اعضائها لدى الحكومات وهي هيئات قوية النفوذ بفضل ما لديها من وسائل التأثير والاغراء ، وبفضل ما لها من قوة في الانتخابات ، باعتبارها المرجع الاخير الذي تعتمده الادارات العامة عندما تود الحصول على معلومات فنية دقيقة ، لوضع تعريفات جمركية جديدة ، او لتحديد اسعار الحاجيات — وكلاهما مشكلتان لعبتا دوراً كبيراً في السنوات الاخيرة . وهذه الاقلية (الاوليغارشية) التي تتحكم بالشؤون الاقتصادية العليا « لا توجس شراً على مصالحها ولا تخشى بأساً من الدولة ، لما بينها وبين الدولة » « من اواصر وروابط صميمة (بعضها يتسم الى حد بعيد) بالسرية والخفية » لا سيما ، كما جاء في تعليق للسيد ج. بيرو ، « والصحافة بأجمعها تقريباً باستثناء من احتفظ منها ببعض الجرأة والشجاعة ، تقع مباشرة او مداورة تحت اشراف هذه القوى التي طالما نعتوها : « بالاخويات الاقتصادية » .

تنظيم الاحزاب وتطور عناصر التنفيذ فيها

وزاد الديموقراطية البرلمانية ، ضعفاً على ضعف ، التطور الذي لحق بالاحزاب ، وهذه الاجراءات التي اتخذت ، خلال الحرب ، لتقوية العنصر التنفيذي الضالع بمسؤولياتها ، وللتوسيع من نطاق صلاحياته ، اي نقل السلطة

الفعلية التي تتمتع بها الهيئة الانتخابية ، الى البرلمان على ان يتخلى عنها للحكومة ، وهو اسلوب اخذ يزداد ويتسع . فالتنظيم الحزبي اخذ يرتدي طابعاً يتسم بالتصلب ويتلبس بالمركزية ، وبذلك يضعف تأثير المناصرين على من بيدهم دفة الامور ، بينما يصبح من بيدهم العنصر التنفيذي ، على عكس ذلك ، كلي القدرة والسلطة : ففي بريطانيا مثلا ليس من امل قط للمرشح المنفرد بالنجاح او لتجديد انتخابه وبعد ان يجري انتخابهم ، يخضع النواب ، ومعظمهم نكرة يعينهم رؤساء الحزب او اللجان المختصة ، عن طريق الاختيار ، في معظم الاحوال ، الانضباطية صارمة ، آسرة تراقب ، عن كثب ، حضورهم الجلسات ، وتصويتهم (بواسطة حامل السوط في مجلس العموم) وبذلك يصبحون آلات اوتوماتيكية في عملية التصويت ، ورئيس حزب الاكثرية في المجلس يصبح بصورة اوتوماتيكية ، بحكم الاكثرية التي تسانده ، رئيساً للحكومة ويرتبط مصيره بمصير المجلس ، اذ لا يمكن قلبه الا عن طريق انتخابات جديدة . فحق حل المجلس لم يعُد يلعب في عملية تحكيم يشتد حولها الخلاف بين الحكومة والمجلس بل يجب الرجوع فيها الى استفتاء شعبي أو اجراء انتخابات عامة في ظروف ملائمة للأكثرية . وفي المانيا ، يأتي تنظيم الاحزاب اقل مرونة وطواعية منها في دول اخرى . فنظام التمثيل النسبي الكامل يعطي كل حزب عدداً من النواب يتناسب وعدد ناخبيه ، في المجلس ، وعدداً من الوزراء ، يتناسب وعدد نوابه ، وفي الرايخ ، عدداً من الوظائف الادارية يتناسب واهمية الحزب . وهكذا نرى الحكم فيها يتقاسمه ، في الواقع ، عدد من الهيئات والمنظمات المتنافسة تتمثل بمندوبين تختارهم ليتولوا باسمها ، مراكز في الحكم والوظائف الادارية . والمرشحون للانتخابات يجري انتقاؤهم نهائيا من قبل لجان إدارية ، تتدخل في كل قضية هامة تعرض للبحث ويتحتم القطع بها ، في مفاوضات سرية تخضع للمساومات وللمناقشات المحتدمة . ان عدم توفر اكثرية ثابتة يؤمن النفوذ للمصالح الاقتصادية الكبرى الكلية القدرة كما يقوي جانب ادارة تبقى امينة وتستجيب لتقاليد السلطة المرعية .

ومن جهة اخرى ، فالمشاكل المعقدة التي يترتب على الحكومات البت فيها ، والاضطرار لاتخاذ الحلول المرتجاة ، ومركزية التسهيلات التي توفرها الطائرة والتلفون والراديو للاعلان ولنقل الاوامر والتعليمات ، كل ذلك وسع كثيراً منذ الحرب من نطاق تبعاتها . فالمجلس والهيئات الاستشارية التي عليها ان تواجه الحلول التي تقتضيها مشكلات تقنية حادة ، كثيراً ما حال دون اعطاء الحل السريع المرتجى ، اذ ان تثاقل الآلة وضعف مردودها كان من بعض نتائجه انتقال سلطة القطع او الجزم . وهكذا نرى جانباً كبيراً من سلطة المجلس الاساسية تنتقل امـا الى ايدي الادارة ، وامـا الى العنصر التنفيذي في الحزب ، بعد ان قويت سلطته بمجرد اعتماده المتزايد على الخبراء الذين يتحكم بهم .

ففي بريطانيا العظمى تركزت السلطة التنفيذية ، بالفعل ، بين يدي فئة ضئيلة من الوزراء ، عندما يكون على رئاسة الوزارة شخصية قوية ، كما كانه لويد جورج مثلا . فهو الذي يتخذ في

الغالب القرارات المتوقع اتخاذها . ان تشعب هذه المسؤوليات وتعقدها وتشابكها المربك قضى بأن يحيط نفسه بعدد من الدوائر والمصالح تؤلف نوعاً من امانة سر الدولة ، تتألف من خبراء وفنيين يتولون درس المشكلات العارضة التي تدخل ضمن اختصاص وزارة ما من الوزارات ، تولى رئيس الوزارة استقلالاً واسعاً عن زملائه في الحكم ، الامر الذي سوّغ للقانوني البريطاني المشهور رمزي موير ان يتكلم عن « دكتاتورية الوزارة » في انكلترا .

اما في فرنسا ، فقد وسعت السلطة التنفيذية ، من نطاق سلطتها ، بالرجوع الى المراسيم الاشتراعية ، بعد ان يخول المجلس الحكومة ، سلطة التشريع في موضوع او مواضيع لا تستطيع او لا ترغب الاكثرية تحمل مسؤوليته . ففي عام ١٩٢٤ و ١٩٢٦ ، خولت وزارة بوانكاريه ، اتخاذ الوسائل التي توفر على البلاد مليار فرنك ، عن طريق الاصلاحات المالية في البلاد ، وتبسيط المعاملات الادارية بمراسيم اشتراعية يقرها مجلس الوزراء . وهكذا يتخلى البرلمان عن صلاحياته للوزراء ، اي للحكومة ، والمراقبة التي يجريها فيما بعد تأتي ضعيفة ان لم نقل لا تأثير لها .

الادارة العامة وتفوذها المتصاعد

وهكذا فالدول التي تتخبط في خضم المشكلات التي خلفتها الحرب وراءها ، نرى الادارة فيها تتخذ المزيد من النفوذ وعظم الشأن ، من جراء تزايد مداخلات الدولة وتعقد تنفيذ القوانين ، الامر الذي يفرض قيام هيئة من الموظفين المتخصصين والتقنيين المجربين . والحال ، فالادارة العليا تؤخذ من بين الطبقات الموجهة عن طريق الاختيار المعلل . وهكذا نرى في انكلترا مثلاً انه لم يعد من الممكن أخذ كبار موظفي الادارة الا من خريجي الجامعات الارستوقراطية : كأبتن واكسفورد وكمبريدج . اما الباقون فيؤخذون من بين الطبقة البورجوازية العليا بحيث تستطيع البلاد ان تصون ما عرفت به من روح محافظة تعمد المعاهد الرسمية العليا على تغذيتها والترسيخ لها في النفوس . وفي فرنسا ايضاً ان اعضاء الهيئات الادارية العليا ، كالتفتيش المالي ومجلس شورى الدولة الذي يلعب دوراً كبيراً في اعداد القوانين وفي تفسيرها وشرحها وتطبيقها عن طريق المذكرات الادارية العامة ، يؤتى بهم عادة من المعين نفسه اي من اوساط البورجوازية العليا ، كما ان عدداً كبيراً من موظفي هذه الفئة ينتقلون للعمل في المصالح الخاصة . ولم يحر اختيار هؤلاء الموظفين عن طريق صلاتهم العائلية او عن طريق صداقات خاصة ، للدفاع عن مصالح الطبقات الحاكمة . تضامناً مع طبقتهم او احتراماً لتقاليد فئتهم . فهم يقعون ، من حيث يدرون او لا يدرون ، تحت ضغط الهيئات الاقتصادية المعنية ، اذ منها يستمدون ، على الغالب ، المعطيات الفنية التي يحتاجون اليها ويعتمدون عليها في تخطيطهم .

الرأي العام والصحافة

في إطار الحضارة الديموقراطية حيث الجماهير مثل هذا الدور العظيم الشأن ، فالمصالح التي تحرك الأحزاب وتوجه الحكومات ، هي نفسها المصالح التي تحرك الرأي العام ، عن طريق الصحافة . فالجهاد الذي قامت بأمره الصحافة

خلال القرن التاسع عشر لتأمين ما تحتاج اليه من حرية لم يكن سوى عراك ضد السلطات العامة يرمي للدفاع عن حرية هذه الصحافة ، من تعديات الحكام . وقد ظهر خطر آخر على الصحافة ، منذ عهد بعيد ، جاء هذه المرة من « ارباب المال » الذين يتوفر لهم وحدهم ، خارج الحكومة والاحزاب القوية ، موارد جَسيمة لا بـــد من توفرها لإنشاء وسائل إعلامية يُرغب فيها . « فصناعة الرأي العام » ، اصبحت اليوم ، صناعة كغيرها من الصناعات القائمة ، وبذلك أصبح أرباب الجرائد ، رجال اعمال تعيش اعمالهم وتزدهر من الاعلانات توزعها الشركات التجارية ، والصناعية الكبرى . والحال ، فالجريدة تكلف اكثر مما تدُرّ على صاحبها . فالجريدة التي تباع بفلس (بني) في انكلترا والتي لا تدر على الناشر سوى ٢/٣ الفلس ، تكلف بالفعل ، ما لا يقل عن فلس وربع . ولذا وجب ان نبعد عن الجريدة كل ما من شأنه ان ينفّر المشتركين ويقصي عنهـــا الاعلان ، اذا لم تشأ الادارة ان تتعرض لصعوبات ومشاكل مالية . وهكذا يتحدد استقـلال الصحيفة ، إلا ان تأثير الفئات الضاغطة او الفئات المؤثرة مع تأثير الإعلان ، يلحقان بعض الضعف بهذا الاستقلال . فعملهم الموهن او المعطل يقوم على الأخص ، بالاحتفاظ ببعض الاخبار او بالتقليل منها ، حتى إذا ما رفضت الجريدة الانصياع لرغبة هذه الفئة ، حُرمت من الاعلان فيها فتقل مواردها ويتهددها الافلاس . وهذا ما أصاب بالفعل صحيفة « شاتها توغا » الاخبارية ، التي ناصرت وماشت مشروع وادي تنسي ، والتي اقفلت أبوابها عام ١٩٣٩ بسبب قطع الشركات الكهربائية الخاصة ، الاعلان عنها ، لمعارضتها لمشروع الرئيس روزفلت .

وهـــذه الصناعة — صناعة الصحيفة — كغيرها من صناعات العصر ، تتمركز وتنزع الى الاحتكار والتخصص . هنالك اتحادات احتكارية تملك : الجرائد اليومية والاسبوعية ، كما تملك الجرائد المصورة واحياناً جرائد ذات لون سياسي معين . ففي كل البلدان تؤلف الصحافة عملية تجارية كبرى . فهي تحتل في انكلترا المرتبة الثانية عشرة بين الصناعات البريطانية ، اي انها تأتي قبل بناء السفن . فـالدايلي نيوز في نيويورك تسحب مليون نسخة وربع المليون من كل طبعة تصدرها اي ما يوازي سحب كل صحف نيويورك مجتمعة . ففي عام ١٩٣٠ ، كانت عشر جرائد يومية بريطانية ، تسحب ٩ ملايين نسخة ، منها مليونان لصحيفة الدايلي هيرالد والدايلي اكسبريس . وجرائد يوم الاحد كجريدة نيو يوز اوف ذي وارلد ، والشعب ، كانت تطبع ٣,٧٥٠,٠٠٠ و ٣,٠٠٠,٠٠٠ نسخة وكل صحافة انكلترا موزعة بين سبع فئات جبارة ، منها فئة هرمزورث باسم اللورد نورثكليف واخيـــه اللورد روثرمور ، وفئة اللورد كمروز وفئة اللورد كمسلي وفئة وستمنستر التي تضم ٣٦ صحيفة ، وصحف المقاطعات التي تشرف عليها أسر تونتري وبيرسن ، وفئة اودهامز التي تتعهد نشر جرائد حزب العمال . وعلى نسبة مختلفة ، هنالك مثل هـــذا التركيز في البلدان الأخرى . ففي كل بلد ، تملك الاستثمارات الكبرى مباشرة ، جرائدها ولهـــا تأثير حاسم على الاتجاهات والتيارات السياسية ، حتى ولا ســـيما على الجرائد ذات الطابع الاخباري . وتشذّ عن هذه القاعدة الصحافة اليسارية المتطرفة ، اشتراكية كانت ام شيوعية

وجريدة التيمس التي تولاها بعد وفاة صاحبها اللورد نورثكليف عام ١٩٢٢ ، الميجور أستور الذي عرف ان يؤمن لها استقلالها بوضعها تحت اشراف خمسة امناء . وفي المانيا يقوم الاحتكار الذي يتألف من شبرل واولشتاين وستينز ... ، وهذا الاخير كان يشرف ، عام ١٩٢٠ ، على ٦٠ صحيفة ووكالة اخبار ، وعلى دار نشر ، وغير ذلك من المؤسسات .

اما في الولايات المتحدة بين ١٩١٠-١٩١٢ ، فالجرائد اليومية التي كان سحبها يزداد ١٢٥ ٪ ، هبط ٣١،٨ ٪ ، كما ان نسبة الجرائد التي تقوم فيها الصحافة على المنافسة ، هبطت ، في الفترة ذاتها من ٥٧ الى ٥،٧ ٪ كما انها اختفت او انقطعت في ٩٤،٣ ٪ من المدن التي كانت تصدر فيها ، اذ ان ١٤ من مالكي الصحف يشرفون على عدد من الجرائد يمثل ٢٥ ٪ من مجموع السحب اليومي . وهنالك ٥٦ سلسلة غالباً ما تكون مرتبطة بمحطات إذاعية ، تمثل رؤوس اموال ضخمة . ففي سنة ١٩٤٠ ، كانت سلسلة هيرست تقدر بـ ٩٠ مليون دولار .

وهذه النزعة تبرز ايضاً في بريطانيا . اذ ان ٤٧ ٪ من جرائد الصباح التي كانت تصدر بين ١٩٢٠ — ١٩٤٥ ، و ٢٥ ٪ من الجرائد المسائية ، اختفت وزالت من الوجود . فمن اصل الجرائد اليومية التسع عشر التي كانت تصدر في لندن عام ١٩٣٩ ، كان ١٢ منها فقط لا تزال مستمرة في صدورها ، عام ١٩٥٥ . كذلك في فرنسا ، حيث كان يصدر ٢٣٨ جريدة يومية عام ١٩٣٩ ، فلم يبق منها على الصدور ، عام ١٩٥٣ ، سوى ١٦٤ جريدة لا غير . وفي باريس تناقص الى النصف عدد الجرائد اليومية في الفترة الواقعة بين ١٩٣٩ — ١٩٥٥ ؛ وفي المقاطعات هبط عدد الجرائد من ١٧٧ جريدة الى ١٢٣ ، وعلى هذه النسبة او المعدل ، قس باقي انحاء العالم .

والاضطرار دوماً الى تخفيض نفقات اصدار الصحيفة وتأمين استثمار صدورها على نطاق تجاري واعلاني رابح ، يستدعي حتماً انتهاج وحدة المظهر والمحافظة عليه . وهكذا تكونت وكالات المراسلين وسلاسل توزيع مقالات قياسية ، يجري إعدادها وفقاً لخطط معين ويقتضي ظهورها فريقاً من المحررين بعقلية او ذهنية معينة ، وهي مقالات يجري التقاطها بعض الاحيان بالجهاز اللاقط او المسجل للاخبار اللاسلكية عن بُعد ، وهي طريقة تقتصد كثيراً من نفقات اصدار الصحف . ثم تتجه الصحيفة للصدور بنموذج معين ، من القارىء العادي ، اذ ان عدداً كبيراً من الصحف ينشر المقالات ذاتها والاخبار ذاتها والربيورتاجات ذاتها ، والصور ذاتها والرسوم الهزلية ذاتها ، والتعليقات ذاتها . وهي مركزية تؤذي حرية الصحافة في الصميم ، كما تؤذي الاستقلال في الخبر .

اما في المجال الفكري ، فالمكان المخصص للاعلان والذي يأخذ احياناً نصف الصحيفة في الجرائد الاميركية ، فالرغبة في ارضاء الجمهور الذي يفتش في جريدته ، عن وسيلة للتسلية والترفيه اكثر منها جريدة اخبار موضوعية ، ولذا فهي تخفض من الحيز المخصص للأخبار والمقالات العامة لتفسح مجالاً اكبر للأخبار المثيرة ، بعد ان يمعن قلم التحرير في تشويهها وفي

اختصارها لتصبح من هذا اللون المرغوب فيـــه (ان جرائد اللورد نورثكليف ، نشرت بين ١٩١٧ – ١٩٢٢ ، خبرية مقتل لينين ٣٧ مرة) كما انها كانت تحرص على اخبار الجرائم والفظائع والاخبار التي تثير الفضول بين الناس ، والروايات الدوليسية المسلسلة ، والصور الهزلية المتتابعة ، واخبار الألعاب والملاهي ، ومشكلات البريدج والشطرنج والكلمات المتصالبة » . وضرورة استباق الغير على نشر الخبر المثير ، في اخبار طارحة تضطر الصحيفة الى نشر نصوص شوهت او حُرّفت عن قصد عند نقلها ، او اخبـــار سابقة لأوانها لا تلبث الحوادث ان تكذبها (من ذلك مثـــلاً عدد خاص اصدرته احدى الجرائد الباريسية ، يوم ٩ أيار ١٩٢٧ ، حول وصول ننجبرغ وكولي الى القارة مع انهما ضلاّ في البحر وماتا) .

فكما ان الصحافة هي مشروع استثمار صناعي وتجاري يتجه من الكبار ولا تمثـــل في اي مرحلة من مراحلها ، اي دور تربوي او اخباري نزيه ، فالصحافة التي تتجه من الصغار والتي راحت تزداد اهمية وشأناً ، تخضع ، هي الأخرى ، لاعتبارات تجارية . فهي تدعو لتمجيد القوة وللبطش ، وتمتدح السوبرمان وروح اللصوصية والمغامرات . فعملهـــا المخلخل للأخلاق لا ينقص بشيء عن أثر الصحافة العـــاطفية او الشعورية التي تصدر بعدد كبير من النسخ (٤ ملايين نسخة في الاسبوع ، خـــلال عام ١٩٥٥) ، فتنشر في المحيط النسوي ، ادباً مخلخلاً ، شديد التأثير على المشاعر والعواطف البشرية .

ولذا فالوصف الذي تركه لنا سيغفريد ، عام ١٩٢٧ ، عن الصحافة الاميركية لم يفقد شيئاً من قيمته للآن ويمكن اطلاقه ، وتطبيقه على العالم اجمع :

« حشو الدماغ ، هي عملية موصولة في الولايات المتحدة . اذ ان لارباب المال من الوسائل المتنوعة ، والقدرة ما يمكنهم من اظهار الرأي العام بالشكل الذي يريدون ، فيخفون عنه ما لا يرغبون في كشفه له ويتجهون به الى الموقف الذي يريدونه له من موضوع معين ، وبذلك يوقعونه في شباك لا منجاة له منها بحيث لا يعود يشعر بأي ازعاج قط » .

والطابع الرأسمالي الذي يطبـــع هذه الصناعة ، والتأثير الذي تتركه الصحافة بفضل الاعلان والدعاوة التي تبثها ، بحيث لا يستطيع الافلات منها ، والمساعدات التي تتلقاها تضطر السواد الاعظم من الجرائد على التزام جانب الممتثل والمحافظ وهو تأثير يتلبس الضغط والاكراه ، مع اشتداد الصراع الطبقي واهمية القضايا المطروحة للبحث .

في الولايات المتحدة

في الولايات المتحدة الاميركية حيث قامت المشروعات الكبرى على اسس دقيقة من التنظيم ، وحيث يساهم الناخبون ولا سيما الفقراء منهم على قدر ضعيف جداً ، كثيراً ما يقل عن ٥٠٪ ، وحيث جماعة الناخبـــين . مطواعـــة وجاهلة ، فتنظيم الانتخابات واختيار المرشحين ، في المرحلة الاولى يتم على يدي قلة من الناخبين الثانويين . فالدور المهم الذي يمثله موجهو الحملة الانتخابية وزعماء الاحزاب ، يسهل كثيراً عمل المنظمات الثرية الناشطة التي هي دوماً على استعداد كلي لدفع الثمن محافظة منها

على ما تنعم به من امتيازات ومنافع ، ورغبة منها في انهائها . ان وضع ولاية ديلاوير حيث تسيطر اسرة دوبون دي نمور، ومثلها ولاية مونتانا الواقعة برمتها تحت مراقبة شركة انا كوندا لتعدين النحاس ، ليس بالوحيد . فالاغنياء الاعضاء في هذه الشركات هم الذين يتحملون نفقات الحملة الانتخابية، ويمولون صندوق الحملة لدى كلا الحزبين المتنافسين . ففي حملة انتخابات الرئاسة عام ١٩١٢ و ١٩٢٨ ، ساهم في تمويل الحملة : ملون اغنى اغنياء الولايات المتحدة ، و ج . د. روكفلر وايريني دوبون دي نمور والفرد سلون وشركة جنرال موتورز وهارفي فايرستون ودومنيك غودريتش وغيرهم. ففي عام ١٩٢٨ ، كان عدد الذين حبذوا ترشيح الرئيس هوفر للرئاسة ٨٧٪ من الاسماء الواردة في قاموس الاعلام (من هو) في اميركا .

والكونغرس الاميركي يتعرض لضغط من قبل اصحاب المصالح المنظمة ، ليس فقط ابان حملة الانتخابات فحسب ، بل بصورة دائمة ، وذلك عن طريق الفئة الضاغطة المكلفة بعملية الضغط هذه . ولعدم وجود حزب العمال في البلاد يقوم بهذا الضغط النقابات العمالية التي كان ضغطها خفيفاً قبل « النهج الجديد » ، اذا ما قورن بضغط اصحاب المشروعات الاستثمارية الكبرى. ونرى صورة واضحة من هذا كله ابان عهد الازدهار الذي رفرف على البلاد بين ١٩٢٢ـ ١٩٢٩ . فالحزب الجمهوري الذي يتولى الحكم، آنذاك ، يسند رئاسة مختلف الدوائر الرئيسية ، الى كبار ممثلي المصالح الكبرى ولا سيما الى ملون إذ يعينه وزيراً للمالية الذي فرض على البلاد سياسة تخفيض الضرائب على الثروات الضخمة ، (بحيث ان مجموع ضريبة الدخل انخفض من ٥٥ بالمئة ، عام ١٩١٩ الى ٥٠ بالمئة عام ١٩٢١ ، والى ٢٦ بالمئة في عام ١٩٢٩ .

في بريطانيا

تعطف بريطانيا ، في نظامها الانتخابي على المحافظين. فمن جهة، يرمي الاقتراع الأحادي المنصبّ على مرشح واحد ، في دورة واحدة ، الى إعطاء الأكثريات البرلمانية الناجمة عن اقليات انتخابية ، فرصة تولي السلطة ، كما ان توزيع المقاعد النيابية على بعض الجامعات ، وعلى محلّة الجيب في ما يسمى عندهم « السيتي » ، او يوقف على محل تجاري ، والاقتراع المتعدد ، وحق اقتراع النساء الذي أُقِرّ عام ١٩١٧ لمن هن فوق الثلاثين (ولم يخفض الى ٢١ الا في سنة ١٩٢٨) ، كل هذه المظاهر الشكلية ، هي في غالبية الأحوال ، لصالح حزب المحافظين في وجه حزب الاحرار وحزب العمال المنقسمين، بحيث باءت بالفشل كل الاقتراحات التي تقدموا بها لوضع حد لهذه الشواذات. وهكذا فمصادر السلطة لم تتغير قط بالرغم من التغييرات التي طرأت على البلاد . ففي انتخابات ١٩١٨، نال المحافظون الذين التفوا حول لويد جورج ، ٤٨ ٪ من الاصوات واستأثروا بـ ٣ر٦٨٪ من المقاعد . اما في انتخابات عام ١٩٢٢ ، فقد نالوا ١ر٣٨ بالمئة من الاصوات و ٥٦ ٪ من المقاعد . وفي سنة ١٩٢٣ ، كان من جراء خسارة المحافظين ٥ر٠ ٪ من اصوات المقترعين ان افتقدهم ٨٦ مقعداً في مجلس النواب ، اي ١٤ ٪ وربح حزب العمال ١ر٥ ٪ من الاصوات عاد عليهم بـ ٥٣ مقعداً في المجلس (٦ر٨ ٪) . وقد طرأ تغيير معاكس في

انتخابات عام ١٩٢٤ ، اذ ان النسبة المئوية لاصوات المحافظين البالغة ٤٧٪ اعطتهم ٦٨٪ من المقاعد بينما نال حزب العمال ٣٤٪ من الاصوات و ٢٥,٦٪ من المقاعد . وعلاوة على ذلك، ان اختيار أعضاء المجالس في بريطانيا ، يتم من بين الطبقة الارستوقراطية او من بين ممثلي المصالح المالية ويتمثلون فيها بمعدل كبير ، اذ ان اكثر من ٢/٣ نواب المحافظين كانوا ينتمون الى اسر تحمل القاب شرف متوارثة ، وهم على الاجمال ، من خريجي المعاهد العليا الموقوفة على النبلاء (امثال ايتون وهارو) وهما أعلى المعاهد التربوية في انكلترا ومن اكثرهما اقتصاراً على النبلاء ، اذ قدمتا بين ١٩١٨ – ١٩٣٩ ، ما معدله ١٧,٥٪ و ٧٪ من مجموع التمثيل النيابي). ان ٧٠ نائباً من اعضاء مجلس العموم ، عام ١٩٣٥ ، هم اعضاء في ٦٥٠ مجلساً ادارياً ، بينما الـ ٤٥٠ عضواً في مجلس اللوردات ، في فترة ما بين الحربين يتوزعون كما يلي : ٢٧٢ هم من مديري شركات مغفلة ، و ١٠٦ يمثلون ٦٩ شركة تأمين ، و ٦٦ يمثلون ٤٢ مصرفاً و ٤٩ يمثلون الترسانات البحرية .

فهل من عجب ، بعد هذا ان يكون « معقل الرجعية » – السيتي – الذي شهر به لويد جورج من قبل وفضح امره، وراء سياسة الانكماش المالي والرجوع الى عيار الذهب، هذه السياسة التي اقرتها حكومة المحافظين ، بعد ان قضت على الاضراب العام الذي وقع عام ١٩٢٦ ، وجعلتها تقرر ، عام ١٩٢٧ القانون الذي صدر لمحاربة الروح النقابية ، واكثرت من الامتيازات لرجال الصناعة ومعارضت معاهدة واشنطون التي جعلت يوم العمل ٨ ساعات ووقفت وحدها في جنيف تنعم النظر في اقتراح رمى الى جعل اسبوع العمل ٤٠ ساعة .

فالانتخابات التي افضت الى فوز الحكومة الوطنية ، عام ١٩٣١ ، امنت للاستثمارات الرأس مالية الكبرى في البلاد ، عهداً من الطمأنينة لم تنعم بمثله منذ عام ١٩١٤ ، اذ لم يبق لحزب العمال من شأن يذكر بعد الهزيمة النكراء التي اصيب بها والانقسام القتال الذي آل اليه . فمنذ الآن وصاعداً ، كل المراكز الاساسية ، هي وستبقى لامد طويل ، في ايدي ممثلي المصالح الكبرى . فاتحاد الصناعات البريطانية هو الذي اخذ يرسم سياسة الحماية الجمركية التي سارت عليها الحكومة ، كما يضع هذا الحزب نفسه الخطوط العامة لهذه الاتفاقات الدولية التجارية التي تدخل فيها طرفاً الحكومة البريطانية ، والتي عقدت مع فرنسا ويلعب دوراً بارزاً في اللجنة الاستشارية للجمارك التي من بين صلاحياتها تعديل التعريفات الجمركية دون الرجوع الى البرلمان. كذلك اخذت هذه اللجنة، توسع، اكثر فأكثر، بعد عام ١٩٣٢، من نطاق هذه التعريفات، وترسم سياسة مساعدة الصناعات والاعفاءات من الرسوم (٣٠ مليون استرليني في سنة) . فلا عجب ان تزداد الارباح التي قدرها كولن كلارك ، عام ١٩٢٩ بـ ٣١,٦٪ من الدخل القومي في البلد الام ، و ٢٩,٢٪ عام ١٩٣٢ ، ليصبح في سنة ١٩٣٥ ، ما معدله ٣٤,٥٪ .

في فرنسا

ان وجود هذا الحشد الكبير من صغار المستثمرين والمهنيين وصغار التجار والصناعيين الذين يؤلف المجتمع الفرنسي ، هو وراء عدم استقرار السياسة الفرنسية واتجاهها المستمر نحو اليمين . في هذا الصراع التقليدي بين اتحاد احزاب اليمين واتحاد احزاب اليسار ، كانت الطبقات الاجتماعية سر قوة اليسار ، الا ان الاوضاع الجديدة التي أطلت على الحياة الاقتصادية ، جعلها حياة قاسية صعبة . فمواجهة لقوى اليمين التقليدي المعتمد دوماً على الكنيسة والمستند الى كبار الموظفين والنبلاء والبورجوازية الصناعية العليا والاوساط المالية والمصرفية ، انصرفت جهود الفلاحين وصغار الملاكين ، والمستثمرين وهؤلاء الصناعيين والتجار الصغار والمتوسطين للمحافظة على استقلالهم الشخصي والاقتصادي . فهم يشجبون بشدة الروح الثورية بالذات التي تجيش في صدور كبار رجال الاعمال : كالمركزية والتنظيم العلمي الدقيق للانتاج وانشاء مشروعات استثمارية متعددة الفروع والوكالات وغير ذلك ، ويرغبون الى الحكومة ان تحميهم من المنافسة الاجنبية . الا انهم من جهة ثانية هم محافظون ولا يحبذون كثيراً المستجدات ويعارضون وضع تشريع اجتماعي يعتبرونه سخاءً في غير محله وتبذيراً لا مبرر له . ولذا فليس من السهل لديهم ان يتحالفوا مع طبقة عمالية تتشدد في مطالبها وتلحف فيحدث من جراء هذا ضعف في امكانيات العمل لدى اليسار المعروف الذي كان يتألف من تحالف الطبقات الوسطى ومن العمال بقصد مهاجمة « الكبار » والدفاع عن « الصغار » . وهكذا لم يعد اليسار متجانساً امام اليمين الذي نجح بيسر في تأليب كل احزاب البورجوازية . وعندما تأخذ الاجراءات المتخذة ضد رأس المال بتهديد التوازن في صلب الموازنة ومعدل القطع او الدخل ، وعندما يخشون « محكة التفتيش الامبرية » ، وعندما تلوح في الافق خطر الاضطرابات العمالية ، تعمد آنئذ الطبقات الوسطى التي تتألف منها صفوف الحزب الراديكالي ، الى الانحياز لجهة اليمين ، فالأكثرية التي صوتت مع اليسار ترى اليمين يعود الى الحكم . وهكذا فالمحالفات الانتخابية التي تمت عام ١٩٢٤ و ١٩٣٢ ، و ١٩٣٦ تتحطم عندما يتعلق الامر بتأليف الحكومة . الا ان الراديكاليين الذين يؤلفون الجناح اليميني في كل اكثرية يسارية والجناح اليساري في كل اكثرية يمينية ، يدخلون فعلاً في كل حكومة يجري تشكيلها .

وهكذا تتجلى امامنا واضحة ، اسرار التغييرات التي تطرأ على السياسة الفرنسية ونفهم كيف ان اليمين الذي كان يستبعد من قبل ، في كل حكومة تشكل ، هو الذي كان يتولى الحكم خلال معظم هذه الفترة ، مع مجلس الكتلة الوطنية التي انتخبت عام ١٩١٩ ، والتي تألفت من ٤٣٧ عضواً من احزاب اليمين من اصل ٦١٣ عضواً ، ومن المجلس الذي تم انتخابه عام ١٩٢٨ بأكثرية من اليمين ، حتى ومع مجلس كتلة اليسار الذي انتخب عام ١٩٢٤ ، عندما راحت المصارف في البلاد ترفع عام ١٩٢٥ ، جدار الفضة في وجه حكومة هريو وجاءت ببوانكاريه الى الحكم .

وبالرغم من الازمات الوزارية التسع عشر التي وقعت خلال السنوات العشر الاخيرة ،

تبرز للعيان صفة الاستقرار . فالانتخابات التي جرت عام ١٩١٩ تحت وطأة الخوف « من الرجل الحامل سيفاً بين اسنانه » ، وفي ظل نظام تمثيلي نسبي هجين ، تقارب من احزاب اليمين قسم من الراديكاليين الذين اقلقتهم الاضطرابات العمالية ، بينما انقسم اليسار على نفسه وفي عام ١٩٢٤ ، امّن القانون الانتخابي الذي جاء باكثريتين : الاكثرية المطلقة والمعدّل الاكبر الى احزاب اليسار ، اكثرية مجلس النواب ، مع ان اتجاه اصوات اليمين نحو اليسار لم يزد على ٣٠/٠ لا غير ، كما ان تشكيل الحزب الشيوعي حول عن التجمع اصوات اقصى اليسار . واعادت الانتخابات التي جرت عام ١٩٣٠ التعادل تقريباً بين الكتلتين ، اذ نالت احزاب اليسار ٥١٫٦٣ بالمئة من الاصوات ، بينما نالت احزاب اليمين ٤٨٫٣٧ ٪ ، اذ كان بين الذين صوتوا لليسار مليون مقترع من بين الشيوعيين ، وهي نسبة لم تأت بكبير فائدة ، اذ لم ينل الحزب الشيوعي اكثر من ٢٫٣ ٪ من المقاعد لقاء ١١٫٣٨ ٪ من اصوات المقترعين . ان احتفاظ اليمين بمرشحيه أمن نجاح ٦٧ نائباً من احزاب اليمين او من الوسط في الانتخابات ، في الدورة الانتخابية الثانية ، كما ان ٤٠٠،٠٠٠ من المقترعين عادة للحزب الراديكالي ، تمردوا على ما عرف من انضباطية تقليدية في الحزب الراديكالي الجمهوري ، اذ إلتفّوا ، في الدورة الثانية ، حول مرشحي الوسط ، وامنوا بهذه الحركة نجاحهم .. وهذه النسبة التي عادلت ٥ بالمئة من الاصوات هي التي لعبت دوراً حاسماً وجعلت كفة الميزان تميل نحو اليمين .

كثيراً ما عرفت المصالح المركزية الكبرى ان تفرض ارادتها اما رأساً او بالمداورة وذلك لتحكمها بمقاليد الحياة الاقتصادية في البلاد ، واحياناً بالاغراء . وقد اتضح من تحقيق اجري عام ١٩٣٢ « ان ٩٠ شخصية تحتل ٧٣٥ مركزاً ادارياً ، في عدد من الشركات صاحبة الشأن ، منها ٢٧٧ في شركات التأمين والضمان و ١٨٠ في المصارف المالية ، و ٥٤ في ادارة شبكة الخطوط الحديدية ، حظيت بمقاعد في المجلس النيابي » . ويلاحظ ج . بيرو بكل دقة ، ان معارضة الحزب الراديكالي الاجراءات الاشتراكية ورفضه تبنيها يجب ردها ، في الدرجة الاولى الى « عجزهم عن مجابهة القوى المصرفية الكبرى دون ان يعرّضوا للخطر ، متانة الفرنك » . ثم اضاف قائلاً : « ان العداء الكامن » الذي يحمله هذا الحزب عندما طُرح على بساط البحث امر تأميم شركات التأمين « دكّا لحصن منيع من حصون الرأسمالية الكبرى ... انما يدل على ان كل شيء قد دبره المعنيون بالامر في حينه ، للحؤول دون اتخاذ قرار بهذا الشأن » . وقد فرضوا ارادتهم بعد نشوب الازمة الكبرى ، عن طريق الابقاء على معادلة الذهب ، لمدة طويلة ، بعد هبوط سعر الدولار والجنيه الاسترليني ، وعن طريق سياسة انكماش مالي صارمة ، والصمود في وجه اسعار الصناعات المتكتلة كصناعة الفلزات والمعادن والمحاصيل الكيماوية ، بعد ان وصل الى الحكم حكومة الجبهة الوطنية للوقوف في وجه هذه الاصلاحات الاجتماعية ومشروعات مكافحة الغش في الضرائب وجبايتها ، وتأسيس ديوان مراقبة القطع وتهريب رؤوس الاموال الى الخارج واختزان النقد الذي سيفضي في نهاية الامر

الى سقوط الفرنك ، وبارتفاع اسعار المصنوعات المتكتلة الذي افضى الى تفشيل سياسة مقاومة انكماش النقد . وقد امتنعت المصارف من شراء سندات الخزينة التي اصدرها فنسان اوريول وبلوم ، عام ١٩٣٧ ، كما فعلت مع هريو عام ١٩٢٥ ، وفي سنة ١٩٣٨ ، فرض مجلس الشيوخ وجوب الرجوع الى الاساليب المالية « التقليدية » بعد ان تولى مقدرات وزارة المالية جـورج بونيه وبول رينو .

ايطاليا تستعين بعدم الشرعية

في ايطاليا حيث ضعف التجربة الديموقراطيـة أدى الى شل النظام النيابي ، وحيث الأزمة المالية أفضت الى ثورة عارمـة قام بها معاً الفلاحون والعمال ، رأت الطبقات الموجهة التي أسقط في يدها ، ان تستعين بالقوة والعنف ، محافظة منها على سيطرتها واختارت لها نظاماً دكتاتورياً . فالانتخابات الأولى التي جرت في تشرين الثاني ١٩١٩ على أساس الاقتراع النسبي سجلت فوزاً حاسماً للحزب الاشتراكي الذي نال ١٫٨٠٠٫٠٠٠ صوت وفاز بـ ١٥٧ مقعداً ، وللحزب الشعبي الكاثوليكي الجديـد الذي تأسس بموافقـة الكرسي الرسولي وتشجيعه ، على يد راهب يدعى دون لويجي ستورزو الذي نال ١٫١٠٠٫٠٠٠ صوت و ٩٩ مقعداً . وهكذا توفرت للاشتراكيين وللحزب الشعب اكثرية كبرى وقفت في وجه احزاب اليمين والوسط التي كان لها ٢١٥ مقعداً في مجلس النواب . إلا أن مشاريع الاصلاح الزراعي التي وضعها الحزب الاشتراكي ، والاضرابات المتكررة ، واحتـلال العمال للمصانع بعد ان عجزت حكومة نيتي عن الوقوف بوجههم ، كل هـذه العوامل سببت القلق للبورجوازية الصناعية ولكبار الملاكين . ولما أسقط في ايديهم استنجدوا بموسوليني الذي عرض عليهم مشروعه الديماغوجي الذي تميز بعدائه للرأسماليين وللتأميم وعرف بروحه الوطنية ، فأخذ على نفسه شل حركتهم ثم القضاء على خصومهم بالشدة والعنف . وراح الحزب الفاشستي الصغير يحشد حوله لميماً من الأنصار والمغامرين والعاطلين عن العمل واخذ يشن بهم حمـلات تأديبية ويقوم باعمال اشمال الحرائق والقتل ويرتكب ضد أصحاب الأجور والفلاحين أعمـال وحشية فظة وضد المنازل الشعبية والبلديات المعروفة بروحها الاشتراكية ، ومنظمات العمـل والتعاونيات ، الأمر الذي أدى الى قتل العشرات وإصابة عـدد يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ شخص ، ونهب بضع مئات من البيوت بمؤازرة الجيش النظامي والبوليس والحكومة التي كانت تتولى عزل او نقل الموظفين الذين يقاومون هذه الاعمـال . فعمت بذلك الفوضى صفوف الاحزاب والنقابات العمالية ، ثم كشف عن طابعه الرجعي عندما راحت النقابات الفاشستية تعمل ليس لتحطيم الاضرابات فحسب بل ايضاً تحاول الغاء الاتفاقات والعقود المتعلقة بالاجـور ، وغير ذلك من هذه الارتباطات الجماعية الخاصة بالعمل .

وقد انضم الفاشيست الى الكتلة الوطنية التي تألفت من المحافظين والأحرار وكبار الملاكين العقاريين . وفي تموز وآب ١٩٢١ طلب الى عمال مناجم الفحم الذين أعلنوا الاضراب ، الرجوع عن اضرابهم والعودة الى العمل تحت طائلة التعرض للضرب بالهراوات ، والموجة الاخيرة من

تهديم منازل العمال في اكثر من ١٥٠ محلة ، مهدت الطريق أمام موسوليني « بالسير على روما » ثم راح يتفاوض مع زعماء الحزب البورجوازي والأسرة المالكة ، بينما امده الجيش بالاسلحة والعتاد الحربي وكلفه الملك بتشكيل حكومة جديدة .

في المانيا

شهدت المانيا في اثر أزمة ١٩١٨ – ١٩١٩ ، احزاب اليمين تشدد من قبضتها وتستولي على الحكم . تألفت الحكومات الاولى من الاحزاب التي شكلت « حلف يسار » ، اي من الاشتراكيين والوسط والديموقراطيين ، تحت سيطرة الحزب الاشتراكي .. ولم يلبث هذا الحزب ان فقد تباعاً رئاسة الحكومة كما فقد اهم الوزارات في الحكم . فالكاثوليك ، منذ ١٩٢٠ ، والديموقراطيين منذ ١٩٢٢ ، يتوالون على الحكم في البلاد وتوصلوا في نهاية الشوط ، الى التخلص من الاشتراكيين الديموقراطيين . وهذه النجاحات التي حققتها احزاب اليمين ظهرت للعيان بوضوح ، عندما توفي عام ١٩٢٥ ، الرئيس ايبرت ، وراح حزب اليسار يوزع اصواته بين المرشح الشيوعي لرئاسة الجمهورية ثلمان (الذي نال اكثر من مليون صوت) وبين الكاثوليكي ماركسي (الذي نال ٣٠٠و٧٠٠و١٣ صوت) . الا ان كل الاحزاب العمالية تكتلت واعطت اصواتها (١٤و٥٠٠و٠٠٠) للمرشال المسن هندنبرغ ، من أشد انصار الملكية في المانيا الذي يجسم في شخصه الروح العسكرية البروسيانية ، والذي كان همه الأكبر إعادة تسليح الرايخ . إلا انه لم يلبث ان اصبح ألعوبة بين يدي حزب اليمين . وتعاقب على الرايخ ، بين ١٩٢٠ – ١٩٣٠ ، سبع عشر حكومة قامت على أساس تحالف بين الاحزاب . إلا ان ما اصابها من عجز ومن انقسام ، والدسائس التي حيكت حولها ، وتكالب الاحزاب بعضها ضد بعض ولا سيما حزب الوسط الكاثوليكي الذي بعد ان كان لمدة طويلة حليف الاشتراكيين ، داعياً لتوطيد الديموقراطية في البلاد ، أخذ يتقرب من الوسط ، عودة منه للعمل بالنظرية العقائدية ، مما أدى الى الانتقاص من قيمة النظام البرلماني ، وخلخلة هذا النظام « الغليظ الخالي من كل عقيدة » . وبعد عام ١٩٢٨ ، واستحالة حصول الحكومة على اكثرية تعضدها وتساندها ، أطل علينا نظام حكم رئاسي . فعلى غرار المقاطعات المستقلة إدارياً التي تنعم كل واحدة بحكومتها الخاصة وبرئاستها الخاصة ، عرفت المانيا ٧٠ وزارة مختلفة ، و ١٩ مجلساً نيابياً ضمت جميعها ٢١٤٨ نائباً ، تميزت كل منها بخصومات ضيقة صغيرة على غرار ما كان يجري في المانيا .

فمنذ عام ١٩١٩ ، وبالتعاون مع العسكريين المتسترين ، أخذت « الاقطاعية » التي توجه الاقتصاد الألماني ، أي هذا الفريق من رجال المال والصناعة وكبار الملاكين العقاريين تحول دون إدخال أي تعديل أو تغيير على قوانين التملك المعمول بها في البلاد ، والعمل على صيانتها من كل عبث . وسيطر كبار الملاكين على الغرف الزراعية في البلاد وعلى المجالس الزراعية وعلى اتحاد المزارعين الرئيسي . فحالوا دون تنفيذ القانون الذي صدر عام ١٩١٩ والذي يجيز للدولة استملاك ٢/٣ الاملاك الكبيرة في هذه المقاطعات التي تعود ١٠ بالمئة من اراضيها الزراعية

ملكيتها لاكثر من ١٠٠ شخص من سكان البلاد . وفي المانيا ، اكثر من اي بلد آخر ، باستثناء الولايات المتحدة الاميركية ، نرى كبار رجال الصناعة ينضمون الى كتلتين كبيرتين تسيطر على هذه الشركات العملاقة كما يصفها راتينو التي تتألف من *Konzern* يجمعون بين ايديهم القسم الاكبر من الثروة الوطنية ويضعون أنفسهم بمأمن من سلطة الحكومة ليفرضوا عليها سلطتهم . فقد عارضوا تطبيق القانون الذي نص، عام ١٩١٩ ، على القيام بتضحيات وطنية من ثرواتهم ، ووقفوا في وجه مجالس الشركات التي تألفت عام ١٩٢٠ ، وعارضوا قانون الثمان ساعات عمل ، وابطلوا مفعول الاحكام والقرارات الصادرة عن محكمة التكتلات التي انشئت عام ١٩٢٣ ، للاشراف على الاتفاقات الصناعية ، وابكلال عقودهم وانظمتهم لدى الاقتضاء . فهم الذين سيطروا على مجلس الرايخشتاغ « بصورة مستترة ولكن مطلقة » عن طريق « الحزب الوطني الالماني » وريث حزب اليمين الزراعي والعسكري القديم ، وحزب الشعب الذي كان يرأسه شترسمان وكلاهما يمثلان مصالح الصناعة الضخمة ، والذي يميز الأخير منهما باسلوب أقل تعنتاً مما عرف به اقصى اليمين ، وبذلك يقترب من الحزب الديموقراطي ، هؤلاء البورجوازيون الملتفون حول الجمهورية ، هذا الحزب الذي ينعم برعاية ارباب المال من اليهود ، بزعامة راتينو دورنبرع ، والجرائد الكبيرة النفوذ ، امثال برلينر تاغبلات والفرنكفورتر زايتونغ وهذان الحزبان الليبراليان من اليمين والشمال ، هما المسيطران الحقيقيان على كل مجالس الرايخشتاغ . الى اليمين وقف الوسط وحزب الشعب البافاري اللذان يضمان بصعوبة كانت تزداد اكثر فاكثر الطبقات الاجتماعية المتباينة فيما بينها ، وهما حزبان كاثوليكيان في الصميم ، قيادتهما بورجوازية ويتبعان سياسة انتهازية ، آخذان بالقهقري إذ سقطت نسبة اعضائهما من ٢٥ بالمئة قبل الحرب، الى ٧ر١٩ بالمئة عام ١٩١٩ والى ٦ر١٦ بالمئة عام ١٩٢٤ ، والى ٨ر١٣ بالمئة عام ١٩٣٣ . أما الاحزاب الاشتراكية صاحبة الاكثرية والمستقلة التي كانت تنال ٥ر٤٥ بالمئة من اصوات المقترعين عام ١٩١٩ الى ٣٠ بالمئة قبل الحرب ، فقد الفت ، منذ عام ١٩٢٢ ، الحزب الديموقراطي الاشتراكي الذي كان يحظى بتأييد ٥ر٢٠ بالمئة من اصوات الناخبين عام ١٩٢٤ بينما كان الشيوعيون ينالون ٦ر١٢ بالمئة . وارتفع المعدل ، سنة ١٩٢٨ ، الى ٨ر٢٩ بالمئة بينما هبط معدل الشيوعيين الى ٦ر١٠ بالمئة (شكل ٣) .

ازمة الديموقراطية في اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية

لم تكن لدول اوروبا الوسطى والشرقية ، في الظاهر ، سوى واجهة ديموقراطية بعد ان اشتدت عندها المنازعات القومية والانشقاقات المذهبية ، واشتد الصدام بين جماهير الشعب البائسة وبين الطبقة الموجهة الجشعة الضحلة الثقافة ، تقوم على الادارة والحكم فيها طبقة من الموظفين الفاسدين الخشبي الطباع . وقد استقر في ذهن هذه الدول ان الحريات الديموقراطية لا بد لها ان تحترم القوى الهدّامة العاملة من الداخل ، وان حرية الصحافة والاجتماع ، غير المقيدة ، والانتخابات الحرة تؤلف سلاحاً خطراً بين ايدي اعداء البلاد في الداخل والخارج.

فلا عجب ، والحالة هذه ان تشيع الحكومات بوجهها عنها فتتجاهلها ، وان وُجدت عبثت بها وعملت في النهاية على قتلها .

وبالفعل ، فلم يستقم الامر للنظام الديموقراطي في هذه البلاد ، خلال هذه المدة ، وان عمل فيها يوماً فبصورة سيئة . ولذا سيطر عليها وضعٌ من نظام المراقبة الشديدة واعلان حالة الطوارىء ، واستبداد قوى الأمن ، وتحكمت فيها وسيطرت ادارة حكومية لها ملء السلطة والصلاحية ، كما ان اكثرية السكان الساحقة كانت على مستوىً متدنٍ جداً من التربية الضحلة .

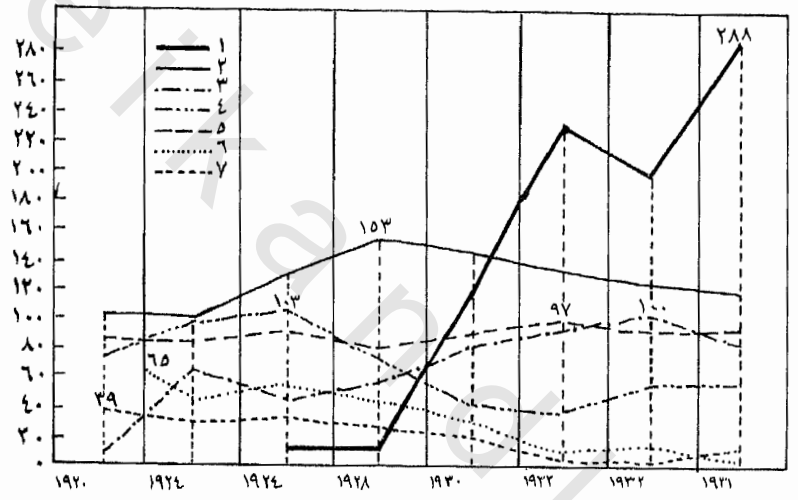

شكل ٣ـ عدد ممثلي الاحزاب في مجلس الرايشستاغ .

١ ـ الحزب الوطني الاشتراكي ، ٢ ـ الحزب الاشتراكي الديموقراطي، ٣ ـ الحزب الشيوعي ، ٤ ـ حزب الوسط وحزب الشعب البافاري، ٥ ـ الحزب الوطني الالماني، ٦ ـ حزب الشعب ، ٧ ـ الحزب الديموقراطي.

كل هذه العوامل شوهت النظام الديموقراطي وحالت دون قيام نظام سَوِيٍّ كما حالت دون تطور اي نظام ديموقراطي ، اذا ما وُجد ، تطوراً طبيعياً . ولم تعرف معظم هذه البلدان يوماً معنى للانتخابات الحرة . ففي رومانيا، كما في دول اميركا اللاتينية ، يشرف على الانتخابات ويقوم بها الحزب الحاكم ، وبذلك يؤمن له اكثرية ساحقـــة في المجلس التمثيلي ، وباستطاعة اي حزب ، في مثل هذه الظروف والاوضاع ، ان يؤمن له الفوز بعشر مقاعد او بـ ٣٠٠ مقعد في البرلمان حسبما يكون في الوزارة او في صفوف المعارضة .

٢ — ضعف الاحزاب الاشتراكية والشيوعية المعارضة

لم يكن من العسير لعمري ، على القوى التقليدية المحافظة ، ان تفرض نفسها وان تسيطر على الاوضاع ومقدرات البلاد ، على ما ترى فيها من ضعف المعارضة الاشتراكية وانقسامها على نفسها .

فالحركة الاشتراكية التي اخـــذت تنمو ويستفحل امرها منذ مطلع القرن والتي بات فوزها ، عام ١٩١٩ ، امراً لا يمكن تجنبه والحؤول دون تحقيقه عما قريب ، عجزت تماماً مع ذلك ، عن تحقيق الاهداف التي رسمتها لنفسها ، بل امكن زحزحتها بيسر في هذه البلدان التي سيطرت عليها او كادت . والفشل الذي مُنيت به ، لا يمكن بوجه من الوجوه ، ردّه الى عزوف الطبقات العمالية عنها ، فقد عرفت ، على عكس ذلك ، ان تكتسب باستمرار ، المزيد من المريدين والانصار والمتعاطفين معها . الا انها راحت تشكو الضعف المُقعِد ، للانقسام على نفسها ، من جهة ، بين اشتراكيين وشيوعيين ، ومن جهة اخرى لعجزها عن تحقيق الاصلاحات الدستورية التي حاولت القيام بها في نطاق الديموقراطية التمثيلية .

الانشقاق

فالانفصال الذي وقع خلال الحرب ، بين العناصر الاصلاحيـة في قلب الحركة الاشتراكية التي ألفت من ضمنها كتلة التفّت حول الحكومة ، وبين العناصر الاخرى التي بقيت على ولائها الدولية وللثورية ، اكتمل بشكل نهائي في اثر الحوادث التي جاءت في اعقاب الحرب تواً ، ولا سيما في اعقاب الثورة الروسية .

فالاحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية انقسمت على ذاتها بوجـــه عام متأرجحة بين النزعتين الرئيسيتين ، بحيث اخذنا نرى يميناً ينزع ، اكثر فاكثر ، الى الاعتدال ، فاذا مـــا ادّعى الماركسية وانتسب لها ، فهو يتنكر لكل حركة ثورية ويمد يده لكل سياسة «قومية» ، ويرضى بالتعاون مع الاحزاب البورجوازية ، او يتقيد ، في اضعف الايمان ، باللعبة البرلمانية ، ويقنع ببرنامج تأميم واسع يُطبّق على مراحل ، ولو جاء ناقصاً مبتوراً ؛ ونرى من جهـــة اخرى ، يساراً شيوعياً او نزّاعاً للشيوعية ، بقي على ولائه لمبـــادىء الصراع الطبقي ، يعلل النفس بالاستيلاء على الحكم بواسطة البروليتاريا ، عن طريق ثورة شاملة . الا انه اعجز من ان يحقق هذه الثورة بالقوة . ولما كان ينقص الحزبين المذكورين قاعدة شعبية كافية ، فلم تر فيهما الرأسمالية خصمين رهيبين يُخشى شرهما .

الاحزاب الاشتراكية

اما في المانيـــا ، فالصراع بين الاشتراكيين الديموقراطيين وبـــين شيوعيي المستقبل ، انفجر منذ التاسع من تشرين الثاني ١٩١٨ ، بين وزارة إيبرت — هاز — شيدمان وبين لجنـة برلين الثورية . والحلف الذي تم عقـده بين إيبرت وهيئة الاركان سبـــا ، اتاح لنوسك ، ان يطفىء ، في الدم ، كما رأينـــا ، الحركات السبارتاكية او الثورية . فمنذ الآن وصاعداً — باستثناء الحادث الذي أدّى الى تحقيق وحـــدة

اشتراكية قصيرة الأمد ، ضد الانقلاب الذي قام به كاب - لوتوتز ، في ايار ١٩٢٠ - تبقى المعارضة قائمة بين الحزبين الكبيرين في الحركة العمالية . ومنذ ذلك الحين ، تخلى الاشتراكيون الديموقراطيون عن برنامج ارفورت ، هذا البرنامج الذي وُضِع بايحاء كارل ماركس ، واقتصرت مطالبهم على حل التشكيلات والمنظمات العسكرية الى جانب اضفاء الطابع الاشتراكي على الصناعات الرئيسية في البلاد ، كالمناجم والصناعات الكهربائية . فقد كان همهم ، بالدرجة الاولى ، الحفاظ على مصالح اعضاء الحزب في اطار الرأسمالية ، ولم يعودوا سوى عنصر من هذه العناصر التي يتألف منها التحالف الحكومي ، تحت ادارة زعماء بورجوازيين هم اعضاء في حزب الشعب او الحزب الديموقراطي ، حزبي رجال الصناعة ، او من اعضاء الوسط الكاثوليكي . الا ان قوتهم الانتخابية لم تضعف قط وعرفوا ان يحافظوا على ما لها من شأن ونفوذ عظيمين ، إذ حققوا فوزاً باهراً في انتخابات عام ١٩٢٨ ، وزادت اصوات مناصريهم ثلاثة اضعاف ، في الانتخابات البلدية ، ونالوا ما يقرب من ثلث المقاعد في انتخابات الرايشستاغ ، الا انهم كانوا أعجز من ان يستأثروا بالحكم وحدهم . وفي قلب الحلف الكبير الذي انضموا اليه ، اصارهم حلفاؤهم الى الفشل وظهر عجزهم المرزِح ، عندما سنحت الفرصة ، لانشاء حركة شعبية للدفاع عن الديموقراطية .

وقد عرفت الحركة الاشتراكية ، في فرنسا ، المصير ذاته ، اذ انقسمت على نفسها في المؤتمر الذي عقدته في مدينة تور ، عام ١٩٢١ . الا اننا نرى هنا اكثرية ساحقة (٣٢٠٨ مندوبين مقابل ١٠٢٢ مندوباً) تقارع على الانضماع للحركة الشيوعية وتحافظ على جريدة « الاومانيته » - الأنسانية - التي سبق لجوريس وانشأها . وقد ألفت الأقلية ما عُرف منذ ذاك الحين ، بالحزب الاشتراكي الموحد (*S.F.I.O.*) ، تحت ادارة ليون بلوم وبراك وبول بونكور ورينو ديسل . وصحيفتهم : لو بوبيلير - لم تكن تعد ، عام ١٩٢١ ، سوى ٢٢٢٥ مشتركاً لا غير ، وقد ارتفع هذا العدد الى ٦٣٠٠ ، عام ١٩٢٣ مع ان الحاجة تبدو ملحة الى ١٥،٠٠٠ مشترك لتتم للجريدة المذكورة موارد تؤمن لها الاستقلال المالي . ومع ذلك فالحزب اخذ ينمو ويزداد . فقد عدّ ٣٩٠٠٠ مشترك ، عام ١٩٢١ ، و٦٠،٠٠٠ عام ١٩٢٤ ، وفي انتخابات عام ١٩٢٤ التي عقد خلالها محالفات له مع الحزب الراديكالي في عدد من الملحقات ، بلغ ما ناله من الاصوات مليوناً وربع المليون ، وبفضل طريقة الاقتراع التي ساعدت التحالف بين تكتل اليسار ، نال في الانتخابات العامة ١٠٤ مقاعد في مجلس النواب . الا انه عجز عن استلام الحكم وتقاعس عن الاشتراك فيه عندما عرض عليه الحزب الراديكالي ذلك . فمساندته لهذا الحزب لم تعد عليه بتحقيق اي إصلاح ذي شأن .

اما حزب العمال ، في انكلترا ، الذي بقي في مجموعه تقريباً على ولائه للدولية الثانية ، فقد وجد نفسه ، في اعقاب الحرب ، تحت قبضة الفابيين . فقد سبق لسدني ويب ان وضع برنامجاً أقره الحزب في المؤتمر الذي عقده في شباط ١٩١٨ ، بعنوان : « العمل والنظام الاجتماعي

الجديد » ، من مطالبه الرئيسية تحقيق « حد أدنى حياتي » ، عن طريق اتخـــاذ اجراءات وتدابير عامة تتعلق بالصحة والتربية ومحاربة البطالة ، والعقود الجماعية وتأميم شبكة الخطوط الحديدية ، والمناجم والقوة الكهربائية . فالانتخابات التي جرت في كانون الأول ١٩١٨ ، أعطته ٢٤٤،٠٠٠ صوت وأمّنت له ٦١ مقعداً بقوا لا حول لهم ولا طول امام ٥٣٥ مقعداً نالهـــا التحالف الذي سيطر عليه المحافظون . وقد واتى الحظ هذا الحزب في إثر التفسخ الذي أصيب به حزب الاحرار ، فأصبح معه حزب العمال الحزب الثاني في بريطانيا . وقد نال في انتخابات ١٩٢٢ نحواً من ١٥٩ مقعداً . ونال ١٩١ مقعداً في انتخابات عام ١٩٢٣ وأخذ ٤،٤٠٠،٠٠٠ من أصوات المقترعين ، ولاول مرة في تاريخ انكلترا يؤلف احد أعضاء حزب العمال في كانون الاول ١٩٢٤ ، هو رمزي ماكدونالد ، اول حكومة عمالية في تلك البلاد . ولمـــا كان حزب العمال من أحزاب الاقلية ، فلم يستطع البقاء في الحكم إلا بالتعاون مع حزب الاحرار الذي لم يستطع الحكم ، هو الآخر ، بدونهم ، فاضطر بالتـالي للتخلي عن برنامجـــه المتسم مع ذلك بالاعتدال وبانتهاج سياسة ليبرالية تراعي الواقع . ومشروع الموازنة الذي وضعه سنودن لم يكن بأقل طمأنينة واعتدالاً من أي مشروع موازنة من وضع حزب المحافظين ، ولهجة رئيس الوزراء في معالجته قضايا السودان ومصر هي لهجة حزب الاحرار ذاته . وعدد الاصوات التي نالهـا في انتخابات عام ١٩٢٤ زاد نحواً من مليون صوت إذ تجاوز ٥،٤٨٧،٠٠٠ . والفشل الذي آل اليه الاضراب العام الذي أعلن سنة ١٩٢٦ ، كان من بعض نتائجه الاولى تسجيـل تقهقر ملموس في اعضاء الحزب إذ انخفض عدد المسجلين في سجلاته الى النصف . الا ان انتخـابات عام ١٩٢٩ سجلت له انتصاراً كبيراً إذ نال ٨،٣٦٤،٠٠٠ صوت وأعطته ٢٨١ مقعداً . ومع انه جـاء في عداد أحزاب الاقلية في المجلس نسبياً ، فقد كان مع ذلك أكبر حزب فيـه ، وهكذا استطاع ان يستأثر بالحكم وبالسلطة في البـلاد ، عام ١٩٣١ . وبالرغم من المطالب المعتـدلة التي تضمنها برنامجه والنمو المطرد الذي عرفه ، فلم يكن باستطاعـة حزب العمال في انكلترا ان يلعب دوراً بارزاً أو أن يوازن ، بصورة جدية نفوذ المحافظين في البلاد .

اما في ايطاليا حيث كشفت انتخابات عام ١٩١٩ عن وجود حزب اشتراكي قوي ونشيط إذ ربح ١،٨٤٠،٠٠٠ صوت ونال ١٥٧ مقعـــداً ، فقد انقسم على نفسه في مؤتمر ليفورنو الى اشتراكيين وشيوعيين . وقد أفضى الهجوم المضاد الذي قام به الفاشيست بمؤازرة قوى الحكومة الى هدم كلا الحزبين معاً . وبالرغم من الملاحقات والاضطهادات التي استهدفوا لها ، لم يستطع الاشتراكيون والشيوعيون ، بالرغم من الحماسة والنشاط الذي ابداه غرامشي وطغلياتي ان يصلوا الى توحيد عملهم حتى بعد مقتل ماتيوتي سكرتير الحزب الاشتراكي البرلماني على يـــد الفاشيست ، وبعد التظـــاهر بالانسحاب من الاكثرية ، انقطع الجميع للنشاط السري او الخفي فأصبحوا ابداً عرضة للتوقيف والابعاد الى الخارج ، ثم النزوح عن البلاد حيث يأخـذ كل من الحزبين بعقد مؤتمراته العامة .

وفي اليابان حيث لا تشريع ينتظم العمل ولا ضمانات اجتماعية ، ولا تحديد لساعات العمل في اليوم ولا أثر لراحة أسبوعية (عطلة يومين في الشهر لا غير) ، انفجرت الاضرابات بكثرة ، بعد عام ١٩٢٧ ، وأخذت الحركة العمالية فيها تتطور بتؤدة ، بالرغم من ضغط الامن العام فيها ومضايقاته ، وبالرغم من القوانين التي صدرت عام ١٩٢٥ و ١٩٢٨ ، وفي هـذه السنة بالذات أتاح العمل بأحكام قانون الاقتراع العام ، لثلاث اشتراكيين ، الدخول الى المجلس الاسفل . فالحركة لا تزال بعد ضعيفة . ومع ذلك فهي آخذة بالتطور الصاعد والتقدم ، إذ ارتفع عـدد حزب العمال سنة ١٩٢٨ من ٣٥٠،٠٠٠ الى ٧٥٠،٠٠٠ عام ١٩٣٥ . إلا ان الردة العسكرية جـاءت عنيفة إذ نصت الاوامر التي صدرت عام ١٩٢٩ ليس بحل النقابات العمالية فحسب ، بل أيضاً ، بحل الجمعية الصناعية الوطنية .

الاحزاب الشيوعية

ليس في وسع الشيوعيين ، أينما كانوا ، ان يلعبـوا دوراً بارزاً في اي برلمان او في الحياة السياسية في اي بلد ، بالنظر لمـا كانوا عليـه من انعزالية وانكماش على النفس وبالنظر لما قام بينهم وبين الاشتراكيين من ضغن وخصومة ، إلا عن طريق النقابات العمالية التي لهم في صفوفها نفوذ كبير جعل لتصرفاتهم بعض التأثـير . فتمثيلهم في كل من انكلترا وفي الولايات المتحدة الاميركية ضعيف جداً . أما في المانيـا ، فالحزب الشيوعي فيها يجد تعاطفاً لدى الجناح اليساري للحزب المستقل ، ولدى كل هؤلاء الذين خابت آمالهم من التعاون الذي قام بين الاشتراكيين الديموقراطيين وبين الاحزاب البورجوازية . فالحزب الشيوعي كان المحرض الأكبر والباعث الاول للحركات الثورية التي نشبت عـام ١٩٢٣ في مقاطعات الساكس ـ تورنج وهمبورغ وفي الروهر . الا ان اعمال القمع التي استهدفوا لها نزلت بهم سريعاً ، لا رحمة فيها ولا هوادة . ومع ذلك ، فقد نال مرشحهم ثالمان لرئاسة الجمهورية ضد هندنبورغ ، أقل من مليون صوت بقليل في انتخابات عام ١٩٢٥ . وهذه الحيوية التي جاش بهـا الحزب لهـا دليلها القاطع ومدلولها الدافع في الانتخابات العامـة التي وقعت عـام ١٩٢٤ و ١٩٢٨ حيث بلغت النسبة التي سجلها من أصوات المقترعـين له تباعاً ، كما رأينا ٦ر١٢٪ و ٦ر١٠٪ .

والحزب الشيوعي الفرنسي من جهته ، عدّ ١٣٠،٠٠٠ عضو عام ١٩٢١ ، إلا انـه انقسم واقتطع من عضويته الفئات الفوضوية والانتهازية ، وأبنـاء العشيرة الحرة (الماسونيين) ، ولم يكن له عام ١٩٢٥ سوى ٤٠،٠٠٠ عضو لا غير . واذ ذاك جرى تنظيمه على أسس جديدة ، هدف معها قبل كل شيء ، ليس الى العمل الانتخابي فحسب ، بل ايضـاً الى تنشئة العناصر الناشطة لنشر الحزب ومبادئه ولتدريب الخلايا العاملة بين صفوف الانصار والمريدين وتأهيلهم للإعلام والدعاوة . فالخلايا تنتظمها حلقات ثانوية تلتف حول حلقات رئيسية تؤلف بدورهـا المحادات وهو تنظيم فيه كثير من المرونة والطواعية ، تشد الأعضاء بعضـاً الى بعض وتؤلبهم وفقاً للمصالح المادية التي تجمعهم بحيث يرتبط الناس ببعضهم البعض على اسس متينة قوية . وتشد

هذه الوحدات روابط شاقولية تجعلهم في مأمن من المراقبة ، ومفاجآت قوى الأمن ، والانتقال بسهولة الى العمل السري والنشاط الخفي . ويجهد الحزب بنشاط ليؤلب حوله الاشتراكيين المجاهدين ويكشف لهم ما هم عليه رؤساؤهم من تواطؤ مع الطبقة البورجوازية فيكرر ، بكل مناسبة ، عرضه بتشكيل جبهة موحدة معهم ، وهي عروض طالما اعرض عنها الحزب الاشتراكي وضرب بها عرض الحائط . فنال الحزب في انتخابات عام ١٩٢٤ اكثر من ٨٧٥،٠٠٠ صوت و ٢٦ مقعداً في المجلس النيابي الفرنسي ، اي اقل من نصف المعدل الذي كان يؤمنه لهم توزيع نسبي والعودة الى نظام الدائرة في الانتخابات العامة للحد من احتمالات نجاحهم في عملية اقتراع لاحقة افقدهم المزيد من الاصوات في انتخابات عام ١٩٢٨ . فقد نال الحزب ١٤ مقعداً ، سجل ١،٠٦٤،٠٠٠ صوت . والصراع الانتخابي كان حاداً . فقد رفض الشيوعيون اعطاء اصواتهم لزعماء الحزب الاشتراكي في الانتخابات التكميلية فكان موقفهم المتصلب هذا سبباً في سقوطهم . وهذا الانقسام الذي باعد بين الحزبين أمّن نجاح انتخاب عدد من المحافظين في كثير من المقاطعات وضمن لهم اكثرية ملحوظة في المجلس النيابي . وخيبة الامل التي شعر بها كثيرون من جراء هذا الموقف والعواقب الوخيمة التي أدى إليها ، تساعدنا على فهم ازمة العدد التي عرفها الحزب اثر الاستقالات وحركة الانسحابات التي جرت عام ١٩٢٠ و ١٩٣٠ . أما في البلدان البلقانية فالاحزاب الشيوعية هي محظورة في كل من هنغاريا ورومانيا .

الانقسام النقابي

وبالمقابل ، ونتيجة منطقية لهذا الضعف الذي نزل بالاحزاب السياسية العمالية ، نرى الوهن والضعف ذاته يدب الى الحركة النقابية ، من جراء هذه الانقسامات والفشل الذي تسببه في الانتخابات العامة . ومع ان الحزب حقق في أخريات الحرب مكاسب سريعة وكبيرة ، فقد جاء الهبوط سريعاً والانهيار عميقاً . وقد كان التباين بين النقابات ورؤسائها وتضارب الآراء حول الموقف الذي يجب وقوفه بالنسبة للثورة الروسية والسير على منوالها عند الاقتضاء ، والانقسام الذي افضى إليه الخلاف بين الاشتراكيين والشيوعيين ادى بالتالي الى انشقاق النقابات على بعضها فبتنا نرى نقابات متضادة متعاندة . وقد نجم ، عن ذلك ، في هذه الحقبة التي تميزت بارتفاع عام في الاسعار وفي الأرباح ، والتي كان من المفروض ان تستجيب مبدئياً لمطالب اصحاب الأجور ، رأت طبقة العمال نفسها فيها مشلولة وعاجزة عن المطالبة بحقوقها والحصول على نصيبها منها .

وفي المانيا ، راحت النقابات العمالية تقف ، منذ تشرين الثاني ١٩١٨ الى جانب الاشتراكيين الديموقراطيين ، حؤولاً منها دون الثورة العنيفة ، بعد ان تعهدوا لها بإدراج مبادىء الاشتراكية في صلب الدستور . الا ان القوانين التي صدرت عام ١٩١٩ ، أقصرت العملية على تشكيل هيئات اقتصادية بين الصناعات الاستخراجية وبين العاملين في الطاقة الكهربائية ، وصناعة البوتاس ، وتأمين نوع من الاستقلال الاداري لها تحت اشراف الدولة. وبعد محاولة الانقلاب التي قام بها كاب ، وتدخل النقابات باعلان اضراب عام انقذ الجمهورية من الانهيار ، راحو

يحاولون القيام باصلاحات جاء على ذكرها البرنامج الذي وضعته الرابطة العامة للنقابات . الا ان المجلس الاقتصادي الذي عهدت اليه الحكومة مهمة درس هذه المطالب ، سيطر عليه كبار رجال الصناعة ، فتولى ثلاثة منهم وضع صيغة اتفاق جعل منهم اسياد الموقف . فمن بين الوعود المسجلة في الدستور ، الحق للنقابات بتمثيل العمال ايضاً وانشاء سلسلة متماسكة تتألف من مجلس العمال العاملين في المصانع ، والمجلس الاقتصادي ، فقد تحقق فقط إنشاء منظمة العمال العاملين في المصانع . الا ان قانون ثمان ساعات عمل الذي صدر عام ١٩٢٣ تم إلغاؤه بالفعل عام ١٩٢٣ . وهكذا فالنقابات التي كانت تتمتع ، منذ عام ١٩٢٠ ، بموقف متين جداً عادت القهقرى . ان تدهور المارك وتضخم النقد وموافقة الاشتراكيين على مخالفة القوانين الاشتراكية اي البطالة ، كان السبب في الهبوط العظيم في عضوية النقابات اذ نقص عددهم الى اقل من النصف مما زاد في سلبية الطبقة العمالية امام الاقتراحات التي تقدم بها ارباب الاقتصاد الالماني .

وفي فرنسا ادى فشل الاضرابات عام ١٩٢٠ الى إضعاف الحركة النقابية . فمن اصل المليوني عضو المسجلين في C. G. T. هبط العدد الى ٦٠٠،٠٠٠ ، في اواخر عام ١٩٢٠ ، ثم انقسمت الحركة على نفسها . وفي شهر كانون الاول ١٩٢١ ، اخذت العناصر الثورية تؤلف نقابة مستقلة تحت اسم C.G.T.U. اي النقابة العامة لاتحاد العمال ، كما ان النقابة العامة للعمال التي اربكها هذا الانقسام واضعفها ، لم يزدد عدد اعضائها الا ببطء كلي وبمشقة . وقد اقتضاها عشر سنوات من الجهد الموصول ليرتفع عدد اعضائها عام ١٩٢١ ، الى ٣٧٣،٠٠٠ ، والى ٧٣٦،٠٠٠ ، عام ١٩٣٠ ، ومعظم الاعضاء الجدد من الموظفين ومن عمال المناجم وموظفي مراكز البريد الذين ألفوا في نهاية الامر ربع الاعضاء المسجلين . فجرّ انتسابهم للحزب تعديلات هامة في اساليبه وبرامجه ومناحي تفكيره . وبعد سنة ١٩٢٢ ، اخذت النقابة العامة للعمال تتخلى شيئاً فشيئاً عن عادة الرجوع الى الاضرابات . ووسائل العمال المثلى لديها ، لم يعد العمل المباشر ، وهي الطريقة المحببة لدى النقابة العامة لاتحاد العمال ، بل الضغط على السلطات العامة والمفاوضات الرسمية ، والمناقشات النيابية التي أجادت استعمالها . فالرغبة في تأمين الطمأنينة والاستقرار في العمل تتغلب عندها على الرغبة في تحقيق اصلاحات دستورية . فهي توجه جهودها لتحقيق الاتفاقات والتحكيم . فهي تعتمد اصلا « طريقة الحضور » وتحاول جهدها في ايجاد « روح نقابية بناءة » ، ولذا رأت من مصلحتها التعاون مع الحكومة ومع الاحزاب بغية تطبيق القوانين الاشتراكية المعمول بها كقانون ٨ ساعات عمل في اليوم ، والضمان الاجتماعي على انواعه ، كما تشارك في اعمال مكتب العمل الدولي B. I. T. ، وفي اعمال عصبة الامم ، ومع المجلس الاقتصادي الوطني الذي تم انشاؤه عام ١٩٢٥ . وبجمل القول ، ان القسم الاكبر من العمال العاملين في الصناعة ، بقي بعد اليأس الذي انتابه منذ عام ١٩٢٢ على اثر الفشل الذي لحق بحركة الاضرابات ونشأ عن الانقسام ، بقي في معزل من جهود نقابتي

العمل العامتين .

كان من نتائج الخسف الذي لحق الحركة العمالية في البلدان السكندينافية حيث لم تسجل الحركة اي انقسام نقابي ، ان وضع الحركة تحت رحمة خصومها . ففي الولايات المتحدة التي شهدت فشل المحاولات المبذولة لتحقيق حزب للعمال ، وحيث نال مرشحو الحزبين الاشتراكي والشيوعي لرئاسة الجمهورية ٢٦٧،٠٠٠ و ٤٨٢ صوتاً فقد شهدت سنة ١٩١٩ وحدها ٣٦٠٠ اضراب يقوم بها اكثر من ٤ ملايين عامل ، وهي اضرابات قلما لقيت نجاحاً او إقبالا في الصناعات الفولاذية حيث امر ارباب العمل بتركيب رشاشات في نوافذ المصانع وضربوا حولها حواجز من الاسلاك الشائكة المكهربة . ثم جاءت سنة ١٩٢٠ ، وجاءت معها حركة انكماش النقد والبطالة ، وهجوم أرباب الصناعة على الاتفاقات الجماعية وعلى النقابات العمالية . وقد اصدرت المحاكم ، ومن بينها المحكمة العليا ، أحكاماً مختلفة على البعض من هذه النقابات وأعلنت الاضرابات عملاً غير قانوني ، فلا عجب ، والحالة هذه ، من ان يصاب الاتحاد العام للعمال (*A.F.L.*) بالفهقرى وينسحب منه أكثر من ٤،٥٠٠،٠٠٠ من اعضائه المسجلين مع ان نشاطه اتسم دوماً بموقف معتدل رمى ابداً للتوفيق . وقد توصل أرباب العمل ، في بعض الصناعات للتخلص من كل تنظيم عمالي ، كما توصلوا أحياناً ، الى تأليف نقابة يكون امرها بين أيديهم .

وفي انكلترا اخذت الحركة العمالية الاتحادية تعاني ، هي الاخرى ، من بعض المشكلات الحادة ، ولا سيما من هذه المشكلات التي تثيرها الصناعات الاستخراجية ، وتثيرها البطالة . ان طريقة استخراج الفحم البالية وتكاليف الانتاج العالية أدّى الى جانب الوضع الزري الذي يتسكع فيه العمال ، الى تأليف لجنة خاصة تعرف عندهم بلجنة هنكي ، كان بين الاقتراحات التي تقدمت بها ، تأميم المناجم ورفع الاجور . وقد رد العمال عام ١٩٢١ على اغلاق المعامل والمصانع في وجه العمال ، باضراب عام ، باء بالفشل الذريع ، بعد ان رفض عمال مناجم الفحم ، الانضمام الى العمال المضربين . وأطل الصدام من جديد ، عام ١٩٢٥ ، وطلب أرباب العمل أخيراً اجراء تخفيض في الأجور وزيادة ساعات العمل في اليوم . وأمام هذه المطالب ، قرر اتحاد العمل العام الاضراب الشامل ، فأدخل الرعب في قلب البورجوازية البريطانية . إلا ان الاضراب أخذت تضعف حدته بعد تسعة ايام ، والغي القرار بالاضراب العام ، واستمر المعدنون خمسة أشهر في موقفهم يحاولون عبثاً الحصول الى نتيجة مرضية . وراحت حكومة المحافظين ، تستغل « اسوأ فشل تصاب به الحركة العمالية في تاريخها » لتقر قانون عام ١٩٢٧ حول النقابات ، فاعلن عدم شرعية اي اضراب عام او اي اضراب يُعلن تضامناً معهم . وقد أدى هذا الفشل ، هنا ايضاً ، الى هبوط في عضوية النقابات في وقت جاء فيه الاستمرار في الاضراب ينشيء وضعاً غير ملائم لتحقيق المطالب العمالية . وهكذا بعد ان أُسقط في يدها وأصيبت بالشلل والعجز ، اضطرت الحركة العمالية ان تخضع لسياسة المحافظين .

المنظمات الدولية

عمد خصوم الرأسمالية ومناوئوها ، بعد الانقسام الذي ابتلوا به والمنافسة الحادة التي نشبت بينهم في كل بلد ، وانشطارهم الى احزاب عمالية والى نقابات متخاصمة متنابذة ، الى بعث المنظمات الدولية التي كانت قائمة قبل عام ١٩١٣ . ان اهم الاحزاب الاشتراكية هي التي قامت في المانيا (مليون عضو) وفي النمسا (٧٠٠,٠٠٠) والسويد (١٣٠,٠٠٠) وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا (٢٥٠,٠٠٠) اي ما يوازي مجموعه ٦,٠٠٠,٠٠٠ عضو بما فيه الانصار والمتعاطفون مع الحزب من الأحزاب الاخرى: كالاحزاب الاشتراكية البلجيكية والانكليزية ، والفوا من مجموعهم الدولية الثانية . أما الدولية الثالثة الكومنترن ، التي تألفت عام ١٩١٩ في موسكو ، فقد تألفت من الأحزاب الشيوعية . الا أن بعض الاحزاب الاشتراكية ، كالحزب السويسري ، وحزب العمال المستقل في انكلترا والحزب الاشتراكي المستقل في المانيا رفضت ، بادىء الامر ، الانضمام الى هذه أو تلك من المنظمات الدولية وفضلت ان تشكل وحدها الاتحاد الرابع المعروف بالاتحاد فيينا او المنظمة الدولية الثانية ، وقد باءت بالفشل محاولات التوحيد بين هذه المنظمات التي سعوا إليها في كل من مؤتمرات برلين وفيينا وهمبورغ ، عام ١٩٢٣ ، وفي نهاية الأمر بقيت منتصبة وجهاً لوجه : الدولية الثانية والدولية الثالثة .

وهذه الانقسامات وما أدت اليه من منافسات حادة في مجال النقابية الدولية ، قابلها التحالف الدولي النقابي الذي ضم في صفوفه النقابات الاصلاحية وجمع عام ١٩٢٩ نحواً من ١٤ مليون عضو ، منهم ٣,٦٠٠,٠٠٠ في انكلترا ، و ٦٠٠,٠٠٠ في فرنسا ، وأحصت النمسا وتشيكوسلوفاكيا وبلجيكا والمكسيك مجتمعة أكثر من نصف مليون عضو في كل منها ، وهي على اتصال وثيق باحزاب الدولية الثانية ، وكلها تتعاون مع مكتب العمل الدولي (*B. I. T.*) ومع السكرتيرية العامة لمنظمة العمل الدولي (*O. I. T.*) وهي منظمة يشترك في اعمالها ونشاطاتها ممثلون عن الحكومات ورؤساء النقابات العمالية وممثلو أرباب العمل . وتنتصب أمامها المنظمة الدولية النقابية التي اعيد تشكيلها في موسكو عام ١٩٢١ وعرفت بتعاونها العام مع الدولية الثالثة ، ومن بين الهيئات المنتسبة اليها النقابات السوفياتية ، والاتحاد العام للنقابات العمالية (*C. G. T. U.*) الفرنسية .

وهكذا نرى في كل المجالات ، الحركة الاشتراكية تنقسم الى قسمين يفرغان جهدهما ويكرسان قواهما في محاربة الواحدة الاخرى ، كل طرف منهما يحاول السيطرة على الطبقات العمالية ، مضعفاً الواحد منهما الآخر .

الخلاصة

تنصرف أهم الدول في العالم التي تولى الامر فيها ، في هذه الفترة الواقعة بين ١٩٢٠ – ١٩٢٩ ، حكومات محافظة ، الى إعادة تنظيمها السياسي والاشتراكي في ظروف قاسية غير متكافئة وعلى اقدار متباينة من التوفيق والنجاح . وكل هذه الدول شهدت عن كثب الادوار التي قطعتها حركة التصنيع والمكننة وبالتالي التطور الديموغرافي

وحركة تكاثر السكان بين الطبقات العاملة ، سواء في الريف أو في المدينة وطابع التركيز الذي ميز المشروعات الاستعمارية ، وقبضة الطبقات الموجهة على اجهزة الحكم . فالولايات المتحدة وحدها بين هذه الدول هي التي عرفت ان تفيد ، الى حد بعيد من هذا الازدهار الموصول البارز للعيان بينما كانت بريطانيا العظمى تمر في أزمة مستمرة بعيدة الغور . وبين هذين الحدين والنهايتين القصويتين ، عرفت البلدان الاخرى حياة مضطربة لا استقرار فيها ولا سكون ، كما عرفت فترات منقطعة من الازدهار تثبت بصورة لا تدع مجالاً للشك عجز الوسائل والاساليب التي استخدمها الانسان وسخرها لاعادة البناء ، والعطب السريع الذي يستهدف لها هذا البنيان . وهذا الوضع وسرعة العطب الذي يتعرض له ، سيكون من شأن أزمة ١٩٢٩ الحادة ان توضحها وتبرزها بجلاء للعيان .

obeikandl.com

الفصل السادس

بَعث الحيـاة الفكريـة والفنيـة

« أخذ الانسان يدرك نفسه ويفهم حقيقته كحادث طارىء زائل في هذا الوجود ، كما اخذ يدرك بأنه مرحلة مؤقتة في عالم متحول متطور باستمرار » .

ج. د. بلوك

في الوقت الذي شهدت فيه اوروبا تقلص سيادتها وزوال سيطرتها المادية ، كانت هذه القارة مسرحاً لنشاط فكري عـارم طرح على بساط البحث من جديد – كنتيجة منطقية لهـذه الكشوف العلمية التي تم الوصول اليها منذ مطلع القرن – كل المبادىء التي قامت عليها المعرفة العلمية وما الى ذلك من تيارات ونظريات فلسفية . وكان من بعض نتائج الجائحة الكبرى التي مثلتها الحرب العالمية ، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ان زادت البلبلة والغموض اللذين بعثتهما في النفوس ، النظريات العلمية والفلسفية الجديدة . والوعي الصادق لهـذه التغييرات الجذرية التي وقعت في العـالم ، برزت ، على درجات وانساب متفاوتة من الوضوح ، في كل مجالات الفن والفكر ، إرادة جامحة للتجدد والبعث . فنحن امـام ثورة حقيقية تتناول كل مظهر من مظاهر التعبير .

كان مطلع القرن العشرين حتى عشية الحرب العالمية الثانية ، مشبعاً بروح من التفـاؤل العقلاني الذي تركـه في النفوس ، القرن الثامن عشر وبعض القرن التاسع عشر ، وهو تفاؤل يظاهره ويؤيده العلم المتطور ، بأن الانسان لن يحكم فيما بعد الا وفقاً لمعلومات ولمبادىء عقلانية ، اي علمية . ومع ذلك فقبل عام ١٩٢٤ ، شك كثيرون بهذه العقلانية وهـذه التفاؤلية ، في القرن التاسع عشر بشخص كيركيغارد ونيتشيه فاهتزا من الاساس . وتبدو في الافق ازمة هوجاء تهدد بالدمار والخراب ، ليس تراثُ فنّت وكونت الفلسفي فحسب ، بل ايضاً هـذه الانسانية نفسها المتحدرة الينا من عصر الانبعاث في القرن السادس عشر .

١ – الجو الفكري الجديدي

الثورة في العلوم الفيزيائية

جاوز العلم بعيداً ، في بضع سنوات ، النظريات القديمة التي قامت على تعاليم اقليدس ونيوتن والتي عليها نهض البنيان العلمي. فقد سبق للعالم الرياضي الالماني هلبرت الذي سيطرت تعاليمه الى ان وافاه الاجل المحتوم، عام ١٩٤٣ ، على العلوم الرياضية ، بعد وفاة هنري بوانكاريه ، ان قال بوجود كون له من المقاييس ما لا يُحَدّ ، وترك لنا « نظرية المجموع » ، هذه النظرية التي طرحت على بساط البحث من جديد ، أسس الرياضيات . وهكذا أطلّت علينا « علوم منطقية جديدة » تدعي بأنها تخطت بعيداً العلوم التي وضعها ارسطو .

وبرزت هذه النظريات الجديدة في الوقت الذي تطور فيه علم الفيزياء وطلع علينا بنظرية النسبية التي قال بها اينشتاين وعلّم، فنقضت من الاساس ، المبادىء المطلقة التي تقول بها هندسة اقليدس وعلم الميكانيك كما وضعه نيوتن . فاذا ما طبّقنا على الحركات نظرية اينشتاين التي أقصرها حتى الآن على الحركات السوية المستقيمة الاتجاه ، فقد رأى في ظاهرة الجاذبية شكلا من القصور الذاتي بينما رأى فيها نيوتن خاصية من خصائص الاجسام . فنظرية الفضاء الزمني التي قال بها اينشتاين افسحت المجال لهندسة تقوم على اربعة ابعاد اذ دخل الزمن بعداً رابعاً . والثورة التي تمت في المجال الذري ليست باقل خطراً وشأناً . فقد سلم العلم العقلاني في القرن التاسع عشر بالديمومة وباستمرار المادة . والحال ، فسلسلة الاختبارات العلمية ، التي قام بها تباعاً علماء اعلام من عيار كروكس وجان برّين ، ورنتجن و ج. ج. ثومسن وبيكريل وبيار وماري كوري وماكس بلانك ونيلز بوهر ، قد قضت تماماً على هذا الوضوح المزدوج وادخلت الاضطراب والتشويش الى دنيا الفيزياء . ففي عام ١٩٢٤ ، انشأ لويس دي برويل بالتعاون مع شرودنجر علم الميكانيكا التموجية . وجاء الاخير منهما بالدليل القاطع على ان الميكانيكا التموجية هي نفسها الميكانيكا الكمّية التي قال بها هيزنبرغ . وبقطع النظر عن ان الموجة والجُزَيء ، هما شيئان ينفي احدهما الآخر ، فهما يلتقيان متحيزين في الواقع . فالميكانيكا الكمية تجلب عنصراً جديداً من البلبلة على الفيزياء . فقد قال هايزنبرغ بنظريته اللامحدودية بعد ان اضفى عليها مدلولاً رياضياً واضحاً بقوله انها « نسبة عدم اليقين او الشك » الذي ينفي مبدأ المطلق الذي لم يتنكر له احد ، هذا المبدأ الذي يقول بالحتمية المطلقة للظواهر . فكل علماء الفيزياء ليسوا على اتفاق رأياً حول هذا الموضوع . فايزنبرغ وبوهر يسلمان بمبدأ اللامحدودية الجذرية على مستوى الفيزياء الذرية ، بينما يقتصر لويس دي برويل على تفسير احتمالي ، في الوقت الذي يلازم اينشتاينُ ولانجفين جانب الحتمية .

الثورة في الفلسفة

هذه النظريات العلمية والجدل العلمي الذي اشتد حولها كانت نواة لنظريات جديدة حامت حول العلم وتناولت مشتملاته وحدوده . ان تقهقر التجربة او الاختبار كعنصر اثبات بعد ان كانت للآن الاداة الوحيدة

الموصلة لليقين لصالح النظريات الرياضية (كنظرية الميكانيكا التموجية) ، افضى بالعـــلم الى الاسمانية التي قال بها هنري بوانكاريه . فالعـلم لا يعرف شيئاً ولا في مقدوره ان يتوصل الى معرفة شيء عن كنه الاشياء وجوهرها . فكل مـــا يستطيعه هو تحديد الروابط والنسب الموجودة بين الاشياء بالنسبة لبعضها البعض . وهـــذه الاسمانية العلمية غارقة في جو حيث النظريات الفلسفية المثالية المختلفة والتي تجعل من الانسان عقـــلا منطقياً ورياضياً وتزرع في النفس القحط وعـدم الشفقة ، لم يجر تكييفها كما يجب لتتلاءم مع مجتمع تثير فيه الرأسمالية العاتية والبروليتاريا التي تنهض على العدد والنفوذ ، مشكلات اجتماعية تزداد ضغطاً يوماً بعـد يوم . وهذه اللامبالاة التي تبديها الفلسفة المثالية تجاه القضايا والمشكلات الواقعية ، تفسر لنا النجاح الذي تلاقيه النظريات الفلسفية اللاعقلانية : كالذرائعية الاميركية التي حملها برغسون الى اوروبا . وفلسفة العمل او السلوك هـذه « تفتح نافـــذة على اللامعقول واللامنطقي » الذي يشدد بنوع خاص ، على الدور الاساسي الذي يلعبه اللاوعي . وبالمقابل تقوم في المانيا ثورة فكرية سريعة وعميقة الجذور الى جانب الفلسفة الظاهراتية التي قال بها هُوسّير وعـــلم : فالحقيقة لا يُبلَغ اليها لا بالتجربة او الاختبار ولا باليقين العقـلي ، بل بشيء من المشاهدة او الاكتناه من نوع خاص يساعدنا على تبيان قوامها .

وأزمة العلم هذه والتي زادتها حرجاً على حرج ، الفلسفة الحتمية ، قد هزت من جذورهـا العميقة الفلسفة العقلانية القديمة . فقد قام مع برغسون وجايمس واونامونو ، تيار لاعقلاني اخذ يقوى ويشتد شيئاً فشيئاً ، تيار شوهد في المانيا خلال الحرب وبعدها ، اردفـــه ماكس شولر بمنهج هُوسير الظاهراتي ، فيما يتعلق بالمشكلة الادبية ، اذ اقام في وجه عالم حيث لا عمل مطلق ولا هدف اسمى ، نظاماً دقيقاً من القيم في القمة او الذروة منه معرفة اله شخصي مسيحي . وهذا التيار اللاعقلاني يعرف في الثلاثينيات مـــع هايدغر ، انتشاراً حاسماً من المظاهر التي تلبسها وبرزت معها الوجودية .

هايدغر

القسم الجوهري او الاساسي من فلسفة هايدغر ظهر في المانيا ، خلال هـــذه السنوات التي سبقت مباشرة وصول هتـــلر الى الحكم ، وذلك في مؤلفاته « الوجود والزمن » الذي صدر عام ١٩٢٥ ، وكتابه الآخر « كنت وقضية الميتافيزيقا » الذي صدر عام ١٩٢٩ ، و « ما هي الميتافيزيقا » الذي صدر عام ١٩٣٠ . وبواسطة هـذه المؤلفات وعن طريقها اطلت الوجودية على الحياة وتغلغلت بين الملأ العلمي ولقيت ما لقيت في العالم ، من آذان صاغية وافكار واعية . فقد انبعثت من رومنطيقية شمالية مـــع فلسفة « الضنك او الكرب » التي قال بها كيركيغارد ، ثم انتقلت الى اوساط المفكرين والادباء مع هذا الجو الذي خلفته الازمة العلمية ، وعلى الاخص مع هذه الفوضى التي اجتاحت المانيا في فترة ما بعد الحرب والتي تميزت بهذه الجاري الفكرية التي تقول بالنسبية ، وقالت بعدم مقدرة الانسان للوصول الى واقعية الحقائق العلمية والى كل ما له قيمة ما ، وهو تيار وجـــد صداه الداوي في فلسفة

بارث اللاهوتية ، هذا اللاهوت اللاعقلاني ، لاهوت قانون الايمان المجرد من كل يقين فكري ، وهكذا طلعت فلسفة هايدغر تعبيراً صادقاً عما كانت عليه الحياة الفكرية في المانيا : اللاعقلانية المثالية .

ولما كانت هذه الفلسفة تنهض اساساً على المبدأ القائل بان العالم البشري يخلو تماماً من معيار للقيم المطلقة ولا معيار له سوى المعيار الذي يعطيه هو نفسه ، فقد نقل الى المجال الفلسفي المعايير والمقاييس التي استخدمها في المجالين الادبي والفني منذ مطلع القرن والتي راحت الحرب تزكيها وتبررها . منها إطلالة مبدأ الخلف او المحال لأول مرة . وان وجودنا ينهض على أرضية من العدم او اللاوجود، وان « الفلسفة ليست سوى الانشغال بما يسبب الكرب واليأس » . فعلى الانسان والحالة هذه ان يخلق بنفسه قواعد سلوكه ومعايير القيم التي يعترف بها ، بينما نرى كارل ياسبرس الذي يعتبر مع هايدغر خير ممثل للوجوديه متحرراً من اليأس والخلف عن طريق اعتقاده بالله .

ازمة العلوم البشرية : السيكولوجيا وعلم الاجتماع

اضطر كل من علم النفس وعلم الاجتماع ان يعيدا النظر ، من الأساس ، في المناهج التي اعتمداها حتى الآن وسارا عليها . ففي مجال علم النفس تجاوز التفكير البشري بمراحل ، الاستبطان الذي لم يعد من العلم بشيء ، كما تجاوز بعيداً علم النفس الطبيعي . وطريقة الشكل او (الجشطل) ، وعلم النفس التجريبي او الاختباري الذي حاول الروس تشييده على ضوء الانعكاسات المشروطة التي قال بها بافلوف ، وسلوكية الاميركيين ، وطريقة الروائز التي جروا عليها في فرنسا والمانيا ، كل هذه الطرائق السيكولوجية ، قد كسفتها طريقة التحليل النفساني الذي وضعها فرويد في هذه المؤلفات التي اصدرها قبل الحرب وبعد عام ١٩١٧ والتي لقيت رواجاً عظيماً ولا سيما في اميركا تاركة اثراً عميقاً في الأوساط الأدبية والفكرية والفنية ، وبين علماء الاجتماع والاحيائيين . فقد شدد فرويد على اللاوعي او اللاشعور خصوصاً مدللاً على ان العصابي هو انسان « مكبوت » (من جراء الصعوبة التي يلاقيها في استحضاره لبعض الصور البديهية) . فاللاشعور هو المكان الذي تتجمع فيه المكبوتات التي تسبب الامراض ولا سيما هذا النوع من الكبت المتعلق بالجنس ، إذ ان الاصابة غالباً ما يكون منشؤها ، الأمور المتعلقة بالحياة الجنسية في المريض . ان ادق الاعمال التي نأتيها ، والافكار التي تجول في خاطرنا هي مرتبطة ، بغير وعي منا ، بقوة لاشعورية قد يعود اصلها احياناً الى الطفولة الاولى. فهذه الحياة الخفية المستترة التي يحياها بمعزل عن الحس الواعي ، هي التي تحرك العالم وتقوده بالفعل . اما علم الاجتماع الذي اتخذ في اثر هربرت سبنسر ذريعة للبحث عن النواميس التي يخضع لها تطور المجتمعات البشرية باعتبار ان التاريخ ليس سوى تطور البشرية في خط سويّ ، فهو يطبّق في دراسات هذه المجتمعات ، الاكتشافات السيكولوجية ، الكبرى التي وقعت في مطلع هذا التاريخ ، كما انه يوجه الانتباه الى قضايا جديدة حرية بالدرس والبحث . فعلماء الاجتماع ، ولا سيما الاميركيون منهم يرون المجتمع

حولهم ، في تطور موصول . فالمدن تنشأ كالفطر ، وتطل علينـــا ، عن طريق الهجرات ، شعوب جديدة ، كما نشاهد عن كثب اختلاط العروق والسلالات البشرية ، ويولون اهتمامهم الاول لتفهم الحقيقة كما تبرز في حياة المدن بكل ما لها وفيها من حيوية عارمة ، والكشف عن العوامل التي تتحكم بالتطورات الاجتماعية ، وما عسى ان تكون عليه المسلّمات العددية التي تربط ما بين هذه الظاهرات وتشدها بعضاً الى بعض . وقد برز من هـــذه المناقشات السياسية والجدليات الاجتماعية ، نظريات عديـــدة حاولت ان تربط بين تسلسل الامور وبين غلَف الشمس او الاحوال الجوية المسيطرة ، كما تحاول ان ترى في العروق البشرية العوامل الاصيلة في تكوين هذه المجتمعات البشرية ، من ذلك مثلاً علم الاجتماع الصوري الذي قال به تونيز بعـــد ان تجاهل مادة الحياة المجتمعية ونظريات باريتو الذي لقب بحق « كارل ماركس البورجوازية » وونيارسكي الذي طلع علينا بنظرية اللامساواة الضرورية ، و « علم الاجتماع الشامل » الذي قال به ماكس ويبر الذي يعد ان ميّز في دراسته للرموز او الانماط اربعـــة « انواع من العمل » ردّ كل شيء الى « سلوك الفرد الشعوري » . ونظرية دلثي الذي يسيطر كلياً على التيار الذي يضع العلوم الطبيعية وجهاً لوجه مع العلوم الانسانية .

أما في فرنسا ، فقـــد ربطت مدرسة دوركهايم بين عـــلم الاجتماع وبـين الاثنوغرافيا او الاثنوبولوجيا الوصفية . وراح دوركهايم يشدد ، بعكس ليفي برول الذي شدد بدوره ، في القسم الاول من آثاره العلمية ، على التعارض القائم بين المنطق وما قبل المنطق (ميزة البدائي غير المتحضر) على استمرار او ديمومة هـــذه الروابط ، الأمر الذي ينقض من الاساس نظرية تفوق الابيض على الملوّن ، بينما يحاول موسّ ان يثبت لنـــا « ان الواقع الاجتماعي الكامل » لا يجد ملء مدلوله الا إذا دخل بنياناً اجتماعياً كاملاً . وهكذا نرى ان علم الاجتماع يتجـه نحـو « الجماعات » الـتي تتألف من الفئات الاجتماعيـة . وهـذا ما يسميه سوروكين : الديناميكا الاجتماعية الحضارية للجماعات . وهكذا ينزع علماء الاجتماع الى التخفيف من شأن العوامـل الاجتماعية الخارجية (كالمناخ مثلاً) ، وللادراك المتصاعد بان اثر هذه العوامل ليس بالضرورة قاطعاً ، وبأن المجتمع البشري ليس مجرد طبائع سيكولوجية فردية متجاورة او متلاصقة ، وان هنالك « وعي اجتماعي » . ومع ذلك ، فالسيكولوجيا الاميركية التي تجاهلت باستمرار النظرية التي قالت دوماً بفئات مميزة واقعية ، تحمل عميقاً اثر الأزمة الكبرى . فسوروكين يقيم في وجه نظرية ماركس ، نظرية الطبقة الاجتماعية ، هذه النظرية التي تقول بان الشعور الطبقي انما ينشأ في الذهن ، من مجرد تصور الدور الذي يمكن لفئة مجتمعية ما ان تلعبه في وسطها الاجتماعي ، وليس من وعي الاحداث الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بهذه الفئة . فهو يرى ان « الطبقة » التي تتألف ، في نظره ، من عناصر ناشطة ، كثيرة الحركة ، لا يمكن لهـا ان تؤلف فئـة مضادة لاخرى . وبهذه الذهنية ، ومناهضة منه للايديولوجيا الماركسية ، راح العـالم النفساني ج. ل. مورينو يضع نظريته في التحليل النفساني الاجـتماعي الذي يرغب في ان يطبق على التصادم

الفنوي ، تقنية التحليل النفساني حلا منه للمشكلات الفردية (في كتابه « من سيبقى » الذي صدر عام ١٩٣٤) ، وذلك لانقاذ العالم من المشكلات التي تباعد بين ارباب العمل والعمال ، هذه المشكلات التي لا تخرج عن كونها امراضاً اجتماعية عارضة لا بد من معالجتها معالجة سيكولوجية .

وهكذا يرقى علم الاجتماع ببطء كلي الى مرتبة علم مستقل يُعنى بالمجتمعات البشرية ويترك اثره الظاهر على العلوم البشرية الاخرى : على الاقتصاد مع فرنسوا سيميان ، وعلى التاريخ ، مع مارك بلوك ، فعلم التاريخ يفيد الى اقصى حد من عمل علماء الآثار وعلماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع فيوسع من نطاق افقه ويعمل على تجديد او عصرنة معلوماته حول الحضارات التي سلفت والتي نرى انفسنا في جهل مطبق عنها : كالاتروسك مثلاً والصين القديمة والسومريين والحضارات الأخرى التي تقدمت كولمبوس . وهو يؤثر ان ينصرف الى تحليل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والظروف التي اكتنفت حياة الناس في الماضي السحيق .

سدد التطور العلمي ، ولا سيما تطور العلوم الانسانية ، ضربة قاسية للعقلانية وللحتمية : فقضيا معاً على العقل الشامل والقيا ضوءاً جديداً على مفهوم النسبية وعلى الدور الذي يلعبه اللاشعور ، وشدّدا على الدور الذي تلعبه القوى الخفية اللاعقلانية التي تحرك الانسان وتوجه نشاطه . هذا الموقف اللاعقلاني عاد بفائدة ملحوظة على العقائد الايمانية وعلى التقريرية في بعض ملامحها ، مع انه اطلق ، في بدء الامر ، في كل المجالات ، ولا سيما في مجالي الادب والفن ، ردة فعل صاخبة ضد التقاليد التي اصبحت موضوع شك في الوقت الذي اخذت فيه تجربة الحرب وما بعد الحرب ترسخ في قلوب الناس ونفوسهم التشاؤم والقلق .

٢ – الثورة الادبية والفنية

عندما يدور الحديث عن الادب والفن لا تعود الاشارة الى الزمن لتكفي او لتفي بالغرض ، اذ ان تجدد وسائل الاعراب عن المشاعر النفسية يتم في جو يجيش بالثورة والغليان هو على اتصال وثيق بالثورة العلمية والفكرية .

المناخ الجديد

اول ما يطالعنا في هذا المجال منذ بزوغ القرن ، روح ثورية تهب في وجه الملأ البورجوازي « الثقيف » غير المتفهم والمتخلف في براءة فخره ومباهاته ، وضد الاعراف الاكثر رعاية وقبولا لدى الرأي العام. وتحاول الموسيقى من جهتها التملص من هوس التلوين والميلوديا اللانهائية الواغنرية ، كما يذهب فن الرسم بدوره للبحث عن البيان التصويري والتعبير عن الحجوم بعد ان ادارت التعبيرية لها ظهرها واعرضت عنهما اعراضاً كلياً . واخذ الكتّاب بردة عنيفة ضد واقعية زولا بحيث يكونون لهم رؤى جديدة عن العالم . الا ان حركة التسارع التي اتخذتها حركة التطور التي أ ّلمت بحضارتنا المادية ، والدوي الذي احدثته

في العالم الكشوف العلمية الحديثة ، والتغييرات الجذرية ، التي تحمل هي الاخرى سمات النسبية : ليس بعد من سلّم او معيار قائم بذاته ولا من فضاء قائم بذاته ، ولا من ابعاد قائمة بذاتها ، ولا قواعد للقريض بحد ذاته . وهذه الثورة في وجه نواميس بدت فجأة وكأنها إصلاحية صحبتها ولازمتها ردة فعل ضد « الواقعية » وضد موضوع المدلول العام الذي « خُيّل للجميع انه قائم بذاته بينما المعنى او المفهوم الذي نوليه اياه ينبع من سريرتنا نحن. فكل صاحب فن او موهبة من رسام الى شاعر الى موسيقار الى كاتب اخذ يعي ، اكثر فاكثر ، بان عليه ان يستنبط طريقته التعبيرية الخاصة ، ولغته الخاصة لينقل لنا الصورة التي تبدو له عن العالم . وهذه الذهنية تفسر لنا ما للفن الزنجي من اثر عميق اذ من بعض حسنات هذا الفن ان يأخذ وئيداً بيد الفنان الى دنيا الفن التشكيلي الجديد عنده ، كما يبين ما في الآداب الشعبية ، على انواعها من سحر وفتنة واغراء ، وعنها يصدر ريّان مترعاً مانويل دافالا وجورج إينسكو ، وبيلا برتوك وفيلا لوبوس .

والميزتان اللتان تسمان الادب والفن الحديثين هما العمومية او الشمول والاممية . فتحت التنوع القومي والامزجة الفردية المتباينة ، نرى الثورة ذاتها تهب في وجه مجتمع بورجوازي متعصب لقوميته وفعال في تفاؤله ، وشعوراً مشتركا بتأجيج ثورة عميقة في قلب الانسان وفي صميم العلاقات التي تشده الى العالم . ففي البحث عن صور جديدة ، هنالك ليس ردة فعل ضد ما هو رسمي او ضد ما هو موافق فحسب ، بل ايضاً البحث عن انسانية جديدة حيث لا اثر قط لهذا الكائن العقلاني ، كما يراه المذهب العلمي راضياً ، واثقاً بنفسه ، المتشارف في خيلاء انه سيد العالم حيث يسود اللامعقول واللاخلقي (في المفهوم البورجوازي للكلمة) ، له حق الرعوية ، بل ايضاً حيث الانسان الذي تحرر من معبوداته واوثانه ، وحصل على العلم الجديد اخذ يعي ما أوتي من حرية خالقة ، مبدعة بالنسبة لعالم الكائنات بحيث ان في الوقت الذي تبدو معه متحكمة بالقضايا والمشكلات الخاصة بالطبع ، نحن بالفعل نكون امام محاولة للتعبير عن الانسان الجديد الذي اطلّ علينا وعن مشاعره الجديدة ، وعلاقته الجديدة بالكون ، وهي محاولة تطبع في الصميم كل مآثر هذه الحقبة . والفن لم يعد يفرق بصورة مصطنعة ، بين مشكلات المبنى والمعنى او المحتوي والمحتوى . فهو يبحث بالاحرى عن صيغة تصلح للتعبير عن المحتوى البشري .

الحرب وما بعد الحرب

هذا التقاطع المزدوج مع الصورة القديمة للاشياء ، ومع هذا المجتمع الذي يتناقلها ، اضفى على الفن وعلى ادب ما بعد الحرب ، السمة البارزة التي تميزها ونفرّدها ، كانت الحرب في نظر الكثيرين ، حادثاً جهنمياً وشروداً للعقل السليم عن محجة الصواب تحت ستار المحافظة على القيم الروحية والوطنية من وراء الحفاظ على مصالح وَسِيخة .

فالسأم الشامل والردة العامة بعد هذه السنين المديدة من الضغط المرهق التي .وجدت تعبيراً

لها في هذه الاضطرابات الاجتماعية التي انفجرت والمطالب السياسية التي انهالت ، يقابلها ، من الجانب الادبي والفني ، هذا الاختمار العام في الافكار الذي زرع الشك في كل ما اصطلح عليه المجتمع وتبنّى من تقاليد واعراف ، ويبرر احياناً بفجور ما نشاهد من حمى الاندفاع نحو الملذات دونما تمييز او خيار ، وحمى التكالب على التحرر والانعتاق التي جاشت بها طبقات المجتمع على اختلافها . وهذا الغليان الشامل لم يهدأ الا بعد عام ١٩٢٥ ، عندما بدا للجميع بارقة أمل بالوصول الى الاستقرار المنشود .

عند المنتصرين

بعد ان هدأ هزيم المدفع المدّوي ، وبعد ان وضعت الحرب اوزارها ، راح الجميع يحاولون تناسي كابوس الخنادق الذي اناخ بكلكله على الصدور . فتحت ستار شفاف من التفاؤل واللامبالاة عند البعض ، نرى بوضوح ما يساور افكار الناس وقلوبهم ، في هذه الحقبة ، من قلق او اضطراب وتشاؤم ، يتجليان على اتم شكل بالتهرب بجميع الوسائل مما يرهق ويقلق ، وبالرغبة في التمتع بملذات « الحياة المادية » والتحرر من الاعراف والمحرمات . وفي هذه الاثناء أطل علينا محاطين بشهرة واسعة ج. كوكتو وهنري دي مونترلان وألدوس هكسلي،وانجاد اندريه جيد المشبوهة الذي رأى ان العمل لا قيمة له الا في مجانيته ، اي خالياً من كل معنىً إنساني (راجع كتابه : « اقبية الفاتيكان ») . وراحت الشبيبة البورجوازية تلتهم كتابه الآخر : « قوت الأرض » المنشور عام ١٨٩٧ الذي لم يُبع منه خمسمائة نسخة في خمس وعشرين سنة لما فيه من دعوة الى نبذ ورذل كل القواعد باستثناء الركض وراء اللذة . وفي هذه الحقبة بالذات ظهر التحليل النفسي الذي جاء ظهوره تبريراً أو تزكية لحركة التحرر من كل قاعدة أدبية فحظي باوسع رواج في العالم كله . في هذه الحقبة بالذات نشرت مؤلفات مارسيل بروست فعادت على صاحبها بالمجد الأثيل (بحثاً عن الزمان الضائع ١٩١٣ – ١٩٢٨) وكتاب جويس« اوليس ، الذي ظهر عام ١٩٢٢ ، اللذان يدخلاننا بما فيهما من استبطان دقيق، الى مرحلة جديدة من معرفة الانسان لنفسه معرفة جديدة . الا ان الرأي العام رأى فيهما دعوة سافرة للقضاء على المتوارث من الأفكار والمبادىء الاخلاقية . ولهذه الاسباب ، كان اندريه جيد القائد الروحي لهذا الجيل كما رأينا كيف ان الفرداني الاهوج الذي على شاكلة هكسلي وبيراندلو يمثل التنافر العميق الذي يتخبط فيه الانسان في وسط عالم هو الآخر مصاب بالتفكك والتنافر ، انما يدل على ان معظم الناس ينصرفون بصورة اوتوماتيكية خالية من الصدق ، وبان هنالك دوماً تعارض فاضح بين نوايا الانسان وبين مواقفه وحقيقة تصرفه .

هنالك كذلك كل هؤلاء الذين يحدو بهم القلق الى الهرب : «الهرب هو الكابوس او الفكرة المستبدة لهؤلاء الذين تلهج قلوبهم بالتحرر وتشرئب نفوسهم الى الحرية » . فالانسان يهرب من ذاته بعد ان هرب من الله ... يهرب ليقع في الغرور وفي هذه الخزعبلات التي تخفي ، ولو لفترة قصيرة ، ما هي عليه النفس من جوع وفقر (بابيني) . فريق تقوده خطاه وهو هارب الى

الكلاسيكية الحديثة حيث لا وزن الا للجمال الصوري . فالشعر المجنح هو الشعر الكاذب الذي يخلو من كل معنى ومن كل محتوى انساني حيث تحف بكلمة متناغم هالة من اللاعقلاني ومن العاطفي ، وهما المجالان اللذان يسرح فيهما الشعر المهفهف ويمرح . وقصة « *La Jeune Parque* » كأختها : « الارض المفقودة » لأليوت ، هما متزامنان تماماً وتعبران بما فيهما من يأس ومن عجز ، عن ايمان انسان العصر ، بعجزه وقصوره ، وعن رفضه للمجتمع الذي يحيق به . فهي كالموسيقى الصافية صدى للعبارة القائلة : « نحن الحضارات على يقين الآن باننا صائرات الى العدم » ، هذه العبارة التي جاءت على لسان بول فاليري . فهذا الانسان الذي لم يعد ليهتم بشيء او يلتذ بشيء ، يتخذ من الجمالية ملجأ له ومعتكفاً لان الحضارة الغربية القائمة على نظرية تفوق الابيض وتفوق العرق الابيض الذي يستبيح لنفسه ترف الفردانية هي الآن في سبيل الزوال. وهناك من يتلفت باتجاه الكشف عن عالم نسيجه من الخيالات والمرئيات (كوكتو وجيرودو) ، باحثين عن تغير المناظر في الرحلة لاجل الرحلة او بحثاً عن عوالم مجهولة (فالاميركيون يهربون من اميركا ويقصدون اوروبا ، والكاتب الشيلي بابلو نيرودا ومالرو يتوجهان نحو الشرق الاقصى) او يهربون باتجاه الخطر والعمل على شاكلة سانت اكزوبيري او نحو مغامرات الروح : الفكر الثابتة والسريالية .

خلافاً لما هو مسلم به عادة كسفت هذه المؤثرات تلك التي تركتها وراءها شخصيات بارزة على غرار رومان رولان . « ان ضمير ... النفس الغربية التي لا تزال ترجو وتؤمن بالرغم من الاجتياح الذي تعرضت له » وشال نفوذ السياسي على نفوذ الادبي ، وروجه مارتن دي غار الذي رسم لنا في روايته : آل تيبو (١٩٢٢ — ١٩٣٩) المظاهر التقليدية لمجتمع يحتضر ، وكلاهما من الروائع الاثيرة التي خلفها لنا الادب الفرنسي في هذه الحقبة ، وبرنانوس وفرنسوا مورياك اللذان حررا القصة الكاثوليكية من الادب التقوي برسمهما اناساً مسترسلين في الاثم واحياناً ثائرين في وجه ديانة متمسكة تمسكاً اعمى بالشكليات . هذا الجو المشبع بالمجانبة وبالهروب نجده كذلك في الرواية الانكلوسكسونية ، مع الكتاب الاميركيين من « الجيل الضائع » (سنكلير لويس الذي اعطانا بابيت) وسكوت فتزجيرالد وهمنغواي ودرايزر وجون دوس باسوس يهملون جانباً وينبذون عالما منصرفاً بكليته نحو الاستمتاع بالملذات المادية ، وينصرفون الى نقد الحياة الاميركية نقد العائد من اوهامه بعد ان زالت الغشاوة عن عينه ، او الذين يؤلهون العاطفة البهيمية أو يغرقون مع هنري ميلر في عبادة حقيقية للجنس . أما الكتاب البريطانيون ، وبينهم عدد بارز من مشاهير وشهيرات الروائيين امثال فرجينيا وولف وكليمانس داني ومارغريت كندي وروزاموند لمبان ، فهم يصفون لنا مجتمعاً رفيهاً وحيوات مترعة ، عابثة ، بواقعية لا تتحرج من مواجهة الحقائق المرة كما لا تتحرج قط من التعرض للمشكلات المحرمة العائدة للملكة فكتوريا ، واحياناً باحرج عبارة مع د. ه. لورانس او يسلقون بألسنة حداد عالماً يتخبط في الفوضى كما فعل ألدوس هكسلي .

المسرح

اما المسرح الذي كان يؤلف عام ١٩١٤ آخر معقل للمذهب الواقعي وللذوق في في سنة ١٩٠٠ ، فقد جرى بعثه من جديد مع المؤلفين المسرحيين الجـدد ومع المخرجين الذين تمكنوا من احداث ثورة في دنيا التمثيل . فهؤلاء المؤلفون المسرحيون امثال كوكتو وجيرودو وكلوديل الذين تعبر شاعريتهم « دونما حسيب او رقيب » عن « مآسي الحياة البشرية » ، وبيراندييللو الذي تنتصب امامنا من خلال مسرحه المتشائم ، هـذه الخصومة القائمة باستمرار بين نيـات الانسان ومشاعره وبين واقع سلوكه وتصرفاته . كل هؤلاء المؤلفـين يسيرون على الدروب التي عبّدها جاك كوبو في مسرح فيو–كولومبيه عندما خفض الديكور الى أدنى حد ممكن ، واولى حركات الممثل بعد ان جردهـا من كل ما يشوه روح المؤلف ويسخها ، ما يلزم من قناعة وبساطة ، كما فعل دولان في مسرح الأتليبه وجوفيـه في الأثينيه وبيتوف في مسرح المأثورين ، وباستقلال اوسع ، باتي في مسرح مونبارناس .

حول الدادية

هذا مذهب جديد في الفن جاء بعد لقاء تمّ ، سنة ١٩١٥ ، في نيويورك ، بين الرسام الفرنسي مارسيل دوشان والاسباني فرنسيس بيكابيا وعمدوه بهذا الاسم في مدينـة مونيخ ، تريستان تزارا في ندوة خاصة بالمبعـدين السياسيين من مختلف البلدان ، ثم تمركز ، منذ عام ١٩١٩ في باريس ومنها انطلق : البيان دادا ، هذا البيان الذي التف حوله واجتمع تحت شعاره فريق من الفنـانين والشعراء الاحداث الذين يرون في الحرب القضاء على كل القيم المقدسة ، وعفاء كل المواقع المكتسبة وفشل « النخبة » الذين اتحـدوا ليقوموا بالمذابح والقضاء على العلم الذي يشحذ عدة القتل والابادة ، وعلى الفلاسفة الذين يسعون دوماً لتبرير هذه الاضاحي وتذكية الاسباب الدافعة اليها ، وعلى الفن الذي يحتفظ بروائعه الفنية لمصلى المريدين . والثورة التي تختلف عن الثورة التي قامت قبل ١٩١٤ ليست جماليـة فحسب ، فهي تجيش بهموم اجتماعية عندما تقع العين على النزيف المفجـع الذي استنزف دم الغـالب والمغلوب على السواء ، وعندما تتبين خواء اهداف الحرب (وهي اهداف لا تتعدى تعديل الحدود واقتسام المستعمرات بعد ان تكون الانسانية دفعت مثل هذا الثمن الباهظ) . فهم يرون في هذا كله انهيار النظم القائمة ولا سيما انهيار كل الحضارة . وقد عبر بول فاليري خير تعبير عن هذا كله عندما كتب قائلاً :

« بعض آلاف من الكتاب والفنانين الشباب لقوا حتفهم في هذا الصراع الدموي . فنحن امام مرأى انهيـار حضارة اوروبا وبيدنا الدليل القاطع على عجز المعرفة البشرية عن انقاذ اي شيء ما ، وعلى اصابة العلم اصابة مميتة بعد ان رأى حماه وحرمه ينتهك من جراء التطبيق الوحشي والجهنمي لاختراعاته ، وعلى هـذه المثالية التي قلما خرجت منتصرة والمشحونة دوماً بالجراح ، خيبة الواقعية بعد ان غلبت على امرها واثقل كاهلها بالجرائم والذنوب ، وهزيء على السواء بالجشع والتجرد ، واختلطت العقائد وغام مفهومها مع الزمن ، اذ كنا نرى الصليب ينتصب في وجه الصليب ، والهلال يقارع الهلال ، وهؤلاء المتشككين انفسهم ، بعد ان صارعتهم الاحداث المفاجئة وصرعتهم الذين يتلاعبون بتفكيرنا وافكارنا تلاعب المر للأرة . فقد اضاع هؤلاء المشككون شكوكهم لتعاودهم من جديد ثم يعودون ليفقدوها من جديد (ازمة الفكر ، ١٩١٩) .

وطلع عام ١٩٢٠ فيلهب فيهم العدمية ويطلع علينا نحو الدادية خلال هذه التمثيليات وهذه المعارض ، وهذه المظاهرات المخجلة التي تقتل في الصميم كل القيم ولا سيما الجمالية منها .

« ما من رسامين ولا من ادباء ، ولا من موسيقيين ولا من حفارين ، ولا من ديانات، ولا من جمهوريين او ملكيين، ولا من امبرياليين ولا من فوضويين ، ولا من اشتراكيين ولا من بلاشفة ولا من سياسيين ، ولا من بروليتاريين ولا من ديموقراطيين ، ولا من بورجوازيين ولا من ارستوقراطيين ، ولا من جيوش ولا من امن عام ، ولا من اوطان ... كفاية من هذه السخافات والحماقات . لم يعد شيء . لم يعد شيء ، شيء ، شيء ، ولا شيء ... »

اما في المانيا ، فالحركة تلقى ترحيباً مزدوجاً للهزيمة التي انتهت اليها وللأزمة الاجتماعية التي نشبت اظافرها فيها ، فلم تلبث ان ارتدت طابعاً سياسياً . فهي بعكس ما كانت عليه في فرنسا ، فنية اكثر منها ادبية وأقل مركزية . فئة في برلين مع الرسام الهزلي للبورجوازية والروح العسكرية الالمانية هو جورج غروتز ، وفئة كولوني اكثر جذرية على الصعيد الاجتماعي مع بارغيلد وماكس ارنست وهانز آرب ، وفئة في هانوفر مع الرسام الشاعر كورت شويترز .

السوريالية

من هذا الاضطراب الفوضوي أطلّ علينا مذهب السوريالية ، أخصب التيارات الفنية التي طلعت علينا في منتصف هذا القرن . هو « العزوف عن كل مناحي الفكر والحس التي اعتمدتها الانسانية الكلاسيكية ، في سبيل الرجوع الى الصدق ، وفي سبيل « تفادي اثر العقل المشوّه » ، وراح يستثمر اللاشعور . وفي سنة ١٩٢٤ نشر بريتون « البيان السوريالي » وفتح له « مكتباً للأبحاث السوريالية » . وفي سبيل تغيير المناظر واستبدالها بأخرى ، راح يقترح استخدام الوسائل الاوتوماتيكية للخط وترك الحبل على الغارب للفكر لكي يحلو نفسه ويبرز ذاته ، كما يقترح اللجوء الى التنويم المغناطيسي لوصف الاحلام التي لا تقع تحت مراقبة العقل وتدنينا من الواقع احسن بكثير مما يفعله العقل . ولم يمض كبير وقت حتى انقسمت الحركة على نفسها الى شطرين : تألف الاول من هؤلاء الذين يبحثون عن الثورة « بين الافكار » كما تشكل الثاني من هؤلاء الذين يتقربون، ولو لأمد قصير، من الشيوعيين بعد الذي شهدوه من تصلب البورجوازية ، عام ١٩٢٥ .

يتمثل هذا المذهب ، في الشعر ، بشخص أيلوار الذي يُعدّ مع اراغون وروبرت دسنوس خير من يمثل هذه الحركة ، كما انه اكبر شاعر بالفرنسية عرفته هذه الحقبة لما أوتي من خصب في الصور ، ولما جاء به من المقارنات المفاجئة التي تعد بحق قوام الصدمة الشعرية ، ومن لباقة فنية ليست وليدة اي عنصر شعري او قريض مصطنع (كالقافية والبحر) ومن سهولة المحتوى مما لا يقع في نطاق العقلاني . والحركة التي أثرت عميقاً في الشاعر الاسباني الكبير فدريكو غارسيا لوركا ، ذاعت كثيراً وشاعت خارج فرنسا ، منذ عام ١٩٣٠ ، بعد ان اشتد منها الساعد بانضمام عناصر جديدة اليها كالشاعر رنيه شار والمخرج السينمائي بونويل ، والرسام سلفادور دالي الذين اوغلوا في هذا المذهب درساً واستبحاراً ، وألحقوا بعض التغييرات

في معناه . والسوريالية التي اعتمدت حتى الآن التحليل النفساني اخـــذت ترى في اللاشعور مصدراً لكل شاعرية وينبوعاً لكل إلهام شعري . وبعد ان عوّل دالي على تحليل مرض عقلي معروف هو مرض « جنون الاضطهاد » رغب ان ينصرف الفن الى استثمار ليس مجال اللاشعور فحسب ، بـل ايضـــاً مجال الهاجسية او الاستحواذيـــة وبعض اشـكال الهـذيان . وهكذا اطلت السوريالية على مشارف العنـــدية التي تنبو عن كل رقيب لتفضي تدريجياً الى الفوضوية .

وضع الادب لدى المغلوبين على امرهم

يختلف الجو هنا عنه لدى المنتصرين: فهو مليء بالثورة والفوضى والارتباكات والتضخم المـــالي . ففي مجتمع ممزق ومضطرب ، فالجو الذي اتخذته التعبيرية في البلاد المنتصرة من الدادية والسوريالية لا يمكن ان يدوم طويلاً بهذا الشكل النقدي الذي يميزه . عليه ان يكون ايجابياً وبناءً . ومن جهة اخرى ، فالوقت سواء لدى العامة او لدى الفنانين ليس الذي يتلهى فيه الناس ولا يصلح فيه الفن للفن . ففي البلدان الجرمانية وحدها دون سواها ، تبقى هذه الروح الطليعة التي كان من طباعها المميزة قبل الحرب ، انصرافها الى البحث . فالموجة التعبيرية حلت محلها حركة من المحاسبة الذاتية الايجابية باتجاه المستقبل . فنحن امام واقعية جديدة . وطلعت في طول البلاد وعرضها مذاهب وعت تماماً متطلبات المدنية التي ستشاد في المستقبل، والاهتمام البالغ بالشكل او القوام، اذ من المطلوب « بناء عالم جديد من حطام الماضي » . فالنفوذ الذي تمتع به هنريخ مان الممثل الاكبر لعقلانية القرن التاسع عشر ، قد اخذ بالانحطاط والهبوط بينما بقي نفوذ اخيه توماس أشد واظهر ، لما كان عليه من تشاؤمية عميقة الجذور . والجديد الذي ظهر على أتم صوره في البلاد ، هو التمرد ضد تأليه الدولة ، وجاذبية الفوضى والشعور بالتماسة البشرية ، بعد ان غمرتها قوى غاشمة لا تعرف الرحمـــة ، صكلية القدرة ، روح تجلت على خير وجه في مؤلفه « الفرد دوبلن » الذي يمور بالعنف والمرارة . اما اثر فرانز كافكا الذي لم يظهر مطبوعاً كاملاً الا بعد وفاته ، عام ١٩٢٤ ، ففيه الوصف الرمزي لعالم تتحكم به قوى خفية هـــائلة تطحن الانسان طحنـــاً . من بين ابرز الآثار الفكرية الاقل شأناً التي ظهرت تحت علامة (الوضع الجديد) يجمل ان نذكر هنا الاثر الديني الذي خلفه برتول بريخت ولا سيما مسرحيته :« اوبرا بأربع نحاسات » (١٩٢٨) .

الرسم

لا يمكن لفن الرسم ان يأتي تعبيراً وصافاً للانسان في مثل هذه الحقبـــة ، العنيفة المعقدة حيث تتبدل ظروف الحياة وصروفها بسرعة متزايدة الا في انقـــلاب شامل تطل معه صيغ وصور جديدة لتعبر عن العلائق الجديدة التي تربط بين الفرد ونفسه وبينه وبين العالم . وبيكاسو الذي يلقي ظلاله على هذا الجيل بما أوتي من نبوغ خلاّق ، يبرز خير ممثل له بما فيه من قدرة على التجديد . فقد عدّل بعد الحرب من مذهب التكعيبية ، واولى الالوان والاصباغ اهمية خاصة بعـــد ان عوّل كل التعويل على الازرق والاحمر والاخضر (الطالبة –

ارلكان – القيثارة – والعنب) . ولم يلبث ان وقع تحت تأثير السوريالية مع انه بقي خارج ندوتها .. واخذ منذ عام ١٩٢٢ ، يرسم لنا شخوصاً رمزية شوهاء ، واشكالاً من المسوخ اتت بعالم يصدم العقل ويثير الضحك . وهو تعبير عن عالم تتقاذفه الامواج وتتلاعب به الارياح . وفي سنة ١٩٣٧ ، اعطانا في ما تحفنا من روائعه الفنية ، ما بلغ معه ذروة التعبيرية التصويرية في هذه الحقبة (غرنيكا) .

اما ماتيس ، فقد اخذ ، بعد عام ١٩١٩ يخفف من فنه ، فاصبح اكثر جاذبية برسومه « اودَ اليسك » وكذلك خوان غري ، ودي ديران ودي دوفي ودي براك الذي قطع كل صلة له مع التكعيبية ، واضفى سحراً اكبر على رسوم الاشياء الطبيعية الميتة وعلى صوره للعري ، وعلى مناظره . اما فرنان ليجيه الذي طلع علينا خلال الحرب بمشاهد الحضارة الصناعية وبحقيقة اجتماعية تنبض بالحياة ، فيكرس فنه الاحتفاء بهذه الانسانية الجديدة ، مع ايلائه اهتماماً خاصاً للقوام الهندسي الذي يراعي ، بنجاح تام النسبة بين الصورة الجدارية والجدار ، ويستعمل ادوات الرسم ذاتها موضوعات تصويرية وببسط ما للالوان من قوة تعبيرية . ان حسه للمدى التصويري وتحسسه ما يتحمله الموضوع في هذا المدى ، ترك أثره العميق على فن الاعلان ، فارتفع به من الواقعية .

اما السوريالية ، فقد التفّت حولها هذه الفئات وابرزت في مجال الرسم خير دليل على ما لها من قيمة عالية في الحركة الفنية . وهذا لا يعني انها تتمتع بجمالية وبتقنية خاصتين بها ، بل على العكس من ذلك ، هو تجاهل لكل ما خيّل للانسان ، حتى الآن ، انه خير ما يحمله في ذاته بحيث تنبجس جاذبية شاعرية تصويرية هامة ترمي لايجاد تفسير كامل في المناظر والارتفاع بالمشاهد او بالناظر الى العالم من وراء الواقع اليومي . واول معرض للسوريالية ظهر عام ١٩٢٥ جمع آثار ماكس ارنست وهانز آرب وميرو وبيكابيا وغيرهم من الفنانين الذين وقعوا تحت تأثير السوريالية ، امثال كلي وشيريكو .

وفي اعقاب عام ١٩٣٠ ، ظهرت تحت تأثير الفنانين الالمان والروس واليهود الذين فروا من اوروبا الوسطى ، معالم الفن التجريدي في فرنسا وفي الولايات المتحدة الاميركية . وتأسس في باريس « ندوة الفن التجريدي » ، عام ١٩٣٢ . وسيراً منهم مع التيار العلمي المعاصر القوي الذي يقول بان ليس من طبيعة بشرية تلقاها الانسان دفعة واحدة وبان تحت الظواهر البارزة للعيان تكمن حقيقة متحركة ، أخذ الرسامون التجريديون يحاولون خلق آثار فنية لا نرى فيها شيئاً يمت الى « الطبيعة » والى الحياة اليومية بل يكون باستطاعتها ان توحي للانسان مواقف ومشاعر فيها من الشمول ما كان في مقدور « الطبيعة » ايحاؤه حتى الآن . وهذا التيار هو التيار الفني الوحيد الذي تجسم او تحيز حول آرب وكالدير وديلوناي وموهولي – ناجي وفدريان وشويتزر وفي انكلترا حول بن نيكلسون .

الموسيقى

عرفت الموسيقى في هذه البلدان التي خرجت منتصرة من الحرب ما عرفه الادب والرسم من تنوع في الذرائع والميول . فالمدرسة الواغنرية صُفّي امرها وجسّد سترافنسكي ردة قوية للنيوكلاسيكية وتغلب الشكلية بينما يمضي كل من رافيل وروسل في « الثورة التي اطلقها ديبوسي » . والفئة المعروفة « بفئة السنة » التي كان اريك ساتي قطبها ونقطة الدائرة فيها ، راحت تقف في وجه « تعبيرية ديبوسي » . ونشأ عام ١٩٣٦ ، حول اوليفيه مّسيان فئة « فرنسا الحرة » كما راح خارج فرنسا كل من مانوبل دي فالا والبرازيلي فيلا لوبوس وبيلا بارتوك يستلهمون التقاليد الفولكلورية في بلادهم . الا ان الجديد البارز الذي عم اوروبا باجمعها ، فهو موسيقى الجاز الذي استهوى عدداً كبيراً من الناس دون ان يترك مع ذلك اثراً كبيراً في الموسيقى الغربية التي اختلف عنها اختلافاً كبيراً حال دون تمثله واستمرائه . طلع هذا اللون الموسيقي الجديدي من اغوار فولكلور الملونين ، في اوساط اورليان الجديدة ، ثم اخذ ينتشر في جميع انحاء الاتحاد الاميركي ويثبت قوته دون ان يفقد شيئاً من طابعه الشعبي باعتباره موسيقى جيّاشة تحرك في النفس الحنين الى الوطن . فكثر انصاره ومريدوه في اوروبا مع كنغ اوليفر ولا سيما مع لويس ارمسترونغ . بحماسته الحارة (جدد فيه النموذج النيو اورليانى بعد ان لقحه بالمونوديا تنشد بصوت مع البوق) وجرشوين مع اغنيته (القصيدة الخضراء) . عرف الجاز في اعقاب ١٠٣٠ تطوراً عميقاً اذ راح يتكيف اكثر فاكثر ، مع حياة البيئة والمجتمع وتسارع الوزن . وزاد من بحثه عن تجربته حول الانسجام الفني بحيث اخذت موسيقى الجاز تتطور بسرعة تذكرنا اكثر بالسرعة التي ميزت التطور التقني منها تطور القوالب او الصيغ الموسيقية . وهكذا فالطراز (*Swing*) الذي قام على خدمته عدد من الموسيقيين الاقوياء ، وعدد كبير من الاوركسترات المتجانسة التي رأت النور ، بلغ بعضها مقاييس الاوركسترات السمفونية مع ديوك ألنغتن الذي توصل الى مساوقة ومزاوجة اوركسترية تفيض فناً وغنى .

وتابعت النمسا ، في المجال الموسيقي ، ثورتها التي كان سبق لشونبرغ فاطلقها قبل الحرب بقليل ، وراح تلاميذه : البان برغ (الذي انجز «*Woszek*» عام ١٩٢١) وانطون ويبرن . والى شونبرغ يعود الفضل في استنباط المسلسلة الصوتية الاثني عشرية ابرز منجزات العصر والتي لم يباشر باستثمار ما تخفيه من طاقات كامنة الا جيل عام ١٩٤٥ . ان استنباط المسلسلة في الموسيقى هو من بعض نتائج رفض « طبيعة » مجهزة بقوانين محددة ومفروضة من الخارج ، هذا الرفض الذي وصل في دنيا الرسم الى التجريد الهندسي ، بعد ان اسقط تدريجياً الموضوع او المضمون . هي هذه الحركة بالذات التي حملت الانسان على ان يبدع في الموسيقى كما ابدع في الرسم ، قواعده الخاصة وعالمه الخاص به .

أطلت علينا ، قبل عام ١٩١٩ ، مستجدات تقنيـــة مهدت السبيل امام الثورة التي انفجرت في هذا المجـال . فالمشكلات الجديدة التي كان على المدن الكبرى مواجهتها ، والتي اختلفت بطبيعتها عن المشكلات السابقة : كارتفاع اسعار الارض ، وضيق المساحات القابلة للاستثمار ، والامور الاخرى المتعلقة بالنقل العـــام والمواصلات ، والتجديد في نموذجيـــة المباني والعمارات ، المصانع والمدارس والمستشفيات ، والمطالب العصرية الاخرى التي يجب توفرها وتحقيقها (كالتدفئة المركزية وتكييف الهواء ، والتبريد والاضاءة الكهربائية ، والمصاعد) ، كل هذه القضايا اقتضت لهـــا حلولا عجزت عن تأمينها في الماضي ، الذرائع التي عوّل عليها الانسان من قبل . ومن جهة اخرى ، فقـد طرأ على شروط البناء ومستلزماته ، تطورات عديدة تناولت مواد البناء (مزج المعـــادن الخفيفة كالالومينيوم واللدائن والمواد التشكيلية ، والخشب المضغوط) ، والاساليب الجديدة ، كانتاج المصانع لبعض المواد المعمارية الجاهزة بعد ان كانت تُصنع من قبـــل في الورشة (كالابواب والنوافذ وحجارة البناء ، والطوب ، وكتل الاسمنت والاعمدة)، وكلها مهيأة للاستعمال حالا ، بحيث ان البناء استحال الى عملية تجميـع هذه المواد الجاهزة وتركيبها في اماكنها المعدة لها . وفي مجال الانجازات المتواضعة ، فقد توصلوا الى صنع منـــازل جاهزة لا يستغرق تركيبها في اماكنها سوى بضـع ساعات . والتعويل اكثر فاكثر على الاسمنت المسلح والفولاذ ، مكن من تحويل كل ثقل البنـــاء على الهيكل المصنوع من سلسلة من العواميد والجسورة المتشابكة وكلها من الاسمنت المسلح . وبذلك يفقد الجدار اهميته باعتباره عمود ، وقد يستقل تماماً عن المكان الذي تقوم فيه الاعمدة . وقد يكتفى منه بحاجز زجاجي او تقوم فيه فتحات واسعة جداً . وقد عرف المهندسون ان يتخذوا لهم يداً من كل هذه المواد والادوات الجديدة ليعودوا القهقرى الى هذه البساطة والى البناء المعقول وبمطابقة البناء الى اقصى حد مع الاهـــداف الموضوعة له . وهذا بالذات ما يعرف « بالفن الوظائفي » الذي عبرت عنه خير تعبير نكتة لكوربوزييه عندما وصف المنزل « آلة للسكن » .

فكل الحركة الهندسية منذ عام ١٩٢٠ فصاعداً ، وقعت تحت تأثير ميس فان در روه ، وولتر غروبيوس ولوكوربوزييه ، وغروبيوس تولى منذ عـــام ١٩١٩ ، على ادارة مؤسسة بوهاوس دي ويمار التي انتقلت عام ١٩٢٥ الى ديسو ، فكانت هذه المؤسسة في وقت واحـد مدرسة للصنائع والفنون واكاديمية للفنون الجميلة . فيها يدرك الطالب الوحدة التي تسيطر على العنصر العقلاني الذي يلائم بانسجام واتساق ، بين الهندسة والرسم والحفر ويتجاهل تمامـــاً التمييز القديم بين ما يدعى العناصر البنائية والعناصر التزيينية ، والانسجام التام مع مقتضيات الحضارة الصناعية التي عرفت كيف تُدخل الفن على احقر المواد وأخسّها واكثرها اتصالا بالحياة اليومية . والبوهاوس الذي تشده الى التكعيبيين والى ممثلي الفن التجريدي ممثلاً بالحركة المعروفة بـ *Merz* وبالدادية ، والفن التجريدي الذي تمثله مجلة « *Styl* » وبقيـادة المهندس

دوسبرغ والرسام وبييت موندريان يحدث تأثيراً كبيراً . فالدروس فيه يُعطيهـــا فريق من كبار الفنانين المشهود لهم بالتفوق في اختصاصهم والذين يخضعون لنظامية بنّاءة بينهم : بول كلي وكندنسكي وفيننجر ، والمجري موهولي ناجي . وهذه السيطرة تتمتع بهـــا الهندسة الالمانية قضت عليها الحركة النازية اذ امرت باغلاق البوهاوس بعد ان شجبت هـــذا « الفن المنحط » الذي طلع به اليهود والشيوعيون ، بما يتصف به من عقلانية مفرطة ودولية جامحة ، وبضلوعه بذكريات جمهورية ويمار ، مما يجعـــل المرء يشك بولائه للدولة الالمانية وللفوهرر . والمهندس الاميركي فرانك لويد رايت الذي يتمتع اليوم بشهرة عالمية ، يحاول جاهداً تأمين الانسجام والمساوقة الى اقصى حد ، بين المباني التي يشرف على تشييدها ، وبين المكان او المحيط الذي يقوم فيه البناء ، وبين طبيعة المواد المستخدمة في البناء .

اما المهندس لوكوربوزييه فالنفوذ الذي يتمتع به يعود ، قبل كل شيء الى مؤلفاته النظرية والى هذه العمارات الناعمة الخفيفة التي تستمد اشكالها الهندسية من التكعيبية ، والتي يبدو عليها الانفصال او الانقطاع عن الارض ، وهو نفوذ وتأثير يشتد في الخارج حيث له العديد من التلاميذ والمريدين اكثر منه في فرنسا بالذات حيث بقي في شبه عزلة .

السينما ومقتضياتها الاقتصادية والتقنيـــة

لم تصبح السينما فناً قائماً بذاته له اخصائيوه ومتخصصه الا بعد الحرب العالمية الاولى ، فخضع منذ هذا التاريخ لقوانين وقواعد وضوابط في الاخراج ، كما خضع لمقتضيات تجارية تُرزحه كلما تطور هذا الفن وتعقد وتشعب. والسينما مشدودة اكثر من اي فن آخر ، الى القوة الاقتصادية التي تعمل في انتاج الفيلم واخراجه وتوجد النظارة الذين ان اقبلوا عليه جاءت عملية الاخراج عملية ناجحة أمنت مردوداً طيبـــاً . ولهذا السبب لم تلبث العملية ان وقعت بسرعة فريسة الاحتكار من قبل اتحادات احتكارية جبارة بما لها من طاقات مالية ، منها في الولايات المتحدة الاميركية : الشركة السينمائية . الـتي تشدها الى شركة إيستمان كوداك روابط متينة ، التي لا تسلم بواكير افلامها الا لاعضاء الاتحاد ، وهي تشرف على سلسلة من الصالات السينمائية متصلة الحلقات. وفي المانيا يقوم الاتحاد المعروف بـ U. F. A. وشركة بافاريا وكلاهما شركتان ضخمتان هما موضوع اهـــتمام مصالح ماليـــة واقتصادية قوية ، امثال : سلينز ، وفاربن والـ A. E. G. ، وفي فرنسا : باتيه غومون .

وفي سنة ١٩٢٧ ظهرت السينما الناطقة ، أو الصائتة التي تستنزف صناعتهـا رؤوس اموال ضخمة ، فأدت التعديلات التقنية على الاخراج الى تغيير جذري في الاجهزة والعتاد المستعمل له. وبعد ان حاولت الشركات الكبرى الاغضاء عن هذا الاختراع الجديد ، رأت نفسها مرغمـــة لرعايته وتشجيعه ، اذ راحت شركة بل للتلفون وربيبتها شركة وسترن الكتريك ، تؤسسان شركة الكتريكال برودا كت التي تمتعت وحدها بحق توزيع شهادة فيتافون . « وبواسطـــة الشركات الكبرى للتجهيزات الكهربائية ثم المصرف الاميركي المعروف بمصرف روكفلر—مورغان الاشراف النهائي الكامل على صناعة السينما في اميركا » . ومنذ عـــام ١٩٢٣ اخـــذت تتوزع

به انكلترا بين ١٩٣٥ – ١٩٣٧، هل جاء نتيجة تخفيض قيمة الجنيه الانكليزي او العودة بالبلاد الى نظام الحماية الجمركية ؟ وما عسى ان يكون على العموم ، من التأثير الذي احدثه هذا العامل المضاد لطبيعة الاقتصاد الذي يتمثل في التسلح ؟

النكسة والتسلح

ولكن هذا التحسن الطارىء لم تتوفر له عناصر البقاء والاستمرار اذ قد ظهر في اواسط عام ١٩٣٧ ، لا سيما في نطاق الصناعات التي تعمل على توفير الحاجيات الانتاجية ، عوارض انكفاء وتقهقر الى الوراء ، يمكن مقارنتها بالعوارض التي بدت عام ١٩٢٩ – ١٩٣٠ . ففي اوروبا ، حيث تمثل نفقات التسلح جانباً هاماً من موازنات دولها ، فالنكسة فيها هي اقل عمقاً منها في البلدان التي لم تندفع نحو سياسة التسلح هذه، كالولايات المتحدة الاميركية والدول الصغرى في اوروبا ، وكندا حيث لا تمثل اقتصاديات الحرب سوى جانب ضئيل من اقتصاديات البلاد . فالنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة هبط ٣٧ ٪ بالنسبة لما كان عليه عام ١٩٢٩ ، وتجاوز عدد العاطلين عن العمل فيها ، عام ١٩٣٨ ، عشرة ملايين عامل ، والعودة الى انفاق مبالغ ضخمة على الانشاءات العامة فشل في احداث اي تحسن في الوضع الاقتصادي ، اذ ان عدد العمال العاطلين عن العمل ، عام ١٩٣٩ ، يزيد على تسعة ملايين عامل . فالحرب وحدها هي التي « صفّت » الازمة ، اذ اقتضت استيعاب اليد العاملة باسرها . فمنذ عام ١٩٣٧ ، اصبح التسلح الذي لم يكن الى ذلك الحين سوى حافز بسيط من الحوافز الاقتصادية بدا وكأنه السوق الكبرى لاستيعاب الانتاج الصناعي بحيث اصبح « العماد الوحيد » لمعظم البلدان الصناعية الكبرى . والامر واضح جلي في نشاط معظم البلدان الاوروبية التي لم تغرق بعد في التسلح ، كبريطانيا العظمى مثلاً ، حيث النشاطات الاكثر ازدهاراً هي التي تتمثل في صناعة بناء السفن ، وصناعة المحركات والطيران بينما احتدمت البطالة في صناعة النسيج واستخراج الفحم . والدور الرئيسي الذي تلعبه حاجات الجيش ومقتضيات التسلح، أفضل يبرز واضحاً في تصريح لوزير الدفاع البريطاني الذي صرح عام ١٩٣٧ بان انكلترا لن تعرف ازمة جديدة قبل خمس سنوات . وسعر الخامات مرتبط بحاجات الدفاع . وفي سنة ١٩٣٨ ، انخفضت اسعار الحبوب واسعار لحم الغنم والمنسوجات والكاكاو ، بينما ارتفعت اسعار المعادن على اختلافها .

فالتسلح هو وحده وراء ازدهار انتاج المواد الاولية . الا ان هذا الانتاج كانتاج المواد الزراعية يصعب ضبطه والتخطيط له، بحيث ان المخزون الدولي اخذ منذ عام ١٩٣٨ ، يتضخم بصورة لا تخلو قط من الخطر . ففي هذا التاريخ بالذات كان مخزون المطاط يزيد ٥٢ ٪ على مخزون عام ١٩٢٩ ، كما ان مخزون الصوف زاد ٦٥ ٪ والحرير الخام زاد ٢٣ ٪ والنحاس الخام زاد مخزونه ٤٥ ٪ ، وزاد ٢٢٧ ٪ مخزون النحاس المكرر . فمخزون القصدير وحده كان دون مستوى عام ١٩٢٩ ، ومخزون القطن هو اعلى بكثير من مخزون أسوأ سنة من سنوات الأزمة المالية ، بينما مخزون القمح بلغ ٣٢ مليون طن ، مقابل ٢٩ في عام ١٩٢٩ . فهو ضعف

تعد نحواً من ٣٠ صالة سينمائية .

ففي الوقت الذي قوّت فيه الضائقة المالية من قبضة المصارف على صناعة السينما وفنهـا ، بعثت فيها ، من جهة اخرى ، تجديداً كثيراً ما كان مثمراً في المخرجين والممثلين . ان عدداً كبيراً من الافلام التي صدرت في هذه الحقبة تبرز ، شأنها في ذلك شأن الرواية ، الازمة وردة الفعل التي احدثتها ، والاتجاهات الاجتماعية والسياسية والمطالب التي تتسم بالالحاف احياناً منها مثلاً : ليس من جديد في الجبهة الغربية – اضواء المدينة – الازمنة الحديثـة – الدكتاتور – عنب الغضب ... والموضوع الاجتماعي يوحي كذلك الى بابست الافلام التي قام باخراجها مثل: اوبرا بأربع نحاسات – فاجعة المنجم ، والى لانغ، الافلام التي اخرجها ، منها مثلاً : وصيـة الدكتور مابوز الذي منعته النازية ، وافلام ديداو . وعندما تسلم هتلر السلطة العليا في البلاد اتجهت السينما في عهده ، جهة الدعاوة . فقد جرى تطهير الستوديوهات من اليهود والماركسيين والاحرار . وباستثناء الفيلم : انتصار الارادة ، والفيلم الاخباري الآخر : آلهـة الستاديوم ، من اخراج ليني ريفنشتول ، أصيبت في الصميم ، كغيرها من الفنون الاخرى والنشاط الفكري الالماني .

وفي فرنسا ، كما في المانيا ، مهدت السينما الناطقة السبيل امام السينما الوطنيـة . فالعصر عصر رنيسه كلير العظيم (تحت سطوح باريس – المليون) ثم تطلع علينا سلسلة الافـلام التي تتنزّى بنتائج الازمة العالمية كما تنضح بالهواجس السياسية والاقتصادية والاجتماعية (١٤ تموز– لنا الحرية) . ويظهر التطور على أتمه ، مع جان رينوار عندما يعمل مع بانيول الاختصاصي الضليع بتصوير الجماهير في مقاطعة بروفانس فيعطينا : طوني ، هذا الفيلم الذي يعالج قضايا هموم اليد العـاملة النازحة ، ثم افـلام من وحي الماركسية (الحيـاة لنا – الوهم الكبـير – المارسيلياز – الوحش البشري) ... والوحي ذاتـه نجده لدى جان فيدر في الفيـلم : السوق الخيرية الضخمة ، حتى لدى دوفربيه (العصر الجميل) . والى جانب هذه الافلام الاجتماعية ظهر نوع جديد يُشابه من قريب ، لون افلام رعيان البقر واللصوصية في اميركا ، وهي تنزع لوصف « البيئة » ، والتي تتنزّى بواقعية مريرة وبائسة امثال فيلم بابيه موكو لدوفربيه . وفي هـذا اللون من الافلام المتشائمة الواقعية ، يبرز للعيان مارسيل كارنيه (ومساعده الايمن جاك بريفير) بالفيلم الذي اخرجه بعنوان : رصيف بروم – وفندق الشمال ... بعـد ان اتسمت تشاؤميته بطابع اسطوري خلال الحرب بالفيلم : زوار المساء (١٩٤٢) وقبيل الحرب الاخيرة برزت الصناعة السينمائية الفرنسية ابرز فناً واتقاناً منها لدى هوليوود التي اتسمت افلامهـا بطابع متوسط جداً جعلت ستروهايم يصفها مازحاً مباسطاً : هذا الجهاز الجبار لاخراج المقانق .

الكتاب الثاني

الأنهيار الاقتصادي ونتائجه

obeikandl.com

الفصل الأول

الانهيار الاقتصادي

تتميز الازمة الاقتصادية التي وقعت عام ١٩٢٩ عن كل ما تقدمها من أزمات اقتصادية، في القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين . فقد كان لها من العنف والعمق والشمول ما أفضى الى انحلال النظام الاقتصادي وشله تماماً كما أدّت الى افلاسات عملاقة ، في عالم تهتز منه العمـــد والاركان ، ووضعت النظام الرأسمالي وجهاً لوجه مع مشكلات لم يستطع السيطرة عليها بشق المرائر وبعد تعديلات أساسية أدخلت عليه .

١ – انفجار الأزمة وامتدادها الى أقصى المعمور

دورة الازمـــات الاقتصادية

خبر القرن التاسع عشر ، العديد من هذه الأزمات ونظر اليها نظرته الى امراض ملازمة للنمو والتطور لا يلبث معها ما يساعده على تصحيح الاوضاع بيسر وبصورة تلقائية ، وذلك باستقطاعه المشروعـــات التي تشكو العسر او تلاقي المصاعب ، ثم يعود الازدهار وتعود العافية الى النشاط التجاري والوضع الاقتصادي بأجمعه . وهذه النظرة المشبعة بالتفاؤل التي اعتاد ان يلقيها على الازمات التي لم يكن من الممكن تفاديها والتي ثبتت فائدتها في نهاية المطاف ، اخـــذ الماركسيون يعللونها بالقول ان تقارب حدوث هذه الأزمات وتوالي وقوعها بعنف الواحدة منها بعد الاخرى ، عجلت كثيراً في حركة تركيز المشروعات وتمركزها كما أبرزت مـــا تتصف به هذه الاستثمارات من نزعة عارمة الى الاحتكار ، وان التطورات التي ألحقتها بالهيكل الاقتصادي حتمت وقوعهـا وجعلتها أكثر تواتراً وأكثر ضراً وأذىً ، ليس فقط لمصالح الكادحين المأجورين ، بل أيضاً للمصلحة العامة .

فقد سبق لعلماء الاقتصاد وظنّوا بوقوع أزمات دورية عقبتها حقب من الازدهار ، ارتفعت خلالها الاسعار وقلت حوادث البطالة وازدادت الارباح ، وحقب من الانهيار الاقتصادي تتسم

بسمات عكسية . ومع تضارب الآراء بينهم حول مدد هـــذه الدورات والاسباب الموجبة لها نقدية ، مالية هنا ، واقتصادية هناك وسياسية هنالك ، فقد سلموا مع ذلك ان دورات قصيرة الامد (من ٤ — ٨ سنوات) عقبتها دوماً دورات اطول مدى واوسع شمولاً ، تراوح معدلها بين ٤٠ — ٧٠ سنة . فالازمة التي كشرت عن انيابها عام ١٩٢٩ ، كانت في زعمهم النهـــاية الطبيعية ، لحقبة طويلة الامد وان ما اتصفت به من عنف استثنائي وتعقيـد وتشابك وطول امد ، يجب ردّه هنا الى تجمع اسبابها الخاصة مع الاسباب الاخرى التي هي وراء كل أزمـــة قصيرة ، ومهما يكن من الامر ، فقد بزّت بخطورتها ، اية ازمة من هذه الازمات « العـالمية » التي عرفها التاريخ الحديث ، حتى تلك التي وقعت منها عام ١٨٥٧ ، والتي نظر اليها الكثيرون آنذاك ، بأنها أعنف أزمة عرفتها البشرية عبر تاريخها المديد ، هـــذه الازمة التي طلعت هي الاخرى ، اول ما طلعت ، في الولايات المتحدة الاميركية ، وامتـــدت عقابيلها الى كل من انكلترا وهمبورغ والى كل بلدان اوروبا الشمالية والغربية .

لازمة ١٩٢٩ من الاتساع والشمول ما ليس له مثيل

امتازت الازمة الجديدة عن مثيلاتها في الماضي ، بعـــدة سمات فرّدتها وطبعتها . فإعادة البناء الاقتصادي ، وإعادة تجهيز العـالم صناعياً في أعقاب ازمة ١٩٢٠ — ١٩٢١ ، بحيث تجـاوز الانتاج العام معدله لعام ١٩١٣ ، لم يتم إلا بعد التغلب على صعوبات كبيرة . ثم ان ازمـــة ١٩٢٩ لدى انطلاقها ، لم يسبقها كغيرها من الازمات الماضية ، ارتفاع عام في الاسعار والارباح والاعمال . فقد وقعت ، على عكس ذلك ، في فترة من انخفاض الاسعار وهبوطها وفي عالم بدت على القطاع الزراعي فيه ، عوارض خطيرة من الركود والهبوط ، وفي عالم قد يتجاوز عدد العاطلين فيـه عن العمل ، العشرة ملايين عاطل ، في عالم معظم الدول الاوروبية فيـه رأت نفسها اعجز من ان تصل الى ما كانت عليه تجارتها الخارجية قبل الحرب العالمية . وهذه الازمة تتميز ، من جهة اخرى عن الازمات التي شهدها القرن التاسع عشر ، بما تم لها من شمول واتساع ، وهو شمول يفسره لنا القطاع الرأسمالي الذي كان يتأثر وحده في الازمات السابقـة ، بينما نراه يسيطر الآن على البلدان الصناعية الكبرى . وهكذا نرى ان النظام المـالي بأسره اهتز من اساساته . ففي الحين الذي كانت فيه الزراعة ، في القرن التاسع عشر تكاد لا تتأثر ، وكانت الازمة الكبرى الاخيرة التي وقعت خلال الربع الاول من القرن العشرين ، انها كانت ازمة اوروبية على الاخص وألمت بنوع خاص ، بغلال الحبوب ، فأزمة عام ١٩٢٩ كانت صناعية زراعية في آن واحـــد وتأثر بنتائجها كل قطاع من قطاعات الاقتصاد في البلاد ، فانقضّت على الولايات المتحدة الاميركية ، وعلى اوروبا وعلى البلدان نصف الاستعمارية والاستعمارية على السواء ، كما تضرس بها كل قطاع من قطاعات الحياة الاجتماعية . فالازمات الاقتصادية السابقة لم تعرك بثفالها سوى العمال وارباب العمل ، بينما احتفظ المزارعون والموظفون واصحاب الايرادات بدخلهم سالماً غـير منقوص ، بل كثيراً ما كانوا ينعمون ، من جراء انخفاض الاسعار في الوقت الذي كانت فيـه مدّخراتهم

تساعد على تصفية الازمة . اما ازمة ١٩٢٩ ، فقد اخذت بتلابيب كل فئات المجتمع وأصابت في الصميم دخل كل الطبقات ، مباشرة او مداورة عن طريق هبوط سعر النقد ، إذ أصيبت كل العملات بالهبوط والانهيار ، كما تسببت عن حسومات محسوسة في المداخيل والمرتبات . فالعمال لم يعودوا وحدهم فريسة البطالة ، بل وقع فريسة لها ايضاً كل من موظفي المكاتب والادارات وصغار الصناعيين وصغار التجار والعمال المهنيين الذين اضطروا الى اقفـــال متاجرهم والبحث عن عمل يستطيعون معه تأمين اودهم وأود ذويهم .

نقطة انطلاق الازمة : الولايات المتحدة

انفجرت الازمة يوم « الجمعـة الاسود » في ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٩ ، وعلى حين غرة وفي غفلة من الجميع ، وابتدأت بأزمـة بورصة . صحيح ان اسعار اسهم النحاس والصب والفولاذ اخذت بالهبوط منذ ايار ، كما اخذت تهبط في الفصل الثاني من هذه السنة ، أرباح صناعة السيارات ، وبقيت في هبوطها الذريع في الفصل الثالث ايضاً ، بالرغم من تحسن المبيعات ، فقد استمر العجز في تفهقر موصول . وهـذه الدلائل والاعراض التي لم تكن لتخفى على الناس ، صحبتها ضجـة مدوّية من جراء افلاس المصرف الانكليزي هاتري الذي كان يستثمر فوتوماتون ، مما أدى الى رفع الحسم في بورصة لندن ، وعودة جانب من رؤوس الاموال الانكليزية الى البلاد ، والى بيع السندات والاسهم الاميركية من قبل المضاربين الانكليز . وفجأة وقعت معاملات مالية نهار الاثنين الواقع فيـه الحادي والعشرون من تشرين الأول ١٩٢٩ ، ليعاد بيعها ، نهار الخميس بعروض كبيرة بأي سعر كان ، تناولت نحواً من ١٣ مليون سهم . ولم يفد شيئاً تدخل ستة من اكبر مصارف بادرت للشراء ، ايقافاً منها لحركة الهبوط الجارف ، في تهدئة الهلع العام الذي دب في القلوب ، وفي ٢٩ تشرين الاول بيع اكثر من ١٦ مليون سهم ، فازداد الهبوط اكثر فاكثر بحيث هبط دليل الاسهم الصناعية ، في منتصف تشرين الثاني من ٤٦٩ الى ٢٢٠ .

وهكذا فالازمة الصناعية التي اطلت على الناس لن تلبث ان ازدادت حرجاً بعد الانهيـار المالي والهلع الذي سمر الخوف في القلوب ، فأصار الى الفشل الذريع ، كل محاولة كبح او تقييم ، لا سيما والعناصر الضرورية للتثبيت كالاستهلاك الى اقصى حد وزيادة القيَم ، اختفت بسرعة ، كما ان عدداً كبيراً من حَمَلَة الاسهم الذين لم يدفعوا إلا جزءاً ضئيلاً من قيمتها ، وجدوا انفسهم فجأة مديونين ، عدا عن ان عدداً كبيراً مِنَ التجار ومن أرباب الصناعة الذين اخـذوا سلفات على ما لهم من اعتمادات مصرفية اساسها الاسهم التي يحملونهـــا ، رأوا اساس هذه الاعتمادات يضيع ويختفي . كذلك توقفت تماماً صفقات البيع بالتقسيط ، وأجلت او أُلغيت طلبـــات التوصية وتراكم الانتاج والتجهيزات . كل هـــذا الاستنزاف الضخم انزل الرعب في طول اميركا وعرضها .

وبعد انهيار الاسعار في البورصة أطلت ازمة الانتاج الصناعي ، فازدادت حرجاً يوماً بعد يوم . فقد تداعت بسرعة كلية ادلة الانتاج على اقدار وانساب حسب الصناعات وهبطت الى

ادنى مما كانت عليه في السنة الماضية . فصناعة السيارات اخذ انتاجها منذ تشرين الاول يهبط بحيث بلغ معدل هبوطها في الاشهر الثلاثة التالية الى النصف . واستمرت الازمة في تصاعد متدرجة ، بحيث اتصلت في النصف الثاني من عام ١٩٣٠ ، بكل قطاعات الصناعة ، فانخفض انتاج الصلب ، اذ ذاك ، الى النصف . وفورد الذي اضطر الى اعتماد خمسة ايام عمل في الاسبوع ، في ربيع عام ١٩٣٠ عاد فأنقصها الى ثلاثة ايام عمل في آب . وهبطت كذلك واردات السكك الحديدية والتجارة الخارجية بالرغم من اعتماد التسعيرة القصوى لحماية التجارة التي أقرها قانون هولي سموت . وأدت البطالة الى انخفاض كبير في دخل الطبقة العمالية العام . وفي ربيع عام ١٩٣١ ، اجريت تخفيضات على الاجور بنسبة ١٠ – ٣٠ ٪ وازدادت اتساعاً في الصيف والخريف من تلك السنة .

الازمة تبلغ اوروبا وكل ارجاء العالم

كان من جراء الذعر المالي الذي اصيبت به نيويورك ان قضى تماماً على كل حركة تسليف لأوروبا . وتوقف تماماً خروج الدولار من البلاد بعد ان اخذت اميركا باستثماره وتوظيفه على نطاق واسع في الخارج منذ عام ١٩٢٢ ، مع العلم ان اقتصاد اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية ، ولا سيما المانيا ، لم يكن ليقف على قدميه الا بواسطة المساعدات الاميركية . وابتداءً من تشرين الاول ، اعلن افلاس بنك بودين للتسليف في النمسا ، وراحت الحكومة النمساوية تحاول تعويمه بواسطة بنك التسليف النمساوي . الا ان الانتخابات الالمانية العامة التي وقعت في ١٤ ايلول ١٩٣٠ والتي تميزت بأول نجاح حققته الحركة النازية في البلاد ، ومعارضة الحكومة الفرنسية والايطالية لمشروع الاتحاد الجمركي بين النمسا والمانيا اقلقت الاوساط المالية واخذت تسحب اموالها . وفي ايار ١٩٣١ توقف بنك التسليف النمساوي نفسه عن الدفع وهبطت اسهمه ٢ ٪ من قيمتها الاسمية . واذ ذاك حدث اندفاع على المصارف في كل اوروبا الوسطى مما ادى الى سلسلة من الافلاسات . والمصارف السويسرية والهولندية والاميركية التي كانت قد وظفت رؤوس اموال جسيمة لآجال قصيرة في المانيا (اكثر من ١٢ مليار مارك) حاولت سحبها واستعادتها الى البلاد . وامام اشتداد حركة السحب هذه ، نالت الحكومة الالمانية من الرئيس هوفر ، في ٢٠ حزيران ١٩٣١ ، اموراً بتأجيل وفاء الدين لسنة في كل ما يتعلق بتعويضات الحرب ، وهو تدبير عجز عن اصلاح الوضع المالي في المانيا حيث استمر سحب الودائع الاجنبية والوطنية على اشده . وقد جرّ افلاس شركة قطن الشمال في بريمن عن ٢٠٠ مليون مارك الى افلاس مؤسسة دانات المالية وانهيار الوضع المالي بكامله . واذ ذاك قرر المستشار الالماني برونتنغ إقفال كل المصارف ومؤسسات التوفير والتسليف الاخرى . وعندما استأنفت هذه المؤسسات نشاطها في شهر آب ، بقيت كل الاعتمادات والارصدة الاجنبية في المانيا مجمدة واضطرت ان تنزل عند قرار جديد بتأجيل وفاء الديون .

هبوط سعر الجنيه

واخذت المصارف التي تعاني من صعوبات مالية تنهار الواحدة بعد الاخرى في كل من ريغا والنمسا ورومانيا ويوغوسلافيا ، وفي فرنسا (مصرف اوستري ومجموعة مصارف اوركتاف همبورغ) . وراحت الدول تحاول حيناً إعادة تنظيمها كما حدث في كل من تشيكوسلوفاكيا وفرنسا ، وفي ٢٤ ايلول ١٩٣١ ، لم تبق فاتحة ابوابها سوى بورصات نيويورك وباريس وبراغ ، وموجة الافلاسات هذه لم تتكرس حدتها الا في ربيع عام ١٩٣٢ . إلا ان النازلة المالية لم تقف عند هذا الحد . فقد اهتزت انكلترا من أساساتها أمام الخسارة الجسيمة التي لحقتها من جراء افلاس بنك التسليف الدولي وتجميد رؤوس الاموال الموظفة في المانيا وفي اوروبا الوسطى ، اذ عجزت المصارف البريطانية عن سحب ودائعها في الوقت المناسب (٧٣ مليون جنيه لآجال طويلة ، و٩٠ مليون جنيه لآجال قصيرة) ، مما ألحق هزة عنيفة بحركة القطع . وراح عدد كبير من الاجانب القلقين على اموالهم ومدخراتهم يحولون ما لديهم من جنيهات الى ذهب أو فرنكات أو فلورين أو دولارات ، بحيث رأى بنك انكلترا نفسه يفتقر كلياً الى رصيد كاف من الذهب . وحركة سحب رؤوس الاموال هذه أخذت شكلاً خطيراً بالرغم من تقديم مصرف فرنسا له اعتمادات قيمتها ٥٠ مليون جنيه ، وفي ٢١ تشرين الاول تخلت الحكومة الانكليزية عن قاعدة الذهب . وهذا التخلي من قبل الانكليز عن تعادل الجنيه للبرة الذهب بعد ان ضحت انكلترا ما ضحت في سبيل الاحتفاظ بهذا التعادل، زاد الوضع سوءاً، إذ أدى الى انهيار فظيع في الاقتصاد النقدي العالمي . وهبط الجنيه في بضعة ايام الى ٣٠٪ من قيمتها الإسمية بالنسبة الى سعرها الماضي ، كما ان هذا الهبوط سبب هبوطاً مالياً لدى ٣٠ بلداً نقدها مرتبط بالنقد الانكليزي ، كالبلدان السكندينافية والدومينيون (باستثناء اتحاد جنوبي افريقيا وكندا) والبرتغال والسيام ومصر وبوليفيا ، حتى وفي اليابان في كانون الاول ١٩٣١ . وراح عدد كبير من الافراد والمؤسسات الاقتصادية التي لها جنيهات انكليزية ، والبيوتات التجارية في كل البلدان التي ترتبط بعقود محررة بالجنيه الانكليزية ، ومصارف الاصدار التي كانت حولت جانباً كبيراً من ودائعها الى ليرات انكليزية ، وفقاً لقاعدة الذهب التي اصابتها خسائر محسوسة : فقد اصاب بنك فرنسا خسارة تقدر بمليارى فرنك ، وبنك البلاد الواطية ثلاثين مليون فلورين ، وبنك بلجيكا ٦٥٠ مليون فرنك بلجيكي .

وهكذا باستثناء فرنسا التي لحقتها الازمة عام ١٩٣١ ، كل دول العالم تضررت بها منذ عام ١٩٣٠ .

الازمة في الدول الجديدة

تضررت هذه البلدان بنتائج الازمة من الخارج ، بعد ان تأثرت عميقاً بالهبوط المفاجىء في صادراتها ومن جراء توقف رؤوس الاموال من الخارج . ففي كندا هبط سعر القمح من ١٢٤ سنتا عام ١٩٢٩ الى إقل من ٦٠ عام ١٩٣١ ، وزاد الطين بلة قحط موسم الحبوب في الغرب ، في سنة ١٩٣١ فقضى على

الموسم قضاءاً تاماً في مليونين من الهكتارات الزراعية . وراح كبار المزارعين يصرفون عمالهم ويستغنون عن الجرارات الزراعية لغلاء الوقود اللازم لها فيعودوا الى الاستعانة بالحصان . والمردود العام للمزارعين الكنديين الذي كان عام ١٩٢٧ – ١٩٢٨ نحواً من ١٨٠٠ مليون دولار هبط في سنة ١٩٣٣ – ١٩٣٤ الى اقـــل من ٨٠٠ مليون دولار ، كما هبط الدخل الصافي من ١٥٠٠ مليون دولار الى اقل من ٥٠٠ مليون . ودليل المحصول الزراعي هبط بنسبة ٢/٣ بينما لم يهبط الدليل العام للاسعار الى ادنى من الثلث . والقدرة الشرائية عند المزارعين هبطت الى الصفر . وعندما اخذت الاسعار تعود الى الارتفاع بعد عام ١٩٣١ ، بقيت في معدل هزيل اذا ما قيست بكلفة النقل ونفقات الخزن والعمولة التي لم تكن لتسمح باي عصر او ضغط . وقيمة الارض الزراعية في السهل حيث بلغ سعر الهكتار ٢٥٠ دولاراً عام ١٩٢٨ ، هبط الى ١٢٫٥ دولار حتى في هذه الظروف التي تشجع على البيع . والانتاج الحرجي هبط الى ادنى من الثلثين هو ايضاً كما ان انتاج المناجم الذي كان ٣١١ مليون دولار ، هبط الى ١٨٣ مليون دولار عـام ١٩٣٢ ، ثم عاد وارتفع الى ٢٧٣ مليون دولار عام ١٩٣٤ .

وفي اوستراليا ونيوزيلاندا اخذت تهبط ، هي الاخرى ، اسعار الصـــوف منذ آب ١٩٢٩ وازداد الهبوط انحداراً حتى مطلع عام ١٩٣٣ . ومع ان حجم الصادرات من الصوف والقمح والغنم والبقر والسكر والارز زاد بشكل ملحوظ واحيـــاناً تضاعف مرتين وثلاثاً ، فان قيمة هذه الصادرات لم تكن تمثل عام ١٩٣١ – ١٩٣٢ سوى ٥٥ ٪ من قيمتها لعام ١٩٢٨ – ١٩٢٩ ، ورافق حدوث الازمة في جنوبي افريقيا حدوث اطول جفاف عرفته تلك البـلاد خلال السنوات الستين الاخيرة من تاريخها مع تعرض قطعان الغنم فيها لامراض وافدة ، مما ادى الى هبوط ذريع في اسعار الذرة والصوف والمحاصيل الزراعية الاخرى . واستخراج المـــاس هبط الى ٥٠٦٫٠٠٠ قيراط اي ١/٩ محصول البلاد منه عام ١٩٢٧ . والمنجم الاول الواقـــع على مقربة من بريتوريا جرى سدّه واقفـــاله . ولم يبق للاتحاد من منجاة سوى انتاجه من الذهب .

وشعرت الهند من جهتها بشدة وطأة الازمة اكثر من غيرها من هـذه البلدان التي عانت منها الامرين اذ ان ٣/٤ السكان فيها يعولون على تصدير الخامات والمواد الاولية بعد ان هبطت اسعار هذه المواد الى اقل من النصف . فبين ١٩٢٨ – ١٩٢٩ و ١٩٣٢ – ١٩٣٣ ، هبطت قيمة الصادرات من ٣٣٩٠ مليون روبية الى ١٣٥٠ مليون كما انخفض الاستيراد الى النصف ، بينما الفوائد المترتبة على القروض والنفقات العامة غير المجدية بقيت على بهاظتها كالمعتاد .

واجتازت البرازيل ازمة جديدة في زيادة انتاجها من البن اعنف واثقل من تلـــك الازمة التي مرت عليها في مطلع القرن ، كما ان افتقار البلاد الى مساعدة المصارف الاجنبية الكبرى سبب انهيار الاسعار في بورصة نيويورك ، اذ هبطت من ٢٣ سنتا الى ٨ سنتات . وقد جر هبوط الجنيه وراءه الى الافلاس الذريع ، عدداً كبيراً من المزارعين ، والى نزع اليـــد عن ملكية

الاراضي المرهونة واستخلاصها من ايدي اصحابها . اما الجزر المنتجة للسكر في اميركا الوسطى والبحر الكرايبي ، فقد عرفت ، هي الاخرى ، مثل هذا الهبوط ، كما ادى الى فقدان الكثيرين لاملاكهم بعد ان نزعت من حيازتهم . والارجنتين التي يقوم ازدهارها على بعض المحاصيل الزراعية ، فقد تكدست فيها محاصيل الحبوب واللحوم وغصت بها المستودعات والعنابر الخاصة ، وانخفض بالتالي سعر البيزو كما هبطت قيمة الارض ، الامر الذي اضطر معه عدد كبير من الملاكين الى رهن املاكهم والتقدم الى السلطات المعنية بطلب تأجيل وفاء الديون بعد ان استحال عليهم الوفاء في المواعيد المضروبة له .

٢ – مظاهر الازمة

الازمة الصناعية

فاذا ما قارنا بين دلائل الانتاج الزراعي وبين دلائل الانتاج الصناعي في العالم لظهر لنا ان الانتاج الزراعي بين ١٩٢٩ – ١٩٣٣ ، قلما تغير ولو لحقه بعض النقص الطفيف بينما نقص الانتاج الصناعي ١٥ ٪ من معدله العام .

فالمظهر البارز للازمة يتبلور على اتمه في هذا الانكماش العظيم الذي جاء اشد بكثير من اي انكماش مماثل وقع في الازمات السابقة ، (المانيا من ٣٩ ٪ الى ٦ ٪) من الانتاج الصناعي الذي بلغ ادنى دركاته في تموز ١٩٣٢ ، اذ سجل ٣٨ ٪ ادنى من المعدل المسجل في حزيران ١٩٢٩ . ثم أطلت حركة ارتفاع بعد ان رسمت خطاً متكسراً بين هبوط وارتفاع لتستمر في الصعود في الخريف . وقد جاء هذا الانكماش اعنف واشد في البلدان الصناعية (اوروبا المصنعة والولايات المتحدة الاميركية) اكثر منه في بلدان اوروبا الزراعية واليابان ، وهكذا نرى ان اكبر خسارة وقعت تمركزت على الاخص في مساحة ضيقة نسبياً ، اذ ان ٣/٤ الانتاج الصناعي في العالم ، كان عام ١٩٢٨ ، موزعاً على اربع دول كبرى هي الولايات المتحدة الاميركية (٤٤٫٨ ٪) والمانيا (١١٫٥ ٪) والمملكة المتحدة (٩٫٢٦ ٪) وفرنسا (٧ ٪) . وتملك هذه الدول مع الخمس التالية : بلجيكا – هولندا – سويسرا – النمسا – كندا ٨٠ ٪ من الانتاج الصناعي ، بينما يتقاسم الباقي كل من الاتحاد السوفياتي وايطاليا واليابان والهند واسبانيا والسويد وبولونيا والارجنتين ، وهي دول يبرز عليها بالاكثر ، الطابع الزراعي . واكبر خسارة سجلت في هذا المجال ، وقعت على الولايات المتحدة (٩٠ ٪) من مجموع الانتاج في البلدان الصناعية الاخرى ، وهو انهيار لم يسبق له مثيل من قبل حتى في ازمات الحروب ، اذ لم يزد عن ٣٠ ٪ في الدول المتحاربة في اوروبا .

المزارعون والوضع الحرج الذي تخبطوا فيه

لما كان الانتاج الزراعي (ولا سيما انتاج المحاصيل الغذائية) لم يتغير الا قليلاً ، فالازمة في هذا القطاع كانت اقل انتشاراً وأقل استواء منها في القطاع الصناعي . فقد ارتدت طابع ازمة خانقة تأثرت بها اسعار المصنوعات بعد ان بلغ المعدل الوسط للهبوط في الولايات المتحدة ٥٧ ٪ ، من حزيران ١٩٢٩ الى كانون الاول ١٩٣٢ . وكان من نتائج انكماش القدرة الشرائية في المدن ان تسبب عن انكماش مماثل في الريف ، وتكشف بالتالي عن انكماش في استهلاك المواد المشتراة . فأينما تكاثرت الاستثمارات الزراعية ، نرى تلك المجتمعات تعود الى «الاقتصاد الاستهلاكي » . فهي تعول في معايشها على انتاج المزرعة دون ان تكترث بمقايضتها بالمواد المصنوعة . والبلدان التي سبق لها ووجهت اقتصادها الزراعي وجهة تخصص معينة معدة للأسواق العالمية، والتي زهد فيها هذا الاجنبي وامتنع عن استيرادها ، فالفائض من هذا الانتاج كان في وضع يدعو للأسف الشديد . والبلدان التي تعول على التصدير الزراعي خاصة هي هذه البلدان بالذات التي تضررت بالأكثر من اي فئة اخرى من السكان . وهذا شيء ملموس في الولايات المتحدة واليابان وبولونيا وهنغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا والارجنتين وكندا .

ففي كل هذه البلدان ، اضطر المزارعون لاجراء تخفيضات محسوسة في استهلاكهم للآلات والاسمدة والاعتدة الزراعية ، ولغير ذلك من المستهلكات الزراعية ، مما زاد في حرج بطالة العمال العاملين في الصناعة (في الولايات المتحدة الاميركية اكثر من مليوني عاطل عن العمل) . ومن جهة اخرى ان تعذر تجديد الاعتدة الزراعية واجراء اصلاحات ضرورية في المباني كان من بعض نتائجه هبوط ملحوظ في ثمن المزارع وقيمتها .

واخيراً وليس آخراً ، فهذه الازمة التي حدّت من حركة نزوح السكان في الريف باتجاه المدينة ، قد تسببت في ازدياد حركة العرض في اليد العاملة في الريف ، اي ان الحركة أدت الى نقص في الاجور جاء محسوساً وعلى نسبة كبيرة ، بحيث ان تطور الاقتصاد الاستهلاكي شجع المزارعين على صرف العمال المأجورين ، والاستعاضة عنهم باعضاء الاسرة . وهكذا فالبطالة في المدن تسببت الى حد كبير ، في البطالة في الريف .

وقد اشتدت وطأة الازمة بالاخص على الاستثمارات التي ترزح تحت الديون ، كما هو الوضع في سويسرا مثلاً (٥١٫٨ ٪ من رأس المال المستثمر) ولا سيما الاستثمارات الصغيرة في هذه البلدان التي سبق لها وقامت باصلاح زراعي في الداخل . ولما كان يستحيل على المزارعين وفاء الفوائد المترتبة على ما عقدوا من ديون ، فقد اضطروا الى الاستدانة من جديد . وهكذا تراكمت الرهونات ورزحت الممتلكات تحت اعباء جديدة في كل من بولونيا وهنغاريا (٤٠ ٪) وبلغاريا (اكثر من ٥٠ ٪) والمانيا . وفي الولايات المتحدة تحولت ملكية ألوف المزارع الى المصارف الدائنة ومعاملات الحجز التي اجريت خلال الضائقة المالية انتهت كلها بتملك شركة

متروبوليتن للضيان على الحياة لاكثر من ٧٣٠٠ مزرعة . وفي ولاية مونتانا وحدها ، امتلكت الشركة المغفلة ، عام ١٩٣٧ اكثر من ١٥٫٦ ٪ من مزارع الولاية بعد ان ألقت عليها الحجز . وفي ولاية أيوا ١١٫٩ ٪ . وقصة صغار المزارعين هؤلاء في اوكلاهوما الذين انتزعت المصارف الدائنة مزارعهم المرتهنة واصبح اصحابها مرابعين بعد ان كانوا اسياداً لها ثم انتهى امرهم بالطرد عندما راحت هذه المصارف تضم المزارع الصغرى بعضها الى بعض ، ترويها لنا رواية « عناقيد العنب » . فليس بغريب قط ان يرى ٢٩ ٪ في عام ١٩٣٩ ، انفسهم مرغمين على تسديد الاقساط المترتبة عليهم بالعمل في الخارج . والوضع الذي احاط بالمرابعين في الجنوب الشرقي من البلاد كان ادهى واقسى مما اتينا على وصفه ايضاً ، وعلى هذا قس وضع المزارعين ولا سيما من يعمل منهم في مواسم خاصة او يتزحون في مواسم خاصة عن مناطقهم في سبيل العمل في الخارج .

اجور وبطالة

تسببت الازمة في قيام بطالة كثيفة بين صفوف العمال لدى عدد كبير من البلدان بعد ان تثاقلت وطأتها على الفئات والمجتمعات العمالية في القطاع الصناعي ، لتنتقل منه فيما بعد الى القطاعات الاخرى . فالبطالة لا تصيب كل الحرف بالسواء ، فصفوف العاطلين عن العمل كانت اكثف بين عمال المناجم وصناعات التحويل والبناء منها في قطاعي الزراعة والنقل (باستثناء الولايات المتحدة الاميركية ، حيث الانكماش بلغ أشدّه ، بينما لم يعانِ القطاع التجاري كثيراً .

فانكلترا وحدها احتفظت باجور كانت مرتفعة نسبياً . فقد اتاحت القوانين الصادرة في الولايات المتحدة رفع هذه الاجور ، كما ان وصول الجبهة الشعبية الى الحكم في فرنسا تميز بحركة إنعاش في اجور العمال . فجاءت الازمة النقدية تفسد عليهم الفوائد التي تم لهم تسجيلها . وفي ايطاليا ، هبطت اجور العمال العاملين في المجال الزراعي ، بين ١٩٢٨ — ١٩٣٤ ما نسبته ٣٠٪ في كل من مقاطعة اميليا ، و ٣٢ — ٥٠٪ في مقاطعة لومبارديا . ومنذ عام ١٩٣٥ ، مع تطور صناعة النسيج وسياسة الاكتفاء الذاتي ، اصبحت الدولة الايطالية اكبر مستخدم للعمال في البلاد . فنتج عن ذلك ارتفاع في معدل ربح العامل بالساعة ، ولم يلبث هذا المعدل ان عاد الى نسبته عام ١٩٢٨ ، الا انها بالفعل كانت ادنى ، لان ساعات العمل لدى العامل كانت اقل مما كانت عليه عام ١٩٢٨ . وارتفعت الاجور كذلك في المانيا ، بمعدل ١٤٪ بين ١٩٣٣–١٩٣٩ الا ان ارتفاع تكاليف الحياة في البلاد ، والحسومات العديدة التي تعرضت لها الاجور ، اعادت النسبة الى ما كانت عليه من قبل . وبالرغم من هذا الارتفاع ، ومن ازدياد العمل ، فقد بقيت اجور العمال والمرتبات الموزعة عام ١٩٣٨ في المانيا ، اقل مما كانت عليه على العموم ، سنة ١٩٢٩ .

ومع ان النشاط الصناعي كان في هذا التاريخ على خير ما يكون من الازدهار ، فعدد العاطلين عن العمل لم يكن لينقص عن ١٠ ملايين في العالم ، مع العلم ان هذا العدد ارتفع الى

ثلاثة اضعافه ، بين ١٩٢٩ و ١٩٣٢ . فاذا ما اضفنا الى هذا العـــدد ، عـدد العاطلين جزئيا والعاطلين غير الملحوظين لبلغ عدد العاطلين عن العمل ٤٠ مليوناً تقريباً . وعـدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة، عام ١٩٢٩ الذي كان يتراوح بين ١,٥٠٠,٠٠٠ و ٢,٥٠٠,٠٠٠ ، ارتفع عام ١٩٣٢ الى رقم تأرجح بين ١١ مليوناً و ١٢ مليونا ونصف، وفي عام ١٩٤٠ لن يهبط هذا العدد الى اقل من ٧ ملايين . فالحرب العالميـة الثانية وحدها هي التي استطاعت ان تضع حداً لهذا الوضع المحزن . وفي المانيا بلغ عدد العاطلين عن العمل ٣,٨٠٠,٠٠٠ في عام ١٩٣٠ ، و ٥ ملايين بعد هذا التاريخ بشهرين ، و ٥,٢٠٠,٠٠٠ عام ١٩٣٢ . وكان في تشيكوسلوفاكيا ٤١,٦٠٠ عاطل عن العمل عام ١٩٢٩ فاذا بهذا الرقم يرتفع الى ١٠٥,٠٠٠ ، عام ١٩٣٠ ، والى ٥٥٤,٠٠٠ عام ١٩٣٢ . وعدّت النمسا ١٩٠,٠٠٠ عاطـــل عن العمل سنة ١٩٢٩ ، فارتفع العدد عام ١٩٣١ الى ٣٠٠,٠٠٠ ، ليبلغ ٣٧٨,٠٠٠ عام ١٩٣٢ . فهذه البلدان الثلاث التي تضم معاً ٨٧ مليون نسمة منهم ٦٢,٥٠٠,٠٠٠ صالحون للعمل، لحقت البطالة بـ ٦,٥٠٠,٠٠٠ عامل مع عائلاتهم . وعدت البطالة في ايطاليا ، عـــام ١٩٣٢ اكثر من ٣٠٠,٠٠٠ عاطل عن العمل حسب الاحصاءات الرسمية ، بينما كان اكثر من نصف عدد العمال هم عاطلون عن العمل باستمرار او قسماً من وقتهم . وارتفع عدد العاطلين في انكلترا من ١,١٤٢,٠٠٠ (٩,٧٪) عام ١٩٢٩ الى ٢,٦٦٣,٠٠٠ ، في كانون الثاني ١٩٣١ (٢١,٥٪) لتبلغ نسبتهم ٢٢٪ عـــام ١٩٣٢ من بينهم ٣١,٧٪ يعملون في المباني الجديدة ، و ٢٨,٣٪ في الصناعات الاستخراجية ، و ٢٨,٥٪ في الصناعات الحديدية . وفي فرنسا ، ارتفع عدد العمال العاطلين ، من ١٠,٠٠٠ عاطل ، عـام ١٩٢٩ ، الى ٣٠,٨٠٠ عام ١٩٣٢ . ومن الملاحظ ان عدداً كبيراً من العمال الاجانب اضطروا للعودة الى بلادهم بعد ان تضاءلت وسائل العمل في فرنسا . وارتفع هذا العدد في شباط ١٩٣٨ الى ٣١٢,٣٨٦ . والى البطالة في المجال الصناعي يجب ان نضيف عـــدد العاطلين عن العمل في المجال الزراعي ، وهو رقم يستحيل تحديده .

طرأ على الازمة ابان اشتدادها عوامل جديدة غير مسعفة . ففي الطور الاول منها قـــام توازن مطلق بين نشاط الانتاج الصناعي وبين تطور حركة البطالة ، ولوحظ ان تناقص الانتاج بنسبة ١٪ انما يعني نصف مليون جديد من العاطلين عن العمل. اما في الطور التالي فقد تعطلت هذه النسبة واختل هذا التوازن. فالبطالة لا تخف بنسبة حدة الانتاج الصناعي (راجع شكل ٤ ص ١٤٠) ومرد ذلك ان ملايين من العمال الجدد بين صفوف اليد العاملة اصبحوا الآن صالحين للعمل ، في الوقت الذي مكن التطور التقني الصناعة من زيادة حجم الانتاج بعدد اقل من العمال . وعلى الاجمال ، فقد سجلت البطالة اعلى ارقامها عام ١٩٣٢ و ١٩٣٣ ، وفي بعض البلدان ، عام ١٩٣٤ (امثال فرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ) بينما تباينت كثافة البطالة بين بلد وآخر . فقد كانت نسبة البطالة في المانيا ٤٣,٧٪ بين العاطلين تمامـــاً عن العمل بين العمال النقابيين ، و ٢٢,٦٪ يعملون ساعات مخفضة و ٣٣,٧٪ يعملون بصورة منتظمة كل اوقاتهم . ومن غرائب

الامور ان تقع العين على حرفة او مهنة نصف عمالها المؤهلين يعملون بانتظام . وهـــذه النسبة جاءت ادنى ايضاً في اليابان (اقل من ١٠٪) وفي بولونيا وتشيكوسلوفاكيا (من ١٠ – ١٥٪) ، وفي بريطانيا وبلجيكا (من ١٥ – ٢٠٪) ، وهـــذا المعدل نفسه في كل من كندا والسويد والولايات المتحدة (٢٠ – ٢٥ ٪) . وكان المعـــدل اعلى من ذلك في كل من النمسا وهولندا (٢٥ – ٣٠٪) وفي كل من النرويج والدانمارك (٣٠ – ٣٥ بالمئة) . وهكذا نرى ان التفاوت كان كبيراً بين الدول . وعلى هذا قس ايضاً البطالة بين مختلف العناصر والعروق البشرية . فقد

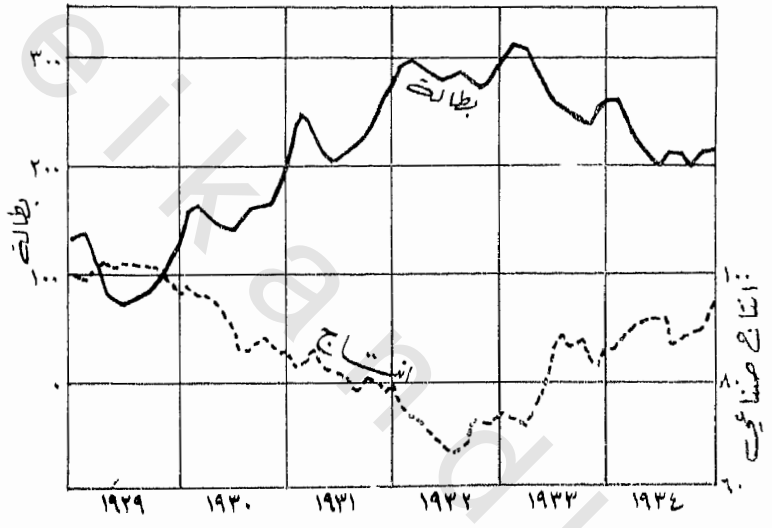

شكل ٤ - الانتاج الصناعي والبطالة في العالم بين ١٩٢٩ - ١٩٣٤ .
(الدليل ١٠٠ عام ١٩٢٩)

نزلت البطالة بالملونين اكثر منهم لدى البيض ، في الولايات المتحدة الاميركية . فالعبيد كانوا آخر من يدخلون العمل واول من يصرفون من الورشات والمصانع .

ولكي نقيّم البطالة كما يجب علينا ان نأخذ بعين الاعتبار ليس الحوادث الرسميـــة فحسب بل ايضاً حالات بعض الاسر التي كان كل افرادها او جلهم يجدون لهم عملاً مأجوراً . والحال فليس ثمة اية احصاءات نستطيع معها تبيين او تحديد الاوصاب والآلام المادية التي شعر بهـا ابو الاسرة وزوجته واولاده من جراء وجودهم عاطلين عن العمل .

الجوانب النقدية

تسببت الازمة في كل مكان بعملية تصفية جماعية للاستثمارات القصيرة الاجل ، كما ادخلت التشويش والبلبلة ، في الوقت ذاته ، على نظام المدفوعات بين الدول .

ان انكماش الاسواق الذي اصاب الجميع برذاذه ، وانخفاض عام للاسعار في كل اطراف العالم ، كان من شأنه اقصار الدول المستدينة على وضع يستحيل عليها معه وفاء التزاماتها وما يترتب عليها من فوائد متراكمة ، كألمانيا وبلدان اوروبا الوسطى والدول البلقانية وجمهوريات اميركا اللاتينية . ولذا ، اضطرت هذه البلدان لاعلان تأجيل وفاء ديونها والى اجراء تخفيض في عملاتها ، مكبدة بذلك الدائنين الوف الملايين . وامام هذه الاجراءات والتدابير التعسفية التي اطال العمل بها مكتب مراقبة القطع واجراءات تأجيل دفع الديون ، كان من الطبيعي جداً ان يتردد الدائنون في تكرار معاملاتهم المالية هذه . فرؤوس الاموال التي كانت حتى الآن تستثمر في هذه البلدان المتخلفة في تطورها الاقتصادي، اصبحت الآن ترقد في صناديق اصحابها ، وبجمدة او مشغلة لآجال قصيرة او في مضاربات نقدية . فالخوف من مصلحة الضرائب ، ومن تخفيض سعر العملة وتحويل السندات الى عملات ، كل ذلك أدى الى تنفير هذه الأموال وتهريبها ، لا يلوي اصحابها على شيء . فلم نر قط من قبل مثل هذا التجمع لرؤوس الاموال الهاربة .

واخيراً وليس اخراً فانفجار الازمة كان من بعض نتائجه المباشرة ، هبوط تدريجي في الاسعار، وهو هبوط لم يمكن الحد منه والتصدي له الا بإصدار قرارات تخفيض سعر العملات ، بين ١٩٣١ و ١٩٣٣ ، بينما استمر هبوط الاسعار في الدول المحافظة على قاعدة الذهب ، الى سنة ١٩٣٥ . وقد بلغ هذا الهبوط مستوى لم يسبق له نظير في تاريخ العالم الاقتصادي : فبلغ ٣٦ بالمئة من الاسعار في التجارة بالجملة لدى انكلترا ، و ٣٧ بالمئة في الولايات المتحدة ، و ٣٤ بالمئة في المانيا ، و ٥٠ بالمئة في هولندا ، و ٤٩ بالمئة في فرنسا (تموز ١٩٣٥) .

الاقتصاد العالمي يتسكع في فوضى محزنة

وهذه البلبلة والاضطرابات التي خلخلت الانظمة التقدمية ، جرّت وراءها الانهيار الكامل للنظام التجاري في كل اطراف العالم . فالاسهم التي جرى تبادلها بين ١٩٢٩ – ١٩٣٤ كانت في تقهقر ملحوظ . فالأسعار بالذهب انخفضت ٥٦ ٪ وحجم المبادلات الذي بلغ نهايته الصغرى عام ١٩٣٣ ، هبط ٢٥،٥ ٪ .

وقد كان في شبه المستحيل أي بحث عن اسواق جديدة تمتص رؤوس اموال جديدة ، والبضائع الجديدة كانت عملية اشق بكثير مما كانت عليه في الماضي بالنظر للتصنيع العظيم الذي حققته الدول الواقعة عبر البحار (كالولايات المتحدة واليابان) ، وبالنظر لأوضاع روسيا والحرب الأهلية التي قامت في الصين ، وقد راح بعض رجال الاقتصاد يقترحون توسعاً موجهاً في كل من افريقيا وبلدان اوروبا الشرقية ، فتكشفت النتيجة عن محاولة اتصفت بالفوضى الزرية

وبدعوة « للنجاة بنفسه اقتصادياً والهرب لكل من أمكنه ذلك » . والكل يسعى للخروج من المأزق وتدبر أمره بحسب طاقاته . وهذا الصراع يقوم به الفرد ضد الجميع ، للبحث عن أسواق عالمية جديدة لن يلبث ان يصبح ، شيئاً فشيئاً ، غير ذي أثر ، وكان من بعض نتائجه العامة التخلي عن سياسة حرية التبادل والركون الى الحماية الجمركية المتطرفة ، وتعميم اجراءات الدفاع عن النفس ، والانزواء ضد البضائع وضد الناس ، وضد عملات البلدان الاخرى ، واحتدام المنافسة الدولية في المجال التجاري . وقد برهنت سياسة كل فرد لنفسه على عدم جدواها بالمرة لالتجاء الجميع الى الاجراءات والتدابير الواحدة ، بعد ان نسي الناس او تناسوا الترابط الوثيق الذي يشد بصورة لا تنفصم ، الاسواق النقدية الكبرى وأسواق الخامات والمواد الاولية بعضاً إلى بعض . وهكذا اخذ الاقتصاد العالمي بالتراخي والانحلال والانقسام الى كتل قومية واستعمارية تدير الواحدة منها ظهرها للأخرى . فانكلترا تنطوي على مستعمراتها وعلى الدومنيون ، وفرنسا تتكئ على امبراطوريتها الاستعمارية ، والمانيا ودول اوروبا الوسطى تتطور نحو سياسة الاكتفاء الذاتي والاعتصام وراء الحماية الجمركية . اما في الولايات المتحدة الاميركية « فالخطة الجديدة » تتجه بالضرورة نحو السوق العالمية او الداخلية . وبعكس ما كان يحدث في الازمات السابقة ، فعودة الاعمال إنما تمت عن طريق تطور الاسواق الوطنية او القومية الخاصة وليس عن طريق توسع الاسواق الخارجية . فالاسواق الداخلية الوطنية هي التي تستهلك القسم الادنى من زيادة الانتاج .

بلغ حجم التجارة العالمية ، عام ١٩٣٦ نحواً من ٨٥،٥ ٪ من المعدل الذي سجلته سنة ١٩٢٩ ، بينما قيمته بالعملة الذهب لم تكن لتزيد على ٣٧،٣ ٪ من اصل المبلغ الذي سجله من قبل . والحركة التجارية في اميركا تأثرت اكثر مما تأثرت به الحركة التجارية في اوروبا . فقد انخفضت نسبة حصتها من التجارة العالمية من جراء زيادة الرسوم الجمركية المنفرة عندها . وهكذا استطاعت اوروبا زحزحة التفوق الذي حققته الولايات المتحدة خلال الحقبة الماضية . ولا يتصورن احد ان الوضع قد انعكس تماماً . والزيادة في الصادرات الأوروبية جاءت نتيجة اتفاقات عقدتها الدول على قاعدة الدول الاكثر رعاية ، ولا سيما بريطانيا العظمى مع بلدان الدومنيون ، والصادرات نحو الامبراطوريات الاستعمارية الفرنسية والانكليزية ، والاتفاقات الثنائية التي توصلت المانيا الى عقدها مع بلدان اميركا الجنوبية وبلدان اوروبا الوسطى . وهذا التحسن كان مع ذلك أعجز من ان يوقف الانحدار الذي اصاب اوروبا لأن صادرات الدول الكبرى الثلاث لم تستطع بلوغ المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٢٩ .

أما البلدان المتخلفة ، وهي هذه البلدان الواقعة عبر البحار او البلدان الزراعية في اوروبا الشرقية التي تأثرت عميقاً بهبوط أسعار المواد الاولية ، فقد اخذت تعمل بنشاط اكبر مما عرف عنها في الماضي ، للنهوض بعملية تصنيعها ، وللتخفيف من استيراد المنتوجات الصناعية المشغولة .

وعندما تمت الرجعة ، وعاد النشاط الى سابق ازدهاره ، بقيت الحركة متواضعة يحدّ منها سياسة الاكتفاء الذاتي التي اخذت بها معظم البلدان ، والاقتصـــاد الموجه للحرب والتنافر المتزايد بين الاسعار في الداخل وأسعار المواد المعدة للتصدير التي سارت عليها كتلة الدول القائم نقدها على قاعدة الذهب ، كهذه الدول (المانيا مثلاً) التي تحاول ان تحـــافظ ولو بصورة مصطنعة ، على استقرار عملتها . كل هذه البلدان تعتمد سياسة إغراق الاسواق بشكله التقليدي المتعارف (المانيا) او بشكل إغراق نقدي ضمن كتلة دول الدولار او كتلة الستراليني او كتلة دول الفرنك او كتلة دول اليَن . فالسوق العالمية ضيقة هي : « فقد قامت فيما مضى وما تبقى منها لم يعد سوى سوق للسيطرة » كما يقول ل. لورات .

obeikandl.com

الفصل الثاني

تدخل الدولة
ونتائج الأزمة الاقتصادية

تدخل الدولة يفرض نفسه بنفسه

لم يكن في وسع الدول المعنية ان تقف مكتوفة اليدين لا تبدي ولا تعيد امام المشكلات التي تتخبط فيها والمصاعب التي تعانيها مشروعات ضخمة يعمل فيها احياناً عشرات الألوف من العمال ، والاتحاد المالي الذي آلت اليه معظم المصارف فهدد بخطر مستطير ودائع المودعين لديها والعـــائدة لغالبية السكان الساحقة من مودعين ورجال الصناعة ، والخطر الذي أطلّ مع الازمة النقدية والبطالة المتدهورة منها . وهكذا خلافاً لما سبق وجرى في الازمات الاقتصادية الماضيـــة التي تركت معالجتها لتفاعل « القوى الطبيعية » ، شهدنا تدخلاً مباشراً من قبـــل الدول وهو تدخل اخذ يزداد ويستفحل نشاطاً يوماً بعد يوم . فاستحت بيد من حديد شؤون اقتصادها الوطني ، واتخذت في هذا السبيل ، الاجراءات التي يقتضيها الوضع والتي كان من شأنها ان تحد من نشاط رأس المال الخاص في هذا المجال . وهذا الرأسمال المسيطر الموجود لدى اتحادات الشركات الكبرى او تحت تصرف التكتلات الاقتصادية المعلاقة من عامة وخاصة يعمل علانية او في الخفاء، قد ألحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد الحر وضيّق عليه الانفاس . وهؤلاء المنتجون الذين عُرفوا للآن بحرصهم على استقلالهم وصيانته من كل تدخل من جانب الدولة ، اخذوا هم انفسهم يتجهون اليها طالبين حمايتها والتدخل لانخاذ مايصون مصالحهم . . من ذلك مثلاً لجنة هاريمان التي عينتها غرفة التجارة في الولايات المتحدة الاميركية بعد ان اخذت تطالب ، منذ تشرين الاول ١٩٣١ ، بوضع « خطة وطنية شاملة تضبط معها الانتـــاج والتصدير » ، و « التنسيب بين القضايا الاقتصادية » ، عن طريق مجلس وطني . وقام عام ١٩٣٢ ، احد اعضاء المجلس الاقتصادي في الرايخ هو الدكتور هرمان بوخر يصرح على رؤوس الاشهاد بأنه مضى الى حيث لا رجعة « عهـــد حرية التصرف وحرية المرور ، وهذه الروح الفردانية التي لا حد لها ولا نطاق » . وراحت الحكومات من جهتهـــا وعلى اختلاف نزعاتها وألوانها تعمل وتسعى ليس لانقاذ النظام الرأسمالي فحسب بل خوفاً من ان تتسبب لشعوبها بجروح لا تستطب وضربات مميتة . ولهذا راحت الدولة توسع كثيراً من

نطاق عملها خلال هذه السنوات ليس باتخاذها الاجراءات والتدابير العامة فحسب ، بل ايضاً بفرض الضرائب والرسوم الجمركية وفرض نظام التقنين والقيام بنفسها بأشغال ضخمة في البلاد ، كما اتخذت ترتيبات نقدية واستنّت قوانين اجتماعية واضافت الى هذا كله سلسلة من المداخلات الخاصة كمساعدة المشروعات التي تعاني الصعوبات ويتهددها الخطر ، والتشريعات المشجعة او القاضية بتأليف التكتلات والاتفاقات ومن بينها الركون الى التأميم ، وتوجيه الانتاج في بعض المجالات ، وفي البلدان المنتهجة سياسة الاكتفاء الذاتي في كل قطاعات الحياة الاقتصادية .

وهكذا وضعت الدولة كل نفوذها لتأمين تنظيم النشاط الاقتصادي بعد ان ألحقت به وادخلت عليه تشويشاً ، اباحية الاستثمار الحر فكادت تجره الى الفوضى التامة . فقد حاولت جاهدة تحقيق تنظيم الاسعار والتحكم بها وترويضها ، ومعالجة المصاعب التي يلاقيها الانتاج بعد ان تضخم واستشرى واستبطر ، وباثارة الطلب وتشجيع الإقدام عليه . وقد اضافت الى هذه الذرائع الاقتصادية الطابع ، وسائل اخرى تدخل في صميم السياسة كتحديد النفوذ الثابت لبعض الهيئات الاستثمارية الكبرى (تأميم البنك الاهلي في فرنسا وبعض المصانع الحربية) ، وتأمين بعض الخدمات للمواطنين ، بكلفة ادنى (كالتشريع الخاص بالبضائع الشعبية في الولايات المتحدة الاميركية) ، وادخال الطمأنينة وتوفيرها للجميع ، ومختصر القول انماء قدرة الامة وزيادة طاقتها في حالة حدوث حرب وغير ذلك من التدابير . كذلك اتخذت الدولة نفسها ، في كل مكان تقريباً الاجراءات ضد البطالة ، وتوجيهه ، وضد الشيخوخة والمرض ، وحلت اخيراً محل المجهود الفردي في القطاعات التي لا حول لهذا المجهود ولا طول لتأمين الفعالية المرجوة .

سياسة الحماية الجمركية

اولى وسائل التسييج حول المنتجين كان التفكير بفرض رسوم جمركية تحمي السوق الداخلية وتصونها من المزاحمة الاجنبية . وقد جاء هذا التدبير فورياً في هذه البلدان التي يسيطر عليها جو من تقاليد الحماية ألفته الجماهير لم يلبث ان فرض نفسه حتى على هؤلاء الذين كانوا مستمسكين ، ولو بشكل متراخٍ ، بسياسة التجارة الحرة او الباب المفتوح . ومنذ عام ١٩٣٠ ، راحت الولايات المتحدة الاميركية ، اكثر دول الارض اخذاً بسياسة الحماية ، تقوي من وسائل الحماية عندها ، وذلك بفرض التعريفة الجديدة المعروفة بتعريفة هاولي سموط . وفي السنة ذاتها حذت حذوها كل من فرنسا وكندا وايطاليا واسبانيا ، ولم تلبث ان نسجت على منوالها ايضاً كل من الهند والارجنتين ، والبرازيل والصين ، ولا سيما انكلترا التي بعد ان استكملت تطورها في هذا المجال ، اعلنت سياسة الحماية التجارية الكاملة . فمنذ تشكيل الحكومة الوطنية برئاسة مكدونالد ، هذه الحكومة التي اطلت على انكلترا اثر الانتخابات العامة التي أجرتها عام ١٩٣١ ، اقر مجلس العموم قانون التعرفة الجمركية على الاستيراد (غير العادي) . وهو قانون يتيح لوزير المالية ان يفرض لستة اشهر رسوماً جمركية تبلغ احياناً ١٠٠ ٪ من قيمة البضاعة على الاستيرادات غير العادية

والكماليات) وعلى المصنوعات المشغولة وفي شباط (فبراير) ١٩٣٢ فرض القانون الخاص برسوم الاستيراد ، نظاماً جمركياً متماسكاً كلياً . وهكذا رأت انكلترا نفسها مسلحة لتعقد سلسلة من المعاهدات التجارية ولتؤلف نوعاً من الاتحاد الجمركي ، مع بلدان الدومنيون، عن طريق اتفاقات اوتاوا .

واخذت سياسة الحماية الجمركية تتسع وتشتد في السنوات التالية ، اذ اخذت كل دول العالم تلغي الواحدة منها تلو الاخرى ، المعاهدات والاتفاقات التي تنص على الدولة الاكثر رعاية كما راحت تشن حرباً جمركية على بعضها البعض اخذت تقسو وتشتد . وهكذا نرى معامل الحماية ترتفع تباعاً في فرنسا من ١٧،٨ بالمئة عام ١٩٣٢ ، الى ٢٩،٤ بالمئة عام ١٩٣٥ ، وفي المانيا من ٨،١ بالمئة عام ١٩٢٩ ، الى ٢٩،٢ بالمئة عام ١٩٣٧ ، وفي ايطاليا من ١١،٩ بالمئة الى ١٩،٤ ، حتى في انكلترا نفسها ارتفع هذا لمعامل من ١٩،٣ بالمئة الى ٢٣،٣ بالمئة بين التاريخين المذكورين . الا انه كان من نتيجة هبوط الاسعار المتواصل ان عجزت الرسوم الجمركية عن تأمين الدفاع المطلوب ، فعمدت الحكومات ، اذ ذاك ، الى وسائل انجع وافضل للحماية بفرض الحظر على الاستيراد ولا سيما الاعتصام بسياسة تقنين الاستيراد هذه السياسة التي كان من شأنها ان تحدد الكمية المستوردة من هذا الصنف او ذاك . وعلى مثل هذه السياسة سارت فرنسا على الاخص منذ عام ١٩٣١ .

سياسة الانكماش المالي

الى جانب تدابير الحماية ، اخذت الحكومة بسياسة تعويم المشروعات التي تعاني بعض الصعوبات ، وتأمين هامش للربح عن طريق تخفيض اسعار الكلفة . والوسيلة التقليدية المتبعة هنا هي سياسة الانكماش المالي ، اي التقليل من وسائل الدفع وتخفيض الاجور ، وتضييق عمليات التسليف المصرفي الامر الذي تضطر معه البيوتات الصناعية الى تصفية مخزونها كما تضطر بالنهاية الى تصفية المشروعات الهامشية ، والمحافظة على ميزان المدفوعات عن طريق خفض النفقات العامة وزيادة الضرائب .

الا ان سياسة الانكماش المالي تبقى أعجز من ان تؤمن الدعم المالي الذي كان يتم من قبل بصورة اوتوماتيكية ، وذلك بسبب الاهمية المتزايدة لرأس المال المحدد في المشروعات وبسبب التكاليف العامة التي لا يمكن ضغطها او عصرها، ولا سيما الاتفاقيات الصناعية التي باستطاعتها الصمود في وجه هبوط الاسعار . والامر يبدو بوضوح في المانيا حيث تهبط الاسعار غير المتكتلة ٥٥ بالمئة بين ١٩٢٩-١٩٣٣ ، بينما الاسعار التي يفرضها التكتل الاحتكاري تبقى مستقرة ولا تهبط في آخر الامر الا بنسبة ٢١ بالمئة مع هذا الانكماش المالي في مثل هذه الاوضاع والحالات ، كان قليل الاثر ، ضعيف الجدوى كما ان تخفيض الاجور جاء متفاوتاً بين فئة واخرى .

اما موازنة الدول فقد كان من الصعب جداً ضغطها وعصرها في الوقت الذي اخذت فيه تؤثر عليها جدياً جباية الرسوم المالية ، وترزح تحت وطأة الاعانات . فمساعدة البطالة وتعويم

الاستثمارات التي يتهددها الخطر ، والتدخل في الاسواق مساعدة للمنتجين بواسطة اعانات توزع بمثابة تشجيع للانتاج او التقليل منه . وقد امكن للدولة تخفيف الضرائب عن طريق اتفاقات المقاصة او المعاوضة ، وذلك تجنباً ، قدر المستطاع ، لتحويل العملات الصعبة . وقد فرضت في المانيا ، عام ١٩٣٦ ، عقوبات قاسية حتى عقوبة الموت ، على من يحاول تهريب امواله للخارج او يبقيها خارج البلاد . كل هذه التدابير أبقت الاسعار في مستوى أعلى من مستواها في البلدان التي تسير على سياسة الانكماش المالي وتثير الصعوبات والعراقيل في وجه عمليات التصدير . وهكذا راح الدكتور شاخت يحاول اختباراً اعتبره بديلاً لسياسة الانكماش ، منها مثلاً « الماركات المسجلة » او « الماركات السياحية » التي لم تختلف قيمتها في المانيا عن قيمة

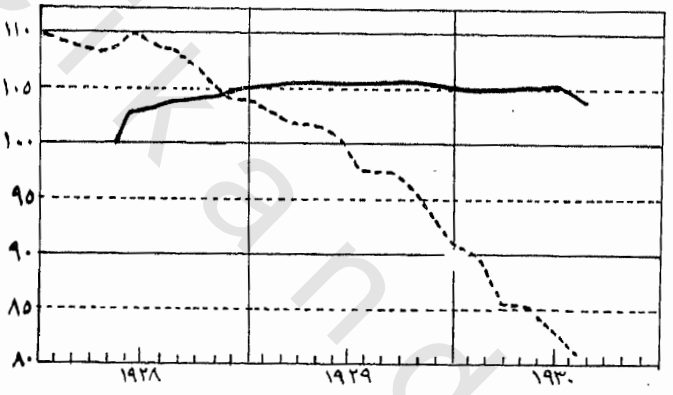

شكل ٥ ـ سعر الاحتكار وسعر المنافسة في المانيا بين ١٩٢٨ - ١٩٣٩

المارك العادي بينما كانت تشترى في الخارج بسعر ادنى من السعر العالمي ، ولشاريها الحق بالحصول على شكات محررة بالمارك تقبضها المصارف الالمانية داخل البلاد بسعرها الرسمي . وتكوّن هذه العملات الاجنبية التي دفعت بالمقابل لها في المصارف الاجنبية ، عملة احتياطية للتبادل تفيد في استهلاك الديون المجمدة . وهذه الطريقة الدقيقة للغاية يقتضي لها بالطبع محاسبة معقّدة للغاية ، انما كانت تتيح استهلاك الديون تدريجياً ويسهل المشتريات من الخارج دون نقل او انتقال العملات وبدون ان تتعرض العملات الوطنية لقيود القطع وتطوراته ، كما انها ساعدت على التموين بالخامات وتأمين عملية التسلح ، وسهلت من جهة اخرى ، تأمين استقرار النقد في الداخل . وهكذا قل عن المارك (*Aski*) الذي لم يكن يصرف الا في شراء بضائع المانية . اما تمويل الاشغال الكبرى في الداخل ، فقد تأمن اما بسندات على الخزينة او بسحوبات خاصة من قبل متعهدين خصوصيين معتمدين لدى الاسواق العامة ، تعتمدهم الحكومة وتضمنهم . اما في ايطاليا ، ففي

ايار (مايو) ١٩٣٥ ، الفت الحكومة ادارة خاصة لم تلبث ان اصبحت وكالة وزارية لمكتب القطع والعملة الصعبة . الا ان انشاء مكتب القطع لم يحل قط دون هبوط سعر الليرة في تشرين الاول ١٩٣٦ ، ودون التضخم المالي فيما بعد .

والحكومات التي لم تؤسس فيها مكتباً لمراقبة القطع ، لم تكن اقل احترازاً من غيرها واهتماماً بتطورات نقدها . فقد انشأت بريطانيا العظمى مكتباً خاصاً لامور القطع تمكنت معه من توجيه هبوط الجنيه بحيث تبقى له الاسبقية على الدولار في كل معاملات التصدير ، بعد ان اتخذت ، عام ١٩٣١ ، الاجراءات اللازمة لذلك . وفي الولايات المتحدة الاميركية ، انتهجت الحكومة سياسة من التدابير النقدية عرفت معها ان « توجه » الدولار .

عملية انقاذ المشروعات التي تعاني الضيق

من بين المهمات الكبيرة التي كان على الحكومات المضطلعة بمسؤولياتها مواجهتها ، مهمة إنقاذ مشروعات الاستثمار الكبرى التي تعاني الضنك ويتهددها الخطر . فقد انشأت الحكومة الاميركية ، منذ عام ١٩٣٢ ، الوكالة المالية للتعمير (*R. F. C.*) التي عهدت اليها بمهمة تسليف الاعتمادات اللازمة للمصارف ولشركات التأمين والتسليف الزراعي . وما كادت تظهر حكومة الديموقراطيين حتى راح عدد من الولايات في الاتحاد يعلن تأجيل وفاء الديون على اراضي الولاية ، واغلاق مؤسسات التسليف . وعندما تسلم الرئيس روزفلت مهام الادارة في الرابع من آذار ١٩٣٣ لم يكن في البلاد مصرف واحد فاتح ابوابه . فعمد ، قبل كل شيء ، الى منع تصدير الدولار للخارج . واتخذ قراراً عاماً بتأجيل وفاء الديون ، وعمد الى تنزيل قيمة الدولار ، وانشأ مراقبة على المصارف . وقانون طوارىء المصارف أولى وزير المالية حق تعيين مراقب مالي موقت على كل مصرف وطني يعاني بعض الصعوبات ، مع تخويل هذا المراقب الصلاحيات الكاملة لاعادة تنظيمه بشرط موافقة ثلثي المساهمين او موافقة ٧٥ ٪ من اصحاب الودائع فيه .

واضطرت الحكومة الفرنسية ، من جهتها ، الى تمويل بعض المؤسسات المالية التي تعاني صعوبات كبيرة ، بضمانها سلامة المبالغ المودعة فيها والتي تعود للالوف من المودعين في مصرف الالزاس واللورين والمصرف الاهلي للتسليف . وقد كانت الحكومة ، المنقذ الاول للشركات العامة عبر الأطلسي ولشركة النقل الجوي . وهذه السياسة التي قامت على تأميم الخسائر انتهجتها المانيا هي الاخرى ، بعد ان اضطرت الى ان تضمن الودائع المصرفية . وتجنباً لانهيار عام في النظام المصرفي في البلاد ، اشترت قسماً كبيراً من اسهمها . وفي ايطاليا فتحت وزارة المالية اعتماداً خاصاً للشركة الصناعية المالية الايطالية ، التي بادرت في الحال الى انقاذ مؤسستين للاعمال المصرفية في البلاد ، هما بنك التسليف والبنك التجاري . وفي الوقت ذاته عمدت الحكومة الى تشكيل المعهد الصناعي للتعمير (*I. R. I.*) الذي حاكى من قريب المعهد الاميركي المعروف (*R. F. C.*) هوفر والمصرف العقاري الايطالي (*I. M. I.*) مهمتها اصدار سندات بضمانة الحكومة بقصد تصفية المؤسسات التي يترصدها الخطر ، او لتسليف الاعتمادات الطويلة الاجل

أو قصيرة الاجل للمؤسسات التي تنعم بالعافية . واكبر مثل على بعض الاعمال التي قام بها هذان المعهدان : عملية انقاذ الشركة الكهربائية المائيـــة في مقاطعة (البيامونت S I P) بعد ان هبطت قيمة اسهمها من ٣٦٩ ليرة في شبـــاط ١٩٢٥ الى ٢١ ليرة في ٣١ كانون الاول ١٩٣٢ ، ومعهد البناء الصناعي اعاد الى اسهمه القيمة الاسمية التي كانت لها عند الاصدار ، وحولهـا الى شركات اخرى طرحت في التداول اسهمـــاً ضمنت الحكومة فوائدها . وفي بلجيكا اضطرت الحكومة الى مد يد الانقاذ الى مصرف العمل والى مصارف آخر .

سياسة المساعدات المالية والتوطيد

استعملت كل حكومة الاموال العامـــة كما استعملت كل سلطتها الادارية لتقديم مساعدات ماليـة الهدف منهـــا تشجيع المؤسسات الانتاجيـــة التي تعاني من الصعوبات ، او « لدعم الاسواق » بالحؤول دون مزاحمة بعض المنتوجات الاجنبية لها .

وفي سبيل دعم المزارعين وتوفير قوة شرائية لهم شبيهة بالقوة التي كانت لهم أثناء الحرب ، عمد الرئيس روزفلت الى اصدار قانون التنسيب الزراعي المعروف بالحروف الثلاثة (A A A) وبموجب هذا القانون ، انشيء المكتب الزراعي الذي اتخذ اجراءات حازمة ، منها مثـــلاً تخفيض المساحات الزراعية الخاصة وبعض المحاصيل (التبغ والقطن) وذبح الماشية ، واجبـار الولاية على دفع مكافآت تشجيعية للمزارعين برسم تعويضات لهـــم تقتطع من الصناعات التي تجري عليها اول تحويل (فدفعت مصانع الطحين رسماً معيناً على القمح) . ودفعت في انكلترا مبالغ لمربي الماشية ، ولمنتجي الحليب (بشكل توزيعـــات بسعر مخفض لاولاد المدارس) ، ولمنتجي الشوفان والشعير . وفي فرنسا ، اشترت الدولة كل الكحول المستخرجة من التنبيـــذ الفائض عن الاستهلاك المحلي ، وخصصت عـلاوة صيانة للمزارعـين الذين يخزنون محاصيلهم من القمح ، ودفعت ، عام ١٩٣٥ ، تعويضات للكرّامـــين الذين اضطروا لاستبدال نصوبهم ، ومكافآت لمصدري الزبدة والمنتوجات الراقنجية .

مسلك الحكومة بشأن الاسعار والاجور

لم يتسم تصرف الحكومة في مجالات الاسعار والاجـور بذات الطابع . ففي الولايات المتحدة الاميركيـــة ، انصرف نشاط الحكومة الى تنقية السوق الداخلية الضخمة قبل ان تهتم بتأمين اسواق جديدة لها في الخـارج . ولذا حرصت قبل كل شيء ، على رفع الاجور واسعار المواد الزراعية بحيث تتوفر للمزارعـين وللعمال القدرة الشرائية اللازمة ، وبالتالي اتخاذ الوسائل التي تؤمن انتاجية طيبـــة للمشاريع الاستثمارية . وحاولت فرنسا من جهتها عن طريق الاتفاقات المعروفـة باتفاقات ماتنيون ، بعث النشاط في الحركة الاقتصادية بتقوية القدرة الشرائية ، وبحرصها على الا يفسد ارتفـــاع الاسعار الغاية من رفع الاجور والمرتبات . امـــا في المانيا التي كان يهمها ، قبل كل شيء ، تشجيع حركة التصدير ، فقد حرصت حكومتها ، على تأمـين الاستقرار ، للمارك الالمـاني ،

وبالتالي تأمين الاستقرار للاسعار والاجور . فقد جرى تثبيت الاسعار فيهـا على معـدل سنة ١٩٣٢ ، وراحت الشركة الغذائية تفرض رسوماً عالية على المبيعات وتؤمن حاجة المستهلكين عن طريق الزامهم استلام حاجتهم من المـواد الغذائية باسعار محـددة . وحاولت الحكومة الايطالية ، من جهتها ، تحويل المستهلكين عن استهلاك اللحوم والخضروات والثمار الطازجة والزيت ، اي كل هذه المواد الغذائيةالتي اما لا تفي بالحاجة او انهيتوجب استيرادها من الخارج ، او انها تصلح للتصدير ، وتؤمن بالتالي قطعاً نادراً للبلاد . فقد انصرف جـل عنايتها في هـذا المجال الى توجيه انظار المستهلكين للسمك والاجبان والنشويات. وجرى في فرنسا ، عام ١٩٣٧ تحديد اسعار بعض المنتوجات الزراعية .

معالجة البطالة

انكى الرزايا واشدها هولاً ووطأة على الاطلاق البطالة . فالى جانب هـذا الفريق من العمال المحظوظين نسبياً الذين استمروا في عملهم ، هنالك ملايين منهم عاطلون عن العمل كلياً او جزئياً او بصورة متقطعة . ولذا نراهم عرضـة للهواجس والهموم والبؤس التي تنتابهم ليل نهار . فوسائل الاسعاف التقليدية كالضمان ضد البطـالة ، والتأمين الخاص او العام التي كانوا يعولون عليها عادة في المرحلة الاولى من مراحل الازمـة ، لم تلبث ان اصبحت عاجزة عن بعث الطمأنينة في النفوس . ولذا كان لا بد من توزيع تعويضات بصورة منتظمة وفقاً للنظام المعمول به في انكلترا ، هـذه التعويضات الحاصلة اساساً من الحسومات المقتطعة من اجور العمال الى جانب هذه المساعدات المالية التي تدفعها خزينة الدولة مما يوازي تقريباً نصف مرتب العامل او اجره قبل انقطاعه عن العمل . وبالنظر لوفرة البضائع المكدسة في العنابر ، على اختلاف انواعها التي لم تكن لتفسح استخدام عمال عاطلين عند المباشرة بانتاج بضائع جديدة ، لا يمكن تصريفها ، فقد لجأت الحكومات الى اجراءات طالما لجأت اليها من قبل لامتصاص البطالة وتشغيل العاطلين عن العمل ففي كل بلدان العالم ، وفي جميع القارات على السواء ، تُفتح ورشات عمل لشق الطرقات وانشاء الاوتوسترادات ، وبناء الخزانات والسدود والمساكن الشعبية وقد بلغ قيمة المبالغ التي صرفتها الدول على هذه الاشغال عام ١٩٣٣ — ١٩٣٤ نحـواً من ٦٠ ٪ من مجموع موازناتها . وفي المانيا ، عـام ١٩٣٧ ، كان ٧٢٫٦ ٪ من الانشاءات والمباني على حساب الدولة . وخصصت انكلترا ١١٥ مليون جنيـه لبناء مساكن شعبية وتشكلت في الولايات المتحدة الاميركية ، تحت ادارة هـاري هوبكنز وكالة خاصة عُرفت باسم وكالة النهوض بالاشغال ، كان من اهم اهدافها ، استخدام العاطلين عن العمل (بمعـدل ٣ — ٥ ملايين عامل) وتُدفع لهم اجور تأمينية ادنى قليلاً من الاجور المألوفة ، انما كانت تفي لتأمين حياة كريمة . وتبقى مساعدات التأمين وقفاً على اصحاب العاهات والشيوخ وغـير المؤهلين الذين لا يمكن الانتفاع بهم .

وهكذا نرى ان عودة الامور الى مجاريها الطبيعية انما تمت ، في المرحـلة الاولى ، بواسطة

مؤسسات الدولة ، كما ان هذه المؤسسات قامت بالمهمة نفسها ولو بصورة مستورة . وفي سبيل العاطلين الجدد ، انشأت الولايات المتحدة مخيمات عمل (١٥٠٠ مخيم) ضمت بين ١٩٣٣ — ١٩٤٠ نحواً من ٢٬٥٠٠٬٠٠٠ عامل استخدموا في تجفيف المستنقعات واعمال توسيع الطرقات وغير ذلك من الاشغال العامة . وفي المانيا استغرقت الانشاءات العمرانية عدداً كبيراً من العمال . واخذ هذا العدد بالهبوط والتناقص من ٥٬٥٧٩٬٠٠٠ عام ١٩٣٣ ، الى ٤٬٧٣٣٬٠٠٠ عام ١٩٣٣ ، والى ٢٬٦٥٧٠٠٠ عام ١٩٣٦ . وجاءت خطة السنوات الاربع التي وضعت لتطوير انتاج المعدات الحربية السريع والكثيف تمكن معامل الصناعة الثقيلة التي لم تكن تستغل سوى ٣٠ ٪ من طاقتها الانتاجية ، من ان تمتص البطالة كلياً في البلاد . وسياسة الاكتفاء الذاتي التي فتحت اسواقاً جديدة للصناعات الكيماوية والميكانيكية ، عملت هي الاخرى في الاتجاه ذاته .. كذلك انشاء مصلحة العمل الالزامي ، ثم في آخر المطاف العودة الى سياسة الخدمة العسكرية العاملة سنة ١٩٣٥ .

والصناعة الحربية اتاحت لايطاليا هي الاخرى ، ان تمتص قسماً كبيراً من العاطلين عن العمل . وفرنسا لم تتخذ اجراءات حاسمة بهذا الصدد الا عندما استلمت الجبهة الوطنية الحكم في البلاد . وكان من نتائج العمل باسبوع الاربعين ساعة عمل ان انخفض عدد العاطلين عن العمل في البلاد ، وذلك بنسبة ١٣٫٣ بالمئة بين ١٩٣٦ — ١٩٣٨ ، ولم يخرج الامر عن كونه ، في الواقع ، سوى تدبير مخفف ، وليس امتصاصاً كاملاً اذ ان البطالة الجزئية بقيت قائمة في البلاد ، وقد كان هنا تأثيره الظاهر للقانون الذي فرض الخدمة العسكرية ، وبذلك ازداد الجيش ١٬٠٠٬٠٠٠ جندي ، كما ان استخدام ادارة السكة الحديدية لـ ٨٠٬٠٠٠ عامل اضافي وتقوية الصناعات الحربية خففت كثيراً من وطأة البطالة . وهكذا ان عجز الاشغال العامة ، بعد سنة ١٩٣٤ عن استئصال البطالة في البلاد ، وتطور العلاقات الدولية ، كل هذه العوامل وجهت الدول الكبرى وجهة الصناعات الحربية التي جاءت تكمل الدور الذين لعبته الاشغال العامة وتحل محلها . ومنذ عام ١٩٣٦ ، اخذت الاعتمادات المرصدة في موازنات هذه الدول تفوق بكثير الاعتمادات الاخرى . وهذه الصناعات كانت بالفعل وراء عودة النشاط الصناعي ، عام ١٩٣٤ والتي حالت دون وقوع نكسة اقتصادية عام ١٩٣٨ . وبالعمل ، فالبلدان التي على غرار المانيا انفقت كثيراً على تسلحها ، شهدت في هذا الوقت بالذات زيادة ملحوظة في نشاطها ، بينما الولايات المتحدة والدول الاخرى التي اتجه اقتصادها وجهة السلام عرفت نكسة محسوسة .

تنظيم الاقتصاد

وتدخلت الحكومات ايضاً لتنظيم الانتاج والمبادلات التجارية . فقد انشأت حكومة الولايات المتحدة ، في هذا المجال ، مراقبة لم تر اشد منها في كل الدول الحرة ، فاتخذت عدداً من الاجراءات تحدد معها الاصول والقواعد الخاصة بتأليف رأس المال ، وتعيين المحافظين والمديرين ومراقبة اعمال المصارف التجارية . فالمصارف التي تزيد فيها

قيمة الودائع على مليون دولار ، رأت نفسها مضطرة للتأمين عليها في حلقة المصارف الاتحادية للاحتياطي . وللمصارف المنتسبة للاتحاد وحدها حق بالاسهم . وأخضع اصدار اسهم جديدة لقوانين بغية الحؤول دون تصريف السندات المشبوهة او المزورة او تلك التي لا رصيد فعلي لها .

وحاولت الحكومة في فرنسا ، منذ عام ١٩٣٦ ، الحؤول دون تخفيض سعر الخمور وذلك بحصر قسم من المحصول في المزرعة . واتخذ التدبير نفسه عام ١٩٣٤ لمحصول القمح . وحظر القانون من زيادة زراعة الكرمة اكثر من ١٠ هتكارات ، كما حظر ري الكرمة وسقايتها ، وبيع تفاوى قمح ذات مردود طيب ، وفرض تغيير طبيعة الفائض من هذا المحصول وحظر من انشاء معامل جديدة للسكر . وانشيء عام ١٩٣٦ مكتب القمح الذي اخذ ينظم مبيعات هذا الصنف ويحدد من اسعاره . وتدخلت الحكومة في سويسرا في صناعة الساعات والصناعة الفندقية والتطريز . واصبحت الزراعة في انكلترا اكثر المجالات تنظيماً وتقييداً مع القوانين التي صدرت عام ١٩٣٣ ، وهي قوانين حددت السعر الادنى للحليب والكمية التي يمكن التصرف بها ، كما حددت المساحة التي يمكن زرعها بطاطا . وتدخلت الدولة لتنظيم الصناعات الفحمية والقطنية ، والصلب والورش البحرية . وفي البرازيل ، امرت الحكومة الاتحادية بحرق ٢٦ مليون شوال من البن الذي لم يمكن تصريفه او بيعه .

ففي المجال الصناعي في الولايات المتحدة الاميركية ، شكل قانون النهوض بالصناعة الوطنية (N R A) الصادر في ١٦ حزيران ١٩٣٣ ، والقوانين الاخرى التي تنظم « المنافسة الشريفة » والتي رمت الى مكافحة البطالة ، احدى المراحل الاقصر والاقرب الى الكمال لتجربة الاقتصاد الموجه التي عرفها العالم ، اذ ذاك .. فقد فرضوا اتفاقات ضمن كل حرفة او مهنة ، كما سمحوا بقيام اتفاقات بين مهنة واخرى فحالت القوانين المحرّمة للتكتلات التجارية دون القيام بمثلها حتى الآن .. وفي ايطاليا راحت مكاتب الاحتكارات بمراقبة دقيقة حول عدد من الصناعات ذات المنفعة العامة . وقد صدرت ، عام ١٩٣٢ ، قوانين ايطالية واخرى المانية عام ١٩٣٣ ، جعلت التكتلات التجارية إلزامية في كلا البلدين . وفي فرنسا حيث كان قانون العقوبات المدني مضاداً للتكتلات الاحتكارية ، فقد فرضت المراسيم الاشتراعية ، التي صدرت عام ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ، قيام تكتلات مهنية ، بين مصائد الاسماك والمطاحن وتجارة الخردوات ، وسكة الحديد والطرقات ، او بين الخطوط الحديدية ، والترع المائية . كذلك حظرت الدول ، لمدة عشر سنوات ، إنشاء مصانع احذية جديدة ، وتوسيع الانشاءات القائمة فيها كما حظرت عام ١٩٣٦ ، انشاء مخازن جديدة موحدة الاسعار ، والاسواق النقالة على الشاحنات عام ١٩٣٧ .

وعلى هذا قس ايضاً الاتفاقات الدولية . فقد سعت الحكومات المعنية جهدها لانجاح مثل هذه الاتفاقات التي تنظم انتاج المطاط ، عام ١٩٣٤ ، والسكر ، مع الخطة المعروفة بخطة

سادبورن للتثبيت الموضوعة عام ١٩٣١ ، والاتفاقات الخاصة بالخشب المنشور، عـــام ١٩٣٦ ، والاتفاق الآخر الخاص بالقصدير ، عام ١٩٣١ ، الذي استطاع ان يخفض عام ١٩٣٣ ، انتـاج هذا الصنف الى ثلث انتاجه عام ١٩٢٩ . وهكذا طلع علينا بين ١٩٢٩ – ١٩٣٢ ، إثنان وخمسون اتفاقاً دولياً ، معظمها اتفاقات اقليمية عقدت بين دول الاتفاق الصغير . من ذلك مثلاً اتفاق اوتاوا بين انكلترا ودول الدومنيون .. وبينها هذه الاتفاقات الثنائية العديدة التي عقدتها المانيا . وفي عام ١٩٣٦ ، عقدت الدول السكندينافية مع بلجيكا وهولنـــدا ولوكسمبورغ ، هدنة جمركية في مدينة اسلو .

وهكذا نرى الدول تتزع الى تشكيل تكتلات اقتصادية ، فأطلت علينا في المجالين الوطني والدولي صورة مسعفة للتخطيط الاقتصادي لا تزال بعد غائمة في الاذهان وغير مكتملة القسمات حتى في هذه الدولة بالذات التي عرفت بتمسكها بسياسة حرية التبادل التجاري كالولايات المتحدة الاميركية . فالاقتصاد ولا سيما الريفي منه خضع للتخطيط الى حد بعيد . فكيف الامر بتلك البلدان التي لم تكن وسخت فيها بعد اصول هذه السياسة واعرافها . فلا عجب والحالة هـذه ان يأتي عمل الحكومة فيها اعمق توجيهاً واوسع مراقبة .

تطور القطاع العام

ونشط القطاع العام للعمل بنسبة ما اصيب به القطاع الخاص من عجز وقعود . فشمرت الحكومات عن سواعدها وقولت بنفسها القيام بالاعمال والنهوض بالمسؤوليات التي لم يسبق لهـا ان تمرست بها من قبل . وهكذا برزت للعيان مشروعات حكومية جديدة وشركات اقتصادية مشتركة بينها وبين الشركات الخاصـة . فقد خصت الحكومة الفيدرالية جانباً كبيراً من نشاطها للقطاع العـــام ليس بشرائها اسهماً ممتازة في بعض المصارف فحسب ، بل ايضاً بإنشائها عدداً من المؤسسات الحكومية التي لم يكن لها من وجود ، من قبل للتسليف العام ، في هذه القطاعات بالذات التي اهملتها المصارف من قبل. فقد وسّعت من نطاق تصرف المصرف الفدرالي في المجال الزراعي ومصارف التسليف لأجـل قصير واوجدت مصارف التسليف العقاري في الداخل لتمويل المساكن الشعبية وانشائها وشركة الرهونات الفدرالية الزراعيـــة لتسهيل معاملات التسليف مـــع الرهن ، ومصرف التصدير والاستيراد لتمويل اعمال التجارة الخارجية . ولعل امثل صورة لهذا النشاط في القطاع الخاص تبرز في مشروع استثمار وادي تنسي الذي كان مشروعاً عظيماً تقوم بـه الدولة لتطوير منطقة أهمل شأنها الى ذلك الحين . وقد أدى ترويض النهر وكبح جماحه الى جعله صالحاً للملاحة وتوفير القوى الكهربائية والمياه اللازمة للري بفضل سلسلة من السدود الضخمة .

وملأت الدولة في فرنسا الفراغ والعجز الذي وقعت فيه رؤوس الاموال ، وذلك بالاشتراك مع رجال المال واصحاب الـــثروات الخاصـة لانشاء شركات اقتصادية مشتركة . وبفضل مساهمتها المالية هذه التي جاءت مباشرة او مداورة، طلعت في البلاد شركات احتكارية مختلفة، منها مثلاً الشركة الوطنية للرون (١٩٣٣) وشركة $SNCF$ التي أنشئت عام ١٩٣٧ برأس

مال بلغت حصة الدولة منه ٥١ بالمئة ، وشركة الرين للقوى المحركة، وشركة البترول الفرنسية. وابرمت الدولة اتفاقات مع منتجين في القطاع الخاص محتفظة لهم ببعض الارباح على المبيعات (٣٢ بالمئة) كالمكتب الوطني للازوت . واصبحت الدولة في عداد الصناعيين عندما امت بعض الصناعات الحربية (١٩٣٦) . وتبدو مساهمة القطاع العام بشكل ابرز ايضاً في مجال التسليف ، وتتميز بزيادة حجم التسليف القومي الزراعي ، والمصرف الوطني للتجارة الخارجية للتسليف البحري . وانشأت عام ١٩٣٦ الصندوق الوطني للاسواق الذي اخذ على نفسه تأمين تسهيلات مصرفية لاصحاب الاسواق العامة ، ومصلحة الحوالات البريدية التي بلغت قيمة الودائع التي نقلتها ٤٣٥ ملياراً واصبح بالتالي مصرفاً عملاقاً للتحويلات المالية ، ومصرف التسليف الوطني وهو مصرف حقيقي متخصص في التسليف المتوسط والطويل الأجل في التجارة والصناعة ، وصندوق الودائع والامانات الذي اصبح تحت تصرفه عام ١٩٣٨ ، اكثر من ١٠٠ مليار فرنك ، فكان معاً شركة تأمين ومصرفاً وشركة رسملة الفوائد . وقامت في انكلترا شركات مختلطة ساهمت الدولة في تأسيسها ، منها مثلاً شركة المواصلات والنقل البريطانية عام ١٩٣٣ ، وشركة الاذاعة البريطانية عام ١٩٣٧ .

اما في البلدان ذات الانظمة الدكتاتورية او الجماعية حيث يشتد عمل الدولة ويقسو بعنف ليرتدي شكل مراقبة دقيقة للاقتصاد الوطني ، فالارتباط الوثيق بين الحكومة ورجال المال ، حال دون بروز اي شأن للقطاع العام . ففي المانيا مثلاً تؤلف مشروعات الدولة اصلاً ٩٣ بالمئة من الخدمات العامة (*P. T. T.*) ومن الخطوط الحديدية ، وتوزيع المياه والغاز والكهرباء . ومما هو ادهى من ذلك بكثير هو ان المؤسسات الاكثر مردوداً وعطاء فقد أعيدت الى القطاع الخاص عام ١٩٣٦ – ١٩٣٧ . والدولة التي كانت عام ١٩٣٣ ، المساهم الاكبر في المصارف الكبرى ، عمدت عام ١٩٣٧ ، الى تصفية مساهمتها في هذا القطاع ولم تبق بين يديها وتحت سيطرتها مباشرة ، سوى الشركات الاستخراجية كشركة هيبرنيا التي كانت ملكاً للدولة في سنة ١٩١٤ ، وشركة هرمان غورنغ التي كانت تضم شركات استخراجية وصناعية اعتبرت إذ ذاك قليلة الربح (مناجم حديد فقيرة) وشركة *V I A G* التي تمثل مساهمة الرايخ في عدد من الشركات الخاصة ، ومصانع توليد الكهرباء . ومصانع الألومينيوم ومعامل الصناعات الميكانيكية .

سياسة الاكتفاء الذاتي

ادت القومية الاقتصادية الى سياسة الاكتفاء الذاتي بهذه الدول التي تفتقر الى احتياطي الذهب في صناديقها ، وكانت عاجزة عن القيام بالتزاماتها المالية لدفع الديون المترتبة عليها (ديون بحدة) ، كما كانت عاجزة عن الحصول على قروض جديدة في وقت حرمتها سياسة الحماية الجركية المتشددة التي جردتها من كل وسائل الوفاء الممكنة . وهكذا نزعت كل من دول المانيا وايطاليا واليابان الى تشكيل وحدات منها منعزلة عن باقي اجزاء العالم، محاولة ان تؤلف من ذاتها مراكز اقتصادية، تتضارب

اساليبها بصورة جذرية مع مبادىء الرأسمالية التقليدية ، لا سيما مع حرية التجارة القائمة على أساس الذهب .

ولما كانت هذه الدول أعجز من ان تدفع ثمن المواد والخامات المستوردة بالعملات النادرة ، فقد حاولت جاهدة ان تستغني عنها وذلك بتشجيعها الانتاج الوطني في بلادها او بمبادلة هذه المواد المستوردة بالبضائع التي تُصنع عندها .. وقد كان لندرة العملة الصعبة ، والخوف من فكرة الحصار البحري التي لا تزال ذكرياته المريرة عالقة في الاذهان ، ان حمل كلا من المانيا وايطاليا على اتخاذ اجراءات تفسد كل عملية استيراد للمواد الغذائية والخامات من منشأ زراعي . والتنظيم الذي خضعت له الزراعة في المانيا شجع على تأمين مواسم طيبة من الخرطل (بديلا عن القمح المستورد) ، وخيوط الغزل من انتاج البلاد كالقنب والكتان ، والسكر وتحسين عروق الماشية ، واستمرت في ايطاليا محتدمة ناشطة ، المعركة في سبيل القمح التي ابتدأت عام ١٩٢٥ . فقد وضعت رسوم جمركية عالية على الاستيراد وزيدت كثيراً مساحة الأراضي المستصلحة للزراعة ، لا سيما في الجنوب وفي الجزر الايطالية ، مما أدى الى اعتماد سياسة غلاء الخبز (ضعفي سعره العالمي) ونجحت سياستها في هذا المجال الى حد بعيد . كذلك اخذت في تشجيع الزراعات نصف الاستوائية كالقطن وما شاكل .

وفي المجال الصناعي نشط كثيراً استثمار الموارد الطبيعية التي كانت مهملة للآن لما هي عليه من فقر (مناجم الحديد) ، او تلك التي تستثمر بشكل مرض (النحاس) وتضافرت الجهود لتنشيط استثمار مناجم الرصاص والتحري عن البترول او البحث عن بديل له كالوقود المستخرج من الفحم الحجري ، والمطاط الصناعي (بونا) والجلد الصناعي والمنسوجات الاصطناعية (كالحرير الصناعي واللانيتال) ، ومواد التشحيم . وهذه الصناعات الجديدة التي امدت البلاد بخامات وطنية ، تنعم بتدويل الدولة لها ، بالرغم من التكاليف العالية التي تتطلبها ، وكثيراً ما تكون من جنس ادنى بكثير من المواد الطبيعية .

كذلك اخذوا بتنظيم مكافحة التلف والبذرقة في المعادن المستوردة من الخارج . فقد فرضوا ان يستبدل النحاس بالالومينيوم في الاسلاك الكهربائية كما فرضوا جمع الحدائد العتيقة والنفايات على اختلافها التي يمكن صهرها وصبها من جديد والاستفادة منها بشكل من الاشكال ، والقصدير والكروم والنحاس .

التجارة الخارجية في البلدان المعتمدة سياسة الاكتفاء الذاتي

كذلك خضعت التجارة الخارجية لتنظيمات دقيقة إذ كانت المموّل الاول لمد البلاد بالخامات التي لا بد لها منها في أمور التسلح وفي إنتاج مواد صناعية في تصديرها تأمين للعملات الصعبة ، فقد اخضعت هذه التجارة لاجراءات خاصة من التقنين وإجازات مسبقة للاستيراد والتصدير ، ولاحكام مختلفة أدّت الى انشاء عملات من نماذج مختلفة والتفنن في وسائل توفير أسباب النقد اتينا على ذكرها ، وبفضل هذه التدابير أمكن الوصول الى سياسة من الاغراق التجاري مكّنت

من تصدير منتوجات شعبية بيعت في الخارج بأدنى من اسعارها في الداخل تحت ستار مصنوعات جاهزة . وهكذا اتاحت اتفاقات تبادل ومقايضة عقدتها الحكومة الالمانية ان تؤمن لها عن طريق مبادلة البضائع المصنوعة ، ما تحتاج اليه من المحاصيل والحبوب والتبغ والفاكهة ولحم الخنزير التي لم يكن بالامكان تصريفها في البلاد المنتجة لها ، كبلغاريا واليونان وهنغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا وتركيا . وأولى التحكم بالتجارة الخارجية الحكومة الالمانية موقفاً قوياً في كل مفاوضات تقوم بها في المجال التجاري إذ مكنتها من ان تشتري بالجملة كل ما يُعرض للبيع من هذا الصنف او ذاك . فلم نرَ قط في النظام الرأسمالي الحرّ بلداً يتمتع بمثل هذا الموقف المتين المطمئن الذي وقفته المانيا تجاه دول صغرى ، تعاني على درجات مختلفة ، من وضع اقتصادي مهلهل . وهكذا اصبحت المانيا المتعهد الاكبر والزبون الاهم لهذه البلاد . فبين ١٩٣٤ – ١٩٣٨ ، ارتفعت صادرات ألمانيا الى بلغاريا من ٢٢ الى ٥٨ ٪ ، والى اليونان من ١٩ الى ٣٢ ٪ . والى يوغوسلافيا من ١٦ الى ٥٠ ٪ ، والى تركيا من ١٥ الى ٥٢ ٪ ، والى هنغاريا من ٢٠ الى ٤٨ ٪ كما ان حركة الاستيراد في المانيا ارتفعت ، في هذه الفترة من ٣٠ الى ٦٣٫٥ ٪ من بلغاريا ، ومن ٨٫٥ الى ٥٠ ٪ من يوغوسلافيا ، ومن ١٣ الى ٤٧٫٥ ٪ من تركيا ، ومن ٢٢ الى ٥٠ ٪ من هنغاريا ... وهكذا نرى كيف ان كل هذه البلدان التي وجدت السوق التي هي بحاجة اليها لتصريف انتاجها ، وقعت بحكم الضرورة في تابعية شديدة للرايخ الثالث وأصبحت مدى حيوياً ومنطقة نفوذ له . وقبل الحرب بكثير ، كانت هذه البلدان قد اصبحت من توابعه الاقتصادية .

والطريقة ذاتها اتبعت مع اميركا اللاتينية : اتفاقات مقايضة والمارك أسكي يفضي الى النتائج ذاتها . فبين ١٩٣٢ - ١٩٣٧ ، زادت الصادرات الالمانية الى بلدان اميركا اللاتينية اربعة أضعافها ، واصبحت المانيا بعد سنة ١٩٣٦ اول متعهد للبرازيل وللشيلي والثاني في البيرو وبوليفيا وفنزويلا والمكسيك وغواتيمالا .

وسارت كل من ايطاليا واليابان على الخطة ذاتها ولا سيما ايطاليا بعد عام ١٩٣٥ ، بعد ان شعرت بوطأة العقوبات التي اتخذت ضدها بعد ضمها للحبشة ، وبعد ان تبينت ما هي عليه اوضاعها الاقتصادية والنقدية من وهن وضعف . فقد تألف فيها إذ ذاك ، عشر هيئات تقاسمت فيما بينها التكتلات الصناعية المختلفة ، وعملية تقنين الاستيراد ، كما أرغم المصدرون على التخلي عن ديونهم في الخارج لمعهد القطع الوطني . وقامت مراقبة شديدة على القطع . واقتصرت مساعدة الحكومة على رجال الصناعة ، بعد أن اطمأنت للخطط والتصميمات التي وضعوها ، ولقيت استحساناً عندها . فحظرت الدولة الاستثمارات في بعض المجالات والقطاعات ، وأصبح الاقتصاد الوطني بالفعل اقتصاد حرب وكانت الدولة زبونها الاكبر ورب العمل الاكبر ، إذ أن معظم الصناعات تعمل من قريب أو بعيد لحسابها .

وعقدت اليابان من جهتها ، عقوداً واتفاقات مماثلة . فقد تعهدت تجاه العراق بشراء كمية

محترمة من انتاجه الوطني تساوي ٢٥ ٪ من قيمة صادراتها اليه ، كما تعهدت بشراء كل محصوله من القطن . ونص الاتفاق الذي عقدته مع الهند على ان تبيعها ٣٢٥ مليون ياردة من المنسوجات القطنية مقابل كل مليون طن من القطن الخام تشتريه منها. وحاولت في الوقت ذاته ان تنشىء لها امبراطورية تؤمن لها الاكتفاء الذاتي ، تألفت من منشوريا والصين التي أخذت تنظم احتلالها تدريجياً منذ عام ١٩٣٧ .

تركيز الاستثمارات وتجميعها

كان من جراء النتائج التقنية لهذه الاجراءات المالية موجبات سياسة الاكتفاء الذاتي ، ان شجعت الضائقة المالية على تركيز الاستثمارات وحشدها وعلى انماء قوة التكتلات الاحتكارية . وخسرت الرأسمالية من حدة طابعها التنافسي لتصبح أكثر فأكثر احتكارية . فقد تألف في انكلترا مثلاً كتلة الحديد البريطاني وكتلة الفولاذ البريطاني ، وأصبح تحت اشرافها أكثر من ٢٠٠٠ مصنع وشركة فرعية وذلك بعد ان عقدت عام ١٩٣٥ ، اتفاقها المعهود من الكتلة الدولية للفولاذ . « ثبّتت » أي احتفظت لنفسها كل السوق الداخلية ، وحددت الاسعار وعينت حصص الانتاج ونسبها ، وراقبت مشروعات التوسع التي تضعها شركاتها في المستقبل . وهكذا بطلت كل منافسة لها وانعدمت ، وتم لشريكاتها الثمان عشر التحكم بثلثي انتاج بريطانيا من الفولاذ. وفي الوقت ذاته ، طلعت علينا التكتلات الاحتكارية للمصنوعات الكيماوية بظهور شركة الصناعة الكيماوية الامبراطورية ، والاونيلفر والكورتولدس والشركة الامبراطورية للتبغ وشركة مصانع سيمنت بورتلا ودنلوب « والست الكبار » التي راحت تنتج ٩٠ بالمئة من مجموع السيارات الخاصة و ٨٠ بالمئة من وسائل النقل التجاري .

كان عدد المؤسسات الصناعية في ايطاليا ، عام ١٩٣٧ ، اقل بـ ٥٠٠٠ عما كان عليه عددها عام ١٩٣٤ ، يعمل فيها ٥٠٠،٠٠٠ عامل اكثر مما في السابق . فالمشروعات الصناعية التي تعد اقل من ١٠ عمال والتي كانت تمثل ٧٥ بالمئة من هذا المجموع ، لم تعد تمثل اذ ذاك ، سوى ١٠ بالمئة لا غير من مجموع الانتاج في البلاد ، كما لم تعد تمثل سوى ١١ بالمئة من مجموع العمال . فعملية تركيز المصانع سارت جنباً الى جنب وعملية تركيز رؤوس الاموال . ففي عام ١٩٣٦ ، كان اقل من ١ بالمئة من الشركات الايطالية المغفلة يؤلف ٥٠ بالمئة من مجموع رأس المال والاسهم ، وأكثر من ٨٠ بالمئة من هذه الشركات لم يكن ليشكل سوى ٨ بالمئة من مجموع رأس مالها . ودليل الشركات المغفلة يشير بوضوح الى ان ١٢٨ من الشركات الكبرى تملك نصف مجموع رأس المال التابع لهذا النوع من الشركات .

وفي اليابان ، كان ٦٥ بالمئة من الشركات اليابانية ، عام ١٩٢٩ ، تعود ملكيتها لـ ٧٠٠ شركة ينتمي معظمها لاتحادات تجارية كبرى ، وقد كانت تمثل ١٥ بالمئة من مجموع الشركات اليابانية . اما في اواخر عام ١٩٣٩ ، فقد كان ١٤ اتحاداً تجارياً كبيراً يهيمن على ٦٣ بالمئة من رأس المال المدفوع لهذه الشركات ، و ٧٥ بالمئة من مجموع الودائع المصرفية . وفي هذا التاريخ

بالذات، كانت ١١٢ شركة تحت اتحاد متسوي، عدا عن ٧٠ شركة اخرى تقع تحت اشرافه غير المباشر . وكان اتحاد متسوي يملك ٩٠ بالمئة من النفط الطبيعي، و ٩٢ بالمئة من مجموع الحديد، و ٧٠ بالمئة من الرصاص ، و ٧٥ بالمئة من الكبريت ، و ٣٠ بالمئة من الاسلحة ، و ١٠٠ بالمئة من الحمض الاستيكي ، و ٦٥ بالمئة من البترول ، و ١٠٠ بالمئة من السلوليد ، و ٩٠ بالمئة من الورق ، و ٤٠ بالمئة من الصوف الصناعي ، و ٥٠ بالمئة من الجعة والسكر ، كما كان يراقب ٤٠ بالمئة من تجارة البلاد الخارجية . اما تروست متسوبيشي ، فقد امتد اشرافه الى اربعة قطاعات رئيسية ودور الصناعة البحرية وصناعة الزجاجيات والقصدير والكحول ، كما ان حصته من الانتاج في ٢٤ قطاعاً آخر كانت تتراوح بين ٢٠-٥٠ بالمئة من المجموع . وبعد عام ١٩٣٣ ، رسمت حركة التركيز الصناعي هذه خطاً لم يُسبق اليه في اي بلد من بلدان العالم ، سوى في القطاع الزراعي ، حيث هبط عدد المنتجين للحرير من ٧٦٧٦ ، عام ١٩٢٥ الى ٥٣٢٤ عام ١٩٣٦ ، مع زيادة في الانتاج تزيد قليلاً عن الانتاج الصناعي . واتحاد تجار الاسمدة الكيماوية الذي انشيء عام ١٩٣٢ ، اخرج من السوق التجارية ٥٠٠ بائع بالمفرق ، كما غابت عن الانظار بضع مصارف (فلم يبق منها عام ١٩٣٩ ، سوى ٣٣٩ مصرفاً مقابل ٢١٦٠ ، في عام ١٩١٢ .

وفي المانيا ، حيث كانت حركة التركيز سجلت دوراً عظيماً من التطور قبل عام ١٩١٤ ، فقد شاهدنا ظهور اتحادات تجارية كبرى بحيث بلغ عددها ٣٠٠٠ اتحاد عام ١٩٢٩ ، ضمت شركات من جميع الالوان والنشاطات . وتكاثر في الوقت ذاته ، عدد المصارف . وفي سنة ١٩٢٤ ، انضم مصرف دارمستادت والمصرف الوطني بحيث الفا معاً مصرف دانات . وفي سنة ١٩٢٩ ، انضم البنك الالماني الى مصرف دسكونتو . والقانون الذي صدر عام ١٩٣٣ ، بشأن ضرووة التكتلات التجارية عجّل كثيراً في عملية التركيز هذه ، وزادها نشاطاً وقوى نفوذ الـ (*Konzerns*) في قلب هذه التكتلات . وقد تناقص عدد المؤسسات التجارية بين ١٩٣٢-١٩٣٧ نحواً من ٣١٥٩٨ وحدة اي ٩ بالمئة ، في وقت ازدادت فيه بشكل ملحوظ الاستثمارات وعدد العمال الذين ادخلوا الى العمل . وفي سنة ١٩٣٩ كانت ١٩٥ شركة تجارية ، اي ٣،٦ بالمئة من مجموع الشركات ، تملك ٥٨ بالمئة من مجموع رأس المال والاسهم . وكانت الصناعة الكيماوية في البلاد ، عام ١٩٣٨ ، تعد ٢٥٨ شركة بلغ رأسمالها الموزع اسهماً ١٩٢٤ مليون مارك، مقابل ٤٦٤ شركة عام ١٩٣٢ بذات رأس المال . وشركة سيمانس التي تهيمن على الصناعة الكهربائية توسع نشاطاتها بحيث تضم الكبلات (الاسلاك) والغراموفونات والصناعات الحربية ، كما هيمنت شركة بونا على الصيدلة والادوات المنزلية ، واحتكرت شركة باتسمان صناعة اجهزة تصفيح المعادن وصناعة الدراجات واستخراج الفحم الحجري . والصناعة السينمائية آلت الى يد شركتين كبيرتين هما *U.F.A* وتوبيس وشركة ا. ج فارس الصناعية التي كانت تستخدم عام ١٩٣٩ نحواً من ٢٥ بالمئة من مجموع الشغيلة العاملين في الصناعة الكيماوية

الالمانية ، كانت تملك ٣٣ بالمئة من الرأسمال الاسمي الموظف في هذه الصناعة بقطع النظر عن فروعها الاخرى القائمة في سويسرا والسويد ، والعقود التي ابرمتهـــا مع الشركات الاجنبية ، كشركة ستاندارد اويل في نيوجرسي وغيرها .

والشواهد على سياســـة التركيز الصناعي في الولايات المتحدة الاميركية اكثر من ان تحصى بعد ان خضعت هذه الشركات للانصهار والتقوية من قبـــل اتحاد ارباب العمل بعـد ان رأت تشجيعاً من القوانين المرعية . ففي مجال صناعـــة السيارات وشركات الانتاجية الكبرى : فورد والجنرال موتورز والكريسلر التي كانت تنتج ، عـام ١٩٢٠ نحواً من ٧١ بالمئة و ٨٣ بالمئة من مجموع الانتاج ، عام ١٩٣٠ ، ارتفع انتاجها عـــام ١٩٣٨ ، الى ٩٠٪ . أمـــا الشركات الكبرى لانتاج الفولاذ ، فقد ارتفع انتاجها ، عام ١٩١٩ من ٥٥ بالمئة الى ٦٤ بالمئة من مجموع الانتاج العـــام ١٩٣٩ . وفي قطاع تجارة المواد الغذائية ، كانت خمس شركات كبرى ، مع فروعها المختلفـة تملك ٧٪ من حركة الأعمال ، عام ١٩٢٢ ، فارتفعت حصتها عام ١٩٣٩ الى ٢٤ بالمئة ، كما ان اربع شركات اخرى كانت تصنع ٧٧ بالمئة من اطارات السيارات . ونفس هـــذا العدد من الشركات كان يعطي ٧٣ بالمئة من انتاج و ٩١ بالمئة من انتـاج الآلات الكاتبـــة ، و ٧٥ بالمئة من الاصواف ، الخ . ومن بين الـ ٥٠٠,٠٠٠ شركة موجودة في اميركا عام ١٩٢٩ ، كان ٠,١ بالمئة منها يحقق ٥٠ بالمئة من مجموع الارباح الصافية ، كما ان اقل من ٤ بالمئة من الشركات الصناعية كانت تحقق ٨٤ بالمئـــة من مجموع الارباح العامة . وفي الصناعة ، كان ١ بالمئة من هذه المؤسسات يشغّل ٥٠٠ عامل فاكـثر ويستأثر وحده بـ ٤٨ بالمئـــة من مجموع اليد العاملة في الصناعـــة . وفي نظر ستوب لم تكن بضع مئات بل بالأحرى بضع عشرات من هذه الشركات الكبرى او « شركات المراقبة » . كانت تملك القسم الأكبر من ثروة الشركات المختلفة .

وفي بلد انفتحت آفاقه على الصناعة من عهد قريب ، كالارجنتين مثلاً نرى التركيز الصناعي يجري فيه على نطاق واسع . ففي عام ١٩٣٩ ، كان نصف اليد العامـلة في الصناعة تقريباً يعمل في ١٫٨ بالمئة من هـــذه الشركات . ومنذ عام ١٩٣٥ ، كان ٤٫٣ بالمئة من هذه الشركات يستخدم ٦٥٫٥ بالمئـة من العمال . وفي حقل الكهرباء ، كان ٦٦ بالمئة من العمال يعملون في ٢٫٧ بالمئة من الشركات المعنية بهذه الصناعة .

وفي فرنسا حيث عدد الشركات الصغرى لا يزال هو الذي يطبع النشاط الصناعي في البلاد ، فقد نشطت النزعة نحو التركيز الصناعي ، إلا ان الأزمة اناخت بكلكلها على هذه المؤسسات التي كان لهـا بعض الشأن ، اكثر من الصغرى بحيث ان تيـــار التركيز بقي ضعيفاً اذا ما قارناه بما يجري في البلدان الأخرى ذات الاقتصاد المتطور . وبالمقابل فسياسة الاتفاقات التي لم تنشط كثيراً في قطاع المنسوجات القطنية ، او فشلت

تماماً في صناعة الحرير ، سجلت نتائج ملحوظة جداً في حقل المصنوعات الحديدية التي بذلت جهداً طيباً في تحسين عتادها واجهزتها التقنية . ففي سنة ١٩٣٢ ، جدد وكالة صناعة الحديد في فرنسا ، عتادها كما أنشئت وكالات أخرى للخرصان والحديد المضفح . وعقدت اتفاقات ، عام ١٩٣٤ بين العاملين في انتاج الصلب ، كما عقد اتفاق عام بين منتجي الصلب والفولاذ .

والظاهرة نفسها تبدو بوضوح في الصناعة الكيماوية التي قطعت خطوات حاسمة في مجال التركيز والتجمع الصناعي ، في الصناعات الميكانيكية ، عام ١٩٣٤ – ١٩٣٥ ، وفي صناعة السيارات ، وفي الصناعات الأخرى التي فرض عليها القانون تحقيق مثل هذه الاتفاقات كصناعة الأحذية ، عام ١٩٢٦ ، وصناعة السكر عام ١٩٣٥ .

النتائج

وكان بعض نتائج هذه الأزمة المالية ان حفزت الدولة على التدخل في المجال الاقتصادي ، وهو تدخل لم يسبق ان حدث مثله من قبل ، فتجاوز بعيداً ، باتساعه وشموله ، ما سبق وظهر من نشاط مماثل في هذا الصدد . وهكذا أطل علينا في كل البلدان ، مهما كان نظام الحكم فيها استبدادياً أو ليبرالياً ، اقتصاد موجه ، برز اثره في كل القطاعات ، متوسلاً الى ذلك ، بأساليب وذرائع تكاد تكون متماثلة وان تباينت منها الاشكال والمظاهر الخارجية ، حسبما تكون المصالح المعنية المنظمة تمارس اولاً نفوذاً حاسماً ، وفقاً للظروف السياسية والاجتماعية المسيطرة على هذه الدولة أو تلك . فالسياسة التوجيهية ليست مضادة بحد ذاتها للرأسمالية ، بل على عكس ذلك . فكثيراً ما توطدها وتشد من ازرها ، لا تمس بشيء التركيب المجتمعي وكيانه القائم . ولم نر قط ان مراقبة الحياة الاقتصادية في الدولة وتثبيت الاسعار الجبري ، والحد بصورة تضيق أو تلسع من « الاستثمار الحر » قد انتقصت بشيء من مبدأ الملكية الفردية ، او ان يمهد السبيل او ان يحقق اشتراكية الدولة . ومذهب التدخل الموسوم بطابع المحافظة ، لانقاذ الاقتصاد المعرض للخطر ، تسلح بكل الاجراءات حتى ما ظهر منها بأنها ثورية متطرفة .

الا انه اذا كان باستطاعة بعض البلدان الغنية بما لديها من احتياطي النقد وبما تزخر به من الخامات الوافرة وتهيمن على مناطق رحبة تسرح فيها وتمرح ، ان تجد مصلحتها في بعض هذه التدابير والاجراءات دون ان تضطر لادخال تعديلات او تغييرات جذرية في تركيبها الاقتصادي ، فالدول الاخرى التي لم تتوفر لها مثل هذه الشروط والأوضاع ، رأت نفسها مضطرة لسلوك طريق كان لا بد ان يفضي بها الى سياسة الاكتفاء الذاتي . فمن دول الفئة الاولى ، مثلاً ، الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وفرنسا التي كانت تمتلك ، عام ١٩٣٧ ، ٨٠ في المئة من مخزون الذهب في العالم كما كانت تهيمن على اسواق رحبة في الداخل او في مستعمراتها الواسعة الاطراف ،

ومع سويسرا والسويد والارجنتين وبلجيكا والبلاد الديموقراطية امتلك هذا المجموع المتكون من هذه الدول الثمان ، ٩٢ في المئة من مخزون الذهب ، بينما حصة اليابان والمانيا وايطاليا منه لم تكن لتتجاوز ٥ في المئة ، وان اثنتين من مجموع هذه الدول الثلاث لم يكن لها بالفعل ممتلكات او مستعمرات عبر البحار . فاذا ما كانت عاجزة عن الحصول على الحاجيات التي كانت تفتقر اليها حتى تدفع اثمانها ، كالخامات والمحاصيل الغذائية والمصنوعات ، فقد كان عليها اما ان تطور انتاجها الصناعي او ان تبحث لها عن مواد بديلة او ان تخضع لسيطرتها الاقتصادية والسياسية البلدان المنتجة للمواد التي هي بحاجة اليها اما البلدان الاخرى في العالم ، سواء أوقعت في اوروبا الوسطى او اوروبا الشرقية او في آسيا وفي اميركا الجنوبية ، فقد كانت في وضع قلق مزعزع . وهكذا تسببت الازمة الاقتصادية عن تغييرات جذرية في البنيان الاقتصادي لدى قسم كبير من دول العالم ، وأزكت المنافسات وزرعت بذور اصطدامات جديدة .

الفصل الثالث

الدول وجهاً لوجه مع الأزمة

١ ـ الحلول الوطنية المختلفة

ادت الازمة الى اضطرابات عميقة تباينت نوعاً وكماً هزت الاوضاع الاقتصادية في كل دول العالم ، كما احدثت ردات فعل لم يخف طابعها العام ، الفوارق التي قامت بين دولة وأخرى، كما ان وسائل معالجة الازمة للتخلص منها لم تعط في كل مكان النتائج ذاتها . فلكل بلد والحالة هذه ، طابع خاص يختلف باختلاف طبيعة « التجربة » التي عانتها وكانت مسرحاً لها والطريقة التي سلكتها الازمة في تطورها عندها .

الولايات المتحدة الاميركية : النظام الجديد

ان الاجراءات التي اتخذها الرئيس هوفر في مجال الانكماش المالي وتركه للهيئات والمؤسسات المحلية والمنظمات الخيرية ، مهمة معالجة الازمة كما ترى وفشلها في تدبير الامر ، والتدابير الاخرى التي اتخذها لمواجهة البطالة ، وفشل سياسته الزراعية التي اغضبت الولايات الشمالية الغربية ، المعروفة بوقوفها عادة الى جانب الحزب الجمهوري ، كل هذه العوامل ، مهدت الطريق لفوز الحزب الديموقراطي ، عام ١٩٣٢ . وعندما تسلم فرانكلين د . روزفلت مقاليد الحكم في البلاد ، في اذار ١٩٣٣ ، كانت الضائقة المالية في البلاد قد بلغت منها الأوج . ففي الحين الذي قرر فيه اتخاذ التدابير السريعة لانقاذ المصارف التي تعاني العسر ، بتقديم السلفات اللازمة لها ولمؤازرة المزارعين الذين كانوا في وضع مفجع للغاية ، وخرج من هذه التدابير بخطة شاملة ترمي الى تحقيق اصلاح وطني عام . وهذا لا يعني قط ان القرارات التي اعتمدها قامت على مبادىء بديهية او انها استندت الى خطة موضوعة من قبل في كل جزئياتها ، بل على عكس ذلك ، مرت عليها سلسلة من التغييرات اوحتها الظروف والاوضاع القائمة او ردة فعل الاوساط الاميركية وغالباً بدون اي تنسيق فيما بينها . فلم توضع في اي وقت ما ، خطة شاملة تتناول الاقتصاد الاميركي في مجموعه . فالمستشارون والخبراء الذين جمعهم حوله فألفوا هيئة الخبراء كما تألف من

رجال القانون وعلماء الاقتصاد على مثال ألفن هانس الاستاذ في جامعة هارفرد وأحد اتبـــاع مذهب كينز الذي كان له تـأثير كبير على سياسة الحكومة حول الاعتمادات الكبرى المرصدة لاعادة الحياة والنشاط الى الاقتصاد الاميركي ، والنشاط الى المؤسسات الخـاصة التي تعمل على تأمين البضائـــع الاستهلاكية وبالتالي على تأمين الانتاج . كذلك ضمت هيئة الخبراء هذه بين صفوفها رجال اعمـــال وصحفيين . وسياسة التدخل هذه عُرفت عندهم باسم « النظـــام الجديد » الذي حدد روزفلت نفسه بأنه « مفهوم جديد لواجبات الحكومة ومسؤولياتهـا نحو الاقتصاد العالمي » ، وهي سياسة لا تختلف بشيء عن سياسة اشتراكية دافـــع عنها الرئيس في خطابه الانتخابي الذي القاه في ١٤ تشرين الاول ١٩٣٦ ، فشدد قائـلا : « هي ادارتي التي اتفقت على نظام الربح الخاص وعلى سياسة المشروعات الحرة واوقفتها عند حـافة الانهيار بعد ان بلغت شفا هار حيث اوصلها هؤلاء بالذات الذين يحلو لهم تخويفكم الآن » .

فالخطة الجديدة انما هدفت الى اعادة التوازن بين التكاليف والانتاج ، وبين حيـاة المدن والريف وبين الاسعار الزراعية والاسعار الصناعية ، كما هدفت الى تحريـــك السوق الداخلية وتنشيطها ، السوق الوحيدة التي لها اهميتها ، وذلك عن طريق مراقبة الاسعار والانتـــاج ، واعادة تقييم الاجور والطاقة الشرائية لدى الجمـــاهير ، اي لدى المزارعين والعمال ، وضبط ظروف العمل (رفـــع الاجور وتخفيض ساعات يوم العمـــل ، وغير ذلك من التدابير) . وهذا هو بالذات ما تهدف اليه الاجراءات التي اوجبت مراقبة المصارف وتنظيمها ومراقبـــة نشاط البورصة ، وعملية تخفيض قيمة الدولار مرتين : في ايار وتشرين الاول ١٩٣٢ ، وقانون تعديل الادارة الزراعية الذي افسح المجال امام تخفيض بعض الزراعات ، وقانون العودة الى الوضع السليم (*R. A. A.*) ، وهـذه السلسلة من القوانين ، التي نصت على تخفيض ساعـات العمل في اليوم ، ورفع المرتبات والاجور ، وحددت المنتهيات القصوى كما حددت الانتاج منعاً لكل منافسة او لكل مزاحمة غير شريفة . « فالفرض » الذي رمت اليه هذه الخطة ، يقول روزفلت ، هو تطمين الصناعة بتحقيق ارباح معقولة وتطمين العمال بالحصول على اجور مرضية. وكذلك قل عن القوانين الاجتماعيـة التي فرضت التأمين والضمان ضد البطالة ، ورسمت الحـد الادنى للارباح خلال اربعين ساعة عمل في الاسبوع ، بواسطة قانون العمل الذي صدر عام ١٩٣٨ ، وشجع تشييد مساكن شعبية رخيصة ، والحرب ضد المساكن الزرائب . ومن هنـا جاءت هذه الاعمال الانشائية الكبرى تقوم بها الدولة ، وقانون قدامى المحاربين الذي اوجب توزيع اكـثر من ملياري دولار ، للمحاربين القـدامى ونشّط الى حد بعيـد ، تنفيق المواد الاستهلاكية .

والخطة الجديدة قوبلت بنقد عنيف من قبل المحافظين الذين هالهم تضخم الموازنة ، كما هالهم من جهة اخرى ، التجاوز على حقوق الولايات وامتيازاتها والتشجيع المعطى للنقابات العمالية ، وكل الاجراءات التي جاءت في مصلحة اصحاب الاجور . وعندما اعلنت المحكمة العليا ، في ايار ١٩٣٥ ، عدم شرعية قانون *N.R.A* الصادر في كانون الثاني وقانون *A.A.A* لحقـــوق

الولايات ، امكن مع ذلك الحفاظ على سياسة الانقاذ هذه بفوز روزفلت بانتخابات الرئاسة لعام ١٩٣٦ . وامام خطر استهداف المحكمة لمحاولة اصلاح جذرية تنزل بها ، اضطرت المحكمة العليا للرضوخ والاعتراف بحق حكومة الاتحاد تنظيم التشريع الاجتماعي في البلاد . فقد اقرت بشرعية قانون العلاقات الوطنية الصادر عام ١٩٣٥ ، هذا القانون الذي ضمن حرية العمل للحركة النقابية ، اسوة بالقانون (NRA و AAA) وقانون حماية التربة الذي اعاد تحت ستار حماية التربة ، احكام قانون العلاقات الوطنية (NRA) . كذلك رفض النظر في الدعوى المقدمة من قبل الشركات الخاصة ضد مشروع سلطة وادي تنسي ، عام ١٩٣٦ .

النتائج

ما عسى ان كانت نتائج هذا الجهد ؟ فالاصلاح جاء على غير استواء تشوبه مساوىء عديدة ، وبدا ناقصاً في مجالات عديدة ، كما انه تم ، خلافاً لما جرى في عدد من البلدان ، بمعزل عن أي سياسة تسلح . ففي عام ١٩٣٩ ، لم تكن الاعتمادات المخصصة لامور التسلح لتزيد على ١ بالمئة من مجموع الموازنة العامة ، كما ان خط الانحناء الذي رسمه الانتاج الصناعي جاء متكسراً . ففي اذار ١٩٣٣ ، عندما تسلم الرئيس مقاليد الحكم ، كان الدليل المسجل ٤٩٫٦ بالمئة ثم اخذ يرتفع ليبلغ ٨٤ بالمئة في تموز ، ثم عاد وهبط في آب واذ ذاك جرى تخفيض الدولار للمرة الثانية واضيفت الى سياسة التضخم المالي سياسة الامتصاص التدريجي . فالتقدم جاء بطيئاً طيلة عام ١٩٣٤ ، وفي الشطر الاول من عام ١٩٣٥ ، اذ لم يكن عدد العاطلين عن العمل في حزيران من هذه السنة ليقل عن ١٢,٥٠٠,٠٠٠ عامل . وحركة العودة الى الوضع الطبيعي اخذت تنطلق من هذا التاريخ ، اذ ارتفع دليل الانتاج الصناعي من ٧١٫٤ ٪ في ايار ١٩٣٥ ، الى ٧٩٫٨ ٪ في تشرين الاول ، والى ٨٧٫٤ ٪ في كانون الاول والى ٩١,٦ ٪ في ايلول ١٩٣٦ ، والى ٩٩ ٪ في اذار ١٩٣٧ . وقد وقعت ردة عكسية في هذا الوقت بالذات ، اذ كان دليل الانتاج الصناعي ، في ايار ١٩٣٨ يوازي ٦٤ ٪ الا ان العودة الى سياسة الامتصاص جعلته يرتفع الى ٨٩ في كانون الاول . وبدا اذ ذاك ان الوضع قد استقر على الاجمال بالرغم من انه لا يزال في البلاد ٩ ملايين من العاطلين عن العمل ، كما ان اسعار البضائع ظلت هي الاخرى آخذة بالهبوط .

ارتدت الازمة في الولايات المتحدة الاميركية طابع ثورة فعلية كما اثرت عميقاً في الرأي العام الذي شعر بانه على شفير الهاوية . « فلربما كانت هذه الازمة الحادث الوحيد في تاريخنا الذي احدث تغييراً جذرياً في تاريخنا الوطني ، كما يؤكد غيرارد ، كما ان هذه الازمة انطبعت ذكراها طويلاً في نفوس الاميركيين . فقد اتاحت من الوجهة السياسية ، لحكومة الاتحاد ، بسط نفوذها وتدخلها في مجالات كانت محرمة عليها حتى ذلك الوقت ، وذلك في ما بعود للحالة الاجتماعية ، كما ان الخطة الجديدة امنت للروح النقابية الحرة تحقيق نجاحات حاسمة . فقد الزم قانون واغنر ، ارباب العمل ، الاعتراف للعمال التابعين لهم ، بحرية تنظيم نقاباتهم (وهذا انما يعني نهاية

المنشأة المفتوحة، اي رفض استخدام المصنع والمتجر للعمال النقابيين واللانقابيين على السواء، ونهاية سيطرة العمال المطواعين واجبارهم على مناقشات ظروف العمل مع العمال انفسهم تحديداً للاجور بالاتفاق فيما بينهم . وقد انشئت محكمة وطنية للفصل في المشكلات الناشبة بين العمال وارباب العمل ، مع مراعاة الحق النقابي والعمل على تشجيع العلاقات الجماعية بين ارباب العمال والنقابات . ومع ان قرارات هذه المحكمة لا تكتسب الصفة الالزامية ، فقد تمكنت من ان تحل بين ١٩٣٥ – ١٩٤٥ ، بفضل النفوذ الادبي الذي تتمتع به ، اكثر من ٣٠،٠٠٠ قضية . ومع ان هذا التشريع دخل اميركا بعد اوروبا بمدة طويلة ، فقد قوّى من نفوذ العمال في المجتمع الاميركي .

بريطانيا العظمى

جاءت الازمة في بريطانيا اقل فداحة وفظاظة منها في اي بلد آخر . فالوزارة العمالية التي وقف حزب الاحرار الى جانبها وساعد بذلك على كبح جماحها ، حاولت عبثاً تجاهل الخطة التي وضعها حزب العمال الدولي (I.L.P.) بعنوان : اشتراكية هذا العصر ، وطبقت مع وزير المالية سنودن سياسة تخفيض النقد . فقد ارغمتها الازمة ، تحت ضغط الخوف الذي ما فتئت صحافة المحافظين تغذيه في النفوس ، لتأليف حكومة اتحاد وطني شددت بدورها من سياسة تخفيض النقد وادت الى تحقيق وفر بلغ ٧٠ مليون جنيه في صلب مشروع الموازنة ، عن طريق تخفيض تراوحت نسبته من ١٠ – ٢٠ ٪ من مرتبات الموظفين وتعويضات العاطلين عن العمل وعن طريق تخفيض مدة الحصص الى ٢٦ اسبوعاً في السنة . والانتخابات العامة الجديدة التي جرت سنة ١٩٣١ في جو مشبع بالتدهور المالي امنت فوز حكومة وطنية قضت تقريباً على كل معارضة لحزب العمال . ومع ان هذه الحكومة هي برئاسة احد اعضاء حزب العمال السابق ، فالبلاد تخضع لحكومة محافظة موالية للمبادىء الليبرالية يرعاها وزير المالية ، اذ ذاك ، نفيل تشمبرلين . وتخفيض قيمة الجنيه في ايلول ١٩٣١ قبل ان تعمد اية حكومة الى تخفيض قيمة نقدها في الخارج ، ادى الى تحسين ملحوظ في حركة الصادرات ، اذ عرفت بريطانيا وحدها ان تفيد لبعض الوقت من الاعانة الخاصة بالتصدير التي اعتمدتها . وهكذا توقف الانتاج عن الهبوط الذي كان اخذ يعانيه ، ولا سيما في قطاع الصناعات الجديدة ، والصناعات الكيماوية والكهرباء وصناعة السيارات ، كما اوقفت حركة البطالة ، ونشطت حركة التصدير وسجلت بعض الارتفاع في صادراتها الى افريقيا الوسطى ومصر ، كما سجلت زيادة محسوسة في التصدير الى الهند واليابان .

وامكن على اثر هذا النشاط إعادة مخزون الذهب . وعودة البلاد الى سياسة الحماية الجمركية ، واتفاقات اوتاوا التي عقدت عام ١٩٣٢ (وهي اتفاقات جاءت في صالح بلدان الدومنيون اكثر منها في صالح انكلترا نفسها) فأتاحت للحكومة سبيلا اكبر للتدخل في الشؤون الاقتصادية : كمراقبة الواردات الزراعية والحد منها ، والرسوم الجمركية التي رمت الى تشجيع الصناعات الرئيسية في البلاد بجعلها اكثر مردوداً وأوفر ربحاً ، وتخصيص مساعدات

مالية لهذه الصناعات التي لم تسيج حولها الرسوم الجمركية كما يجب، والى الحد الذي كان متوقعاً، كالنقل وحركة الانشاءات البحرية ، وتأمين وسائل النقل في لندن ، عام ١٩٣٣ ، والنقل الجوي بدمج شركات الطيران الانكليزية تحت اسم شركة الخطوط البريطانية عبر البحار، عام ١٩٣٩ ، وعقد معاهدة تجارية ترمي الى تشجيع تصدير الفحم الحجري ، والجهود المبذولة لتشجيع الصناعات الجديدة وتشجيع حركة بناء المساكن الشعبية . ومختصر الكلام، فالبطالة التي بلغت الذروة عام ١٩٣٣ (٢٢ بالمئة من مجموع اليد العاملة في البلاد) ، اخذت تهبط تدريجياً لتبلغ ١٢ بالمئة عام ١٩٣٧ ، وهو عدد لا يزال يبز المعدل الذي كانت عليه البطالة عام ١٩٢٩ ، الا ان عدد السكان ازداد بنسبة ٣٫٥ بالمئة (راجع شكل ٦) . وقد حدث بالرغم من انخفاض حركة التصدير ازدهار اقتصادي محسوس في الداخل ، عاد بفائدة كبرى على الصناعات التي تؤمن الاستهلاك الداخلي وحركة البناء . وسجلت انكلترا اذ ذاك ، ارتفاعاً في المستوى العام للحياة لدى السكان ، وعرفت ان تفيد كثيراً من هبوط اسعار المواد الغذائية والخامات والمواد الاستهلاكية المترتب عليها استيرادها من الخارج ، كما تحسنت ظروف تموينها كثيراً في الوقت الذي حلت فيه مشكلة السكن في البلاد . والنسبة بين اسعار المواد المصدرة التي جرى تخفيضها الى الثلث ، وبين اسعار الواردات التي انخفضت ١/١٠ في المائة ، اصبحت اكثر ملاءمة طيلة هذه الفترة بكاملها (شكل ٦) . والميزان التجاري كان ايجابياً عام ١٩٣٥، وبعد ذلك اختل هذا الميزان مع انه لم يصل الى ما كان عليه الوضع عام ١٩٣١ .

وهكذا ، ومع ان رصيد الموازنة كان واطياً ، فلم يتوقف يوماً ، وانتفت كل زيادة منذ عام ١٩٣٠ ، واخذ منذ عام ١٩٣٥ يظهر نقص مستمر ، كما ان الاستثمارات في الخارج هبطت هي الاخرى بحيث وصلت الى درجة الصفر ، عام ١٩٣٧ . وجاء هذا الهبوط دليلاً جديداً على ان البلاد آخذة بالافتقار . وتأخر الوضع الاقتصادي ، كما سبق لكينز وتنبأ به ، وقع ، عام ١٩٣٨ ، اذ سجلت البلاد خروج مبالغ كبيرة من الذهب كما سجلت هبوطاً في قيمة اجنبيه . لم تدم هذه الحركة طويلاً ، اذ ان تأزم الوضع الدولي حمل الحكومة على تقوية سلاحها مما ادى الى نشاط حركة الاعمال في البلاد . وهكذا نرى ان انكلترا في عام ١٩٣٩ لم تكن استطاعت ، شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة وفرنسا ، ان تجد الدواء الشافي والعلاج النافع للأزمة التي تعاني منها . والبطالة العامة بقيت مستبدة بالبلاد كما بقيت صناعات التصدير تتألم وتتلكع في هبوط مزمن . وقد بقي التوتر الاجتماعي محتدماً . فكان على المحافظين ، ان يواجهوا الآن معارضة اشد من جانب العمال الذين نالوا في انتخابات عام ١٩٣٥ ، ما يوازي ٣٨٫٤ بالمئة من مجموع الاصوات وهو اكبر معدل سجلوه حتى الآن .

فرنسا

ففي الحين الذي حافظت فيه الولايات المتحدة ، منذ عام ١٩٣٢ ، وبريطانيا العظمى منذ عام ١٩٣١ ، على الحكومة ذاتها بعد ان تباينت سياستها بالطبع تجانساً وتماسكاً مع انها انبثقت من مبادىء لم تتغير كثيراً في هذه المدة بالذات ، فقد مرت

فرنسا ، في الفترة نفسها ، بعدة تجارب واختبارات متناقضة .

فاقتصادها لم يتأثر بالازمة الدولية الا في عام ١٩٣١ . ومنذ عام ١٩٣٣ ، بدت اسعار المواد المعدة للتصدير اعلى بكثير عندها من اسعار هذه المواد في الخارج . فالسوق الوحيدة المفتوحة امامها هي سوق الامبراطورية الفرنسية . وهكذا هبط الدخل الوطني ٢٠ بالمئة ، كما ان اسعار الجملة هبطت ، هي الاخرى ، ٤٤ بالمئة ، واسعار الفرادي او المفرق ٢٩ بالمئة وأطل من جديد العجز في الموازنة وفي الدين العام . وهذا الاضطراب الاقتصادي والمالي طرح على بساط البحث متانة النقد الفرنسي . فمنذ عام ١٩٣٤ ، اخذت تهرب من البلاد مبالغ ضخمة

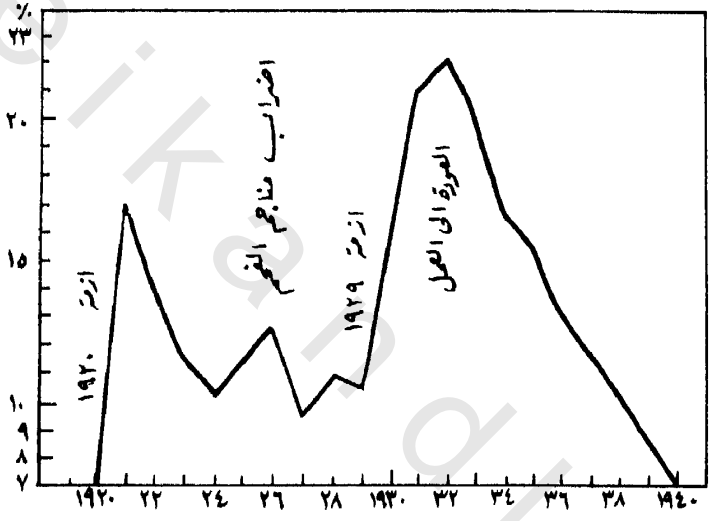

شكل ٦ ـ التغييرات الطارئة على حركة البطالة في بريطانيا بين ١٩٢٠-١٩٤٠ .
(الى اليسار : معدل العاطلين عن العمل)

من الذهب في الوقت الذي حدث فيه هيجان من قبل الاحزاب وتكتلات اقصى اليمين التي تُعِد ضد الاكثرية اليسارية التي جاءت بها انتخابات عام ١٩٣٢ ، ثورة ٦ شباط (فبراير) . وعادت هذه المبالغ الى البلاد بعد ان شكل دومرغ وزارته ومعه عادت السلطة الى احزاب اليمين . وعادت حركة هرب الاموال عودتها الاولى ، عام ١٩٣٥ . ومصرف فرنسا الذي يعبر قيامه عن وضع بلد يتألف معظم سكانه من اصحاب الدخل ، وقف يعارض عملية تخفيض الفرنك ، سيراً مع الحركة التي قامت بها انكلترا والولايات المتحدة الاميركية ، الامر الذي ادى الى هبوط كبير في حركة التصدير ، اذ ان الاسعار الفرنسية بقيت أعلى بكثير من

الاسعار في البلدان التابعة لكتلة الجنيه . واعتمدت حكومة لافال سياسة شديدة لتخفيض سعر الفرنك ، معتمدة في ذلك على المراسيم الاشتراعية الخاصة بمعالجة البؤس (تخفيض ١٠ بالمئة من نفقات الدولة العامة) مع سياسة صارمة ضد الملطوسيانية او تحـــديد النسل التي ادت بدورها الى تحديد الانتاج الزراعي والصناعي . ولذا لم تشارك فرنسا بعودة الانفراج العـام الذي عم العالم بين ١٩٣٣ – ١٩٣٧ . فقد جاءت في المرتبة الدنيا في سلم ارتفاع دليل الانتاج في العالم وحركة الانتاج عندها بين ١٩٣٣ – ١٩٣٧ ، بدت زهيدة للغـــاية ، اذ لم تزد عن ٤٫٣ بالمئة ، بينما بلغ هذا المعدل ١٠٠ بالمئة في المانيـــا ، و ٧٤٫٤ بالمئة في اليابان ، وسقطت وحدها بين دول العـــالم الى ادنى من مستوى عام ١٩٣٣ ، بينما نهضت كل الدول الاخرى وتحسنت فيها الاوضاع ، واستمر انتاجهـا الصناعي يتراوح بين ٨٢ – ٨٣ بالمئة مما كان عليه عام ١٩٢٨ . وازداد عدم التوازن سوءاً واضطراباً وشكل هبوط الانتـاج الزراعي كارثة . وهكذا وجدت البلاد نفسها وجهاً لوجه مع هبوط اقتصادي ذريع .

الجبهة الوطنية

ان الفشل الذي بليت به سياسة تخفيض النقد ، والبؤس الذي سببته هذه السياسة في جميع اطراف البلاد ، كان وراء نجاح الجبهـــة الوطنية في انتخابات عام ١٩٣٦ النيابية ، التي نص برنامجها الاقتصادي على اتخـــاذ اجراءات ترمي لبعث الحركة والنشاط في الحياة الاقتصادية ورفع القيمة الشرائية للفرنك . وعندما تولت حكومـة بلوم مقاليد السلطة في البلاد انفجرت غضبة الشعب بعد ان كظمها طويلاً من قبل . فالصعاب التي أدت إليها الازمة ، منذ عام ١٩٢٩ ، اتاحت لارباب العمـل بنعمة « الحق الالهي » ان يعملوا بمساعدة الحكومة في السنوات السابقة ، كل تشريع يتعلق بالعمل (الاتفاقات المشتركة ، والضمان الاجتماعي) ، وان يفرضوا سلطتهم ومشيئتهم عليـــا بضربهم كشحاً عن المطالب العمالية ، واللجوء بصورة احتياطية الى صرف العمال وطردهم . وهؤلاء العمال الرازحون تحت البؤس ، اخذوا ، بعد ان بلغ اليأس منهم في هـــذه السنوات الاخيرة ، كل مبلغ ، يتنفسون الصعداء عندما رأوا في الحكم ، وهم لا يصدقون عيونهم ، حكومة تتفهم الى حد بعيد ، المآسي التي يتسكعون فيها والتي يعانون منها الأمرين ، فتدافع عن مصالحهم المشروعـة : وعلى ضوء هذه الامور ، ندرك جيداً ، ما وقع من حوادث احتلال المصانع وحركات الاضرابات الـــتي ادت في حزيران ١٩٣٦ ، الى اتفاقات ماتنيون ، في المؤتمر الذي عقـده المنتجون الفرنسيون الذين يمثلون ارباب العمل في فرنسا . وفي بضعة ايام لا غير أقرّت القوانين التي جاءت توضيحاً واعترافاً رسمياً بهذه الاتفاقات . فالاجور زيدت من ٧ – ١٥ بالمئـة وتقرر دفع الاجور في الاجازات ، وشرع بمفاوضات حول اتفاقات جماعية مع المنظمات الاكثر تمثيلاً للحركة العمالية ، كما ضمن حق تأليف النقابات ، وتعيين انتخاب ممثلين في كل مؤسسات العمل التي يزيد عدد العمال في الواحدة منها على عشرة عمال . وصدر أخيراً قانون يحدد ساعات العمل في الاسبوع بأربعين ساعة عمل الامر الذي ادى الى امتصاص جانب من العاطلين عن العمل . إلا ان معارضة بعض

أرباب العمل لهذه الاجراءات القانونية وصمودهم في وجه تطبيقها ، ادخل القلق على أصحاب الثروات ، فأخذت رؤوس الاموال بالهروب الى الخارج ، كما اخذوا في الادّخار ، إذ ان زيادة الاجور ، والاجازات المدفوعة وتخفيض ساعات العمل في الاسبوع كل هذه ادت الى زيادة في كلفة الانتاج وترك اثره ظاهراً على اسعار المبيع . والزيادات الجديدة التي لحقت الاجور لم يلبث ان عقبها ارتفاع في اسعار تكاليف الحياة ، كما ان التشويش والقلق اشتد بين الناس وساورتهم المخاوف . وفي ايلول ١٩٣٦ ، بلغ من ارتفاع الاسعار بعد الاصلاحات الاجتماعية ان انقطعت حركة التصدير تماماً . وجاء تخفيض قيمة الفرنك متأخراً جداً كما جاء معدل التخفيض عالياً ، بحيث ان رؤوس الاموال المهربة لم تعد الى البلاد خوفاً من هبوط جديد في الاسعار ، كما ان مبالغ جديدة جرى تهريبها خارج البلاد . وبدلاً من ان يوسع ارباب الاعمال اعمالهم واشغالهم ، راح فريق من ارباب الصناعة ورجال الاعمال والتجار يحولون مدخراتهم ورأس مال محلاتهم الى سبائك من الذهب او الى دولارات . واذ رأت السلطة نفسها عاجزة عن معالجة الامر وأسقط في يدها ، قررت حكومة بلوم « التمهل » اي التوقف في عملية الاصلاحات الاجتماعية ، ولم تلبث ان انهزمت عندما تقدمت من المجلس بالموافقة على اعطائها حق استصدار المراسيم الاشتراعية مكافحة منها للمضاربات المالية .

« فتجربة بلوم » اصيبت بالفشل في معظم قطاعاتها لانها عجزت عن تأمين الاصلاحات الاساسية التي كان من شأنها ، لو تمت ، حرمان خصومها ، مما لديهم من وسائل التأثير على الاعتماد والتسليف وبالتالي على النقد. فقد جاء اصلاح مصرف فرنسا ناقصاً، كما لم تجرِ أية مراقبة على المصارف والمؤسسات المالية وعلى عمليات القطع في البلاد . اما مراقبة الاسعار فقد جاءت بدائية وكذلك وسائل التنفيذ التي اخذت بها ، ولذا لم يكن لها من اي تأثير . والاسعار التي فرضتها الاحتكارات بقيت جامدة قائمة كما صمدت في وجه تخفيض قيمة النقد .

وعادت حكومة شوتان التي خلفتها الى سياسة التضخم المالي التقليدية ، اي الاستلاف من مصرف فرنسا بحيث تستطيع الحكومة مواجهة التزاماتها . وقد حدث في حزيران ١٩٣٧ تخفيض جديد في قيمة الفرنك بعد ان أخذ يدوّر في فلك الاسترليني ، وخسر ٤١٫٥ بالمئة من قيمته الأصلية .

ومن جهة اخرى حدث منذ ١٩٣٨ ، مع وزير المالية الجديد بول رينو ، تحت ستار عملية « تطويع » ردة فعل قوية ضد القوانين والتشريعات الاجتماعية التي صدرت عام ١٩٣٦ ، والعودة الى سياسة الانكماش المالي ، وعصر اعتمادات الموازنة العامة ، والذي تسبب عن الاضراب العام الذي وقع في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٨ ، والذي كان من فشله ان اضعف الحركة العمالية واثر عليها الى حد بعيد . وسياسة نزع السلاح كانت اذ ذاك ضاربة اطنابها ، كما ان دليل الانتاج الصناعي كان قد ارتفع من ٧٦ بالمئة عام ١٩٣٨ الى ٨٧ بالمئة عام ١٩٣٩ .

وهكذا فقد مر الاقتصاد الفرنسي طيلة الضائقة الاقتصادية في فترة من الركود والجمود بينما كانت في الدول الاخرى فترة تميزت بالنشاط والديناميكية (شكل ٧) . ان ارتفاع الاسعار الفرنسية حرمت المنتوجات الزراعية من اسواق تفي بحاجتهـــا : فالقمح والنبيذ والشمندر السكري محاصيل شكت فرط الانتاج والحماية الجمركية التي مهما المحافظة على الوضع القـــائم

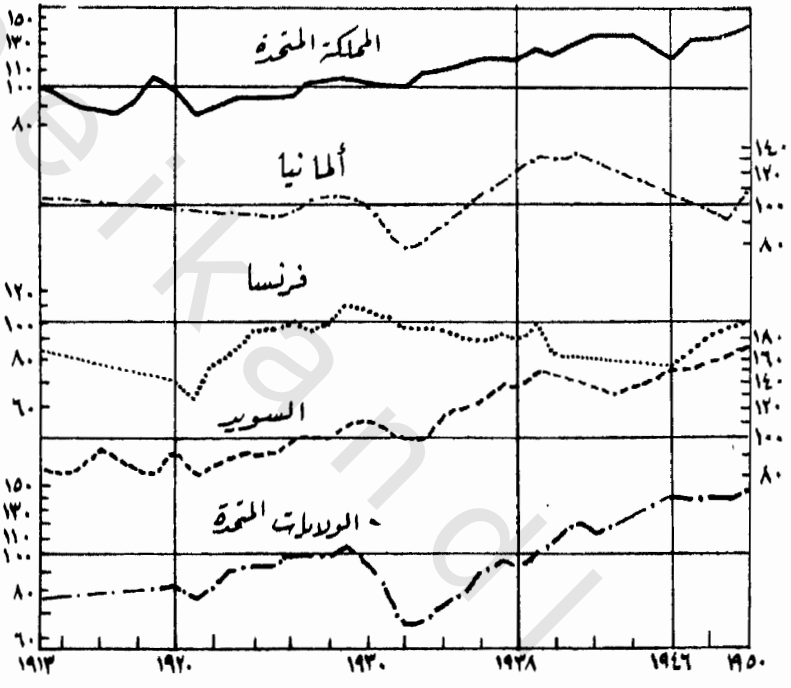

شكل ٧ ـ الدخل القومي للفرد في المملكة المتحدة ، المانيا ، فرنسا ، السويد ، الولايات المتحدة
بين ١٩١٣ ـ ١٩٥٠ (١٠٠ ـ المعدل لعام ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩)

وحالت دون مقايضة البلاد الفائض من انتاجها الزراعي بما تحتاج اليه من مواد زراعية اخرى، والاسعار الدارجة هي بالفعل عالية جداً بالنسبة للأسعار العالمية وان كانت واطيـــة بالنسبة لاسعار الكلفة . والطحين والقمح واللحوم والمحاصيل الزراعية الاخرى هي في فرنسا اغلى منها في هولندا وانكلترا والسويد وبلجيكا . وغلاء ثمن المنتوجات الصناعية التي لا غنى للزارعـين عنها تحد كثيراً من امكانيات الربح بتصدير المحاصيل الزراعية كما تحول دون تجهيز المزارعـين

بالاعتدة والتجهيزات التقنيـــة . فالمكننة لا تفي بالغرض كما ان الاساليب الزراعية وانماطها رديئة للغاية . وهكذا بقيت قائمة ، مرعية الجانب وسائل استثمارية متخلفة جـداً ، تعمـل في ظروف حياتية قاسية وتنتج في ظروف مرزحة ، « فالزراعة في فرنسا هي من هذه القطاعات المتخلفة عن ركب الحضارة وسير الزمن ضمن اقتصاد يشكو الضعف والجمود » . أما الصنـاعة الفرنسية على اختلاف مظاهرها ، فهي تعاني ، منذ عام ١٩٣٠ ، وضعاً هزيلاً من الانحطـاط الموصول من جراء ضعف انتاجية العمل ، اذا مـا قيست بالولايات المتحدة وبالمانيـا ، باستثناء الصناعات الحديدية والمطاط والكرتون (المقوي) . فالمستوى التقني ، والتركيز الصناعي ادنى بكثير منه في البلدان الصناعية الاخرى . والتجارة الخارجية ، تأخرت هي الأخرى وأصيبت أكثر مما أصيبت به هذه المرافق في الدول الاخرى . فقد كانت تمثل ، عام ١٩١٣ ، نحواً من ٧،٧ بالمائة من مجموع التجارة العالمية ، بينما لم تعد تمثل ، عـام ١٩٣٧ ، سوى ٥،١ بالمائة وهو تأخر بلغت نسبته ٣٨،٨ بالمائة ، بينما لم يبلغ هذا التأخر في انكلترا سوى ٨ بالمائـة وارتفعت الزيادة في الولايات المتحدة الاميركية ٣ بالمائة . والنقص في الميزان التجاري كان افـدح من ذلك وأدهى ايضاً . فبينما كان يمثل ١٦،١ بالمائة من مجموع الصـادرات ، عـام ١٩٢٩ ، إذا به يهبط الى ما نسبته ٥،٧ بالمائة عام ١٩٣٨ . اما ميزان المدفوعات ، فالزيادة التي تميز بها في الماضي ، حل محلهـا نقص ملحوظ في الدخل السياحي ، وفي ريع الخدمـات ولا سيما ريع الأموال المستثمرة في الخارج . ان خروج رؤوس الأموال الضخمة التي فرت الى الخارج لم تكن استثمارات منتجة بل مجرد عملية مضاربات مالية . فالأرصدة الفرنسية في الخـارج ، التي بلغت قيمتها ١١٠ مليارات فرنك ، عام ١٩٣٧ ، هي في الغالب ، ديون قصيرة الاجل . وفي حماية من الرسوم المنفتّرة وعمليات التقنين التي جاءت تحمي ليس فقط فروع الصناعة الآخذة بالنمو والتطور بل كل الصناعات على اختلاف انواعها ، راحت الهيئات المالية والصناعية تقصر كثيراً من حركة الانتاج ومن الاستثمار ، على امكانيات الامتصاص والتنفيق المباشرة المتوفرة للسوق المحلية التي كانت من الضيق والضعف بحول دون تحقيق ارباح كبـيرة . فقد اعتمدوا سياسة مالطوسية تقوم على الاكتفاء الذاتي والانطواء التي لم تستهدف لا فتح اسواق جديدة في الخـارج لها ، ولا العمل على توسيع وترحيب السوق الوطنية . أما بشأن صغار التجار ، فقـد تضخم عددهم كثيراً دون أي اعتبار او نسبة للكميات المبيعة .

وهذا التأخر الاقتصادي جاء نتيجة سياسة مستوحاة من الروح المحافظة في هـذا النظام الاجتماعي الذي حرص على ان يحافظ على البنيان الاقتصادي والاجتماعي القائم في البـلاد . فالابقاء على الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة الهامشية ، إذ عجز عن منافسة الشركات الكبرى كما عجز عن دفع اجور عالية ، اتاح من جهة ثانية للتكتلات الاحتكارية التي تستطيع وحـدها تأمين انتاج بكلفة ادنى من البضائع التي تنتجها المحلات الاولى ، ان تفرض رسوماً على المبيع تؤمن لها ارباحاً ضخمة .

المانيا

كان للازمة في المانيا ، نتائج مروعة بالنسبة للوضع الحرج الذي احاط باقتصادها نتيجة لحركة التصنيع الآلي ولضخامة رؤوس الاموال التي وُظّفت بفوائد عالية ، ولا سيا بالنسبة لتابعيتها ولتعويلها ، الى حد كبير ، على الاستثمارات الاجنبية الضخمة التي يوشر بها منذ عام ١٩٢٥ . وهذا التوازن الضعيف الذي حققته لم يلبث ان هوى عندما هبطت الاسعار العالمية وعندما جعلت الازمة الناشبة من الصعب جداً ، على الصناعة الألمانية ، الحصول على اعتمادات تسليف جديدة سواء من خزينة الدولة او من اسواقها المعروفة .

فالانتاج الصناعي المبني على دليل ١٠٠ لعام ١٩٢٩ ، هبط من ١٠٧ ، عام ١٩٢٩ الى ٥٨,٥٪ في آب ١٩٣٢ ، كما هبط انتاج الفحم من ١٦٣ مليون طن الى ١٠٤ ، والحديد من ١٦ مليون طن الى ٥,٧٠٠,٠٠٠ ، وارتفع عدد العاطلين عن العمل في المانيا من ٩٩٤,٠٠٠ الى ٥,٥٧٩,٠٠٠ ، كما هبطت الاجور الى نصف معدلها ، وسجلت الصادرات هبوطاً بلغ ٤٥٪ من قيمتها ، و٦٢٪ من حجمها ، رغم سياسة الاغراق التي تمشت عليها الحكومة . والتجأ المستشار برونتنغ الى الوسائل التقليدية في معالجة الوضع ، كتخفيض قيمة النقد ، ومراقبة الارصدة واقتطاعات ضخمة في صلب الموازنة ، وهبوط الاسعار ، ورفع نسبة الحسومات وإعادة تنظيم حركة التسليف وتخفيض اجور العمال ومرتبات الموظفين ، والغاء رسوم الحماية الجمركية . فقد حصل في مؤتمر لوزان في حزيران من عام ١٩٣٢ ، على إلغاء تعويضات الحرب . الا ان عنف الحركة واحتدامها والاوصاب التي مرت بها الطبقات العمالية بعد ان تضرست بالبطالة ، والتطرف الذي اخذت تنزع اليه ، زاد كثيراً من عدد انصار الحزب الشيوعي العاملين على اثارة الاضطرابات الاجتماعية . واذ رأت الطبقات الوسطى نفسها مهددة بالحركة البروليتارية ، فلم تر الطبقات الموجهة واصحاب الصناعة الضخمة لها منجاة وخلاصاً الا في حل فاشي او دكتاتوري. واذ ذاك قبض الحزب الوطني الاشتراكي في كانون الثاني ١٩٣٣ ، على السلطة في البلاد في وقت كان فيه التدهور المالي بلغ الحضيض . فالمهم ، في الدرجة الاولى ، اعادة الحركة والنشاط الى الاقتصاد الوطني عن طريق فتح منافذ واسواق جديدة ، ومحاربة البطالة . لم يكن هنالك ، في بادىء الامر خطة موضوعة منظمة . فالخطة الرباعية الاولى التي اطلقوا عليها اسم خطة الخدمة ، لم تكن في الحقيقة سوى سلسلة من الاجراءات المتخذة لمعالجة البطالة في البلاد . ووضع في خريف ١٩٣٦ الخطة الرباعية ، الثانية المعروفة « بخطة الانتاج » . فرمت الى تأمين عهد الحكومة المطلقة ، والدكتاتورية تحت سلطة غورنغ الذي طلع بالفكرة ، وهي عبارة عن ادارة عملاقة جبارة تعمل على تنظيم الوضع الاقتصادي في الاساس . فالدولة هي ، عند الانطلاق بالخطة ، الزبون الوحيد وستبقى فيما بعد الزبون الرئيسي . وهي المصرف الرئيسي وتحتكر كل منافذ التجارة الخارجية . فبدون ان تؤمم الاستثمارات الكبرى او ان تديرها بنفسها ، فهي تتولى ادارة الاقتصاد باعطائها التوجيهات التي تراها لازمة ، وبمراقبتها الاسعار والاجور بعد ان حددتها ، وبتوجيه الاعتماد وحركة التسليف . ولاول مرة في التاريخ نشهد اقتصاداً رأسمالياً

يخطط له في وقت السلم . وكان من تحالف الحزب مع الرأسمال الضخم ، ان حال دون استعمال العلاج الذي يوسع من نطاق السوق الداخلية بزيادة القوة الشرائية لدى المجتمعات السكانية ، اي رفع المرتبات . ولذا اعتمدت الحكومة سياسة الاشغال الضخمة ولا سيما انشاء شبكة الاتوسترادات ، وسياسة التسلح ، وخلق مصلحة « العمل الالزامي » ، وتسليف الدولة مالاً للزوجين الجديدين ، اذا ما تعهدت الزوجة بالانقطاع عن العمل خارج منزلها ، والى انشاء منظمة نقابية جديدة . فالانتاج استعاد بسرعة قدرته المنتجة . فقد حقق منذ عام ١٩٣٦ ، معدل عام ١٩٢٩ ، وتجاوزه عام ١٩٣٩ بنسبة ٣٣٪ ، وجرى امتصاص البطالة تدريجياً . ففي عام ١٩٣٨ ، لم يبق عاطلاً عن العمل سوى المسنين وغير المؤهلين .. فقد برزت في الطليعة مصالح الانتاج (المواد الاولية ، والطاقة) ومصالح الاستثمار والتوظيف (البناء) ، فاخذت تنمو وتطرد وتتسع ، بينما ازداد انتاج المواد الاستهلاكية ١٣٪ عن معدله لعام ١٩٢٨ ، واصبح يفي تقريباً بحاجات السكان الآخذ عددهم بالازدياد ونفقات التسلح الضخمة الباهظة ، بحيث ان مستوى عيش السكان المدنيين ، بقي كما هو تقريباً دون اي تغيير . وهكذا بفضل حافز الطلب العام ، أصبحت المانيا الدولة الوحيدة التي امّنت العمل لليد العاملة في البلاد ولجهازها الصناعي الضخم . ومما هو احسن من ذلك وافضل ، افتقار البلاد للمزيد من اليد العاملة الكفوّة ، وللمزيد من العمال المزارعين ، وهي ظاهرة برزت منذ عام ١٩٣٥ .

اليابان

ارتدت الازمة العالمية في اليابان مظاهر مختلفة تعارضت مع الكثير من المظاهر التي سجلناها لها في البلدان الصناعية الاخرى . فقد كانت الازمة فيها قصيرة واناخت بكلكلها على القطاع الزراعي الا انها كانت اعجز من ان تحد من نشاطات عدد كبير في قطاعات الصناعة وحركة التصدير . وعلى الاجمال ، فقد كان اثرها ضعيف الوقع على البلاد واصابها من جانبين معاً : تخفيض في حركة التصدير نتيجة للهبوط الذي اصاب التجارة العالمية ، كما ان هبوط الاسعار ادى الى خراب العاملين في القطاع الزراعي . فقد الحق هبوط « الازدهار الاميركي » ضرراً محسوساً في القطاعات الاكثر تعرضاً للتجريح في اقتصادها القومي ، وأدى الى هبوط في سعر الحرير الخام (٥٠٪ عام ١٩٣٠) وفي صادراتها من المنسوجات القطنية (٢٧٪ عام ١٩٣٠) كما ادى الى انهيار عدد كبير من المزارعين وفرض البطالة على عدد من مصانع النسيج والحياكة حيث تعمل الفتيات اليابانيات .

واشتدت الازمة فيها بعد عام ١٩٣١ ، اثر رفع معدل الرسوم الجمركية في الهند وحركة المقاطعة التي برزت في الصين . وجاء اخيراً تخفيض العملة اليابانية في الوقت الذي كان فيه الين تقريباً على سعره لعام ١٩٢٦ فبدا عالياً بالنسبة للدولار ، مما ادى الى هبوط في الاسعار بلغ معدله ٣٥ ٪ ، بين نيسان ١٩٢٩ وتشرين الاول ١٩٣١ . وجاء هبوط اسعار الارز ثالثة الاثافي في خراب الفلاحين الذين رأوا انتاجهم يهبط الى ٤٣ ٪ ، الا ان انكماش الانتاج الصناعي كان ابعد من ان يكون له الاتساع ذاته والاستمرار ذاته الذي نراه يحل في المنتوجات الزراعية ، فالهبوط لم يتجاوز ٨،٤ ٪ ، ومنذ عام ١٩٣٧ ، ارتفع الدليل الى فوق ما كان

عليه عام ١٩٢٩ ، واستمر في تصاعده بحيث بلغ ١٧٣ عام ١٩٣٧ (مع الملاحظة ان ١٠٠ هو دليل عام ١٩٢٩) . وسبب ذلك هو ان حزب منسيتو الذي عاد الى الحكم في صيف ١٩٢٩، سارع الى اعتماد السياسة التقليدية التي كانت دوماً تعتمد تخفيض قيمة العملة ، مما ادى الى اقالته من قبل الجيش الذي تسلم الحكم . وفي عام ١٩٣١ ، عمدت الحكومة العسكرية الى حظر اخراج الذهب من البلاد وتخلت عن قاعدة الذهب ، وخفضت سعر الين ثلثي قيمته واعتمدت سياسة الانكماش المالي التي قضت بزيادة الاعتمادات الخاصة بالجيش والاسطول . وقد تضاعف دين الحكومة ، بين ١٩٣١-١٩٣٧ ، وارتفعت اسعار الحاجيات بالجملة حتى انها بلغت مستواها لعام ١٩٢٩ ، ودليل اجور العمال الذين يعملون في مصالح الجيش والتسلح ، ارتفعت بين ١٩٣١- ١٩٣٦ ، من ٩١ الى ١٤٠ ٪ (باعتبار دليل ١٠٠ الحد الوسط بين ١٩٣١ - ١٩٣٥) ، بينما اسعار المنسوجات القطنية والحريرية بقيت ادنى مما كانت عليه عام ١٩٢٩ ، اما الازدهار فقد كان من نصيب الصناعات الثقيلة والصناعات الحديدية والميكانيكية والكيماوية والانشاءات البحرية (عدد العمال العاملين في هذه الصناعات على اختلافها يمثل نسبة لم تلبث ان ارتفعت من ٢٥ الى ٤٠ ٪ ، في أواخر عام ١٩٣٧ . وفي عام ١٩٢٩ كان عدد العمال العاملين في هذه المصانع ٨٢٥،٠٠٠ ، فارتفع عددهم ، عام ١٩٣٧ ، الى ٢،٢٥٠،٠٠٠ ، وساعد على هذا الارتفاع الضائقة التي نزلت في القطاع الزراعي اذ اجبرت عمالاً كثيرين على النزوح من الريف الى المدن بحثاً لهم عن عمل . وارتفع انتاج الفولاذ الخام من ٢٥٠،٠٠٠ طن عام ١٩٢٩ ، الى ٥،٥٠٠،٠٠٠ طن عام ١٩٣٦ ، كما تضاعف انتاج البلاد من الحديد ، وازداد كذلك انتاجها من الفحم الى اكثر من الثلث . والحزب العسكري الذي يتولى الحكم في البلاد ويوسع من نطاق سلطته على الحكومة بعد العصيان الذي وقع في شباط ١٩٣٦ ، تابع بنشاط محموم ، تصنيع منشوريا كما واصل تأييد تغلغل الجيش في الصين ، حيث عادت الحرب المكشوفة الى الظهور عام ١٩٣٧ . وفي اليابان ، كما في المانيا وفي ايطاليا ، نحن امام اقتصاد موجه للحرب ، فيخضع المشروعات والاستثمارات الخاصة للاعتبارات الستراتيجية ، ويوسع ، يوماً بعد يوم ، من اشراف الحكومة على حركة القطع وعلى التجارة الخارجية وحركة التسليف بعد ان وُجّهت نحو الصناعات الحربية ، ونحو الاستهلاك والاسعار والمبيعات .

فاليابان هي الدولة الاستعمارية الوحيدة التي تشجع التصنيع في مستعمراتها في الخارج بتأمين التنسيق التام مع صناعاتها . ومما لا شك فيه قط ان الاقتصاد الحربي الذي كان الدواء الناجع للأزمة في الوقت الذي بقيت فيه القطاعات الاقتصادية الاخرى تحت الضغط ، حتى اقتصاد الولايات المتحدة الاميركية نفسها ، تحيطه اليابان بعنايتها الكبرى وتوسع من نطاق اقتصادها، مما ادى الى تسجيل ارتفاع محسوس في الدخل القومي . وقد عملت التجارة دوماً على سد العجز في الميزان التجاري ، عن طريق الخدمات المتنوعة ، والأسطول التجاري الذي ارتفع حجمه الى ٤،٥٠٠،٠٠٠ متر مكعب ، اصبح الآن الاسطول

الثالث في العـــالم . والاستثمارات الضخمة التي قامت بها الدولة والقطـــاع الخاص ، لم تتوقف سوى فـــترة قصيرة ، واستمرت في ارتفـــاعها كما ارتفعت طلبـــات السلطات العامة .

البلدان ذات الاقتصاد الزراعي

ان تدابير الحماية التي لجأت اليهـا كل الدول وتسلحت بها ، وتطور الانتاج الزراعي في كل من انكلترا والمانيا وايطاليا ، ادخـل الخلل والبلبلة على السوق الدولية ، وتسبب بانخفاض هام في المشـتريات لدى الدول المصدّرة لها ، كما تسبب ، بالمقابل ، بانخفاض في شراء المنتوجات المصنوعة في البلدان المعروفة باقتصادها الزراعي ، اذ كانت عاجزة عن مواجهة اثمانها . واخذت هذه البلدان تشعر اكثر من كل وقت مضى بتابعيتها ، وتتألم من فقدان المنتوجات المصنوعة . ولذا راحت تقبـل على التصنيع بهمة ونشاط . فقد تمكنت بما لديها من اعتمادات نادرة ، وبواسطة مقايضة انتـاجها ، عملاً بسياسة المقايضات التي دشنتها المانيا ، وتوفر يد عاملة رخيصة في البـــلاد ، ان تستدرج رؤوس الاموال . كل هذه العناصر وما اليها اتاحت لها تأمين الاجهزة والاعتدة الآليـــة التي تساعدها على خلق الصناعة فيها . وهكذا راحت المانيا تطور صناعاتها الغـذائية كما تطور صناعة تركيب الآليات واجهزة الراديو بعد ان فرضت رسوماً جمركية عالية على الاجهزة الجاهزة التركيب . وفي عام ١٩٤٠ ، كان باستطاعتها تقريباً ان تكفي نفسها بنفسها في عدد كبير من المصنوعات المشغولة . واخذت الشيلي في تنظيم صناعتها ، سعياً منها وراء مزاحمة النترات الصناعية ، وتطور اجهزتها وعتادها في سبيل تطوير الطاقة الكهربائية المائية ، بواسطة اعتمادات حصلت عليها من بنك التصدير والواردات في واشنطون ، قدمها لشركة التصدير الشيلية التي تأسست عام ١٩٣٩ . وفي الهند وتركيا والبرازيل ، حققت صناعـــة النسيج تطورات عظيمة وبذلت مثل هذا المجهود ، كل من بلدان اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية ، كما سُجّل تقدم محسوس في كل من رومانيا واليونان ، وبولونيا وهنغـاريا . ففي كل بلدان اوروبا او البلدان الواقعة وراء اوروبا ، جاء الاقبال على شراء الآليات الجاهزة خلال عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ، دليلاً قاطعاً على هذا العزم الصادق في النهوض بسياسة التصنيع ، وتوفير القوى المحركة ، وتأمين اسس الاستقلال الاقتصادي الذي ادى في بعض الدول الى الدكتاتورية الفعلية .

وقد جاءت النتائج بليغة في لغتها . فالبلدان التي لا يزال لها انتاج مرتفع نسبياً خلال الازمة والتي زادت نسبتها نسبة عام ١٩٢٩ ، هي هذه الدول الزراعية التي اعتصمت بسياسة التصنيع. فالارقام البيانية او القياسية لصناعة النسيج عام ١٩٣٧ ، هذا النموذج بالذات لانتاج الحاجيات الاستهلاكية ، بلغ ٢١٦ في ليتوانيا و ٢٠٥ في الشيلي و١٧٦ في فنلندا و١٦٣ في السويد ، ١٥٤ في النرويج (مع العـلم ان ١٠٠ هو الرقم البياني لعام ١٩٢٩) .

٢ – الوضع الاقتصادي بين ١٩٣٧ – ١٩٣٩

ضعف الابلال ووهنه

جاءت نتائج هذه الجهود غير متكافئة ، كما رأينا بالنسبة لجميع البلدان ، باستثناء فرنسا . فالازمة التي ظهرت عام ١٩٢٩ ، اخذت تحتدم وتشتد حتى عام ١٩٣٢ ، ثم طرأ بعض التحسن على الوضع العام ، مع بعض التقلبات ، تتسع او تضيق في بعض البلدان ، وبعض الارتكاسات هنا وهناك تتباين شدة وحدة . وفي عام ١٩٣٦ ، امكن تسجيل المعدل الذي كان عليه الانتاج عام ١٩١٣ والعودة الى النشاط المألوف ، عاد سيرته الاولى ، والتوازن بين مختلف قطاعات الانتاج من جهة ، وبين الاسعار بعضها ببعض يتضح اكثر فاكثر كما ازداد استهلاك البضائع المختزنة ، وخفت حدة البطالة كثيراً كما تحسنت كثيراً اوضاع العمال . الا ان المصانع لا تعطي سوى ثلثي طاقتها ، أشباعاً منها لحاجات السوق المحلية . واخذت ترتفع منذ عام ١٩٣٣ ، اسعار الخامات التي اشتد حولها الطلب ، وازداد حجم التجارة العالمية . وارتفعت منذ مطلع عام ١٩٣٥ قيمتها على اساس قاعدة الذهب ، الا انها بقيت ٢٠ ٪ دون قيمتها عام ١٩١٣ . فتجارة الحاجيات المشغولة كانت اقل تقدماً من جهة الوزن ، نتيجة محتومة لظاهرة التصنيع في البلدان الجديدة ، وامور التغذية التي كانت اقل تطوراً من حيث قيمتها من جراء سياسة الاكتفاء الذاتي التي سارت عليها البلدان الكبرى الصناعية .

والتوازن بدأ يقع بين طاقتي الشراء المتممة الواحدة للاخرى : طاقة البلدان الزراعية وطاقة البلدان الصناعية . والعودة الى الوضع الطبيعي بدت ظاهرة واضحة لاسباب تقدمية كما هي الحال في بعض البلدان : كاليابان والبلدان السكندينافية والشيلي وبريطانيا العظمى . وقد بدت هذه العودة ظاهرة واضحة ، ولو اقل اتساعاً ، في كل من المانيا وايطاليا بدافع من الانشاءات العامة فيها ومقتضيات التسلح ، كما جاءت ضعيفة جداً او لا اثر لها البتة في بعض البلدان كفرنسا حيث لعبت اسباب مقاومة الانكماش المالي دوراً كبيراً ولمدة طويلة .

وللخروج من هذه الضائقة استعملت المحاولات والوسائل والذرائع ذاتها وان تباينت حماسة واسلوباً بين بلد وآخر ، ولا تزال الافكار تتضارب الآن حول انجع هذه الوسائل التي حملت منها عوامل التحسين وامثلها . فهل يعود لعمري فضل الابلال من هذه الضائقة للولايات المتحدة بعد الاجراءات التي اتخذتها وأدت الى تخفيض قيمة الدولار ، أو الى سياسة الانشاءات الكبرى والتدابير العديدة الرامية لرفع القوة الشرائية لدى الجماهير الشعبية ، بعد ان ضحت الدول بسخاء بهذه المبالغ الضخمة ؟ والعودة باسعار المواد الزراعية ، بين ١٩٣٣ – ١٩٣٥ هل يجب رده يا ترى ، الى تخفيض قيمة الدولار او الى سياسة التقليل من المحاصيل والحد من الانتاج التي فرضتها الدولة وساهمت الاحوال الجوية على تحقيقها ؟ وهذا الازدهار النسبي الذي نعمت

به انكلترا بين ١٩٣٥ – ١٩٣٧ ، هل جاء نتيجة تخفيض قيمة الجنيه الانكليزي او العودة بالبلاد الى نظام الحماية الجمركية ؟ وما عسى ان يكون على العموم ، من التأثير الذي احدثه هذا العامل المضاد لطبيعة الاقتصاد الذي يتمثل في التسلح ؟

النكسة والتسلح

ولكن هذا التحسن الطارىء لم تتوفر له عناصر البقاء والاستمرار اذ قد ظهر في اواسط عام ١٩٣٧ ، لا سيما في نطاق الصناعات التي تعمل على توفير الحاجيات الانتاجية ، عوارض انكفاء وتقهقر الى الوراء ، يمكن مقارنتها بالعوارض التي بدت عام ١٩٢٩ – ١٩٣٠ . ففي اوروبا ، حيث تمثل نفقات التسلح جانباً هاماً من موازنات دولها ، فالنكسة فيها هي اقل عمقاً منها في البلدان التي لم تندفع نحو سياسة التسلح هذه ، كالولايات المتحدة الاميركية والدول الصغرى في اوروبا ، وكندا حيث لا تمثل اقتصاديات الحرب سوى جانب ضئيل من اقتصاديات البلاد . فالنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة هبط ٣٧ ٪ بالنسبة لما كان عليه عام ١٩٢٩ ، وتجاوز عدد العاطلين عن العمل فيها ، عام ١٩٣٨ ، عشرة ملايين عامل ، والعودة الى انفاق مبالغ ضخمة على الانشاءات العامة فشل في احداث اي تحسن في الوضع الاقتصادي ، اذ ان عدد العمال العاطلين عن العمل ، عام ١٩٣٩ ، يزيد على تسعة ملايين عامل . فالحرب وحدها هي التي « صفّت » الازمة ، اذ اقتضت استيعاب اليد العاملة باسرها . فمنذ عام ١٩٣٧ ، اصبح التسلح الذي لم يكن الى ذلك الحين سوى حافز بسيط من الحوافز الاقتصادية بدا وكأنه السوق الكبرى لاستيعاب الانتاج الصناعي بحيث اصبح « العماد الوحيد » لمعظم البلدان الصناعية الكبرى . والامر واضح جلي في نشاط معظم البلدان الاوروبية التي لم تغرق بعد في التسلح ، كبريطانيا العظمى مثلاً ، حيث النشاطات الاكثر ازدهاراً هي التي تتمثل في صناعة بناء السفن ، وصناعة المحركات والطيران بينما احتدمت البطالة في صناعة النسيج واستخراج الفحم . والدور الرئيسي الذي تلعبه حاجات الجيش ومقتضيات التسلح ، أفلم يبرز واضحاً في تصريح لوزير الدفاع البريطاني الذي صرح عام ١٩٣٧ بان انكلترا لن تعرف ازمة جديدة قبل خمس سنوات . وسعر الخامات مرتبط بحاجات الدفاع . وفي سنة ١٩٣٨ ، انخفضت اسعار الحبوب واسعار لحم الغنم والمنسوجات والكاكاو ، بينما ارتفعت اسعار المعادن على اختلافها .

فالتسلح هو وحده وراء ازدهار انتاج المواد الاولية . الا ان هذا الانتاج كانتاج المواد الزراعية يصعب ضبطه والتخطيط له ، بحيث ان المخزون الدولي اخذ منذ عام ١٩٣٨ ، يتضخم بصورة لا تخلو قط من الخطر . ففي هذا التاريخ بالذات كان مخزون المطاط يزيد ٥٢ ٪ على مخزون عام ١٩٢٩ ، كما ان مخزون الصوف زاد ٦٥ ٪ والحرير الخام زاد ٢٣ ٪ والنحاس الخام زاد مخزونه ٤٥ ٪ ، وزاد ٢٢٧ ٪ مخزون النحاس المكرر . فمخزون القصدير وحده كان دون مستوى عام ١٩٢٩ ، ومخزون القطن هو اعلى بكثير من مخزون اسوأ سنة من سنوات الازمة المالية ، بينما مخزون القمح بلغ ٣٢ مليون طن ، مقابل ٢٩ في عام ١٩٢٩ . فهو ضعف

التصدير العالمي المتوقع . وقد اشترت جانباً من هذا المخزون الحكومات التي همها ان تنشىء عندها احتياطياً للحرب ، الا ان تراكم هذا المخزون لم يكن سوى ذريعة ، لم يكتب لها النجاح دائماً . فقد افادت في تفادي سقوط مفاجىء للاسعار بعض الوقت .

الاقتصاد العالمي والقلق الذي يعانيه

فالنقاهة كانت قصيرة الامد وسريعة العطب . فالاضطرابات الداخلية التي اقامت بعض البلدان واقعدتها انقطعت باستثناء فرنسا . الا ان خطر تأزم الوضع السياسي الدولي ازداد تفاقماً . ولذا لم تعد المبادلات الدولية الى سابق نشاطها المعهود . فمنذ ادنى نقطة وصلت اليها الازمة عام ١٩٣٢ ، ازداد الانتاج بصورة ملحوظة في جميع المجالات ، الا ان الاستهلاك لم يرسم مثل هذا الخط السوي . فالطلب بقي دون العرض بكثير ، مع ان مستوى العيش لدى غالبية السكان في العالم ، كان دون مستواه ، عام ١٩٢٩ ، كما ان تراكم المخزون بعد ذلك بعشر سنين بقي في مستودعاته ليس من يشتريه في البلدان التي كانت من قبل في عداد الدول المصدرة له .

وهكذا استمرت البطالة من جراء تضخم اليد العاملة بطلوع اجيال جديدة من العمال ، ولدت قبل عام ١٩١٤ وبعد الحرب ، في إفر عقلنة الصناعة ومكننة الزراعة ، وفي اعقاب هذه السياسة التي أدت الى الإقلال من اليد العاملة الى اقصى حد في وسائل الانتاج ومعداته ، كما جاء هذا الاستمرار نتيجة حتمية لجمود اوركود قسم من الاجهزة المنتجة . فاذا ما كان ٦ و٢١٪ من العمال لا يزالون بدون عمل ، عام ١٩٣٢ ، فالنسبة بقيت عالية جداً عام ١٩٣٨ ، اذ كانت ٤ و١١٪ . وهكذا نرى انه بالرغم من عودة جانب كبير من العمال الى العمل ، فعدد العاطلين عن العمل بقي عام ١٩٣٧ ، اعلى منه في عام ١٩٢٩ . وهكذا يمكن لنا ان نتساءل ما اذا كان النظام الاقتصادي اصبح الآن عاجزاً عن تأمين العمل لكل العمال الذين يستطيعونه .

الاقبال على الاتفاقات الثنائية

كثيراً ما عمدت الدول الى عقد اتفاقات ثنائية قصيرة الأجل ، غالباً بشكل مقايضات ، لتأمين ما تحتاج اليه من محاصيل وغلال لا تنتج مثلها . فقد حل محل المبادلات المتعددة الجوانب التي الفها الانسان من قبل طريقة المبادلات الثنائية ، فاقتصرت المبادلات مع الخارج على مقايضة المواد المنتجة اقليمياً او محلياً . ففي الوقت الذي كانت فيه الدول الاستعمارية كبريطانيا وفرنسا مثلا توطدان علاقاتها بمستعمراتها ، راحت الدول التي لا مستعمرات لها في الخارج ، كالمانيا مثلا تحاول ان تنشىء لها مجالاً حيوياً تعتمده في توسيع حلقة امتيازها من اوروبا الوسطى واميركا اللاتينية ، بينما راحت الدول الثانوية تنشىء فيما بينها تيارات من المبادلات تتناول المحاصيل الاضافية . فاستيراد بريطانيا من مستعمراتها ارتفع بين ١٩٢٩ و ١٩٣٧ من ٤ و٢٩٪ الى ٤ و٣٩٪ كما ان صادراتها الى مختلف مستعمراتها ارتفعت في المدة ذاتها من ٤ و٤١٪ الى ٣ و٤٤٪ . اما فرنسا فالارقام

النسبية هي ١٣ و ١٧٪ (بـــين ١٩٢٨ – ١٩٣٨) في ما يتعلق بالاستـــيراد و ١٨ – ٢٧٪ للصادرات . وهكذا نرى العالم متجزئاً او متوزعاً بين كتل شبه موحدة بعضها بوجه البعض . كتلة الاسترليني وكتلة الين والكتلة الالمانية ، وضمن هذه الكتل تشتد روابط التبادل التجاري وتقوى . فقد انهـــارت القواعد التي قامت عليها المبادلات المتعـــددة الجوانب كما زال عهدها وانقطع .

انحسار اوروبا

فحركة انحسار اوروبا وانكفائها التي ابتدأت في اعقاب الحرب اخـذت تشتد وتقوى . فقبل عام ١٩٢٠ ، لم يكن هـــذا الانحسار سوى حركة نسبية . فاوروبا تتطور بسرعة اقل من السرعة التي يتطور فيها باقي اقسام العـالم . اما الآن فهناك انحسار قائم في عدد من القطاعات الاقتصادية . فنصيب اوروبا من هـذا من الاقتصاد العالمي لم يعد ليتجاوز ، عام ١٩٣٧ ، ٣٩,٥٪ . فقد انخفض فيها انتاجها لمادتي الحرير الخـــام والصوف ، مع ان هذا الانتاج يزداد ويتضخم في جميع انحاء العـالم ، بينما بقي انتاجها للفحم الحجري على معدله المعروف . وفي الصناعات الحديدية ، لم تعد اوروبا لتنتج سوى ٤٢,٥٪ من مجموع انتاج الصب في العالم ، (مقابل ٥١٪ في عـــام ١٩١٣) ، و ٤٠,٩٪ من الفولاذ او الصلب ، مقـابل ٥٠,٧٪ في عـام ١٩١٣ ، ونصيبها من الالومينيوم تناقص كما تناقص كذلك انتاجها من النحاس المعد للصب (١٠,٥٪ ، مقابل ١٤,٦٪) .

واستئناف العلاقات الخارجية في العـــالم بـين ١٩٣٢ – ١٩٣٧ ، يجب ردّه الى القارات الاخرى اكثر من رده الى اوروبا .

والتجارة الاوروبية لم تعد تمثل ، في سنة ١٩٣٧ ، سوى ٤٥٪ من مجموع التجارة العالميـة لعام ١٩٤٩ ، والنكسة التي وقعت عام ١٩٣٨ جعلت هـذا المعدل يهبط الى ٤٠٪ . ولهذا كانت حركة الجزر هذه حركة مطلقة تم عن حرج الوضع بعد ان شال هبوط الصادرات على الواردات .

وهذا لا يعني قط المزيد من الاستقلال لاوروبا في المجال الاقتصادي ، بل انما يعني المزاحمة الشديدة التي تلقاها تجارتها ومصنوعاتها في الاسواق العالمية . فلا عجب والحالة هـذه ان يقع ميزان مدفوعاتها في عجز متصاعد . فبعد ان توقف دفع الفوائـد والارباح ، تناقص ريع الاستثمارات الموظفـة في الخـارج ، كما ان اجور الشحن هبطت هي الاخرى من جراء التناقص التدريجي في حمولة الاساطيل التجارية في اوروبا بعد ان تضاعف اسطول اميركا التجاري ، وزادت طاقة الاسطول الياباني ثلاثة اضعاف ، منذ عام ١٩١٣ ، وتناقص حجم التجارة العالمية عن معدله عام ١٩١٣ .

وهكذا نرى ان الازمة سددت ضربات قاصمة لمركز اوروبا . فبعد ان اقصيت خلال الحرب من اسواقها المعروفة لصادراتها ، فقد عجزت عن ان تستعيد كل الاسواق التي فقدتهـا كما ان الازمة الاقتصادية كالت لها ضربة جديدة ازلتها بدورها في الخارج . والى هـذا يجب ان

نضيف التراجع النسبي الذي لحق بانتاج الفحم فيها امام سيطرة البترول النامية الذي كانت اميركا وآسيا اكبر منتجين له . وازدهار صناعة المعادن غير الحديدية التي كانت اوروبا تفتقر اليها (باستثناء الالومنيوم) ، واخيراً وليس آخراً الخسارة المالية التي لحقت اوروبا في تصفية الحرب والخروج منها ، والاستعداد للحرب القادمة ، ابتداء من سنة ١٩٣٣ . اضف الى ذلك بهاظة الدين العـــام والضرائب التي ضخمت اسعار المنتوجـــات ، في وقت كان فيه جانب كبير من الاجهزة الصناعيـــة والعتاد التقني عندهـــا يعمل للتسلح بدلاً من ان يعمل للتصدير .

قضـــايا الخامـــات والاسواق التجارية

لم يعد البحث عن الخامات والأسواق وقفاً على الأفراد والخاصة من أرباب الصناعة والتجارة ، يسعون كل من جـــانبه لما فيه نفعه ومصلحته بل آل الأمر إلى مؤسسات متكتلة وإلى حكومـــات اضطرت أمام افتقارها الى عملة دولية ثابتة والى انعدام وسائل الابراء التقليدية ، أن تبحث لها عن منـــاطق تموين تكون منسربا لتجارتها النامية ومنفذاً لها . هـــذا هو بالذات الوضع الذي تشجعه كلمة مأثورة لموسوليني عندما يميز بين « دول بروليتارية ودول بلوتوقراطية » (ثرية) ، كبريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبلاد الواطية التي تعول بنسبة جـــاءت عام ١٩٣٦ ، في انكلتر ٤٨،٥٪ من المواد الغذائية ، و ٣٨ بالمائة من الخامات الضرورية لها ، وفي فرنسا ، عام ١٩٣٧ بمعدل ١٨ بالمائة و ١٢ بالمائة وفي بلجيكا والبلاد الواطية مقادير كبيرة من الربح والنقد المـــالي . وبين الدول الاخرى « الراضية » الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيـــاتي اللذين يملكان في أراضيهما الشاسعة ، مع كثافة ضئيلة من السكان نسبياً ، كل ما تحتاجان اليه من الخامات تقريباً ، بينما الاولى منهما هي أكبر منتج للمواد الأولية في العالم .

وبين الدول الراضية او غير القانعة تأتي اليابان ، مع انها تملك امبراطورية استعمارية واسعة ، وقد وجدت في منشوكو وفي الصين الداخلتين في مداها الاقتصادي الحيوي ، الفحم والقليل من البترول وفول الصويا والقمح . إلا أن كل المستعمرات اليابانية لم تكن تعطي اليابان سوى ١ — ٢ من مجموع ما تستهلكه ، و ١٠٪ استيرادها كانت تؤمنه من الهند (٤٢،٤ بالمائة) ، ومن الولايات المتحدة الاميركية (٤٦،٩ بالمائة) . أما ايطاليا ، فقد كان عليها أن تواجه ، أسوة باليـــابان ، المشكلات التي فرضتها عوامل نموها الديموغرافي وجهودها لتصنيع البلاد ، فالنضـــال في سبيل القمح لم يوفر لها سوى نتائج متقطعة وضعيفة . ان جدب المواسم سنة ١٩٣٦ اضطرها لاستيراد ربـــع حـــاجتها للمواد الاستهلاكية لعـــام ١٩٣٧ كما أن مواردها من اللحم والزبدة لم تكن تسد حاجتها ، وكذلك النسيج (باستثناء القنب والحرير) ، والمنتوجات الصنـــاعية (باستثناء البوكسيت والكبريت) . ان اشرافها على آبار البترول في البانيا وتقوية استثمارها لمواردها الطبيعية ، والسياسة الجماعية التي اعتمدتها ، كل ذلك لم يوفر لايطاليا سوى استقلال نسبي . ففي عام ١٩٣٧ ، كان استيرادها للمواد الأولية يؤلف ٤٥ بالمائة من مجموع استيرادها ، كما أن

استيراد المنتوجـــات نصف الجاهزة مثل ٢٠ بالمائة ، ومساهمة الامبراطورية الاستعمارية التي أنشأتها من عهد قريب لم يكن بوسعه قط أن يحررها من هذا العبء .

وتأتي المانيا في طليعة الدول « غير القانعة » أو غير الراضية . ان اتجاه البـــلاد نحو الدكتاتورية والتنظيم الشديد الشكيمة للاستهلاك ، استطاعا أن يؤمنا لها ، منـذ عام ١٩٣٧ ، أن تكفي نفسها بنفسها تقريباً من الوجهة الغذائية . وفي مجال الخامات ، هي أوفر حظـاً من ايطاليا ومن اليابان . فهي من كبار البلدان المنتجة للفحم والبوتاس والليغنيت والملح ، وفيها من المنغنيز ما يفي ، الى حد كبير ، بحاجاتها (٦٠ بالمائة) ، والرصـــاص ٣٢ بالمائة ، والخشب والغرافيت ٧١ بالمائة ، فهي مضطرة لاستيراد ١٠/٩ حاجتها من النحاس وثلثي حاجتهـا من الحديد . واستطاعت صناعتها الكيماوية أن تؤمن لهـــا بديلاً (عن البترول) بهدرجنة الفحم الحجري والليغنيت . ومع انها ضمت اليها عام ١٩٣٨ كلا من النمسا ومقاطعة السوديت اللتـــين أمنتا لها جانباً من حـــاجتها للمواد الغذائيـــة وبعض الخامات الاخرى ، فقـد زادتا ، مع ذلـك ، من همومها كما زادتا من العجز الذي تعاني منه . واضطرارها للخـــامات ، ريثما يتم تنظيم صناعتهما وتأمين التنسيق فيما بينهما وبين صناعات الرايخ ، ووضع خطـة كاملة في هذا الصدد .

وهنالك دول أخرى اعتبرت نفسها غير راضيـــة وإن لم تبد اعتراضات رسمية في هذا الشأن ، وكانت هي الاخرى قلقة جداً لافتقارها للخامات . كان هذا هو بالفعل وضع بولونيا التي كان عليها أن تستورد القطن والأصواف والخرضوات والجلود الخام والنحاس ، ممـــا كان يؤلف معاً ثلث استيرادها عام ١٩٣٧ ، في الحين الذي اشتد فيه الضغط الديموغرافي . وفي مثل هذا الوضع تقريباً تسكعت البرازيل ورسفت ، اذ بالرغم مما لديهـــا من موارد احتياطية ضخمة ، كان عليها أن تغذي صناعاتها التحويلية باستيرادها المستمر للفحم والبترول بينما تفتقر اصلا للقمح .

في وسط هذا النقاش والجدل الذي قام حول الخامات ، كانت الدول غير القانعة تتململ قبل كل شيء فيما تتململ به من حجج ، افتقارها لوسائل الدفع . « ان المانيا تحتاج لمواد أوليـة تدفع ثمنها بالمارك الألماني » كان يردد أحد خبرائها في علم الاقتصاد ، هو الدكتور شاخت ، منذ ١٩٢٦ ، وان « المانيا لا تستطيع حل المشكلة إلا بانتاجها هي نفسها للمواد الاولية الضرورية لاستهلاكها ، على أرضها وفي دارها بالذات » ، هذا هو السبب بعينه الذي يحدو بالدول المفتقرة للخامات ، للمطالبة بإعادة توزيع المستعمرات توزيعاً عادلاً . وهذا لا يعني قط أن المستعمرات التي لم تكن تعطي مجتمعة سوى ٣ بالمائة من مجموع الخامات ، كان باستطاعتها أن تفي بحاجات دولة واحدة من الدول غير الراضية ، إنما إعادة توزيع المستعمرات قد يكون فيه حل لقضية العملات الصعبة أو النقد النادر .

وقضية الخامات المرتبطة بتوزيع المستعمرات التي تطالب بها كل من المانيا وايطاليا واليابان

وبولونيا ، ترتبط بسبب وثيق بقضية الاسواق التجارية . كل هذه البلدان ترى نفسها مرتبطة باسواق أجنبية في كل ما يتصل بتموينها بالمواد الاولية وبتصريف انتاجهـــا أيضاً . ان توسع صادرات اليابان بواسطة سياسة الاغراق التجاري التي سارت عليها مثلاً في منسوجاتها ، مكنتها من تصريفها باسعار تقل من ٤٠–٧٠ ٪ عن أسعار المنسوجات الاوروبية ، الامر الذي حمل الدول الاخرى على فرض رسوم حماية عالية والاخذ بسياسة التقنية والاجـــازة المسبقة . ففي دول كألمانيا وايطاليا مثلا تستطيعان الحـد من نتائج سياسة الاغراق التجاري والوقوف في وجهها بصورة فعالة ، فالاسواق الخارجية لم تكن تصلح سوقـاً للتنفيق الا باعتماد اساليب ووسائل نقدية معقدة ، او بواسطة عقود واتفاقات ثنائية تلبسط في وضعها من قبـــل . ولعل ابسط الحلول واقربها منالاً كان ولا شك الحصول على اراض جديدة . وهذا ما حمل اليابان على التطلع نحو الصين بقصد بسط سيطرتها وفرض الحكر على اسواقها الضخمة . وحاولت المانيـــا من جهتها ايجاد منطقة نفوذ اقتصادي وسياسي لها في اوروبا الجنوبية والشرقية ، وفي اميركا اللاتينية كما راحت ايطاليا من جهتها تنشىء لها مثل هذا المدى الحيوي في اوروبا الوسطى وفي البلقان ، وفي الشرق الادنى .

النتيجة

وهكذا نرى كيف ان الازمة دفعت بالعالم نحو « اقتصاد معقد » جـاء حركة عكسية ضد النظام القائم على التوزيع الدولي للعمل وعلى حرية التبادل التجاري. ولذا رأى ان يوجه اقتصاده القومي نحو الاستقلال الذاتي . فنظرية الاقتصاد القومي والرغبة في تأمين الاستقلال السياسي ، والحاجة الشديدة الى القطع النادر والعملات الصعبـة والاستعداد لحرب جديدة وشيكة الوقوع ، كل هذه العوامل مجتمعة ، تضافرت معاً لتعجيل عملية مكننة الدول التي لم تتمكنن بعد ولم تتصنع ، وعلى حمل الدول الاخرى لتحقيق استقلالها الذاتي في كل ما يتعلق بأمور التموين والتجهيز بالمواد الغذائية والخامات . فكل الذرائـــع والاساليب التي استخدمت في هذا السبيل ادت الى عزل الدول او مجموعات الدول ، كما ادت بالتالي الى انكفاء ذريع في الحركة التجارية العالمية . وبدلاً من عقد الصفقات الحرة بين الشاري والبائـــع ، وخلافاً لناموس العرض والطلب ، اخذت المقايضات تلعب دوراً هاماً في هذا المجال . فالحكومات هي التي تتفاوض وتساوم بعضها مع بعض ، فحلت بذلك محل الخـاصة والافراط ، وفرضت عليهم ارادتها ووجوب التقيد برغبتها العليا ، حتى ان البعض من هـــذه الدول عمدت الى سياسة الاحتكار الشامل او الجزئي للتجارة الخارجية . وعلى كل حال ، ففي عام ١٩٣٩ الذي اندلعت فيه شرارة الحرب العالمية الثانية ، لم تكن الازمة الاقتصادية انقشعت غيمتها وارتفعت كربتها بعد ، ولا يزال العالم يرى قسماً من عتاده واجهزته جامداً لا يعمل ولا يتحرك ، كما يرى الملايين من العمال العاطلين عن العمل يتعذر بل يستحيل دمجهم في دوامة الانتـاج . فهم يؤلفون بالفعل جيشاً قائماً وليس جيشاً احتياطياً من العاطلين عن العمل . فالبنيان الاقتصادي العالمي مختـل ، مقعد ، اكثر من اي وقت مضى .

الفصل الرابع

الأزمة

ونتائجها الفكرية والاجتماعية

نحن في وقت تنتصب فيه بورجوازية فولتريانية تقليدية مستمسكة بفلسفة « الانوار » ، لتدافع عن المواقف التي تحتلها ضد مبادىء حداثتها . فاذا بها تنقلب فجأة لتقف الى جانب الذين يعارضون التقليد بحرية الضمير ويحاولون المذهب الفلسفي محل التحليـــل الموضح ، والشك محل اليقين .

ر . م. البيريس

١ – نتائج الديموغرافيا

السكان

ان الاهمية التي ارتدتها الازمة وطول مداها واتساع البطالة وازدياد مشكلات الحياة تعقيداً وايهاماً ، كل هذه الامور بعثت في النفوس النزعات القديمة التي تقول بنكوص او تقهقر معدل المواليد ، بينما فقر التغـــذية بين اولاد العاطلين عن العمل كان عاملاً في تأخر نموهم وتكاملهم كما كان من العوامل التي زادت من نســـبة الوفيات . فعقود الزواج (باستثناء فرنسا) لم يهبط معدلها الا قليلاً ولمدة وجيزة ، مع ان « الاجيال العجاف » التي وُلِدت خلال الحرب ١٩١٤–١٩١٨ ، بلغت سن الزواج ، كما ان معدل المواليد تناقص في البلدان الصناعية شأنه في البلدان الزراعية .

فنمو السكان الذي كان معدله في السنوات العشر الاخيرة من القرن التاسع عشر ١٢ ٪ في انكلترا لم يعد ، بين ١٩٣٠–١٩٤٠ ، سوى ٤٫٥ ٪ . وهبطت النسبة كذلك في السويـــد من ٧ الى ٣٫٥ ٪ ، وفي سويسرا من ١٣ الى ٤ بالمئة ، وفي المانيـــا من ١٤ الى ٩ بالمئة ، وفي فرنسا من ٢ الى ١ بالمئة . والمعدل الاجمالي للتناسل الذي كان بين ١٩١١ – ١٩١٤ ، في جميع بلدان اوروبا الشمالية والغربية ١٫٤ بالمئة هبط الى ٠٫٩ بالمئة عام ١٩٣٣ . والحركة السكانية

لا تحافظ على معدلها او انها لا ترتفع قليلاً الا عن طريق انخفاض معدل الوفيات الذي هبط بين ١٩٢٥ – ١٩٣٥ ، من ١٧٤ في الالف ، الى ١٥٧ في الالف في فرنسا ، ومن ١١٩ الى ١١٨ في الالف في المانيا ، ومن ١٧١ الى ١١٧ في الالف في انكلترا . والفرق بين المواليد والوفيات اصبح ٢٣٣,٠٠٠ في المانيا ، عام ١٩٣٣ و ١٢٢,٠٠٠ في انكلترا ، عام ١٩٣٥ . اما في فرنسا ، فتسجل السنة نفسها عجزاً بلغ ١٨,٠٠٠ . ويمكن ان نلاحظ في جميع بلدان اوروبا الشمالية والغربية التي تأثرت اكثر بالأزمة ، منطقة عقر واسعة ، حيث تعجز حركة المواليد عن تجديد السكان باستثناء البلاد الواطية . وهذا العقر يبرز على اتمه في المدن الكبيرة (جنيف ، فيينا ، مونيخ ، فرانكفورت على الماين – همبورغ – برلين ، الخ) حيث معدل الانجاب يهبط الى ٥ بالمائة .

وفي الولايات المتحدة ، جاءت الازمة بالنتائج ذاتها في الحركة السكانية . فالسكان الذين ازداد عددهم ١٧ مليون نسمة بين ١٩٢٠ – ١٩٣٠ لم يزدد عددهم سوى ٨,٨٩٤,٠٠٠ بين ١٩٣٠ – ١٩٤٠ . فمعدل النمو هبط ، والحالة هذه من ١٦,١٪ الى ٧,٢٪ وهو ادنى رقم سجله النمو السكاني في البلاد منذ عام ١٨٨٠ . ولعل سبب ذلك يعود لتقييد حركة الهجرة الى البلاد تقييداً شديداً ، كما ان عدد الذين غادروا البلاد ، زاد ٤٠٠,٠٠٠ فالزيادة ليست ، والحالة هذه ، سوى حصيلة فائض المواليد على الوفيات لا غير .

حتى في هذه البلدان المعروفة بنمو السكان وتكاثرهم السريع ، فقد اصيبت الحركة الديموغرافية بالهبوط . ففي بولونيا حيث كان معدل الزيادة يتراوح بين ١٣ و ٢٠ بالالف وفقاً للولايات ، بين ١٩٢٦ – ١٩٣٠ ، إذ بهذا المعدل يهبط من ١٤ – ١٠ في الالف بين ١٩٣٣ – ١٩٣٨ . ونمو السكان في اليابان ، بلغ الذروة ، عام ١٩٢٠ ، إذ سجلت الزيادة ٣٦,٢ بالالف . فقد هبطت هذه النسبة الى ٣٠,٨ بالألف عام ١٩٣٨ .

نحو تشجيع الانجاب

رد الناس في البلدان الليبرالية ظاهرة البطالة الى « تزايد عدد السكان » بحيث بدا لهم ان الحد الادنى من الأولاد هو خير دواء لتفادي هذا الداء الوخيم . ولذا رأينا مؤتمر الكنيسة الانكليكانية المعقود في لمبث ، عام ١٩٣٠ يوصي بتحديد النسل . أما الحكومات الدكتاتورية ، التي تهتم كثيراً بالوضع الذي يسببه نقصان النسل في مقدرة البلاد الحربية ، فقد راحت تبذل جهداً طائلاً لعكس الاوضاع ولتأمين زيادة الانجاب والمواليد في البلاد . فمنذ عام ١٩٢٧ ، راح موسوليني يدشن « معركة المواليد » . فقد زين للناس ان نفوذ ايطاليا وعظمتها في العالم انما يقومان ، قبل كل شيء ، على نسبة عدد سكانها ، وراح يتخذ بعض الاجراءات والتدابير التي تساعد على نمو السكان وتكاثر الانسال والولدان بين الأسر الايطالية : كتخفيض الضرائب ، والتسليف بقصد الزواج ، والمخصصات للعائلات الكبيرة ، وتفضيلها على غيرها في التوظيف والسكن ، وتوزيع الاوسمة ، وتخفيض الرسوم على التركات وغير ذلك . وهكذا ارتفع عدد السكان في ايطاليا من ٤١,٢٠٠,٠٠٠ عام ١٩٣٠ ،

الى ٤٤,٥٠٠,٠٠٠ في عام ١٩٤١ ، وهي زيادة جاءت اكبر في ايطاليا الجنوبية ، المعروفة بتأخرها وبؤسها الاجتماعي ، منها في ايطاليا الشمالية الشديدة التصنيع والمديدة المدن .

ومنذ ان استولى النازيون على الحكم في المانيا ، اتخذوا على شاكلة ايطاليا والفاشية فيها ، تدابير واجراءات للحد من « الانتحار القومي » ، وللحد من هبوط حركة المواليد في « هذا الشعب الذي لا فتيان ولا احداث عنده » . وهكذا ارتفع معدل المواليد من ١٤٧ في الالف ، عام ١٩٣٣ الى ٢٠٤ في الالف عام ١٩٣٩ .

تباطؤ مركزية المدن

استمرت الحركة في المدن وان بدت عليها نزعة ملموسة الى التباطؤ والتمهل . فقد حدث في السنوات الاولى من الازمة ، وفي الولايات المتحدة الاميركية واليابان ، على الاخص ، حركة ارتداد بين السكان من المدن الى الريف . واخذ العاطلون عن العمل يغادرون المدن ليسكنوا مع عائلاتهم وأسرهم في الريف ، واخذ البعض في انكلترا ، اثر استمرار بعض الصناعات التقليدية في تدهورها ينزحون مع اسرهم من هذه « المناطق الموبوءة » بالبطالة في الشمال ومقاطعة بلاد غال ، باتجاه لندن والمنطقة الوسطى حيث تنشط الصناعات الجديدة . وصدر عام ١٩٣٤ في انكلترا قانون يشجع تيار الهجرة والنزوح بين العاطلين . ومع ذلك ، فلندن الكبرى التي زادت ٢٧ بالمئة بين ١٩٢١ — ١٩٣١ ، لم يزدد معدل نموها سوى ١٩ بالمئة خلال السنوات العشر التالية .

وحركة النزوح والانتقال في داخل الولايات المتحدة تميزت بهجرة الزنوج من الولايات الجنوبية نحو الولايات الشمالية ، كما راح السكان العاملون في المرافق الزراعية ينزحون من الوسط نحو الغرب تفادياً للقحط الذي يتعرضون له بعد جدب موسم ١٩٣٤ الذي تفرسوا به . والاحصاء الذي جرى عام ١٩٤٠ ، اوضح لاول مرة كيف ان معدل نمو السكان في المدن والريف جاء بنسبة واحدة اي في حدود ٧ بالمئة بالمقارنة مع السنوات العشر السابقة حيث كان نمو السكان بمعدل ٢٧,٣ بالمئة في المدن ، و ٤,٤ بالمئة في الريف. ومدن الجنوب والغرب هي التي سجلت اعلى نسبة من النمو ، بينما المدن الواقعة الى الشرق بقيت على وضعها او سجل بعضها هبوطاً طفيفاً (فيلادلفيا ٠,٨ بالمئة وكليفلاند ٠,٢ بالمئة) .

فقد استمرت حركة النزوح من الريف الى المدن بالرغم من التدابير والاجراءات التي اتخذتها السلطات المسؤولة للحد منها او للحؤول دونها . وهذا التأكيد لا يصح اطلاقه على الجزر البريطانية فحسب حيث لم يعد سكان الريف يمثلون سوى ٢٠ بالمئة من مجموع السكان ، عام ١٩٣٠ ، بل ايضاً على المانيا وايطاليا . فسكان الريف كانوا يؤلفون ٣٥ بالمئة من مجموع سكان المانيا عام ١٩٢٥ ، فاذا بهذه النسبة تهبط الى ٣٢,٨ بالمائة عام ١٩٣٣ ، والى ٣٠,١ بالمائة عام ١٩٣٩ ، بالرغم من التشريع الذي هدف الى تشجيع الملكية الصغيرة موطداً بذلك العلاقة بين الارض والانسان . فقد انخفض عدد العاملين في الزراعة ، بين ١٩٣٣ — ١٩٣٩ الى ١٠ بالمائة وجاء الهبوط في ايطاليا بمعدل ١٠ بالمائة لا سيما بين العمال المياومين وصغار الملاكين ، مع ان الهجرة حُدّ منها او مُنعت تماماً ، من جراء الاجراءات التقليدية التي اتخذتها البلدان التي يتجه

اليها تيار الهجرة او من قبل التشريع الفاشي .

فالحركة لا تقتصر بالطبع على اوروبا . فالبرازيل تشهد تطوراً كبيراً في مدنهـا الرئيسية كاريو وساوباولو (٦٠ بالمائة) وبلو هوريزنته . والهند شهدت ارتفاعاً كبيراً في سكان مدنها الكبرى . فقد ارتفع عدد سكان هذه المدن من ٤٦ مليوناً الى ٦٢,٣٠٠,٠٠٠ ، في عام ١٩٤١ كما ارتفع عدد المدن التي يزيد عدد سكان الواحدة منها على ٢٠ الفاً ، من ٣٧٣ الى ٤٧٤ مدينة ، كما ارتفع عدد المدن التي تجاوز عدد سكان الواحدة منها الـ ١٠٠,٠٠٠ من ٣٦ مدينة الى ٥٧ . وشهدت المدن الكبيرة تطوراً ملحوظاً في امتداد رقعتها السكنية يتراوح بين ٢٠ — ٨٠ بالمائة. فقد تضاعف عدد سكان كوابور خلال عشر سنوات (من ٢٤٣,٠٠٠ — ٤٨٧,٠٠٠ . واحمد آباد زادت ٩١ بالمائة وكلكوتا ٧٩ بالمائة ، ودكنّا ٥٣ بالمائة ، ودلهي ٥٠ بالمائة وكراتشي ٤٥ بالمائة وهلم جرّا) . وفي اليابان كان ٤٣ بالمائة من سكان البلاد يقطنون مدناً يزيد عـدد سكان الواحـدة منها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، فارتفع هذا العـدد ، عام ١٩٤٠ الى ٥٠ بالمائة ، بينما هبط عدد سكان الريف من ٥٤ بالمائة ، عام ١٩٢٠ الى ٤٥ بالمائة عام ١٩٤٠ .

الهجرات

قد تتمثل اخطر نتائج الازمة على الأخص في توقف الهجرة بعـد ان اخـذت حركتها تتباطأ منذ العقد السابق . فقـد اقتصر تيار الهجرة ، بـين ١٩٢٩ — ١٩٣٩ ، على بضع مئات الألوف من المهاجرين . ومما هو ابلغ من ذلك ، ان عـدد النازحين في بعض البلدان يزيد عدد الداخلين اليها ، كالولايات المتحدة مثلا حيث جاءت نسبة النازحـين ، بين ١٩٣٢ — ١٩٣٥ ، تشيل كثيراً على نسبة القادمين اليها . وخلال السنوات العشر الأخيرة ، لم يبلغ عدد القادمين اليها ٣٠ بالمائة من الحصص المحددة رسمياً الا في سنة ١٩٣٩ ، اذ بلغت فيها نسبة القادمين ٤٠ بالمائة من هذه الحصص. وعلة ذلك انه طُلب من كل طالب هجرة عام ١٩٣١ ان يبرز شهادة تثبت قدرته المالية على العيش فيها دونما عمل، وهو شرط يرحب بهجرة الاغنياء اليها او قدوم من يستطيعون التمويل على اصدقاء لهم فيهـا ، وهو قانون اوصد ابواب اغنى البلدان مورداً واقواها في العالم ، في وجه المعرضين لطغيان النازية واستهدفوا لبطشها . وفي كندا الغيت التشريعات المشربة بالحرية ، وفُرضت عام ١٩٣١ ، قيود قاسية حتى على الرعايا البريطانيين ، فالمزارعون وحدهم ، باستثناء البريطانيين ، يقبلون دونما شرط . وهكذا ، فمعدل المهاجرين الذين كانوا يدخلون البلاد ، بين ١٩٢٠ — ١٩٣٠ ، البالغ ١٢٢,٠٠٠ في السنة هبط الى ٢٧,٠٠٠ عام ١٩٣١ ، والى ١١,٠٠٠ عام ١٩٣٥ ، ليرتفع قليلا الى ١٧,٠٠٠ عام ١٩٣٨ . وسارت على هذا النهج كل من الارجنتين والاوروغواي ، واتخذت فيها اجراءات مشابهة . وحاولت البرازيل ، منذ عام ١٩٣٤ ، ان تقف في وجه المهاجرين القادمين من جمهوريات اميركا الوسطى واميركا الشرقية ، واقتصر الدخول اليها على المزارعين دون سواهم . ومجمل القول ، ان المعدل السنوي للمهاجرين في اوروبا بين ١٩٣٥ — ١٩٣٩ هو ادنى من ٥٠,٠٠٠ ، الا ان هذا المعدل عاد وارتفع عام ١٩٣٩ الى ١١٠,٠٠٠ ، يقابله ١,٥٢٧,٠٠٠ ، عام ١٩١٨ . وفلسطين

وحدها فتحت ابوابها على مصراعيها لتيار قوي موصول من مهاجري اليهود المضطهدين في المانيا . فقد دخلها ٩١,٠٠٠ مهاجر يهودي بين ١٩٣٠ – ١٩٣٤ ، و ٦١,٠٠٠ عام ١٩٣٥ ، بحيث بلغ عدد اليهود فيها ، عام ١٩٤٠ ، الى ٤٧٥,٠٠٠ ، بينما لم يكن عددهم فيها عام ١٩٣٠ سوى ١٦٧,٠٠٠ ، وهو اقصى ما قدرت هذه البلاد استيعابه منهم في تلك الفترة . وبقيت فرنسا الدولة الرئيسية في اوروبا التي تستقبل وفود المهاجرين الا انها وضعت في النهاية حداً لهذا التيار . فقد استقبلت عام ١٩٣٠ ، اكثر من ٢٢٢,٠٠٠ ، كما انها سدت ابوابها في وجه البولونيين .

وقد تأثر بهذه التدابير الزاجرة والاجراءات التقييدية على الأخص ، تلك البلدان التي كانت معيناً لا ينضب للهجرة كبولونيا وايطاليا اللتين الفتا اقوى مراكز الاغتراب في اوروبا . فقد هبط في الاولى معدل النازحين من ١٩٣,٠٠٠ بين ١٩٢٦ – ١٩٣٠ ، الى ٤٦,٠٠٠ بين ١٩٣١ – ١٩٣٥ ، ثم عاد فارتفع الى ١٢٩,٠٠٠ عام ١٩٣٨ . اما ايطاليا التي نزح منها ٨٧٣,٠٠٠ مهاجر عام ١٩١٣ ، و ٢٠١,٠٠٠ عام ١٩٢١ ، فلم يبارحها ، في الفترة الواقعة بين ١٩٢١ – ١٩٣٠ ، سوى ٥٢٩,٠٠٠ ، وهو عدد هبط الى ١١٨,٠٠ بين ١٩٣٨ – ١٩٤٠ ، نتيجة للاجراءات التي اتخذتها الحكومة منذ عام ١٩٢٨ للاحتفاظ بسكان البلاد او بالاحرى استعداداً لفتح افريقيا الشرقية .

ومن نتائج الازمة في القطاع الديموغرافي ومن عقابيلها المؤسفة ، طرد اليهود من الرايخ الثالث . فقد كان في المانيا ، عام ١٩٣٣ ، نحو ٥٠٠,٠٠٠ يهودي ، بينهم ١٠٠,٠٠٠ من يهود اوروبا الشرقية . فالاجراءات الرسمية القاسية التي تعرضوا لها منذ ربيع عام ١٩٣٣ ، ونغصت عليهم الحياة ، والعنف الذي ذهبوا فريسة له ، حملهم على الهرب الا ان تصفية املاكهم قوبلت بصعوبات وتعقيدات شتى لم يبق لهم بعدها سوى ١٠٪ من ثرواتهم . فمن ١٩٣٣ الى ١٩٣٩ ، استطاع ٢٢٦,٠٠٠ تقريباً من اليهود مغادرة الرايخ . فاذا ما اضفنا الى هذا العدد « غير الآريين » والمهاجرين السياسيين لبلغ عدد الذين نزحوا عن البلاد ٤٠٠,٠٠٠ تقريباً توجه معظمهم الى فلسطين ، كما توجه ٢٧ ٪ منهم الى الولايات المتحدة الاميركية ، و ١٧٪ الى بلدان اميركا الجنوبية ، و ١١٪ الى فرنسا .

وفي اسبانيا حيث حطمت الازمة الحياة الاقتصادية والسياسية في البلاد ، فقد احدثت الحرب الاهلية فيها تيارات قوية للنزوح عن البلاد . فقد كان لتقدم القوات المغربية ولقصف المدن الكبرى في المناطق التابعة للجمهورية ان حمل اكثر من مليونين من السكان كانوا استقروا عام ١٩٣٨ ، في المنطقة الواقعة تحت سيطرة الجمهوريين ، ثم اضطرهم زحف الكتائب الاسبانية التابعة للجنرال فرنكو ، لهجرات جديدة . وعندما تم عام ١٩٣٩ فتح مقاطعة كتالونيا ، دخل اكثر من ٤٥٠,٠٠٠ اسباني ، بينهم ٢٢٠,٠٠٠ من وحدات الجيش الجمهوري الى فرنسا حيث استقر ٢٠٠,٠٠٠ منهم نهائياً ، وغادر ١٥ الفاً منهم الى اميركا اللاتينية . ويقدر العارفون ان

اسبانيا خسرت عام ١٩٣٩ اكثر من ٧٠٠,٠٠٠ بين قتيل ومهاجر .

ان اهمية القضايا الديموغرافية ، التي اثيرت منذ الحرب العالمية الثانية ، والتي زادتها الازمة الاقتصادية تعقيداً وتشابكاً ، لا يصح الانتقاص من اهميتها . فسياسة تعقيد الهجرة التي سارت عليها الولايات المتحدة الاميركية وحذت حذوها فيما بعد ، الدول الاخرى ، اوجدت في اوروبا وضعاً ازداد تعقيداً يوماً بعد يوم ، كما حالت الدكتاتورية ، لدى هذا الفريق ، والحماية القاسية لدى الفريق الآخر ، دون تبادل المحاصيل كما حالت دون تبادل الناس .

٢ – تأثير الأزمة في البنيان الاجتماعي

أثارت الازمة في كل البلدان ، انكفاءً في الدخل القومي كما احدثت فيها حركة توزيع من جراء التغييرات العميقة التي اوقعتها في البنيان الاجتماعي . فقد وسعت ، على الاجمال ، من نطاق الفروق الاجتماعية ، كما عملت في تسميم العلاقات بين هذه الطبقات وزادتها خصومة ومنافسة .

بين طبقات عليا وطبقات دنيا

ادى هبوط الاسعار الى زيادة القوة الشرائية للعملة ، كما ادى الى إعادة تقييم الديون والحقوق المكتسبة والاملاك العقارية . فقد عادت بالنتيجة بفائدة على اصحاب الدخل وعلى الموظفين (في حال عدم اخضاع مرتباتهم للتخفيض) ، وعلى اصحاب الاملاك . فكل هؤلاء الذين استطاعوا الاحتفاظ بعوائدهم ، أفادوا كثيراً من كلا الهبوط كما انهم حققوا بعض الوفر . فقد حصل ، أقله في مطلع الازمة زيادة في الوفر المدّخر ، إلا ان المدّخرين الصغار منهم والمتوسطين على السواء ، ما لبثوا ان استهلكوا بسرعة مدّخراتهم ، حتى اذا ما كادت تتحسن الاسعار وترتفع انقلب وضعهم رأساً على عقب وذابت ثروتهم .

أما اصحاب رؤوس الاموال الضخمة ، فسقوط الاسهم في البورصة ونقصان الاحتياطي لدى الشركات ، والتضييقات التي تعرضت لها مشروعات الاستثمارات او توقفها الموقت فقد كبدهم كل ذلك خسائر باهظة ولو لفترة قصيرة . ومنذ عام ١٩٣٣ بالذات ، ومع عودة الاشغال واختفاء عدد كبير من الاستثمارات الصغيرة ، طلعت على الشركات الكبرى ، في معظم الحالات فرصة لتحسين اوضاعها . فقد اناخت الازمة بكلكلها على صدر الطبقات الصغرى والوسطى اكثر مما اناخت على الطبقة البورجوازية العليا . جاء تأثير الازمة على الطبقة المتوسطة متقلباً ، الا انها انتقصت كثيراً من وضع اصحابها على الاجمال وعملت على افقارهم . فرجال الصناعة ، الصغار منهم والمتوسطون واصحاب المهن الرازحون تحت الدين او يعملون باجهزة واعتدة قديمة العهد ، وقد قست عليهم الحياة ، هم الذين استهدفوا اكثر من سواهم للاختناق وضيق التنفس من جراء التقييدات الرسمية القاسية ، ومزاحمة شركات الاستثمار الكبرى المتكتلة . ففي

يطاليا ، مثلاً نرى ان معظم الشركات الـ ٥٠٠٠ التي زالت من الوجود انما كانت شركات تشغّل الواحدة اقل من ١٠ عمال. وعلى هذا قس ايضاً المانيا وبريطانيا العظمى. وقد تحول وضع شطر كبير منهم ، فامسى بعضهم منتجين مستقلين والبعض الآخر من اصحاب الوظائف الكبيرة أو من متوسطيهم ، ومن تبقى ، عاش عيشاً نكداً قاسياً . فاصحاب المهن وصغار التجار راحوا يبحثون لهم عن وظائف في الادارة او يتحولون الى وكلاء متجولين .

ومعظم اصحاب المهن الحرة كالمحامين والاطباء والصحفيين ، يعيشون في قلق مستمر . فهم يتزاحمون على زبن فقراء قمد بهم الدهر ، يحاولون التخفيف من حدة المنافسة بالحد من وصول اعضاء جدد للمهنة . ففي ايطاليا ، لم يُقبل في سلك المحاماة اكثر من ٢٠٠ من خريجي حملة شهادة الحقوق . ومما لا شك فيه قط ان هذا الوضع جعل فريقاً من صغار التجار ومن اصحاب الحرف الصغيرة ومن رجال الفكر اكثر حساسية للدعاوة المناهضة للسامية التي نفخ في ريحها ابواق قوية في كل من اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية .

بين المزارعين والعمال

والعاملون في القطاع الزراعي تأثروا اكثر من غيرهم من فروق اسعار المواد الصناعية والمحاصيل الزراعية ، بعد ان راحوا فريسة هبوط الاسعار فقضمت من دخلهم الصافي ، بينما النفقات التي يستهدفون لها (شؤون التغذية ، والضرائب والديون المصحوبة بالرهن) لم يكن في مستطاعهم عصرها او ضغطها . فحينما نعموا بحماية جمركية كافية ، فقد وجدوا انفسهم يتمتعون بشيء من الضمان نوعاً ما . اما في البلدان الزراعية الطابع ، فقد اصيب المزارعون فيها في الصميم ، بعد ان اضطروا للتقليل من شراء الملابس والبترول كما امتنعوا عن شراء اعتدة واجهزة ميكانيكية جديدة. والفلاح المسكين الذي لا يستطيع تأمين تنفيق محصوله الا في السوق الداخلية ، فقد كان عرضة للشكوى والتذمر اكثر من سواه ، اذ ان الملاك الكبير كان يقبض رسم مكافأة تشجيعية من قبل الدولة ، على كل ما يصدره .

اما الطبقة العمالية ، فقد رأت نفسها ، هي الأخرى ، عرضة ليس للحرمان من الأمور المادية فحسب ، بل استهدفت ايضاً للهوان وللهبوط الاجتماعي. فقد اصابتها الازمة مادياً ولاسيما سياسياً . فحطمت ما كان لها من وحدة متماسكة وذلك بوقوف المستمرين في العمل ضد الذين لا يجدون لهم عملاً . فقد خلقت طبقة دنيا في صميم البروليتاريا ، هي طبقة العاطلين عن العمل ، وعطلت ضمن الطبقة العمالية ، الحركة القديمة التي كانت ترمي معها المساواة بين الجميع. وبسرعة كلية حولت الازمة « توزيع العمل الى توزيع البؤس والشقاء » .

وبعد ان اصابها هبوط الاجور في الصميم ، وبعد ان رأت نفسها منقسمة على ذاتها وروعت ، وحطمتها البطالة ، لم يعد في مقدور هذه الطبقة اجبار ارباب العمل على تقديم تنازلات والقبول بتقديم ترضيات لها . ان ما آلت اليه المنظمات العمالية من ضعف ، في الولايات المتحدة الى عهد الخطة الجديدة ، والقوة التي تمتع بها ارباب العمل في فرنسا ممثلة بهذه الاتفاقات الجماعية التي تم

الوصول اليها ، قبيل الازمة ، والتي لم يستفد منها سوى ٤ بالمائة من العمال ، ووجود جيش من العاطلين الاحتياطيين لدى ارباب الصناعة ولدى الفائض من سكان الريف، والغاء كل تشكيلات عمالية في المانيا وفي ايطاليا وفي اليابان ، كل هذه الاعتبارات والعوامل ، جعلت ارباب العمل ، يملون شروطهم ويفرضونها فرضاً على العمال .

اما العمال المنقطعون كلياً عن العمل ، فقد قطعت لهم مساعدات محسوسة في انكلترا . ثم في الولايات المتحدة الاميركية . وقدمت لهم الاستثمارات الكبرى ، في المانيا ، في عداد الاجراءات التي اتخذتها في سبيلهم ، اجوراً متدنية . اما في فرنسا ، فحالتهم فيها لم يطرأ عليها اي تحسن يذكر ، الا بعد عام ١٩٣٦ ، وبقي وضعهم ، في كل مكان ، يترجح بين وضع متقلقل سريع العطب ، ووضع يائس بائس .

فكيف يستطيعون الى العيش سبيلا في هذه الفترة التي بلغ فيها الشقاء الذروة في العنف؟ لاسيما في هذه البلدان التي لا اثر فيها لتنظيم يذكر للاسعاف ، في بودابست مثلا ، حيث نجد ، في سنة ١٩٣٢ ، نحواً من ١٨٥,٠٠٠ عامل من اصل مليون (اي ١٨ بالمائة) يتلقون بعض العون المالي ، وفي فرصوفيا حيث ٨ بالمائة من العمال يتناولون بعض المساعدات من الاسعاف العام . وبواسطة اشغال عابرة يقوم بها العاطل عن العمل او زوجته (كالاشغال المنزلية والغسيل) وتربية الاطفال والتجارة الصغيرة بدون ترخيص في الاسواق ، والخدمات الصغيرة ، وبيع الملبوسات العتيقة والاثاث، او تأجير زاوية في غرفة او أسرّة وبعض الديون والصدقات. وكثيراً ما لم تتغلب بعض الاسر على خطر الفناء والابادة الا بفضل تضافر اعضائها ، يعولهم الشخص الذي يجد لهم عملا او بعض افراد الاسرة الذين بقوا في الريف . فالحياة المشتركة في الاسرة هي وحدها التي عرفت ان تحقق بعض الارباح الضئيلة التي يوفرها الجميع ، وهي التي انقذت الاسرة من فناء محتوم . كذلك يجب ان نأخذ بعين الاعتبار هنا مهنة الاستعطاء وتعاطي البغاء ، كما يجب ان نأخذ مورداً آخر ، يؤمنه العمل الاسود، اذ كان الوف من العمال العاطلين ، على استعداد ليعملوا اي شيء لقاء أجر زهيد ما . اما الذين لا طاقة لهم على العيش في جو من البؤس والشقاء، فقد صرموا حبل حياتهم بالانتحار تخلصاً من البؤس الذي يتسكعون فيه . فقد بلغ عدد الذين انتحروا في هنغاريا ، بين العاطلين عن العمل ، عام ١٩٣٣ ، ثلاثة اضعاف عددهم عام ١٩٢٩ ، اي ٧٥٠ منتحراً مقابل ٢٤٠ .

٣ – الحركات والاحزاب العمالية

الحركة العمالية خلال الازمة

بعثت الازمة الميل الى الثورة كما شحذت الاحقاد بين الطبقات . ففقد تباين اثرها بين المنظمات العمالية : فأدى الهبوط الاقتصادي، في بادىء الامر الى تخفيض محسوس بين اعضاء النقابات، كما حد من نشاطها وحلت المنظمات

القائمة في البلدان التي لم تقع تحت نظام دكتـــاتوري على ان تتطور باستمرار . والبلدان التي تضررت بالاكثر بهذه الازمة ، سجلت الحركة النقابية فيها تقهقراً كبيراً .فقد جاء انهيارها ، في المانيا ، مباغتاً وصادعاً ، اذ فقدت النقابات الحرة اكثر من ٨٠٠,٠٠٠ من اعضائهـا المنتسبين ، اي ١٦ بالمائة من مجموع اعضائها المسجلين ، في عام ١٩٣٠ و ١٩٣١ ، كما عـادت ففقدت في اواخر سنة ١٩٣٢ ، اكثر من ٥٠٠,٠٠٠ ، ومن بين ٣,٦٠٠,٠٠٠ عضو البـاقين، نرى ٤٤بالمائة منهم في عطلة مستمرة، بينما ١,٢٠٠,٠٠٠ منهم يعملون بانتظام . وهكذا نرى ان قواها النشيطة هبطت الى ربع ما كانت عليه عام ١٩٢٩ .والوضع بين النقابـات الكاثوليكية لم يختلف كثيراً عما ذكرنا . وهكذا نرى ان المنظمات العمالية في الرايخ قد سحقتها الازمة قبل ان يسحقها النظام النازي الجديد . وكان من عنف الازمة وضراوتهـــا في النمسا ان خفّضت عدد الاعضاء المنتسبين الى النقابات نحواً من ٣٠ بالمائة مما كان لها من اعضاء بين ١٩٢٩ — ١٩٣٢ ، وخسرت النقابات في انكلترا خلال هذه الفترة ٣,٢٦ بالمائة من مجموع اعضائهـا . وعلى هذا قس ايضاً : كندا والهند واوستراليا ونيوزيلاندا . فقد تطورت الامور فيها على هذا النحو .

وعلى عكس ذلك فقد تطور عدد العمال المنتسبين الى النقابـات العمالية في هذه البلدان التي لم تتجاوز فيها البطالة حداً معقولاً (سويسرا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا) او تلـك البلدان التي عرفت فيها النقابات العمالية ان تحافظ على ما تم لها من شأن ونفوذ ، وبقيت الحلقة الموصلة بين الحكومات والعاطلين عن العمل بفضل مساهمتها في ادارة ضمان البطالة وتأمين استمرارها، وهذا هو بالذات وضع البلدان السكندينافية وبلجيكا والبلاد الواطية . وتطورت الحركـــة النقـابية في فرنسا ، عن طريق الذي خضع له بالفعل ، الفريق الذي جمـــع المستخدمين والموظفين ، اي هذه المهن التي بقيت على الغالب بمعزل عن البطالة .

وفي المانيا كما في ايطاليا حيث الطبقة العمالية حُرمت من نقاباتها وصار دمجها في جبهة العمل وفي الحركة المهنية ، رأت نفسها مضطرة بعد ان حرمت من كل وسيلة للتعبير عن مشاعرهـا ، للتسليم والخضوع مرغمة لما رسم لها .

وكذلك قل عن اسبانيا . فالاتحاد العام للعمال الاشتراكيين فيهـــا الذي عرف ازدهاراً كبيراً ، والنقابة المعروفة بـ *N.C.T.* الفوضوية الاتجاه والنزعة قُضي عليهما تماماً من قبـــل الثورة العسكرية التي قام بها فرنكو بمحاولات الاصلاح الزراعي والاصلاحـات الاجتماعية التي قامت بها حكومة الجمهورية ، جرت تصفيتها دونما رحمة .

الولايات المتحدة الاميركية

منذ مطلع عام ١٩٣٣ ، انخفض في الولايات المتحدة الاميركية ، عدد اعضاء اتحاد العمـــال الى مليوني عضو ، بعد ان جاءت الخطة الجديدة تمهد الطريق للطبقة العمالية لتنظم ذاتها بشكل نهائي . فقـــد تحرر العمال من وجوب انضمامهم الى اتحادات الشركات ، وهي نقابات قامت ضمن عمال المشروعات الاستثمارية الخاضعة لارباب العمل ، فقد ترك لهم الخيار بالانضمام الى النقابات التي يرغبون فيهـــا ، ولذا

اقبلوا زرافات ووحدانا على تسجيل انفسهم في الاتحاد العمالي القديم المعروف باسم A F L الذي ارتفع عدد اعضائه الى ٩,٥٠٠,٠٠٠ عضو . واخذت الاضرابات تُتري بكثرة ، اذ وقع ١٧٠٠ اضراب عـــام ١٩٣٣ ، حملت البلاد خسارة ١٧ مليون يوم عمـــل ، ووقع ٢٠٠٠ اضراب عام ١٩٣٥ كلفت البلاد ٢٥ مليون يوم عمل .

وجاء انتصار روزفلت ، عام ١٩٣٧ على المحكمة العليا تشجيعاً للحركة العمالية . فقـــد وقع ٤٧٥٠ اعتصاباً عندما جرى تعيين الشكل الجديد للاضراب ، وهو الانقطـــاع عن العمل والقعود في المصنع مما ادى الى اضاعة ٢٨ مليون يوم عمل . وقعت هذه الاضرابات بمثـــل هذه الذهنية المعروفة عن الطبع الاميركي المتسمة بالعنف ، والوحشية التي خلقتها « لجـــان المواطنين الاحرار » المعارضة للروح النقابية ، وقوى الحرس الخـــاص ومحطمو الاضرابات ، وحراس المصانع الخاصة بتشجيع من السلطات والشرطة بغض النظر عن تصرفـــات ارباب العمل ، والضغط الذي قام به الوسط الاجتماعي ورجال الدين (راجع في ذلك فيلم تشارلي شبلن : العصر الحديث) . وتسبب الحرس الوطني في شيكاغو بقتل وجرح ما يقرب من مائة عامل ، عـــام ١٩٣٧ في اجتماع لهم عقدوه في الهواء الطلق .

واحدث تهافت اعضاء كثيرين على الانتماء الى النقابات القديمة ازمة بين العمـــال وادى بالتالي الى انشقاق اتحـاد العمال الى شطرين عام ١٩٣٧ ، اذ قام في وجه اتحـــاد A F L الذي يضم العمـال الفنيين من كل حرفة ، اتحـــاد آخر تألف على الاخص من اللانظاميين في كل حرفة برئاسة جون ل. لويس ، رئيس نقـابة المعدّنين ، تشكلت اللجنة العامـــة للتنظيم الصناعي (C I O) التي تؤلف اتحادات مستقلة قامت ضمن العمال في صناعة المطاط والفولاذ والسيارات ، فاصبحت بعدد اعضائها اقوى شأناً من الاتحـاد المعروف A F L ، مع ان لويس اعترض على الاضرابات بالقعود في المصانع وشجبته لجنة التنظيم الاجتماعي . وهذا الانقسام لم يوقف الحركة ، اذ ان الاتحادين المذكورين ، ضما معاً ، عام ١٩٣٩ نحواً من ٨ ملايين عضو .

في فرنسا

تم تأليف اتحاد النقابات العمالية خلال فتنة السادس من شباط . فامام الخطـــر الذي واجههما معاً قام الاتحادان المعروفان بتنظيم الاضراب العام الذي اعلنوه في ١٢ شباط وبعد مداولات استمرت طيلة اذار ١٩٣٦ ، تم توحيدهما في اتحاد عام . والنجاح العظيم الذي حققته الجبهة الوطنية جاء فوق ما كان متوقعاً ، وبعث الآمال في صفوف العمال وفي نفوسهم ، لا سيما ولاول مرة تشكلت حكومة في فرنسا اشتراكية الطابع والنزعة . وقد بدا للجميع ان الفرصة جد مؤاتية لتحقيق الاصلاحات الجذرية التي تتيح لهم تحقيق مطالبهم . فبعد حقبة من الضغط والكبت استمرت عشر سنوات ، انفجر في البلاد هيجان عام تجـــاوز الأطر النقابية من خلال سلسلة الاضرابات التي تسكاثر وقوعها منذ اواخر ايار . فالفشل الذي آلت اليه الاضرابات التي أعلنت من قبل وفقاً للاسلوب المعروف حمل العمال على احتـــلال

المصانع ، وهي طريقة اعتمدها المضربون في ايطاليا عام ١٩٢١ ، انما دون ان يحاولوا الاستيلاء على الادارة الفعلية . فالاحتلال المصحوب باللاعنف اسلوب من اساليب الضغط على ارباب العمل في اطار النظام الرأسمالي . وقد كان من نتائج هذه الحركة التي عمت فرنسا ان احدثت تطوراً عظيماً في عدد المنتسبين الى النقابات ، اذ ارتفع عددهم من مليون الى خمسة ملايين في الاتحاد المعروف بـ C G T اي الاتحاد العام للعمال ، عام ١٩٣٧ ، كما ان النقابة العمالية الاخرى المعروفة ب C F T C التي لم تكن تعد سوى ١٥٠،٠٠٠ عضو ، عام ١٩٣٥ ، ارتفع عدد اعضائها ، عام ١٩٣٦ ، الى ٧٧٩،٠٠٠ عضو ، كما ان اعضاء نقابة الصناعات الكيماوية ارتفع عددهم من ٤٠٠٠ الى ١٩٠،٠٠٠ ، ونقابة الرسامين والتقنيين ، من ٥٠٠٠ الى ٧٩٠٠٠ ، ونقابة المعدنين من ٥٠،٠٠٠ الى ٧٧٥٠٠٠ . اما المهندسون والتقنيون الذين بقوا حتى الآن على هامش الحركة النقابية ، فقد راحوا ينتكتلون بدورهم. ان الاقبال على عقد الاتفاقات الجماعية (٢٤ اتفاقاً عام ١٩٣٤ ، و ٢٥٣٦ اتفاقاً عام ١٩٣٦ ، وحوالي ٧٠٠٠ اتفاق عام ١٩٣٨) يدل بوضوح على وجود نقابات لها شأنها . فانفجار الاضرابات التي واجهت رغبة ارباب العمل بالثأر بعد ان عادوا من الملع الذي استحوذ عليهم في شهر ايار ، وارتفاع تكاليف الحياة بحيث حرم العمال الفوائد والامتيازات التي نالوها ، وجود الحركة الاقتصادية ، وفشل محاولة « التوفيق » وعدم امتصاص البطالة في البلاد ، كل ذلك سبب التهافت على الانتماء الى النقابات وارتفاع عدد اعضائها . وهنالك عوامل اخرى اخذت تنسحب من عضوية النقابات بعد تحقيق الاهداف المباشرة كما أن الوحدة التي تمت بشق النفس تحطمت هي الاخرى . والموقف الذي ترتب وقوفه من الحرب الاهلية الاسبانية ومن هتلر وسياسته وضع وجهاً لوجه « للنقابيين الخلص » من فوضويين ودعاة سلام باي ثمن المعارضين لكل صمود في وجه الفاشية التي من شأنها ان تتسبب عن حدوث حرب ، مع انصار الصمود الشديد الذين اخذوا يطالبون بعقد اتفاق وطيد مع الاتحاد السوفياتي . وهكذا اخذت بالذوبان على درجات مختلفة ، التشكيلات النقابية . فقد انسحبت من الاتحاد العمالي C G T خمسة ملايين عضو عام ١٩٣٧ ، و ٢،٨٥٤،٠٠٠ عام ١٩٣٩ ، وهزيمة مونيخ اتاحت الفرصة امام ارباب المصالح المالية الكبرى لتحطيم الحركة العمالية ، بعد ان ردوا الضعف الذي تتسكع فيه البلاد الى تخفيض ساعات العمل في اليوم . والمرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٨ والذي يشار اليه في كل التشريعات العمالية ولا سيما قانون الاربعين ساعة عمل في الاسبوع، كان سبباً في الاضراب الذي اعلن في ٣٠ ت ٢ ، الا انه باء بالفشل التام في نتيجة الامر . وفي داخل الحركة العمالية ، تابع المناضلون معارضتهم بعد ان انشقوا بين انصار اتفاقات مونيخ وبين المعارضين لها . وقبيل الحرب بقليل ، هبط عدد الاعضاء المنتمين الى اتحاد C G T الى ما كان عليه عام ١٩٣٦ ، ومنذ ايلول ١٩٣٩ ، طرد الاتحاد من صفوفه ، اعضاء الحزب الشيوعي الذين دخلوا غمار العمل السري .

وقد تغير خلال السنوات العشر الاخـــيرة كثير من معالم الحركة العمالية ومظاهرها فبينما كانت ايطاليا الدولة الوحيدة التي تخلت عن النقابية الحرة منذ عام ١٩٢٩ ، فقد سار في اثرها منذ هذا التاريخ ، كل من المانيا والبرتغال ، واسبانيا وفرنسا واليابان ، وفي وجـــه الدول الدكتاتورية ، لم يعد الاتحاد النقابي الدولي الذي نقل مركزه عام ١٩٣١ من برلين الى باريس ، يتلقى طلبات انتساب الا من اوروبا الغربية واميركا الشمالية . فهبط عـــدد اعضائه الى ٤٥ مليوناً ، بينما كان عدد اعضائه عام ١٩٣٠ نحواً من ٢٢،٧٠٠،٠٠٠ ، ثم هبط الى ٩ ملايين عام ١٩٣٣ ، بعد القضاء على الروح النقابية الالمانية . والاتحاد مدين بهذا الرقم الى انضمام الاتحاد العمالي الاميركي والاتحاد العمالي في المكسيك .

مناهضة الرأسمالية

كان من عنف الازمة وخلخلة التوازن الذي احدثته ، والفرق الشاسع بين الانتاج الصناعي وبين ملايين العمال العاطلين عن العمل والعمـــال الذين لا تكفي اجورهم بأودهم وأود اسرهم ، وزيادة الانتـــاج الزراعي ، وهؤلاء الملايين من الجياع وملايين المزارعين الذين يتسكعون في البؤس ، ان جعل الناس يتشككون في شرعية وقانونية النظام الرأسمالي الذي اقتصر شجبه حتى الآن على شجب نظري او فكري اقتصر على بيئة محدودة المحصرت ضمن خبراء في الاقتصاد ، ودعاة ثوريين ومجاهدين . وقـد ارتفعت اصوات الاستنكار حتى في هـــذه الاوساط المعروفة بروحها المحافظة تشجب هذا الوضع وتستنكره ، معتمدة في ذلك على دوافع ادبية واخلاقية ، منها مثلاً القـول بان الخسائر التي سببها الانهيار الاقتصادي لم يتضرس بها هؤلاء الذين كانوا بالفعل مسؤولين عن هذا الانهيار . اما الدعايات الفاشية ، فقد انطلقت من ابواق كثيرة في العديد من البلدان ، تثير احقـــاد الجماهير وتلهب حفيظتها ، وتحرض الطبقات الوسطى ، اجتذاباً لهـا واعتناقاً لقضاياهـــا وللمطالب التي طالما اعربت عنها . وقد هاجم موسوليني ، في مناسبات عدة « النظريات القديمة التي تقول بها الرأسمالية الليبرالية » وبين ما هي عليه من عجز وخواء . وكتاب « كفاحي » لهتلر يفيض بالوعيد والتهديد معلناً استعداده لالغاء كل المداخيل والواردات التي لا تأتي عن الجهد الناصب ، كما هدد بتأميم المناجم والكهرباء ووسائل النقل والصناعات الحديدية الكبرى والمصارف كما توعد بتأميم كل المخازن الكبرى ، وتحظير مشترى الاراضي لكل من ليس على استعداد للعمل فيها . و « الكتائب » الاسبانية تعلن من جهتها عالياً رذلها للرأسمالية ... لا يجوز قط ولا من المحتمل ان تعيش جماهير ضخمة من الناس في البؤس والشقـــاء بينما يغرق قلة من الناس في التنعم باللذاذات . مما لا شك فيه ان مثل هـــذه التصاريح الداوية وهذه الوعود المصولة لم توضع قط موضع التنفيذ . ان كلاً من موسوليني وهتلر وفرانكو الذين وصلوا الى الحكم على اكتاف الرأسمالية ، اضطروا ان يمالئوا وان يصانعوا . فهذه التصاريح تشهد عالياً على الرغبة بتحقيق مطالب الطبقات الوسطى وامانيها التي يخشى عليها من التحول الى البروليتاريا ، والى طبقة العاطلين عن العمل ، عن طريق برنامج غوغائي ، غامض الحـــدود توجه مناهضة

الرأسمالية فيه ضد الاجنبي وضد اليهود ولا يسبب ضرراً لأحد .

حتى في الولايات المتحدة الاميركية التي هزتها الضائقة العنيفة من اساسها ، اقله في السنوات الاولى منها ، انفجرت المؤلفات والمجلات صاحبة النظريات القديمة منها والمستجدة : كالجمهورية الجديدة ، والامة ، وجرائد اليسار واقصى اليسار التي تأخـــذ على نفسها الدفاع عن الحرية الفردية ، وعن اللاجئين السياسيين والاقليات ، وعن الحق النقابي وحق الاعتصاب ، الا انها ترفع صوتها عالياً بالنكير ضد الرأسمالية . والحظوة المتصاعدة التي صادفتهـــا افكار انصار الاقتصاد الموجه بين افراد التعليم والاوساط الدينيـــة والابسكوبالية والمتوديست ، والموقف « الدفاعي » الذي وقفه المناضلون عن النظام ، كل ذلك يوضح ، بأجلى صورة ، الازمة التي تعرضت لها الرأسمالية في هذه الحقبة بالذات .

ولأول مرة في التاريخ ، نرى الطبقات العمالية والريفية في اميركا تهب للوقوف صفاً واحداً في وجه النظام الاقتصادي المعمول به في البلاد . فالمعركة لم تبق في المجال النظري او التجريدي. وردة الفعل التي قامت بها الطبقات الوسطى ضد الرأسمالية ، ظهرت على اشـدها في الولايات الشمالية الغربية على الاخص التي اشتهرت في الماضي بمعارضتها وصمودها في وجه رجال المصارف ورجال الاعمال في الولايات الشرقية . وخلال هـــذه الضائقة المالية والأزمة الاقتصادية التي اخذت بخناق البلاد ، راح اتحاد المزارعين وجمعية البطالة الزراعية يطالبون في نيسان ١٩٣٣ بتبني النظام النقدي ذي العملتين وبمطالبة الفائض باعتراف مبدأ حق الزراعـــة بسعر ادنى يتعادل ونفقة الانتاج ، وتنظيم الاضرابات ، ورفض نقل محاصيلهم الى الاسواق . وتفتحت الازمة في كنفها عن ظهور حزب اشتراكي جديد هو اتحاد الكومنوالث الفيدرالي (C.C.F.) الذي تسلم مقاليد الحكم والادارة المحلية في ولاية ساسكتشيوان ، ووضع له برنامجاً مستوحى من الروح الفابية والمسيحية لتأميم وسائل الانتاج ، كما ادى الى تأسيس الحزب المعروف بالحزب الاجتماعي للتسليف الذي سيطر بدوره على ولاية ألبرتا ، في عام ١٩٣٥ ، وعارض بعنف الحزبين التقليديين القائمين في هذا الدومنيون .

تسرب الافكار الاشتراكية والشيوعيـــة وتغلغلهـــا

كان من نتائج اتهام الرأسمالية والظن عليهـــا ، انتشار الروح الاشتراكية والشيوعية . فقد ازداد الناس اعتقاداً وايماناً ان قضايا التنظيم والاشراف الدقيق الذي تتطلبه زيادة الانتاج ، لا يمكن حلها دون اصلاح المجتمع إصلاحاً جذرياً يتناوله من الاساس ، فقد كـــثر اهتمام الناس في هذه الحقبة واشتد فضولهم للتعرف الى الايديولوجيا الاشتراكية والشيوعية على السواء ، كما راحت الطبقات الشعبية تتعقل واخذ جانب كبير من حملة الفكر يديرون ظهورهم لليبرالية الاقتصادية ويتجهون بشيء من الارتياح نحو النظريات والاحزاب المرتبطة بالماركسية والشيوعية بسبب وثيق ، كل ذلك خوفاً من الفاشية والهتلرية ، وعملا بردة فعل بدرت منهم ضد الرأسمالية المسؤولة الى حد بعيد عن البؤس الذي يسيطر اليوم على العالم والفوضى الاقتصادية التي يتسكع فيها العالم

اليوم . واخـــذت تظهر في جميع بلدان العالم طبعات جـــديدة وشروح وتعليقـــات وتفسيرات يصدرها اصحاب هذه النظريات ومفكروها ، ولا سيما لنظريات كارل ماركس والمجاز ولينين .

ان تجربة « الجبهات الشعبية » لقيت تشجيـع المؤتمر السابـع الذي عقـده الكومنترن ، عام ١٩٣٥ واستحسانه في كل من فرنسا واسبانيا والشيلي والمكسيك كما طربت للنجاح الذي حققته الاحزاب العمالية . ففي عام ١٩٤٠ ، دخل مجلس النواب في الشيلي ٤٠ نائبـاً شيوعياً (مقابل ٤ عام ١٩٣٠) ، و ١٧ في البرازيل ، و ١٢ في كوبا ، و ٦ في كوستاريكا . وبدت عليها بوادر الانقسام على نفسها حول الاشخاص وتطور الفئـــات التروتسكية الصغيرة ، جرى انتخابهم من بين العمال ورجـــال الفكر وضباط الجيش امثال لويس كارلوس برستس ، رئيس الحزب الشيوعي في البرازيل الذي كان من قبل ضابطاً في الجيش وماريا تيغي في البيرو .

جاءت انتخابات عام ١٩٣٦ في فرنسا تشهد عالياً على التطور العظيم الذي حققـــه الحزب الاشتراكي في تلك البـــلاد . فبينما لم ينل الحزب المذكور في انتخـــابات عام ١٩٣٢ سوى ١٬٩٦٤٬٠٠٠ صوت ، فقد نال في انتخابات ١٩٣٦ ، نحواً من ١٬٩٥٥٬٠٠٠ صوتاً ، اي بخسارة طفيفة ذهبت للحزب الاشتراكي الجديد ، وهي خسارة عوضها عندما وقع الانفصال بينـــه وبين الشيوعيين . اما الدول الصغيرة التي رست فيها اسباب النظام الديموقراطي واعرقت فقد جاءت الازمة فيها اشد من جانب الاشتراكية . فالحزب الاشتراكي يشترك بالحكم مع الراديكاليين في الدانمارك ، ويعود الى الحكم في السويد ، واستطاع الحزب ان يؤلف حكومة متجانسة في النرويج عام ١٩٣٥ ، وفي فنلنـدا حيث كان الحزب الاشتراكي اقوى الاحزاب طراً . وعلى الاجمال ، رأت الأحزاب الاشتراكية او العمالية ، حيث لا تزال بعد قائمـــة ، نفسها تنمو وتتطور بانضمام اعضاء جدد اليها ، في الفترة الواقعـــة بين ١٩٢٩ – ١٩٣٩ . فقد تراوحت الزيادة في فرنسا ، بين ١١٩٬٠٠٠ و ٢٧٥٬٠٠٠ ، وفي النرويج من ٥٣٬٠٠٠ الى ٨٢٬٠٠٠ ، مع فرق بسيط مع عام ١٩٣٧ (٨٩٠٠٠) ، وفي السويد من ٢٣٥٬٠٠٠ الى ٤٨٧٬٠٠٩ . وقد بقي الحزب على وضعه في انكلترا وتقهقر في سويسرا من ٤٤٬٠٠٠ الى ٣٤٬٠٠٠ .

اما الاحزاب الشيوعية فقد حققت نجاحاً باهراً في فرنسا وفي المانيا . ففي فرنسا ، انتقل الحزب في انتخابات عام ١٩٣٦ ، بعد ان خرج من عزلته ودخل الجبهة الشعبية من ٧٩٦٬٠٠٠ وهو عدد الاصوات التي نالها عام ١٩٣٢ ، الى ١٬٥٠٢٬٠٠٠ ، وربح ٦٠ مقعداً . وفي المانيا حيث تسببت الازمة بمفارقة جديرة بالملاحظة تمثلت من جهة في سلبية الجماهير العمالية في المعامل كما يشهد على ذلك العـــدد الضئيل للاضرابات التي اعلنت بـــين ١٩٢٩ و ١٩٣١ ، وهي ١٣٠٤ اضرابات مختلفة استجاب لها ٦٣٧٬٠٠٠ عامل ، (بينما وقع في فرنسا ٣٦٠١ اضراب اشترك فيها ١٬١٠٨٬٠٠٠ عامل) ، كما تتمثل من جهة اخرى براديكالية الجماهير وعقلنتها السياسية . وقـــد خسر الحزب الاشتراكي بـــين ١٩٣٠ – ١٩٣٢ نحواً من ١٬٣٨٨٬٠٠٠ صوت بينما

ربح الحزب الشيوعي في المدة نفسها ١٣٨٤٠٠٠ صوت ، وزاد عدد اعضائه في المجلس على مائة عضو .

تطور الاشتراكية

ليس من ينكر التطور الذي خضعت له الاحزاب الاشتراكية . وجاء هذا التطور ينزع ، اكثر فاكثر ، نحو الاصلاح ، واخذت تبتعد عن الماركسية بعد ان تبنت نداءات ثورية ، اخذاً بلعبة الديموقراطية البرلمانية . فقد تبنّوا وعضدوا مشروعات اصلاحية لم تختلف كثيراً عن التصاميم التي جاءت بها الخطة الجديدة التي وضعها ف. د. روزفلت ، اي الاصلاحات المباشرة ضمن نطاق الرأسمالية . كل هذا جاء نتيجة حتمية لهذه التطورات التي خضعت لها الاحزاب من الداخل بمجرد انحياز العناصر الفتية الناشطة نحو الشيوعية ، كما جاء هذا نتيجة لدخول عناصر بورجوازية صغيرة الى صفوفها ، من موظفين ومستخدمين وعمال يعملون في الدوائر الادارية .

وجاء طلوع الفاشية والهتلرية يقوي هذا التطور وينميه . ان رسوخ الدكتاتورية بمثل هذا اليسر ، انما جاء دليلاً على ما كانت عليه الطبقة العمالية المنقسمة على ذاتها والاشتراكية من ضعف ووهن ، وعجزهما عن الوقوف بوجهها والصمود لها ، هذا ان لم نقف الى جانبها وتشد من أزرها عناصر عديدة من الطبقات الوسطى التي انطوت على العداء لها والحقد لعقيدتها . وقد راح العديد من الاشتراكيين يستنتجون من الوضع القائم حالياً ، مع اقتناعهم ان الجماعية ظاهرة سابقة لأوانها ليس من الممكن لا بل من المستحيل حدوث تطور عنيف كامل في وقت قريب . لا بد قبل كل شيء من وضع حد لهذه الازمة الاقتصادية الخانقة ، اذ ان البؤس بعينه هو باعث اليأس والقنوط في النفوس ، وهو الذي يدفع بشطر كبير من الطبقة العمالية نحو الشيوعية ، كما يدفع بالشطر الآخر نحو الفاشية . ولذا راح عدد من فلاسفة الاشتراكية ومفكريها يحاولون اعادة النظر في الماركسية ، تكييفاً لها مع الاوضاع الاجتماعية الجديدة ، ومن بين هؤلاء المفكرين دي مان البلجيكي الذي راح في كتابه الموسوم : « ما وراء الماركسية » الذي صدر عام ١٩٢٧ ، يركز على نظرية تبتعد كثيراً عن الماركسية بعد ان طرح جانباً قولها بالمسادية التاريخية . فهو يرى ان لا قاسم مشترك في الطبقة العمالية ، اذ ان العامل الاشتراكي ليس سوى « رأسمالي مكبوت كل همه ان يصبح بورجوازياً » . اما في المجال العملي فالهم النضال ضد الرأسمالية الطفيلية التي تعيش على الحكر ، مستقطبة كل الذين يخشون المصير الى صفوف البروليتاريا ، كالتجار ورجال الصناعة الذين لا يزالون يتمتعون ببعض الاستقلال ، وأصحاب المهن والمزارعين والموظفين . يجب قبل كل شيء الابتعاد قدر المستطاع ، عن أي اضطراب أو قلق من شأنه ان ينكأ الجرح ويزيد طنبور الاقتصاد ضجيجاً وصخباً ، وتفادي كل محاولة تأميم الملكية العقارية ، والتعويل على العاطفة القومية التي هي حقيقة واقعية ، ودعم سلطة الدولة في وجه كل من يحاول الانتقاص منها . ولتحقيق مثل هذا الحشد والتجمع في وجه التكتلات الكبرى ، يجب الا ننظر الى هذه القضايا من وجهة النظر العمالية ، بل

علينا ان نحاول التوفيق بين مصالح البروليتاريا والطبقات الوسطى . امـــا التأميم فيجب ان يقتصر على الصناعات الكبرى والمصارف التي لا تخرج عن كونها احتكارات قائمة . امـــا مؤسسات القطاع التنافسي التي تستهدف لخطر وقوعها تحت سيطرة التكتلات العارمة ، فيجب ان توضع فقط تحت اشراف الدولة .

كان لافكار هنري دي مان ولنظرياته تأثيرها البالغ على الاحزاب الاشتراكية في الخارج ، لا سيما على الحزب الاشتراكي الفرنسي . وقامت عصبة بقيادة رينوديل وماركيه ومنتانيون وديات ، هؤلاء المؤسسون الحقيقيون للاشتراكية الحديثة ، تتلبنى هذه الافكار ، كما يستدل من العنوان الفرعي لكتاب : « نظام سلطة ، امة » المثبت على صفحة عنوان كتابه الآنف الذكر ، والمنشور عام ١٩٣٣ . فهم يعارضون « الجمودية والحتمية » التي انتهى اليها قدامى الحزب برئاسة ليون بلوم ، وحاولوا ان يجتذبوا الى هذه الاشتراكية الوطنية ، الحزب الراديكالي الذي يمثل الطبقة الوسطى ، والحزب الشيوعي نفسه الذي صرح رئيسه ليون بلوم بان برنامج ديات « صعقه » ، ومع ذلك تبنى سياسة اصلاحية والائتلاف الحكومي الذي الفه مع الراديكاليين ، اجبره على التخلي عن الاصلاحات البناءة الواردة في برنامج الحزب والاخذ بسلسلة الاصلاحات الضحلة النتائج ، كردة فعل لمكتب القمح وتأميم مصرف فرنسا ، اذ ان الضغط الذي تعرض له من الجناح المسالم في حزبه ومن اعضاء الحزب الراديكالي جعله يلتزم جانب عدم التدخـــل في اسبانيا ، واخيراً « التهدئة الخـائنة » التي أقرت بها اتفاقات مونيخ ، فكانت الضربة القاضية لمقاطعة العناصر التي بقيت على ولائها لمبادىء الحزب التقليدية .

اسباب هذا التطور الاصلاحي .

ففي فرنسا وما شاكلهـا من الدول الليبرالية ، الاصلاحـات البناءة التي تعنيها العقيدة الاشتراكية انما تقتضي افراغاً جديداً كاملاً للنظام الاقتصادي السياسي في البلاد ، وبعبارة اخرى ثورة فعلية اشتراكية . وقد كان عدد كبير من اعضاء الحزب الاشتراكي ، ولا سيما بين رؤساء الحزب قد احجموا عن تحقيقـــه خشية منهم اذكاء الازمة اشتعالاً وتعميم البؤس الذي جرته ، كما اوجسوا ان يعرضوا للخطر البلاد ، بينما كانت الحكومات الدكتاتورية تتنمر وتستأسد . ومن جهة اخرى لما كان الحـزب لا يعتمد في المجلس على اكثرية فعلية ، وتلمساً منه لمؤازرة الاحزاب القائمة الى جمعية (الاحرار في انكلترا وبلجيكا ، والراديكاليون في فرنسا ، فقد رأى نفسه مكبلاً من جراء تحالفه هـذا ، ولم يفكر اعضاؤه بالوقوف امام تقلبات الاكثرية البرلمانية . ولئلا يمهدوا السبيل امام الشيوعية ، انكفأوا عن مراكزهم عندما راحت الطبقات الموجهة التي تسيطر على الادارة العليا والمصارف والصحافة والصناعات الاساسية يزرعون الرعب وينفّرون اصحاب رؤوس الاموال ، داعين الى نبذ القوانين الاشتراكية الجديدة والتخلي عنهـــا . وهكذا ، ففي كل بلد تسلمت فيه الاحزاب الاشتراكية مقاليد السلطة ، تراهم يضطرون للتخلي عنها مصانعة لخصومهم . وعلى مثل هـــذا كان الوضع في بريطانيا العظمى ، اذ اضطر مكدونالد ، عام ١٩٣٢ ، الى تشكيل حكومـــة

ائتلاف وطني ، ووضع فرنسا مع حكومة بلوم . ونظر الحزب الديموقراطي الاشتراكي في المانيا وياو المحتضرة ، الى سياسة برونتج التي اعتمدت « الانكماش النقدي ، كشر ادني » ولم يحاربها . وفي بلجيكا ، اضطر الحزب العمالي البلجيكي بقيادة دي مـــان وسباك المعتدلين للتخفيف من غلوائه واللجوء الى المصانعة امام الضغط الشديد الذي مارسته النقابات العماليـة والتعاونيات (لا سيما شعبة مدينة غانت العمالية) الذين الفوا اهم مناصريه ومعاونيه ، وعندما دخل فان زيلاند ، مع وزرائه الخمسة ، حوالي عام ١٩٣٥ ، الحكومة الائتلافية التي الفهـــا الكاثوليك لم يحاول هنري دي مان ، الذي كان وزيراً للاشغال العـــامة اذ ذاك ، العمل على تطبيق برنامجه . ولذا ادت الانتخابات النيابية التي وقعت في بلجيكا ، عام ١٩٣٦ الى خسارة الحزب الاشتراكي ١١٢،٠٠٠ صوت اي ١/٧ الاصوات التي نالوها ، بينما تمكن الشيوعيون من مضاعفة اصواتهم (اذ ارتفع عدد مناصريهم من ٧٧،٠٠٠ الى ١٤٤،٠٠٠) فكانت هـــذه الانتخابات تجربة قاسية عليهم اذ اضعفتهم وجعلت اليأس يدب الى قلوب المديدين ممن اولوهم الثقة . افلا نستطيع بعد هذا ان نُطلق هنا على المحاولات الاشتراكية المختلفة التي وقعت في ايطاليا ، قبيل ١٩٢٢ ، وفي المانيا وفرنسا ، الحكم الذي اصدره ا. هالفي حـــول الاشتراكية البريطانية ، في عـــام ١٩٢٩ – ١٩٣١ ، اذ قـــال : « لم تأت شيئاً في سبيل استبدال النظام القائم على الربح ، مـع انهـا جعلت احياناً من المستحيل تطبيق هـــذا النظام تطبيقاً حسناً » .

٤ – الازمة الاقتصادية وتأثيرها على الفكر

عَكسَ طابع الحياة الفكرية والفنية ، منذ عام ١٩١٨ ، صورة مجتمع قلق متأرجح عميّ التأثر على اضمحلال المبادىء التقليدية ، اذا ما وقعت العين على ما يثير المشاعر ويلهب العاطفة وحاولت تجاهل واقع الحرب والمشكلات التي خلفتها، كما ينم عن القلق الذي يخامر الافكار ، على العموم .

وقد حدث منذ ١٩٣٠ ، ما بدّل الجو تحت تأثير الضائقة المالية والظواهر المنبئة للعاصفة التي تتجمع في الافق ، جاء التغيير بنسبة السرعة التي راحت فيهـــا الازمة تؤيد النزعات التي اخذت تبدو شيئاً فشيئاً للعيان ، منذ عام ١٩١٨ . فقد سددت ضربات صادعة للايمان بتطور مادي وديموقراطي يكون خير ضامن للسلام العالمي ، هذا الايمان الذي لطف كل اجواء القرن التاسع عشر .

الجو الجديد

كتب رومـان رولان الى غاندي ، عـــام ١٩٢٨ ، قائلاً :

« من المهم ان نترك الشبيبة ، التي ستنوء تحت وطأة نصف القرن الذي انقضى ، وثيقة صريحة يمكن ان

يتخذها قاعدة في هذه الحياة . ها هو ذا تلوح في الافق ، مشكلات هائلة لن تلبث ان تنقض عليها وتنزل بهـا . ليس لدي اي شك قط في ان عهداً من الدمار سيطلع عما قريب وستحل بنا حروب عالميةتضول حيالها كل ما عرف الماضي من امثالها التي تشبه لعب الاطفال: الحرب الكيمارية التي تفني الامم وتدمرها تدميراً ».

وجاء في يوميات رولان ، بتاريخ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣١ ما يلي :

« بعد ١٢ سنة من التلمس والتردد وصلنا الى هذه النتيجة ، وهو ان بقـاء الوضع الاجتماعي القائم اليـوم في في الغرب (بالمعنى الشامل ، بما فيه اميركا) حتى حدود روسيا على حاله ، لمن الأمور المستحيلة » .

في هذه الاثناء ، وقعت أزمة ١٩٢٩ . فمنذ سنة ١٩٣١ ، والرؤى التي تجلت بوضوح امـام العقول النيرة والبصائر النافذة ، وأمام اهل الحجى ، هي بؤس البروليتاريا والتهديد المتواصـل بالحرب . أضف الى ذلك ، هؤلاء الذين يرددون هذا الشقاء وهـــذه التهديدات الى حضارتنـا الصناعية ، والذين يرفعون عقيرتهم عالياً احتجاجاً منهم على طغيان التقنيات وعلى كبرياء العـلم الفاجر ، وعلى سحق الفرد ، والذين يظنون على حضارة الغرب برمتها . ان قسماً من النخبـة الفكرية ، تتجه من الماركسية ولا تقف تصوراتها والاحلام التي تهددها عنـــد مشروعات اصلاحية بسيطة . فالكل يحكم بالموت على الحضارة القديمة التي نهضت على الفردانية البورجوازية. فالكل يشعر في الصميم ، بأسف او بدون اهتمام ، انهم أمام نهاية العالم .

وخلافاً لما حدث في العشرينيات ، نرى الآثار الفكرية تأخذ جانب الالتزام ، والنظريات الفكرية تتجه ، على اختلافها صوب حل المشكلات الحيوية ، الحسية ، الواقعية ، ولم يعـد يطل علينا فلسفات وتجريدات فكرية محضة. ان واقع العالم الخارجي يفرض نفسه ويستبد بالتفكير ، موضوع حساس انطلق من أزمة الحتمية ومن نقد المعرفة المتعمقة ، يشحذها التحليل النفساني ونظرية النسبية المطبقة في كل مجالات الفكر ، هو هـــذا العالم غير المعقول اخذ بالانتشار الآن تحت ظواهر مختلفة ؛ ادبية وفنية وفلسفية . وفي هذا الجو المشبع بالتشاؤم ، أخذ الانسان يعي نفسه اكثر فاكثر ، باعتباره فرداً حراً بان يبتدع القيم وان يضفي على المرئيات والاحداث ما يشاء من معان وافكار ، كما أخذ يعي ، اكثر فاكثر ، وضعه الزائل ودعوته للعزلة وللفنـاء ويندب فراغ الحياة البشرية من كل معنى . وعلى شاكلة الادباء ، شارك الرسامون (كوكوشكا وماريك شاغالي وبيكاسو) في هذا الصراع ضد الايديولوجيا الفاشية ، بمـــا وضعوا من رسوم رمزية وتاريخية مثيرة .

الرواية الاميركية وتأثيرها

لم يتم للولايات المتحـــدة الاميركية بعض من كبار الكتاب ومشاهير حملة الاقلام ، ما تم لها منهم في مثل هذا الزمن . فقد نال سنكلر ، عـــام ١٩٣٠ ، واوجين اونايل ، عام ١٩٣٦ ، جائزة نوبل للادب . والرواية الاميركية تهيمن على هذه الحقبة وتملؤها ، بما تم لها من فن وقدرة على تنويع المشاهد من جميع الزوايا استجابة لمطلب الفن السينمائي ومتطلباته . فالقصص لم يعد عبداً اسيراً للسرد في صيغـة الحاضر او الماضي . ان استحضار حوادث الماضي وبعثها ، واحـــلام المستقبل تتمازج مع لحمة

الحاضر . ونجحت القصة على الاخص في ما فشلت بتحقيقه ريشة مارتن دي غار وجول رومان، اي دمج القصة الروائية في تاريخ العصر ، وذلك باضفاء غلالة من الرمزية على بطل الرواية . حتى المدرسة الادبية في الجنوب التي هامت بالشعر اكثر منها بالواقع المتحيز ، اخذت هي الاخرى ، تصف لنا مع فولكنر ، نهاية حضارة..

فالمدرسة الرومانسية في الشمال التي اخذت تنزع آنياً الى الماركسية وتصطبغ بنزعة شعبية، اخذت تكثر، بعد ١٩٣٠ ، من انتقاد الظلم الاجتماعي. فدوس باسوس يساهم في روايته « الجماهير الجديدة » وير ، تحت تأثير الظرف القائم من نظرية البطل الحر ، البارز ، الى نقد اجتماعي مرير . والثلاثية التي وضعها بعنوان : « الولايات المتحدة الاميركية » والتي تتركز حول قضية ساكو – فانزتي التي صرعته ، تنتهي بمشهد « امتين » متجابهتين : امة المستثمرين وامة المستثمَرين. وهمنغواي في روايته : « الحصول او عدم الحصول – ولمن تقرع الاجراس » (١٩٤٠) يقص علينا قصة اسبانيا الجمهورية التي كان احد المدافعين عنها . والجيل الجديد على الاخص ومن بينهم ج . شتاينبك وارسكين كولدويل، وجيمس ت . فيرويل الملقب بـ « زولا الاميركي » يعبر عن نزعة جديدة هي النزعة : « الطبيعية الجديدة » ، ينحرف بعد عام ١٩٣٧ عن النزعة الماركسية بتأثير من الالتزامية الشاملة التي اخذت تمتد في جميع انحاء الولايات المتحدة . والى جانب هؤلاء ، برز الروائي الزنجي ريتشرد رايت الناطق باسم بني جلدته . اما يوجين اونايل فهو يهيمن على المسرح بمسرحياته التي يرسم لنا فيها صورة عن ضعف الانسان وعجزه امام عالم وامام مجتمع معاديين .

وبريطانيا التي اناخت عليها الازمة بكلكلها منذ عام ١٩٣٠ ، قامت بردة فعل اشبه بالردة التي وقعت في الولايات المتحدة في مجالي القصة والمسرح . يرافقها نقد اجتماعي ماركسي النزعة وتيار سوريالي مع دافيد غسكوني و رولاند بنروز ، و و. هـ. اودين الذين عالجوا في كتاباتهم القضية المزدوجة الا وهما البؤس الاجتماعي وعلاقات الفرد بالمجتمع . وهنا ايضاً نرى النزعة الماركسية تتحول عن الصدد : فالشعراء والكتاب الروائيون ينسحبون من الكفاح الى جانب الشيوعيين . وبالمقابل نرى جملة من الآثار الفكرية ترفض رفضاً باتاً المدنية الصناعية المتصاعدة ، مع ألدوس هكسلي ومورغان (بروايته) وكاتبين آخرين اعتنقا الكثلكة هما افلين ووغ و غراهام غرين، وكذلك إليوت في مسرحه الذي اخذ يتجه اكثر فاكثر نحو الماضي .

وفي فرنسا نرى الطابع ذاته يسم الادب الرومانسي والمسرح ، ويبدو ان الكتاب يهتمون فيها بالاكثر بالوجودية الالمانية وبالحوادث التي تقع في ما وراء الحدود المتصلة بها . فالآثار الفكرية التي تأثرت بالحادث تبرز على الاخص الروايات المتعلقة بالثورة خاصة ممثلة برواية « اجراس بال » و « احياء اراغون الجميلة » و « الوضع البشري[1] » و « الأمل » لمالرو، ولاسيما مسرح جيرودو وروايته « حرب طروادة لن تقع » ، هذه المسرحية التي ظهرت عام ١٩٣٦ ،

١ ـ صدرت هذه الرواية عن منشورات عويدات . الناشر

ومسرحية « إلكاتر » التي ظهرت عام ١٩٣٧ حيث التوكيد على سخف مصير الانسان وعلى حريته المطلقة . والعزلة او الانطوائية هي من هذه الادواء التي لا تستطيب بحيث يصبح وجود الفرد خطراً على الحرية . وفي مسرحيته « الجلسة السرية » ، يذهب سارتر الى اقصى حدود هذا اليقين عندما يؤكد ان « الجحيم هو الآخرون » . ويستمر جيد في تأكيده فردانيته الصميمة الداعية الى الفوضوية (عودة الاتحاد السوفياتي ، عام ١٩٣٦) . ويحاول جول رومان في آخر المطاف الى بعث الحياة الجماعية في مجتمع يغمره التفاؤل ويتحسر عليه (منذ ١٩٣٢ ، في رواياته « ذوو الارادة الطيبة ») .

وجملة القول ، ان العصر لا يأنس الى البحث عن الجمالية المجردة الا في الرسم (مع ردة فعل تجريدية) ، والآثار التي برزت تتنزّى بالالتزام حتى عندما تنبع من مثالية تنضح بالحياد الايجابي .

الماركسية وتجديد العقلانية

فالوجودية اي « الدعوة الى السأم ، الى الموت ، الى القلق » ليست في نظر الجميع شرحاً مقنعاً لمصير الانسان. فالماركسيون يرون ان شقاء البشرية المعاصرة وآلامها لا يمكن ردها للعلم او للتقنيات ولجوهر الانسان نفسه، بل لشطط الرأسمالية المحتضرة وتجاوزاتها . فالايديولوجيا الماركسية التي رحّبت بكل ما يمثل رغبة صادقة في مقاطعة الطبقة البورجوازية ، اخذت تتضح معالمها وتتبلور ، والفت جبهة واحدة تقف في وجه اللاعقلانية على مختلف اشكالها وصورها كالسوريالية والبرغسونية والسيكولوجية الاتباعية ، بحيث تصبح المنافحة عن حلبة العلم وعن نظرية الانسان العلمية (ففي سنة ١٩٣٩ ظهرت في باريس مجلة « الفكر ») . فالعلم يمدنا بتعليل مرض لاصول الانسان وبتحليل للمجتمع حيث تبدو منافسة الطبقات بعضها لبعض المحرك الحقيقي للتطور وتفسر لنا التاريخ المعاصر . فهو يولي الانسان القدرة على تحويل العالم بحيث يتلاءم ومعارفه وبحيث ينسجم ومطالبه التي تنمو باستمرار . والعلم الماركسي الذي يؤكد وحدة العلوم الطبيعية والعلوم البشرية يمد الانسان بنظام كامل حيث يمكن للانسان ان يركز وجوده الفردي وان يعي تطور العالم ويسهم به ، كما يعد الانسانية بمستقبل ملؤه السعادة . فهو متفائل في الصميم إذ كل الشرور الحاضرة سترتفع وتزول في مجتمع شيوعي حيث تكون له المرتبة الأولى .

نقد العلم وفكرة الرقي

في الجهة الثانية من هذا الصراع الفكري ، يقوم هؤلاء الذين يجعلون العلم والتكنولوجيا مسؤولين معاً عن الشرور والويلات التي تنزل بالبشرية فهم يشهّرون ، في آن واحد ، بعجز العلم العقلاني عن الوصول الى الحقيقة، كما يعترفون بما له من قوة هائلة على تغيير هذا العالم . وهذه النظرة تتجسد بأتم صورها في شخص غبرييل مارسيل أحد تلامذة برغسون الذي يرفض التسليم بالحضارة الصناعية وبالعلم . فبعد ان ارتدّ واعتنق المسيحية، فقد حاول أن يستبدل الوسائل الكفيلة بتأمين المعلومات الطبيعية،

بالايمان والرجاء المسيحيين . الا ان تحرزه من العلم البشري تصحبه تشاؤمية عميقة حول معنى تطور الحضارة ، اذ بنسبة ما تتطور الحضارة الصناعية ، فهي تخلق العراقيل أمام الايمان الذي وصل الينا من السلف الكريم . فنحن أمام حركة انكفاء وتقهقر ، يترتب علينا معها ان نتسلق بثبات المرتقى الذي انحدر منه الفكر الحديث خلال هذين القرنين .

فكل العناصر المحافظة التي تعي بصورة غامضة النتائج الاجتماعية التي يؤدي اليها تطور الصناعة الضخمة عاجلا أم آجلا تثير في أثره وتتكيف به واذ ذاك يتكاثر النقد وتتوالى المظالم التي سبقت وارتفعت عالياً ، خلال القرن التاسع عشر ، شاجبة بشدة الآلية والتقنية ، فتشرك في ازدرائها العلم والعقل معاً . ومنذ عام ١٩٣٠ ، برز جورج دوهاميل في كتابه : « مشاهد من الحياة الأخرى » كالناطق باسم هؤلاء الذين يرغبون في الدفاع عن الفردية ضد دكتاتورية « الآلة » ، الذين ينزلون باللائمة على الحضارة الآلية هذه « السلعة الهائلة » ، « حضارة الحشرات » هذه التي ستفضي في نهاية المطاف ، إلى امتصاص الجماعة للفرد ، والتي ستلتهم كلياً كنه الحضارة الحقيقية : التنوع والصفة .

ولما كانت الآلة شراً في ذاتها وتحمل في طياتها المصائب والويلات ، أفلا يتوجب ، والحالة هذه «تكبيل بروموتيه الجديد» وتقييد ؛هذا المجرم الحقيقي ،ليس « لانه عدو الفكر» فحسب» بل ايضاً لانه مسبب البطالة والبؤس ، بتحويل الاجور إلى حصص وأسهم رائجة . ولعل واحداً من أنشط المشاربين لشجب التطور التقني ، هو جوزف كايو الذي يشهّر عالياً « بالتقنية المجرمة » مصدر الفوضى الاقتصادية وباعثة عدم التوازن الخلقي » . هي هذه الاختراعات التقنية الكبرى بالذات التي جلبت البطالة لعشرين مليوناً من العمال العاطلين . ان درس سد كمبس والعبرة المستمدة منه تؤيد ذلك وتثبته حسب زعمه . الى أي كارثة سيؤول بناء محطة كهربائية ، مركزية عندما تأخذ بالانتاج يديرها ٢٥ عاملا بعد ان طوحت ورمت في البطالة ١٢٠٠ عامل كانوا يعملون في معامل كمبس ، دون أن يؤول هذا كله الى أي تخفيض في سعر الكهرباء . فهو قلق ، مهموم ، يحزع لسطوة وسيطرة « البدائيين » الممثلين بهؤلاء التقنيين . « فالى أي مخاطر لا تستهدف ، والى أي رزايا لا تتعرض الشعوب ، اذا لم تسارع النخبة للتدخل بسرعة للحد من طغيان الحضارة الصناعية » .

الحرفية الجديدة

هذه الايديولوجيا اللاتقنية ، التي ترتبط وثيقاً بالحنين إلى الماضي وبالعودة إلى « القيم الروحية » تجد متنفساً طبيعياً لها في هذه النظريات والآراء التي تكون النقيض لهذه الفردانية الليبرالية ولهذا النظام القانوني المنحدر الينا من الثورة الفرنسية الكبرى ، هو بالفعل الحرفية الحديثة التي ترغب في تنظيم الانتاج ، وفي القضاء على النزاع الطبقي عن طريق تنظيم المهن او الحرف بعد تحويلها الى هيئات وسيطة تستطيع الهيمنة على فردانية أرباب العمل والصمود في وجه العمال في وقت واحد . هي نظرية قديمة سبق ونادى بها دونما جدوى بعض الكاثوليك المناهضين للديموقراطية ، وللنظام الجمهوري

معاً ، من اتباع دي لاتور دي بان الذي صوبت الأزمة الانوار اليه فجأة وأثارت حوله فضول كل هؤلاء الذين يرفضون التعرف بالاشتراكية ، والذين يبحثون ، مع ذلـــك ، عن علاج للفوضى التي يتخبط فيها النظام الليبرالي . هم في الغالب شبان من مثقفي الكاثوليك يبسمون للفاشية ، والذين يبشرون بهذه المثالية الابوية المهنية . وبالفعـــل ففي كل مكان ارتفع فوقه نظام الحرفية ، أي في هذه البلدان الواقعة تحت النظام الدكتاتوري ، لم يكن هـــذا النظام تنظيماً حراً ينسّق مصالح الجميع ، بل أداة طيعة في أيدي القوى الكبرى المتحالفة مع السلطة الدكتاتورية لتـــأمين مصالحها الخاصة : ايطاليـــا الفاشية ، وبرتغال سالارز ، ونمسا دلفوس ، واسبانيا فرنكو . فلم يتحقق في أي مكان الادارة الذاتية ، لأصحـــاب المصالح حتى لمجموع أرباب العمل .

تمجيد الحرفية

نكاد نجد لدى جميع الدعاة للحرفية من فرنسيين والمان وايطاليين محاولات تمجيد لها وتقييم لمنظمات العمل القديمة على اختـــلاف مظاهرها كالمهنية والمزارعية . ففي المانيا ، سلّطوا الأنوار نحو آثار الاقتصادي الكاثوليكي آدم مولر المنافح الأكبر عن النظام الاقطاعي والداعية له . وفي كل من فرنسا وايطاليا سلطت الادوار على جورج دوهاميل وكايو وجيسنا لمبروزو مزيرو الذين يمجدون « النوع » الذي لا يمكن ان يتـــلاءم مع « الكم » ، العمل الاثير الذي هو في صميم ذوق العرق او الجنس . « على العالم ان يتجه وجهة فرنسا نحو الصناعة الزراعية والمهنية ، التي تستعين في تجويد عملهـــا ، بادوات دقيقة تيسر الكهرباء استخدامها ... » « ان أغلى المصنوعات او المصوغات في وقتنا هذا هي التي لا تخرج من المصانع الكبرى ... » . كل بلدان العالم تبذل اليـــوم جهوداً طيبة في تنظيم الحرف بمساعدة الحكومات المعنية . فقد تأسس في فرنسا : الاتحاد العام للحرفية ، كما قام في ايطاليا : الاتحاد الفاشي المستقل للمجتمعات الحرفية ، وقامت في بولونيـــا جمعية عرفت بالغرف الحرفية . والدعوة إلى الحرفية ، انما تستهدف إلى جانب مهاجمة المكننة ، إنقـــاذ « طبقة اجتماعية تقع بين رأس المال وبين أصحاب الاجور » و « احياء كل مـــا اضطر الانسان للتخفف منه والعزوف عنه » . في اندفاعه نحو الاستمتاع الهين : « كالروح العائلية ، والروح الحرفية ... واحياناً الروح الدينية ... » فبعث الحرفية الى الوجود يعتبر عنـــد الداعين له علاجاً للازمة التي يتخبط فيها العالم الرأسمالي ، من شأنه أن يجنّب الصناعة الضخمة والمكننة المخاطر التي تتهددها دون أن تمس بشيء البنيان الاجتماعي القائم . هـــذا هو بالذات الموضوع الاثير للدعاوة التي يقوم بها الحزب الوطني الاشتراكي في المانيا ، هذا الحزب الذي يكتسب الفلاحين في وجه الاستثمارات الضخمة المصنّعة ويعبّىء العمال الشباب في وجـــه التقنية التي تذل الانسان وتسخره كالآلة وتؤدي به إلى البؤس والشقاء بحيث يجب تدريـــع الشبيبة الالمانية ضد عمل خالٍ من الروح الذي يقضي شيئاً فشيئاً ، على النفس البشرية ، ويهبط بالروح

الى درك الآلة او الجهاز الآلي . ولذا انصبت الاجراءات الأولى الحرية بالملاحظة والاهتمام التي اتخذها النظام ، على تنفيذ الاشغال الكبرى « بالربش والمجرفة والمعول والمنكوش » .. « كل الاعمال يجب أن تتم عن طريق القوى البشرية بنسبة ما يمكن الاستغناء عن المسعفات الآلية . وحيث يكون من أثر العمل البشري زيادة الاثراء غير المتناسب » . ففي صناعة الزجاجيات ، في مقاطعة التورنج ، حظرت الحكومة استخدام الآلة الميكانيكية في نفخ الزجاج ، ففي هذا توفير « العمل والخبز لعدد كبير من العمال » .

في كل بلدان العالم ، جرت محاولات لبعث العمل اليدوي بعد ان جرى تحديد استخدام بعض الآلات . فالتشريعات التي صدرت في عهد روزفلت حدّت من استخدام محولات بسمر كما حددت المدة التي يمكن خلالها تشغيل بعض ادوات الحياكة ، كما ان عدداً من البلديات في اميركا اوجبت تنفيذ بعض اعمال الحفر ونقل الاتربة بالربش والمعول . ففي انكلترا وفرنسا ، جرى إتلاف آليات لنسيج القطن والكتان . فارباب العمل والعمال (عمال الموانيء وصانعي البراميل ومدحرجيها) وقفوا في وجه استخدام سفن الصهاريج في نقل الخمور من الجزائر بعد ان اتضح للجميع « ان التطور التقني يكوّن منافسة غير مشروعة » .

كل هذه المواقف على اختلافها ، تشهد عاليا على القلق والانزعاج الذي يسببه التطور الآلي والذي يبدي النظام الاقتصادي حياله عجزه التام عن تلافيه . « يترتب الآن تحرير الانسان من نتائج هذا الرقي المادي الذي لم يلاق بعد توازنه مع الرقي الفكري والادبي » كما صرح بذلك ب. فلاندان رئيس مجلس الوزراء .

فباستثناء الماركسيين ، قليلون جداً هم الكتاب والفلاسفة الذين بقوا على ولائهم لفكرة الرقي والتطور . وعندما يعلن اندريه جيد عن ايمانه الوثيق « بالقوى التي يعتبرونها ضارة ومؤذية والتي يمكن ان تصبح بدورها عوامل قوة ورقي » ، ثم يقرر العودة الى هذا الموضوع في كتابه : الاغذية الجديدة ، يبقى في شبه عزلة ، ويثير بين اصدقائه هذه الشفقة والحسرة عندما يرون كاتباً يهتم مثله بدقائق الامور ، يتجرأ ان يتفوّه بشأن الرقي المادي « بمثل هذه التأكيدات الضخمة التي تكاد تكون بدائية » . ففي نظر الفكر البورجوازي ، هذا المثال الذي تبنته النخبة في فرنسا ، منذ القرن الثامن عشر ، اصبح الآن « عقيدة بالية » ، وقيمة مهملة يتمسك بها « الفكر البدائي » .

اعادة النظر في الايديولوجيا الاقتصادية

شجعت الازمة التعجيل باعادة النظر في البنيان الاقتصادي وخلخلة المبادىء والنظريات التي كانت سائدة بشأنه في مطلع هذا القرن . ان عبرة الحرب العالمية الاولى والقضايا التي طرحتها على بساط البحث مما يتصل بالنقد والتجارة الخارجية وتنظيم الانتاج القومي وتوجيهه والدرس المستمد من تاريخ الاتحاد

السوفياتي ووضعه حيث قام وترسخ نظام مضاد للرأسمالية ، كل هذه العوامل ، ارغمت علمـــاء الاقتصاد على توجيه ابحاثهم ودراساتهم وجهة اكثر واقعية مما عملوا في المـــاضي ، وعلى اعادة النظر في النظريات الكلاسيكية على ضوء الوقائع المعاصرة . ان عدداً لا يستهان به من المعطيات او المسلمات التي اعتمدها الاقتصاد التقليدي اصبحت الآن قابلة التجريح بعد ان اتضح بجلاء ان الاقتصاد الحر لم يكن ، كما كانوا يعلمون ، اقتصاداً تتوازن معه تلقائياً المصلحة العامـــة ومصلحة المنتجين الخاصة ، وان الملطوسيانية الاقتصادية اصبحت من الأمور المصطلح عليهـا ، كما ان الحرية القضائية كانت تشجع على الاحتكارات على حساب اصغر الاستثمارات وعلى حساب المستهلكين على اساس اتفاقات يعقدونها فيما بينهم ، تفادياً او بالأحرى تخلصاً من المنافسة .

فالضائقة المالية الكبرى التي قضت بالتخلي تدريجياً عن هذه الليبرالية المشبعة بالتفاؤل ، قضت بانشاء مصلحة او ادارة خاصة بالاقتصاد ، ومراقبة فعالة تحمي المجتمـــع من جشع المحتكرين ومن المنتوجات الفرعية . فاتسع الافق امام رجال الاقتصاد ورحب واخذوا يهتمون على الاخص بظاهرات اختلال التوازن وبالازمات بحثاً عن الوسائل التي تؤول الى تقنية النشاط الاقتصادي . وفي الوقت ذاته ، وضعت تحت تصرفهم ادوات جديدة للتحليـــل في القياس الاقتصادي الذي يساعد على الوصول الى الحقائق والوقائـع بصورة ادق وانجع كما تساعد على التنبؤ والتحكم وبالتالي بتطور الانماء . ومن جهة اخرى ، فالاقتصاد الماركسي وانجـــازاته في الاتحاد السوفياتي ، وانتفـــاء الازمات في « البلدان الاشتراكية » ، اصبح موضوع دراسات دقيقة . فالماركسية لما تعد لتبدو للبعض هرطقة او نشوزاً عن طريق العـام . فقد لقيت المزيد من الاهتمام والتحليل ، والتعليق والتفسير من قبل هذا الفريق بالذات الذي لا ثقة له فيهـا ولا ايمان بفعاليتها او من قبل الذين يوجسون خيفة من نفوذها (اميل جيمس) .

وهكذا برزت للوجود نظريات جديدة حول الربح والاجور والفـــائدة وطبيعة النقد والاسعار في نظام اقتصادي خاضع لمنافسة ناقصة وللاحتكار من قبل قلة من المحتكرين ، وقد اخضعت لتحليل دقيق النظريات التي تفلسف للازمات الاقتصادية « ولدوراتها » بعد ان راحوا يحاولون تحديد اسبابها ومسبباتها (قلة الاستهلاك ، تأخر في رفع معدل الاجور ، حركات التسليف ، الغلو في تصنيع الانتـاج) ، والبحث عن العلاجات اللازمة لهـا . وينصح هؤلاء باللجوء الى التخطيط الكامل مع اعتماد اصلاحات شتى تتناول صميم البنيـــان الاقتصادي ، والمراقبة الشاملة والتوجيه البسيط للاقتصاد ، مع مراقبة القطاع المصرفي والصناعات الرئيسية . وفي وجه انصار التدخل انتصب انصار الليبرالية التي لا تزال ناشطة « كل مساوىء نظامنـا الخجلة يجب ردها اصلا لتدخل الدولة » كما يؤكد (ويب) ولكن الليبرالية تختلف كثيراً عن الصورة التي بدت منها في مطلع القرن ، ليبرالية مستحدثة بالاحرى تستلهم نظريات ولتر ليبمان (المدينة الحرة) وتتصدى لمراقبة الدولة دون ان تتشبث بالعودة الى حرية التجـــارة المطلقة ودون ان تستثني كل مظهر من مظاهر تدخل الدولة .

ج. م. كينز

في هذه الازمة المطبقة ، وفي الوقت الذي ارتدت فيه علاقات الحكومات ومداخلاتها طابعاً تطبيقياً دون اعتماد اي نظرية علمية متينة ، نشر كينز ، عام ١٩٣٦ كتابه المشهور : نظرية عامة للتوظيف والفائدة والنقد ، كان له من حسن الوقع والتأثير ما حمل بعضهم على وضعه الى جانب كتاب آدم سميث المعنون : « تمني الامم » ، او الى جانب « النداء » الشيوعي . ويرى سوفي ان كينز هو منقذ او مخلص النظام الرأسمالي بعد ان تخلت نظريته عن بعض وجوه الاكراه والقسوة في الحرية دون ان تستهدف من ناحية اخرى ، للسقوط في وجوه الاكراه التي تعتمدها الجماعية او النظم الدكتاتورية . ومع انه كثيراً ما يدنينا من كارل ماركس ، فكينز ليس من خصوم الرأسمالية . فهو لا يرمي قط لقلب هذا النظام عن طريق اصلاحات تتعرض لتركيبه او بنيانه في الصميم . بل يهدف الى تحسين عمله : كتجربة الاستثمار واحترام الملكية الخاصة ، كما انه لا يوصي لا بالاقتصاد الموجه ولا بالتخطيط . « فالثورة التي اتى بها كينز » تقوم في تدليله القاطع على ان النظريات الكلاسيكية لا تصلح الا لمجتمع تنتفي منه الاضرابات والاعتصابات وان المهم في الامر هو الانتاج وليس التسويق او الانفاق او التنفيق . فالمظاهر الاقتصادية يجب النظر اليها ليس من الوجهة الفردية في نطاق المشروع الاستثماري الخاص بل من الوجهة الاقتصادية الاجمالية اي في مجملها او كليتها ، في نطاق النشاط الكلي او الشامل . ففي التفسير الخاص للعالم الاقتصادي الرأسمالي يوضح لنا كينز ان هنالك الآن توازناً في نقص العمل وان هذا التوازن ليس بعارض كما انه ليس باختياري او رضائي ، بل انما هو حصيلة عدم تكافؤ في نفقات الحاجيات الاستهلاكية . وعدم التكافؤ هذا هو الذي يحد من التوظيفات وبالتالي من الاستثمارات . وللخروج من الازمة ، فالعلاج التقليدي الذي يعتمد تخفيض الاجور لا يجدي نفعاً ، بل يقتضي بالاحرى العمل على تشجيع الطلب بحيث يكف المدّخرون عن الادخار غير المجدي ، ويحملهم على توظيف اموالهم ، والتخلي كلياً عن عبادة العجل الذهبي او قاعدة الذهب طالما مارسوها وانصرفوا اليها ، وذلك بطرحهم المزيد من النقد في التداول ، وباعتماد سياسة التسليف الطويل الاجل ، وبتخفيض نموذجي لمعدل الفائدة والتوظيفات العامة والاشغال الكبرى مما يؤول بالنتيجة الى توزيع جديد للدخل ويثير بدوره طلبات جديدة . وهكذا يتاح للاقتصاد الخروج من الجمود الذي يرسف فيه . فالحماية الجمركية من شأنها ان تؤول ، اذ ذاك ، الى زيادة في الدخل القومي والى رفع مستوى التوظيف حتى ولو ادى الامر الى استثمارات تكلف غالياً ويأتي مردودها بالطبع عالياً . وهذه النظرية « تزكي بصورة متجانسة ، الى حد كبير ، سياسة تدخل الحكومة » . فقد اتاحت انقاذ الرأسمالية والارباح التي تحققها « بتجنيبها البطالة او بالحد منها » كما يقول ج. مارشال . ومع انها تمثل وضعاً خاصاً الى حد كبير (هو وضع بريطانيا العظمى) ، فهي تحوي الكثير من عوامل التشويق كما « استعملت منطلقاً لهذه التيارات الفكرية التي انطلقت منذ ذلك الحين » . (ا. جيمس) .

التعرض بالاذى لبعض المبادىء الليبرالية التقليدية

رأينا كيف ان الليبرالية المستحدثة تختلف اصلاً عن الليبرالية الكلاسيكية التي كانت تتوسل الى الدولة المحافظة على النظام وصيانة الأمن ، والامتناع على الاخص ، عن كل تدخل ، في الحياة الاقتصادية . وفي هذا دليل قاطع على ان عدداً من الافكار والمبادىء القديمة التي اعتبرت للآن « لا تمس » ، اصيبت ، في نهاية الامر ، في الصميم .

من هذه المبادىء ، قبل كل مبدأ آخر ، فكرة الملكية او الحيازة « ففي الاستعاضة عن بعض الجدران او عن بعض اجهزة المصنع برزمة من الاسهم » يقتل التطور الرأسمالي « كل معنى لفكرة الملكية الخاصة التي اخذت تفيد ، اكثر فأكثر ، معنى الخدمة الاجتماعية » كما يؤكد شمبتير . هذه هي الحجة التي يتذرع بها مناصروها لتبرير الربح كما يتذرع بها خصومها الذين يطالبون باخضاعها للمراقبة من قبل المجتمع . فالنصوص القانونية العديدة التي تحد منها او تُقصِرها او تنسخها احياناً ، تحاول ان تستبدل المعنى القديم المالك الذي له ملء الحرية بالتصرف بملكه كما يشاء ، بالمبدأ القائل بأن الاستثمار هو مصلحة اجتماعية ، وبأن « رب العمل » لا يستطيع التصرف به على هواه او حسبما تقتضيه مصلحته الخاصة ومنفعته الذاتية ، فيخفض من انتاجه ويتوقف عن تأمين حصته من الانتاج وفقاً « للحاجات المشتركة » . فالقوانين التي تنظم العطلة الاسبوعية او الاسبوع الانكليزي ، كما يقولون ، واسبوع الاربعين ساعة عمل ، والاجازة المدفوعة ، وحوادث العمل والضمان الاجتماعي ومندوبين يمثلون الموظفين ، تحد من سلطته التي كانت من قبل مطلقة .

كذلك صاحب حرية التعاقد تغييرات جذرية . فقد كان التعاقد ، فيما مضى ، افرادياً لا يربط سوى الفريقين المتعاقدين ، ولم يكن بوسع الشارع تغيير مضمونه . اما اليوم ، فالعقد موجّهٌ هو وجماعي . فالقانون وضع فوق حرية الجانبين المتعاقدين مراعاة حقوق الشخصية البشرية . فهو يقف الى جانب الافراد « الضعاف اقتصادياً » : كالعمال والمستخدمين والمديونين والمستأجرين والزبائن ، ويعين التزاماتهم بينما يزيد من حقوق الاقوياء : كأرباب العمل والدائنين واصحاب الأملاك ، ليس في وقت تحرير العقد فحسب ، بل ايضاً طيلة استمرار العقد : كتخفيض الايجارات ورسوم المزارعة وسعر المحلات التجارية وطول يوم العمل وتنظيم شروط تجديد العقد ، وتبقي مستأجراً في محله بالرغم من إرادة صاحبه ، وتلزم بالتقيد بنصوص الاتفاق حتى من كان معارضاً أو معادياً له ، والاتفاقات الجماعية التي تعقدها المنظمات النقابية وأرباب العمل والعمال « الأكثر تمثيلاً » .

وفكرة الأجر دخل تعدي على معناه وفحواه . فقد انقلب المعنى رأساً على عقب من جراء القوانين التي تنظم التعويضات العائلية والضمانات الاجتماعية . فالعامل لم يعد يتناول أجره عن العمل الذي يؤديه فقط ، وأجره هذا لم يعد مرتبطاً بقانون العرض والطلب ، إذ ان قسماً منه يدخل في صميم تعويض الأسرة . والعقود الجماعية تأخذ بعين النظر الحد الأدنى للمرتب اذ لم يعد الأمر محصوراً فقط بعامل الانتاج بل بالعنصر البشري أيضاً .

١ – لينين يتكلم الى الشعب في ١٩١٧ من على منبر مقام في ساحة بتروغراد .

٣ — خندق في ١٩١٧.

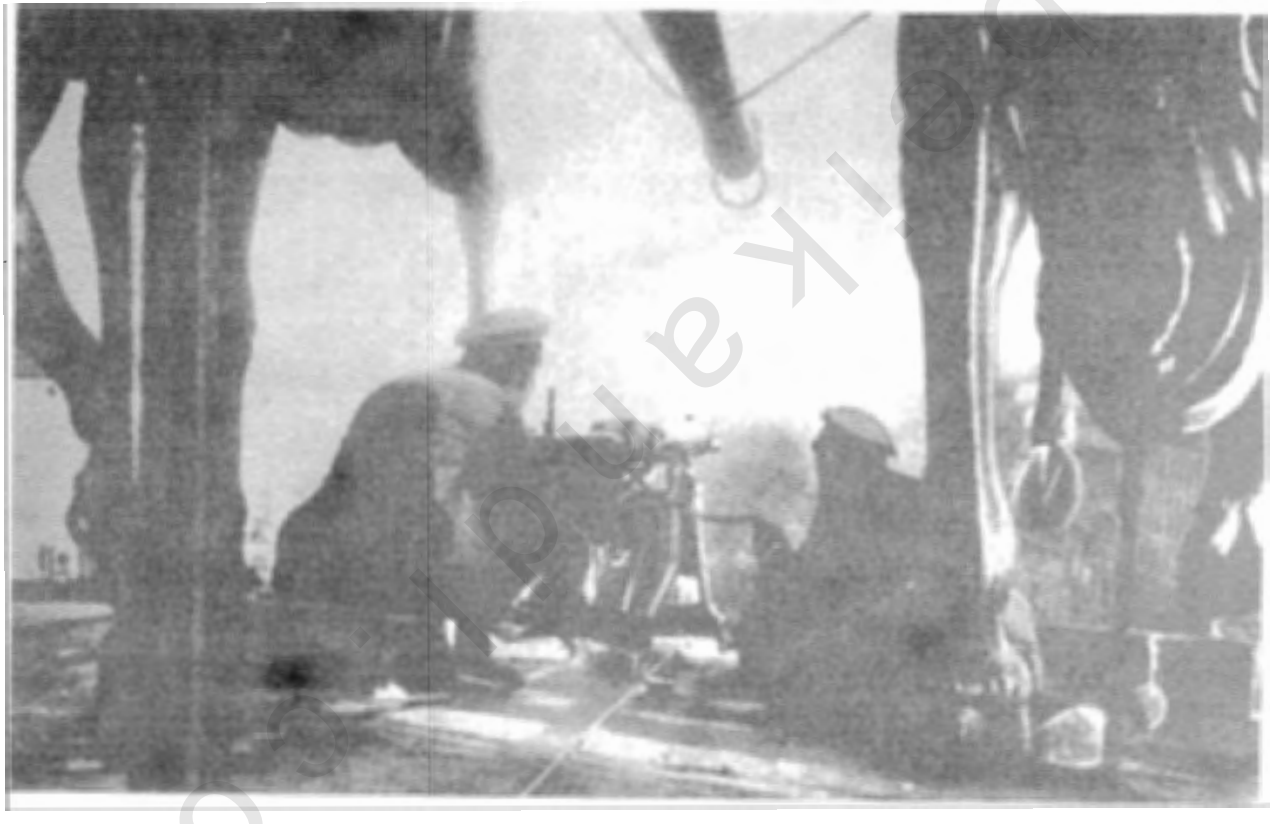

٣ – قمع الفتنة السبارتاكية في برلين في السنة ١٩١٨ .

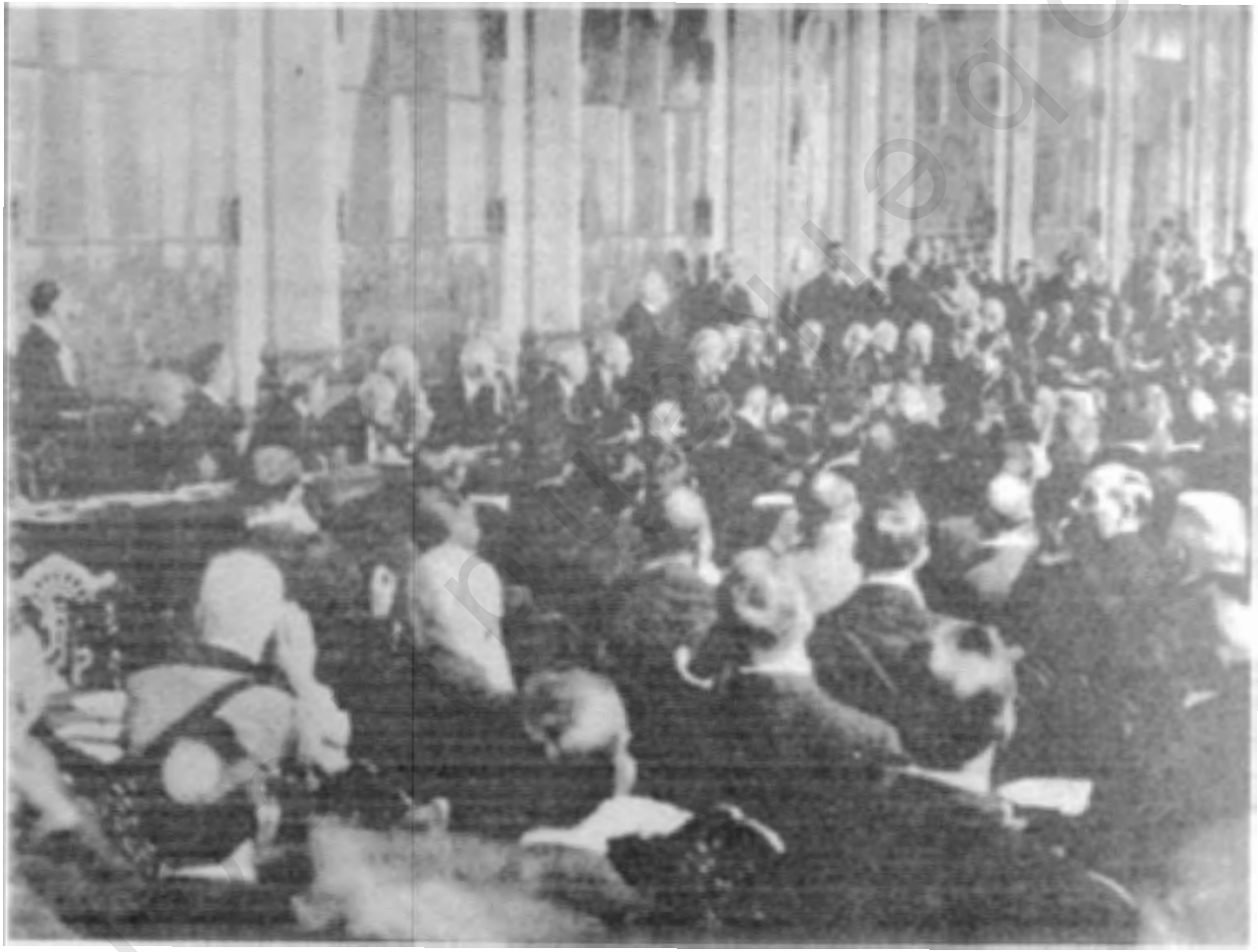

٤ — توقيع معاهدة باريس مع المانيا في قصر فرساي ، في ٢٨ حزيران ١٩١٩

٥ — مصفق باريس . جلسة السوق اليومية للاموال المنقولة .

٦ – بيكاسو ، « غرنيكا » .

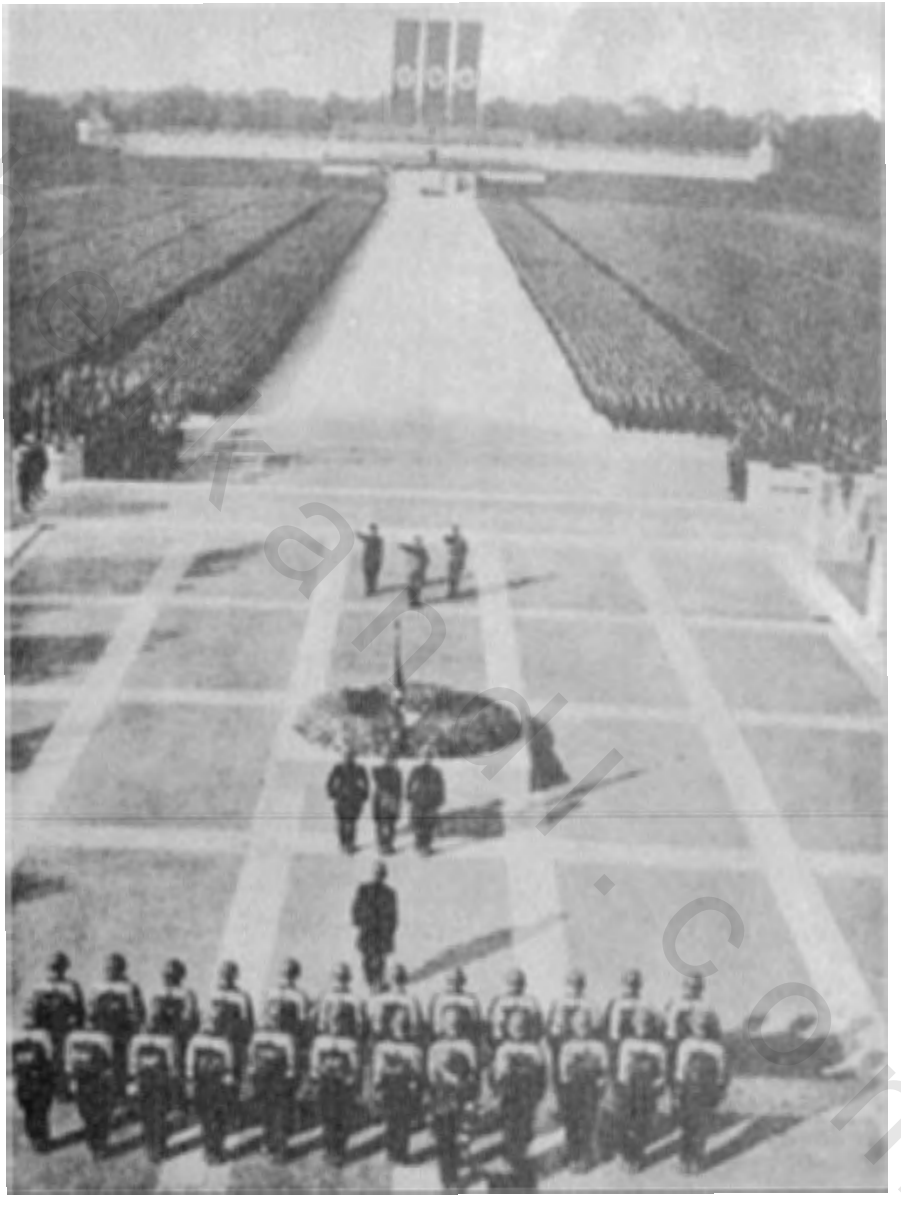

٧ — مهرجان نازي في نورمبرغ . مؤتمر الحركة الوطني في ١٩٣٨

٨ — حارسان من الـ « باليلا » في روما. نموذج من الروح العسكرية التي خلقتها الفاشستية في الشبيبة .

٩ -- معسكر الابادة في « بوكنوولد » كما اكتشفته الجيوش الحليفة الظافرة .

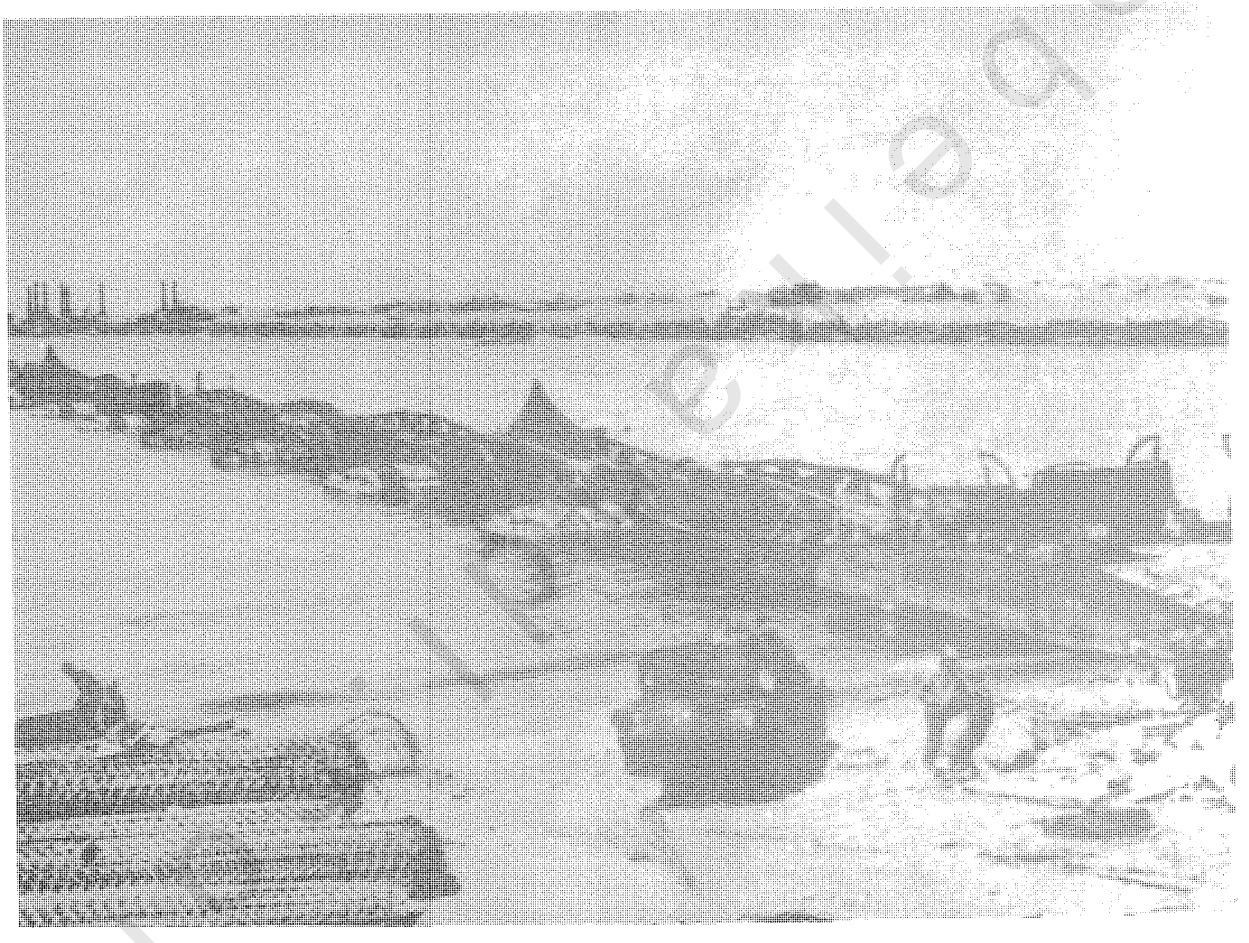

١٠ – المرفأ الصنعي لانزال الجيوش في « ارّومانش » .

١١ – الدبابات الكندية تهاجم اسلحة مدرعة المانية مطوقة في منطقة آلنسون، في آب ١٩٤٤ .

١٢ – مرفأ « الهافر » الذي دمرته الغارات الجوية في ١٩٤٤ .

۱۳ — تحریر باریس . آب ۱۹٤٤ .

١٤ – مؤتمر يالطا : روزفلت ، وشرشل ، وستالين ، مجتمعون في القرم ، في ١١ شباط ١٩٤٥ .

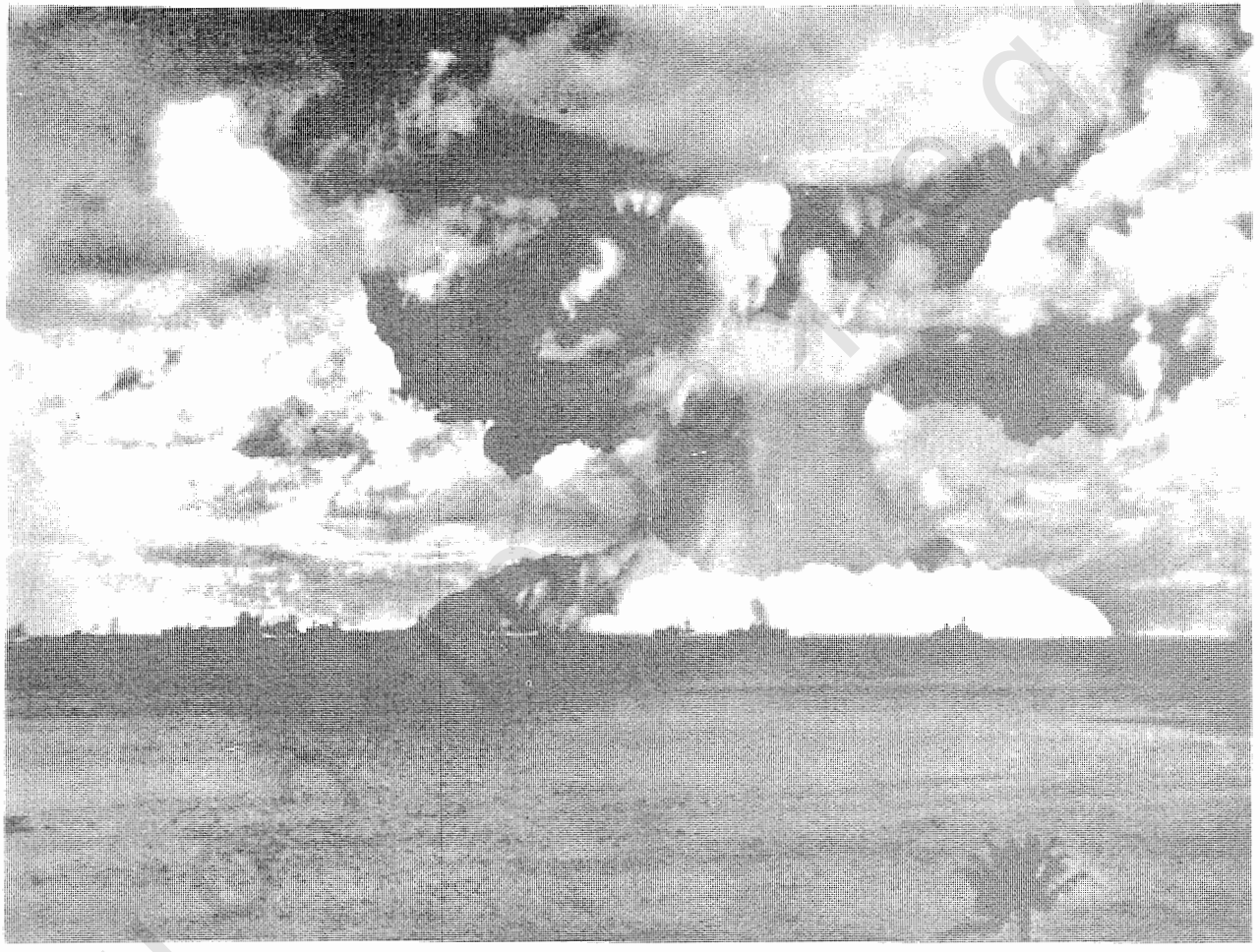

١٥ – انفجار قنبلة ذرية في بيكيني . حزيران ١٩٤٦ .

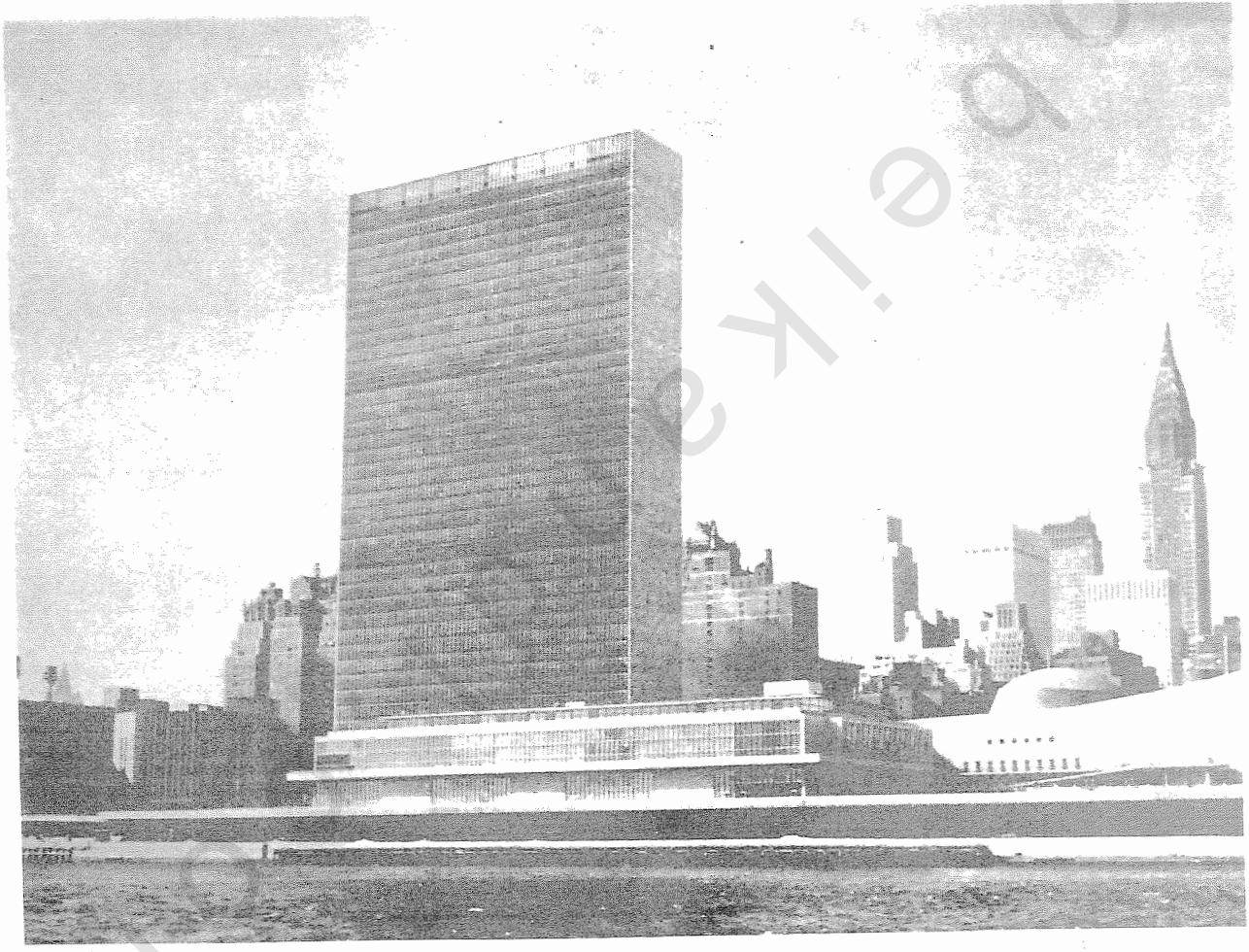

١٦ – قصر منظمة الامم المتحدة في مانهاتن (نيويورك) .

الفصل الخامس

الأزمة ونتائجها السياسية

الفاشية ليست سوى الرأسمالية تتنكر لاصولها الليبرالية بحيث تكيف البنيان الاجتماعي للانتاج مع الاوضاع التي تكون فيها الفكرة الليبرالية قاضية على الفكرة الرأسمالية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .
« هـ . لاسكي »

١ – تقهقر الليبرالية وأزمة الديموقراطية البرلمانية

زعزعت الازمة الاقتصادية النظم السياسية من أسسها ولاسيما النظام البرلماني الذي كان يرجى له أن يؤدي انتصار الحلفاء عام ١٩١٨ وخروجهم ظافرين من الحرب كما كان متوقعاً ، إلى توطيده وترسيخه أكثر فأكثر . الا ان التقهقر أخذ مع ذلك يدب إلى الليبرالية اينما كانت كما ان صلاحيات السلطات التنفيذية رَحُبت واتسعت هي الأخرى .

ساعدت الأزمة بالفعل على زوال الظروف والأحوال التي مكنت من قبل لسير النظام البرلماني سيراً سوّياً ، اذ ان اتساع البطالة في العالم وانخفاض القدرة الشرائية ، والخراب الذي نزل بالطبقات الوسطى وبسكان الريف ، زادت من احتدام الصراع الطبقي كما ازدادت إلحاقاً المطالب الاصلاحية التي تبناها وأخذ ينادي عالياً بها انصار العاملين للاصلاح . ألم يكن ليوجس المرء خيفة على الحريات السياسية ، ولا سيما على حرية التجمع من ان تسيء الجماهير استعمالها بعد أن أخذت تهفو إلى حقوق جديدة وتطمع في تحقيقها ؟ هذه الحريات التي تتهدد التسلسل الاجتماعي خطيرة هي ولذا كان لا بد من قتلها أو أقله اغفالها وتجنبها . وفي سبيل إنقاذ الملكية او الحيازة ، راح قسم من الطبقات الموجهة يتنكر لليبرالية وينضم للثورة المضادة بسهولة أكبر بعد ان كشفت الازمة عن عجز الديموقراطية النيابية وقصورها في حل مشكلات الساعة .

ان الاستئثار بالسلطة اي توفير الوسيلة التي تحمل الخصم مسؤولية خسارة الاشياء الضرورية او المصيرية ، هو المفهوم العالق للتخلي عن النظام البرلماني من قبل الدول التي كانت تتستر وراءه راضية ، كما يقول لوفيفر . ففي عام ١٩٣٣ ، لم يعد قائماً على وجه الأرض أي نظام ليبرالي باستثناء الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا ودول الدومنيون ، وفرنسا وهذه الدول الصغرى الواقعة الى الشمال الغربي او الى الوسط من القارة الاوروبية ، وبلجيكا ، والبلاد الواطية وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا والبلدان السكندينافية .

تقوية مقام الرئاسة في الولايات المتحدة الاميركية

حتى في هذه الولايات المتحدة الاميركية المعروفة بضعف حكومتها المركزية ، فقد أتاحت الأزمة للرئيس الاميركي ان يقوّي من سلطاته إلى حد بعيد . ان الاعتراف للرئيس ، في الخطة الجديدة حق توزيع مساعدات على سبيل الهبة أو المؤازرة بلغت قيمتها ثلاثة مليارات دولار عام ١٩٣٩ ، دونما قيد أو شرط ، مكّن السلطة الاتحادية من ان تفرض ارادتها على الولايات لا سيما في ما يتعلق بالشروط والكيفية التي ترى صرف هذه المساعدات والتعهد من قبل الولاية المستفيدة بالك بعض القواعد والتقيد بالاصول والتدابير التي تتعلق بوضع العمال او بالخدمة العامة . وهكذا تمكنت الحكومة الفدرالية من وضع يدها على أراض وممتلكات كانت ترجع من قبل للولايات . وانشأ الرئيس روزفلت مصالح ودوائر جديدة امتدت صلاحياتها إلى عدد من الولايات وأنشأ مؤسسات تشترك الحكومة الفدرالية بادارتها مع ولايات أخرى (مشروع سلطة وادي تنسي) وكثيراً ما استحالت الولاية إلى مأمور تنفيذ لسياسة الاتحاد . ولم تعد وظيفة الكونغرس الوحيدة ، منذ ذاك ، تحديد السياسة العامة للدولة . فهو يوسع عن طريق مشاريع القوانين من الاختصاص التشريعي للسلطة التنفيذية . « فالتفسير الثنائي » للتعديل العاشر للدستور الاميركي الذي كان يمنع السلطة الاتحادية من التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المحتفظ بها للولاية ، قد وضع جانباً منذ عام ١٩٤٣ ، عندما اعترفت المحكمة العليا بشرعية القوانين الاتحادية حول علاقات العمل والضمان الاجتماعي وتنظيم سوق القمح والاسواق الزراعية . وفي سنة ١٩٤١ ، على اثر الغاء كل التشريع القديم ، لم يبق من املاك تعود للولايات لا تستطيع الحكومة الاتحادية ان تطالها . وكان الرئيس هو المستفيد الاكبر من توسيع السلطات الاتحادية ، مهما بلغ من حرص مجلس الكونغرس على تشديد مراقبته على السلطة التنفيذية .

في بريطانيا العظمى

اشتدت وطأة الازمة في انكلترا وطن النظام البرلماني الاصيل . فقد اخذت البلاد ، في المجال التشريعي ، إسناد صلاحية التشريع لبعض الدوائر التابعة للسلطة التنفيذية ولبعض وزراء التاج . فالقانون الذي فرض عام ١٩٣٢ الرسوم على الاستيراد ، ترك لوزير المالية حرية الاعفاء او زيادة هذه الرسوم ، والقانون الآخر الذي صدر عام ١٩٣١ ، على المحاصيل الزراعية فوض الى الوزير المسؤول سلطة

فرض رسوم مانعة على المحاصيل التي يرى منعهـا او التقليل منها . والقـانون الصادر في عـام ١٩٣١ ، بشأن التوفير لا يشير من قريب او بعيد الى الوفر الذي يجب تحقيقه . فعـلى الوزراء ان يحددوها كل في ما يتعلق بوزارته . كذلك القانون المتعلق بالبطالة ، فهو يعهد بهيئة خاصة من الموظفـين الاداريين وليس بالسلطات المحلية مهمـة توزيع الاعتمادات المخصصة للتوزيع على المحتاجين . ولعـل القانون الاكثر تعبيراً لظاهرة الابتعاد عن المبـادىء الليبرالية هو قـانون الاغراء على التمرد والتحريض عليـه الذي صدر عام ١٩٣٥ الذي يمنـع بكل شدة محـاولات الاغراء والتحريض على العصيان او على التمرد ، فرمى الى حمـاية افراد الجيش من الدعـايات المغرضة والدعاوة للسلم بأي ثمن . فهو ينص على امكان إصدار مذكرات استنابة على بياض التي لم يكن اصدارها يُعد عملاً مشروعاً او قانونياً ، منذ نحو ١٥ سنة مضت . كذلك بطل العمل، في ايرلندا الشمالية بالامر للشول منذ عام ١٩٣٥ .

والاحتراز من بعض المؤسسات او من بعض النقاد ظهر جلياً بين جميع الاحزاب ، فقد قام افراد امثال ونستون تشرشل وسدني ويب يلاحظون ان البرلمـــان لا يستطيع الاهتمام ، كما يلزم ، بالقضايا الاقتصادية واقترحوا بان يتولى امر الاعتناء بمثل هذه الامور هيئة خاصة تتألف من خـــبراء مستقلين ينتخب افرادها من بين جميع الاحزاب ، وليس من بين اعضـــاء المجلس النيابي .

في فرنسا

اما في فرنسا ، فقد ادت الازمة الى إضعاف النظام البرلماني ، فآل الامـــر الى شلل عام عطل او خلخل الانظمة الدستورية في البـــلاد . فالقاعدة التقليدية للسياسة الفرنسية التي تقول ان الاتجاه الى اليمين في تشكيل الحكومات يقضي عنـــد الشعب على الخوف من اليسار ، لا تزال قائمة . فكتلة اليسار تفوز مرتين بنجاح في الانتخابات العامـة ١٩٣٤ و ١٩٣٦ . وقد تمكن اليمين من طردها من الحكم عـام ١٩٣٤ و ١٩٣٨ . وفي سنـة ١٩٣٤ فسخ الراديـكاليون تحالفهم مـع الاشتراكيين برفضهم مشروع مراقبة القطع ، كما وقفوا ، عام ١٩٣٨ في وجه كل مشروع يرمي لتأمين التسليف او يقـــترح اصلاحات جذرية ، بعد ان ادخلوا على القوانين الاخرى التي سبق للجبهة الشعبية ان أقرّتها ، تعديلات جعلتها غير ذي جدوى . ولما كان للقضايا المالية والاجتماعية اهمية قصوى، فقد احتدم حولها صراع الاحزاب التي اخذت تقف منهـــا موقفاً متصلباً يتفق ومبادئها ، والامتناع عن المساومات التي تهدد بحرب اهلية .

فالنجاح الذي حققه الحزب الاشتراكي في انتخابات ١٩٣٢ ، ولا سيما انتصار الجبهة الشعبية عام ١٩٣٦ ، ادخلت القلق الى نفوس الطبقات الموجهة ، في الحين الذي كان فيـه فوز الانظمة الدكتاتورية في كل من ايطاليا والمانيا يدعو للاحتذاء بها والنسج على منوالها . والحـال ، فبعد انتخابات عام ١٩٣٢ التي اعطت المجلس النيابي اكثرية تشبه الاكثرية التي نالها التجمع عام ١٩٢٤ اخذ عدد من « الاعيان » المتربصين بالازمة المالية ، والذين كانوا يعيشون تحت كابوس الامثولة الروسية ، يفقدون كل ثقة باللعبة البرلمانية بعد ان كانوا رضخوا لها واستسلموا لهـــا مسايرة ،

فراحوا ينضمون كأسلافهم عام ١٨٤٨ ، الى هذا الفريق الذي كان يقترح قيام حكومة قوية تكبح من جماح زعماء « الحركة » وتأخذ دونما خوف او وجل بسياسة حازمة تدافع عن مصالحهم ، لا تتغير دورياً مع الانتخابات ومعارضة العمال ، ولا تكون في كل مرة موضوع بحث ونظر .

فتقاليد اليمين الفرنسي ، وموقفه العدائي من النظم الديموقراطية والجمهورية لهـا عروقها القديمة . ان تقاهة بعض رجال السياسة ، والاعمال المريبة التي يأتونها في المجـالات السياسية والمالية ، غذت في النفوس نفرة من النظام البرلماني اعترت افراد الشعب من قبل ، فراحـوا يذكونها في صدور الشبيبة البورجوازية والمنظمات القومية : كالشباب القومي وعصبة القوميين الذين كان برنامجهم الغامض الوقوف الى جانب السلطة التنفيذية ويمتّ بسبب وثيق الى التيـار الاستقلالي البونابرتي . اما الفئة الاكثر تصلباً من هذه كلها بالرغم من قلة عـدد اعضائها ، فكانت فئة « الاكسيون فرنسيس » التي كانت تعمل وفاقاً لبرنامج سياسي معين هو اعـادة الملكية الى فرنسا . والى جانب المؤسسات القديمـة التي كانت تنادي على اقـدار وانساب متفاوتة ، من التصريحات العنيفة الداوية ببرنامج اساسه المحافظة في الحقلين السياسي والاجتماعي ، أطل عدد من الاحزاب والهيئات السياسية الجديدة ، منها عصبة جورج فالوا ، والفرنسيسية ، والتضامن الفرنسي ، الذين لم يكن عدد اعضائها مجتمعين ليتجاوز بضعة آلاف ، الا انها كانت فاشية الطابع والصبغة في تنظيماتها شبه العسكرية وتفكيرها ودعوتها الى استعمال العنف . أما حزب « صلبان النار » الذي تألف من قدامى المحاربين والحاملين اوسمة حربية ، اعـترافاً بأعمال البطولة والتضحية التي قاموا بها ، ويلقى مساعدة مالية من مؤسسة كوتي ومن ارنست مرسييه ، فقد انصرفت للعمل منذ عام ١٩٣١ ، فارتفع عدد اعضائها ، عام ١٩٣٢ من ١٥ الفاً الى ٣٥ الفاً ، الى ان ارتفع الى ٦٠ الفاً عام ١٩٣٣ ، وتكوّن حوله تشكيلات فرعية ، كأبناء الصلبان النارية ، والتجمع القومي للمتطوعين الوطنيين . كل هذه الفئات والاحزاب اخـذت تكثر من المظاهرات المضادة للروح البرلمانية . وفي ٦ شباط ١٩٣٤ واستغلالاً منها للهيجان الذي اقام الشعب الفرنسي لفضيحة ستافسكي المالية ، وتعبيراً عن عدم ارتياحهم لعجز الحكومـة وعدم تجانسها ، قام بمظاهرة اتجهت نحو مبنى المجلس النيابي ، انتهت بفتنة ، عقبها اصطدام دام مع البوليس ، الامر الذي أدى بالحكومة ، بعد انقسامها على نفسها ، وبعد عـدم اطمئنانها لموقف بعض الموظفين المدنيين والعسكريين ، قدمت استقالتها ، وتخلت عن الحكم للسيد دومرغ رئيس الجمهورية الاسبق الذي الف وزارة ارتكزت قاعدتها بوضوح على اليمين ، مع المارشال بيتان ولافال وفلاندان . فهذه الوزارة والوزارة الاخرى التي عقبتها برئاسة لافال سارت على سياسة انكماش مالي استمرت سنتين . واخذت الاحزاب التي استمدت اليـها ازداد نفوذاً ، اهمها حزب صليب النار الذي ضم اكثر من مليوني عضو . ولم تلبث هذه المنظمة ان اتخـذت طابعاً شبه عسكري على مثال الحزب الفاشي ، بينما بقي برنامجه غامضاً اذ لم يخرج عن كونـه

حزباً يمينياً ، ينزع الى فرض السلطة كما هي تقاليده المرعية . ولم يعد الصراع ليقتصر على المجال السياسي والاجتماعي . ورغبة في عدم إضعاف « قوى النظام » العاملة في القارة ، تخلى اليمين عن سياسة الحزم والتشدد حيال المانيا ، وهي سياسة طالما حبذها واوصى باتباعها ، كما تخلى عن مشروع الاتفاق الفرنسي الروسي وانطلقت من جديد الروح الوطنية المتعصبة ضد بريطانيا. وما عتم ان اعرب الحزب عن رضاه وارتياحه لمهاجمة ايطاليا الحبشة ولمساعدة الدول الفاشية لفرنكو وللاتفاقات التي عقدت في مونيخ .

والتهديد الذي تمثله هذه الأحزاب ، لم يلبث أن انعكس أثره في التجمع وتوطين الرأي بين الأحزاب والهيئات اليسارية : كالحزب الراديكالي والحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي والاتحاد العمالي العام ، ورابطة التعليم ورابطة حقوق الانسان ، الخ. ، ليؤلفوا من بينهم لجنة متابعة وتوعية قوامها مفكرون من خصوم الفاشية ، أخذت تمهد للاتصالات وعقد الاتفاقات بين هذه الفئات ، مما أدّى الى عقد ميثاق وحدة عمل والى انشاء جبهة شعبية فازت بانتخابات ١٩٣٦ . وكان من شدة وجوم الطبقة الموجهة وأصحاب الشأن في البلاد أمام تشكيل حكومة ذات ميول اشتراكية يعضدها حزب شيوعي قوي أن أخذ زعماؤها يميلون أكثر فأكثر نحو حلول بالقوة . وعلى الأثر ظهرت من جديد تجمعات فاشية الطابع ، منها على الأخص الحزب القومي الفرنسي (P.P.F.) الذي تألف عام ١٩٣٦ بمسعى من العضو الشيوعي السابق دوريو الذي تلقى مساعدات ضخمة من رجال الصناعة ومن الحزب الفاشي الايطالي . ومن هذه الأحزاب ، الحزب المسمى « كاغول » ويشار اليه بالأحرف C.S.A.R. وهو عبارة عن جمعية سرية نعمت بحماية بعض الدوائر العليا في الحكومة والجيش . وأقامت هذه الجمعية علاقات مباشرة لها مع الحزب الشقيق الآخر بعد أن أمده بالمساعدة ، وفي سبيله قام بعض اعضائه بقتل الأخوة روزلي .

وهذا الصراع الذي تجاوز حدة وعنفاً كل ما سبقه من عراك في الفترة السابقة حال ، ليس دون القيام باي محاولة اصلاح للنظم والمؤسسات الفرنسية فحسب ، بل زاد عمل الحزب سوءاً في الوقت الذي استمر النظام في تطوره الوئيد الرامي لتعزيز السلطة التنفيذية . وهكذا أخذت شخصية رئيس الوزارة تبرز بوضوح من بين الوزراء بعد أن خلط بينهم الدستور الفرنسي الصادر ، عام ١٨٧٥ . ولأول مرة اعترف له القانون الصادر في ٣ كانون الأول ١٩٣٤ ، بوجود متميز ، كما خصه بخدمات وأدوار ادارية دائمة وقفاً عليه دون سواه . وبعد أن أصبح بالفعل رئيساً للحكومة أخذ رئيس الوزارة يمارس حقه بتأمين الانسجام والترابط بين مختلف الوزارات واللجان الوزارية المشتركة والتي ارتبطت صلاحياتها بعمله . كذلك أنيط به الاشراف على اللجنة الاقتصادية واللجنة المتوسطية العليا ، واللجنة العسكرية العليا ولجنة الشؤون الاسلامية ؛ والمراسيم الاشتراعية بنوع خاص التي تتجلى فيها السلطة التشريعية عن بعض صلاحياتها تسهيلا لعمل السلطة التنفيذية ، لم تلبث أن أصبحت أداة كثيراً ما تكرر اللجوء اليها لاعداد

مشروعات القوانين ، بحيث تفرض على البلاد تدابير واجراءات لا تحظى كثيراً بتأييد الشعب لها . ومنذ عام ١٩٣٣ ، ولا سيما منذ ١٩٣٧ ، تكرر مراراً طلب التسلح ببراسيم اشتراعيـــة بشأن التشريعات الاقتصادية المعدة لتأمين التوازن في موازنة الدولة ، والدفاع عن الفرنك ضد المضاربات المالية ، وكبح التعديات على أموال الدولة ، ومراقبة الاسعار والاصلاح الاقتصادي . وبعد سنة ١٩٣٤ ، تمت معظم الاصلاحـــات الكبرى في البـلاد عن طريق المراسيم الاشتراعية . فقد عملت الحكومة بهذه المراسيم بين ١٩٣٧ – ١٩٣٩ ، ثلاثـــة عشر شهراً على ٢٦ شهراً .

الدول الليبرالية الاخرى

هنالك بـلدان ودول أخرى بقيت على ولائهـــا لحرية التجارة تركت فيها الأزمة الاقتصادية أثراً ظاهراً في سياستها.

فمع استمرار العمل بالنظام البرلماني في بعض البلدان ، فقد قامت فيها ، بالرغم من ذلـك أحزاب فاشية بعضها ضعيف يدعو للسخرية برئاسة موسلي في انكلترا ، مثـــلاً وبعضها انشط وأقوى ، كما في بلجيكا حيث أسس شاب كاثوليكي هو ليون دفريل منشىء جريـــدة أسبوعية بعنوان « ركس » اشارة بذلك الى المسيح الملك كما أنشأ حزباً « ركسياً » أخـــذ على نفسه مهاجمة « حكومة الفاسدين » ، كما أخذ ينشر بين الملأ ، صوفية الزعيم ، واستأنف العمـــل بأساليب الدعاوة مردداً : « الظفر للركس » ، منادياً بالشعارات التالية : مناهضة الرأسمالية . مناهضة الاشتراكية . مناهضة الليبرالية ، كما راح يطالب بتأسيس نظام يرتكز عـلى الأسرة والمهنة ، مع هيئات ومجالس مهنية ، وسلطة تنفيذية قوية ، ومجلس نيـابي له صلاحيـات ضيقة للغاية . وبعد أن جمع أنصاره من رجال الفكر الكاثوليكي وتحالف مع القوميين الفلمنكيين الذين كانوا حصلوا على حق « فلمنكة » التعليم في مقاطعة الفلاندر ، فقد كتّب له الكتائب من سكان الريف ومن بين العمـال الكاثوليـك ، وحصـل في انتخـابات عام ١٩٣٦ عـلى نحو ١٢ بالمئة من مجموع أصوات الناخبين وعلى ٢١ مقعداً . وأخذ يحبـــذ سياسة موالية للدكتاتوريات .

وعرفت سويسرا نفسها تجمعات فاشية هي الأخرى ، تألفت منهـــا « جبهة وطنية » ، بمساعدة عدد من الضباط « للعمل على البعث الوطني » ومكافحة الشيوعية ، وأخذ يُنادي بنهاية الديموقراطية والنقابية . ونال عام ١٩٣٥ ، ستة مقاعد في مجلس مقـــاطعة زوريخ ، وانتخب رئيسها مستشاراً وطنياً . الا ان نشاط النازية في سويسرا بعث هزة في الرأي العام ، والغضب الذي سببه ضم النمسا الى الرايخ وضم المانيا مقاطعة السوديت اليهـا ، جعلت النواب النازيين يفقدون مقاعدهم في انتخابات عام ١٩٣٥ ، و ٣٠,٠٠٠ صوت عام ١٩٣٩ ، مع فقدان ٣ مقاعد في البرلمان . وفي النرويج ، اتحد الفلاحون المدنيون الموقوف في وجه البيع القشري للاراضي . وفي عام ١٩٣٣ ، جرى التجمع الوطني ، بمسعى كوبسلنغ . وفي فنلندا قامت حركة وطنية في لابوا ، ذات طابع فاشي زرعت الاضطراب في البلاد ، بين ١٩٢٩ – ١٩٣٢ .

٢ – الدكتاتوريات الفاشية

قبل وقوع ازمة ١٩٢٩ الاقتصادية ، كان النظام البرلماني ، في عدد من الدول الاوروبية ، قد انهار تماماً ، لتقوم مقامه نظم دكتاتورية . فمنذ عام ١٩٢٤ ، اقام الجنرال بريمودي ريفارا في اسبانيا دكتاتورية عسكرية ، ولن يلبث ان قام الجنرال كارمونا تجربة مماثلة في البرتغال عام ١٩٢٩ ، بعد ان استولى على مدينة لشبونة على يد الجنرال غوميز دي كوستا ، وعرفت بلغاريا نفسها لبضع سنوات ، نظاماً دكتاتورياً بزعامة تسانكوف (١٩٢٣ – ١٩٢٦) ، كما اجتازت اليونان ، عام ١٩٢٥ ، مع الجنرال بنغالومس ، فترة مماثلة عقبها نظام شبه برلماني . واخيرا قام الجنرال بلسدسكي بانقلاب عسكري في بولونيا ، افضى به الى تولي زمام الامر في البلاد ، مع استبقاء حكومة ذات مظهر برلماني . الا ان كل هذه النظم لم تكن سوى دكتاتوريات من طراز قديم ، بينما نظام الحكم الذي قام في ايطاليا ، منذ عام ١٩٢٢ اتصف بميزات عديدة جديدة ، جعلت منه اول مثال يسجله القرن العشرون لثورة معاكسة حقيقية . فقد اقتضى له بضع سنوات من التجارب والتطبيقات قبل ان يضع نهائيا فلسفته ، وقبل ان يوضح صفاته المميزة . فمع وقوع الازمة الاقتصادية فقط ، ولا سيما بعد سنة ١٩٣٣ ، عندما استولى الحزب الوطني الاشتراكي على السلطة في المانيا ، اخذت الدكتاتورية الفاشية ، تؤلف الظاهرة الكبرى الاولى لليبرالية ، كما تمثل في التاريخ المعاصر حدثاً له مدلوله العالي اذ ان الصورة الموسولونية لهذه الدكتاتورية كانت الصورة الاكثر نسخاً وتقليدا في العالم .

الفاشية

هذه النظم الفاشية التي فجّرتها الازمة في كل مكان في العالم تقريباً جاءت كلها على منوال الدكتاتورية الالمانية والايطالية ، تقتبس عنها في معظم الحالات ، مظاهرها الخارجية وتدين لموسوليني وهتلر بالشكر والولاء . وقد برزت حركات اتسمت كلها بالطابع الفاشي ، وان اختفت في الباطن ، اوضاعاً اجتماعية وتباينت عنها واختلفت .

أصولها

السمات المميزة للواقع الفاشي ، يمكن استنتاجها من درس الحوادث التي وقعت في ايطاليا حيث قامت الحركة ، ومن ثم في المانيا ، المسرحين الرئيسيين لها . برزت الفاشية بأوضح وجوهها ، في بلدين « كان مطروحاً على بساط البحث في كل منهما مشكلة اجتماعية ومشكلة قومية حادة » ، بلدين راحا ، الى حد بعيد ، فريسة للاضطرابات والقلق الاجتماعي من جراء ما عانتا من حدة البطالة والصراع الطبقي ولعدم استقرار النقد فيهما . فقد شهد كلا البلدين ثورة شعبية حركت من الأعماق ، الجماهير الهائلة ، بعد ان ضمتا الى مطالبها القومية والاجتماعية ما شعرتا به من ذل الانتقاص الوطني ، ومن وضع اقتصادي اعتبرتاه لا يطاق ، ومن نظام سياسي اعتبرتاه عاجزاً في الاساس وفاسداً في الصميم . ومما لا شك فيه قط ان الحركة وجدت مسعفاً لها ، افتقار كلا البلدين لتقاليد ديموقراطية عريضة ، سواء منها لدى الشعب

الايطالي او في المانيا ، حيث عجزت خمسون سنة من نظام تمثيلي ، عن ترسيخ مثل هذه التقاليد وتوطيدها في البلاد ، وحيث تصارعت الاحزاب ، وحيث عجزها وافتقارهـــا الى النفوذ كاد يؤدي بالبلاد ، الى الخراب . وفي مثل هذا الجو المؤاتي ، ليس من عجب ان تساعد الازمـة ، بعد ان نشبت في ايطاليا منذ عام ١٩٢٠ ، وفي المانيا ، منذ عـــام ١٩٢٩ ، على انكاء الصراع الطبقي باثارتها ردة فعل ، دفاعاً عن الامتيازات والمكاسب المهددة .

القوى

تساعدنا نظرة ناعمة محللة ، الى العناصر الـــتي تؤلف القوى التي تعتمدها كل من هاتين الدكتاتوريتين ، على تكوين فكرة اصـــح ، وفهم ادق ، للطابع الذي ارتدته الحركة . تتألف هذه القوى من عناصر متباينة ، اوسعها قاعدة ، وامضاها عزمـــاً ، العناصر المستمدة من الطبقات الوسطى. ففي ايطاليا هذه التي تعاني بين ١٩٢٠ — ١٩٢٢ ، من ازمة اقتصادية حادة ، في الوقت الذي كان يعقد فيـــه مؤتمر روما عـام ١٩٢١ ، فمن اصل الـ ١٥٠ الف عضو المسجلـين في الحزب الفاشي ، نجد ١٨ الف بينهم من الملاكين و ١٤ الفاً من التجار ، و ٤ آلاف من الصناعيين ، و ١٠ آلاف من اصحـــاب المهن الحرة ، و ٢٢ الفاً من المستخدمين (بينهم الثلث من الموظفين) ، ونحـــو من ٢٠ الفاً من الطلاب ، أي ما يوازي مجموعه ٩٠ الفاً ليسوا بعمال ، بينما الباقون يعملون في مرافق الزراعـة (٣٧ الفاً) و ٢٤ الفاً يعملون في المدن ، معظمهم عاطلون عن العمل او مستخدمون في المصالح العامة . ونرى النسبة ذاتها تقريباً ، عام ١٩٣٠ اذ ان ٢٥٤ من أصل ٣٠٨ من زعماء الحركة الفاشية الايطاليـــة ، طلعوا من صفوف البورجوازية الصغرى .

وفي المانيا حيث البلاد في الفترة ١٩٣٠ — ١٩٣٣ ، من بطالة مقعدة ، وحيث نكاد لا نجد ٢,٥٠٠,٠٠٠ شخص يملك الواحد منهم ثروة ادناها لا يتعدى ٥ آلاف مارك رايخ ، اي في بلد صارت فيه الطبقة الوسطى الى وضع البروليتاريا ، لا يختلف الوضع هنا كثيراً عنـــه في ايطاليا . واخذت الاشتراكية الوطنية تجمع انصارها ومؤيديها من بين صفوف الطبقـــة البورجوازية الصغرى ، والمستخدمين والموظفين واصحاب المهن الحرة ، ورجال الفكر المنبوذين وقدامى الضباط ، وصغار الملاكين ، ومتوسطي رجال الصناعة والتجار ، والعمال العاطلين عن العمل . والدليل القاطع على ان الطبقة العمالية لم تعضد الحركة ، يظهره عـــام ١٩٣١ من خلال الانتخابات للجان المصانع وهيئاتها ، حيث مرشحو الحزب ، لم ينالوا سوى ٥,٥ بالمئة من اصوات المقترعين ، بينما نالوا ٤٧,٥ بالمئة في الانتخابات لمجلس الرايشستاخ ، بعـــد ذلك التاريخ ، ببضعة اشهر ، اي في تموز ١٩٣٢ ، كانت اصـــوات البروليتاريا في صف اصـــوات صغار العمال . فالفاشية اذاً ، كما يتضح جلياً هي ثورة انفجرت من صميم الطبقـات الوسطى . فتكون تكونت من هذه العناصر بالذات المكونة من صغار البورجوازيين او من البورجوازيين (بروليتاريا الياقة المكوية) ، والبروليتاريا الفكرية او العقلية الذين انزلوا منزلة البروليتاريا أو كانوا على وشك الصيرورة إليها بعد لأي قصير ، فثاروا ضد النظـام القائم . وتمسكاً بشرف

طبقتهم رفضوا التسليم باي تبديل جذري للمجتمع ، هذا التبديل الذي هدف الى تحقيقه ، كل ما في الاشتراكية والشيوعية . ومع ان بعض العناصر كانت تتناول اجوراً ادنى من اجور العمال فقد كانوا يشعرون مع ذلك ، بأنهم من طبقة اخرى ، او من طبقة أعلى مرتبة ، كما اعتبروا محطاً من شأنهم اجتماعياً وطبقياً ان ينزلوا منزلة العمال . والى هذه العناصر يجب ان نضيف هنا هؤلاء الشبان من ابناء الطبقة البورجوازية الذين لا عمل لهم ولا امل لهم بالعثور على عمل ، ولا سيما الطلاب منهم و « طبقات السن » الذين ضحت بهم الازمة وسدت في وجوههم كل المنافذ اي هؤلاء المنبوذين في كل الطبقات » . كذلك يجب ان نضيف الى هذا الليم ، عدداً كبيراً من صغار الملاكين الذين رزحوا تحت الدين ، ومحاربين قدامى لم يجدوا لهم عملاً في ايطاليا ، بين ١٩٢٠ – ١٩٢٢ ، او الذين عادوا من الحرب لا مهنة لهم ولا حرفة ، فتطوعوا في القناصة أو في هذه العصائب العسكرية التي مارت بها المانيا ، فرأى اعضاؤها ، في الحزب النازي ، مغامرة بطولة ، وبينهم عدد كبير لم يتأثروا بالبؤس الاقتصادي الذي اناخ على البلاد . بل اوجسوا خيفة من ان يخسروا مرتباتهم او « سعادتهم الاجتماعية » ووضعهم ، وان ينزلوا الى دركة الكادحين من رجال الصناعة ، والمساعدات التي قررت تقديمها المصالح الكبرى ضد الاشتراكية وضد الشيوعية ، لم تصل للحزب إلا بعد ذلك بكثير ، أي عندما حقق له بعض الشأن في البلاد .

ان إنعام النظر في تطور الحركة النازية في المانيا يرينا بوضوح مقدار ارتباطها ارتباطاً وثيقاً بتقلبات الحياة الاقتصادية في تلك البلاد ، هذه التقلبات التي تبرز صورتها في حركة البطالة وما آلت اليه من وضع مفجع . فعدد الانصار والاصوات التي يناهما الحزب يزداد بنسبة ازدياد معدل العاطلين عن العمل (شكل٨،٢١٨) ففي شهر أيار ١٩٢٤ ، أي مباشرة بعد تجربة التضخم المالي المرعبة ، نال الحزب قرابة مليون صوت (٦،٦ ٪) وما كادت المانيا تتخطى الأزمة بعد ذلك مباشرة في كانون الأول من السنة ذاتها حتى هبط المعدل الى ٣ ٪ ؛ وفي أيار ١٩٢٨ ، عهد « الازدهار » ، هبط هذا المعدل الى ٢،٦ ٪ . واذ ذاك تطل الازمة العالمية ، فاذا بالمعدل يرتفع في ايلول ١٩٣٠ ، الى ٦،٤٠٧،٠٠٠ صوت (١٨،٣ ٪ ليبلغ في تموز ١٩٣٢ ، نحواً من ١٣،٨٠٠،٠٠٠ (٣٧،٣ ٪) . كل هذه الاصوات جاءته من بين صفوف الأحزاب البورجوازية غير الكاثوليكية : كالشعبيين والحزب الاقتصادي والحزب الديموقراطي والوطنيين ، بينما الأحزاب الوسطى والحزب الشعبي الباڤاري (كاثوليك) ، والأحزاب الاشتراكية والشيوعية بقيت ثابتة صامدة بصورة تدعو للدهشة .

الدعاوة وشعاراتها

جاء هذا التجمع مضاداً في الصميم للروح البرلمانية كما جاء الى حد ما ضد الرأسمالية ، الا انه ضد البروليتاريا في جوهره . فالايديولوجيا الفاشية والنازية تستمد بعض شعاراتها ونداءاتها من صميم مطالب الطبقة العمالية بعد ان جردتها من طابعها الدولي والبروليتاري الذي يسمر الخوف في القلوب .

« فالاشتراكية أعجز من أن تؤمن العدالة للناس ان لم تسبقها عدالة بين الشعوب . فعلى العمال الالمان ان يعترفوا وان يسلموا انه لم يسبق لهم ان بلغوا مثل هذا الدرك من الرق والعبودية الذي اصارتهم اليه الرأسمالية الاجنبية والذي فيه يرسفون اليوم ... وهذا الصراع في سبيل تحريرهم » هو حرب أهلية بعينها نقودها ضد البورجوازية العالمية ... »

هذا ما كتبه مولرفان دن بروك . وبعد ان تبنى غوبلز فكرة شبنغلر نراه يكتب :

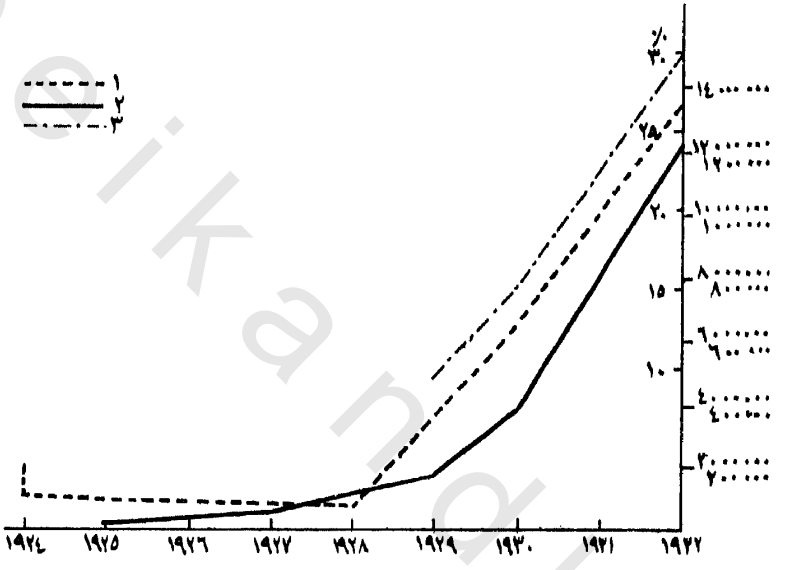

شكل ٨ ـ كشف بياني مقارن بازدهار وتطور الحزب الوطني الاشتراكي الالماني مع تطورات الازمة الاقتصادية حسبما تعبر عنها ارقام البطالة

١ ـ عدد الناخبين ، ٢ ـ عدد الاعضاء ، ٣ ـ نسبة العاطلين عن العمل .

« اشتراكيتنا هذه » هي التي جاش بها ملوك بروسيا والتي ألهبت خطى الفرسان التوتونيين ... اشتراكية الواجب » . فالروح المناوئة للرأسمالية في الفاشية ، تتلاءم تماماً وهذه الأماني الغامضة التي تجيش بها صدور الطبقات الوسطى . فهي تتجه ضد المصرف ، وتستبدل الصراع الطبقي بالكفاح ضد الرأسمالية الأجنبية ، ضد « الثراء الأجنبي » . وهذه الدعاوة يرجى لها ان تضع حداً لهذه الشرور التي تعاني منها مختلف الفئات الناقة لتعليلها بوعود مبهمة غير محدودة ، وأحياناً متضاربة ، الا انها تعمل مجتمعة على تفادي انهيار اجتماعي وهو سبب النقمة والخوف الذي بعثته الماركسية . وهذا يتفق تماماً بما لحظه لوسيان فيفر عندما كتب :

« فالامر لا يقتصر في هذه القيادات على الروح المضادة للنظام البرلماني . فهنالك الروح المضادة للنقابية ، ومثلها للحرفية ، هذه الصورة المسوخة للروح النقابية (أقله من بعض وجوهها) . هنالك المظهر الخداع « الرجوع الى الحرفية » . هنالك سياسة اقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بانهيار نظام متفسخ مهلهل عن طريق اغلاق البلدان الجديدة والانتاج المفرط للأجهزة الداهية الى أقصى حدود الدهاء » .

ونختصر القول، فالفاشية هي في الأساس حركة رجعية مضادة للعمالية، قامت على اسطورة القضاء على الصراع الطبقي : فالاجراءات التي عمدت اليهـــا في بادىء الأمر تجرد العمال من سلاحهم وتحيلهم الى وضع من الدونية لا خروج لهم منها أمـام أرباب العمل ، وذلك بالقضاء على الأحزاب وعلى النقابات العمالية .

ظروف وصولها للحكم

قوة الفاشية تكمن أصلاً في الحزب الذي خضع لتنظيم جديد أساسه البزة والانضباطية والتدرب العسكري والاستعراضات والحشود المتواترة بحيث تسيطر بالقوة . في خدمتها أجهزة داهية من الدعـاوة الماكرة أساسها الصحافة والراديو والسينما ، كل هذا الى شيء من إيقاع الرهبة والتجسس والرقابة الشديدة . فلم تكن مشكلة الحزب الحصول على الحكم . ففي ايطاليا كما في المانيـــا توصلت الحركة الى السلطة بصورة شرعية ، وسيطرة الحزب على السلطة انمـــا جاءت نتيجة سلسلة من تواطؤ السلطات : كالقضاة والشرطة والادارة والجيش الذين غضوا النظر عن مخالفـــات الحزب وتجاوزاته ، كما ان هندنبرغ نفسه استدعى هتلر لاستلام مقاليد المستشارية في المانيا ، وعن طريق هذا الدستور الذي طالما هاجموه ورجموه تقلدوا مقاليد الحكم بشكل تحلى بمـــلء الشرعية . ففي كلا البلدين اضطرت الحركة لدخول الصراع مع المنظمات العمالية التي انهكها العراك الطويل بين الاشتراكيين وبين الشيوعيين ، وقضوا عليها قضاء مبرمـــاً تحت ستار الحكومة الشرعية .

العقيدة

العقيدة الفاشية هي « مزيـج من التراكيب والألفاظ الثـــورية الطابع » وأفكار صغار البورجوازيين يجمعهـا مـلاط نصفي الثقافة وتعتبران الكفاح أمر ملازم للحياة . فالحزب هو ميليشيا مدنية في خدمة الأمة التي هي في حالة حرب مستمرة تناضل ضد الذين يحاولون خنق هذه الأمة ، فهو يحارب في سبيل تأمين السلطة للشعب وتوطيدها ، وهو ينبذ جانباً النزعة السلمية واللاعنف ، ويكن الاحتقار لما تدعوه « الديمقراطية العاجزة » . ففكرتها العائدة للقرن الثـــامن عشر التي ترى السعادة والازدهار شيئاً واحداً . وقد أعلنها روزنبرغ مدوية على رؤوس الاشهاد : « لم نعد أمـام صراع طبقة مع طبقة أخرى، والعقيدة الدينية ضد عقيدة أخرى، بل صراع الدم ضد الدم، والعرق ضد العرق والشعب ضد الشعب » . لا مكان قط لحقوق فردية تتعـــارض ومصلحة الدولة وحاجاتها بعد أن أصبـح الفرد خاضعاً لها بالكلية . كذلك في المجال الاقتصادي ، كل البنيان الاقتصادي يجب أن يخضع لمراقبـــة الدولة ، كالتوسع في التسليف والاسعار وتثبيت القطع

وغير ذلك . وفي المجال الديني يجب على الدولة أن تسيطر هنا أيضاً مع انه سبق للفاشية وأعلنت عالياً ان الدولة الفاشية تنظر الى الدين نظرتها إلى أسمى مظاهر الفكر . فهو ليس موضوع احترام فقط ، بل يجب الدفاع عنه ، كما ان النازيين أعلنوا من جهتهم : الحرية التامة لكل العقائد والأديان في الدولة . فعلى الدولة أن تراقب كذلك كل نشاطات الفكر .

ومن مميزات النظام الفاشي طابعه اللاعقلاني . فهو يستثير بالمشاعر والعواطف ويغذي في الجماهير الحماسة بصورة مستمرة . وقد شدد توماس مان على « ترنح الثورة الهتلرية » . فالناطقون باسمها ، يتكلمون كمن أوتوا النبوءة . « ليس هو العقل الذي شطر الشعر إلى أربعة أقسام وأنقذ ألمانيا من كربتها ، بل ايمانها » كما يصرح هتلر أمام كتائبه . والعقل قد يكون نصحكم بعدم الالتفاف حولي . انما الايمان وحده هو الذي استمعتم الى صوته . زعيم الحزب معصوم عن الخطأ . له ملء المعرفة والعلم . فعبادة الدوتشه أو الفوهرر والتسليم الكامل لارادتهما هي القاعدة المطلقة ! أفما نصت المادة الثامنة من وصايا الميليشيا الفاشية على ان الحق هو دوماً الى جانب موسوليني ، كما نصت المادة العاشرة « على ان حياة الدوتشه هي أثمن من كل شيء » . فهتلر هو المختار من الله وله شخصية مكرسة وموضوع عبادة حقيقية . فهو أشبه ما يكون « بمسيح في السياسة » . آمن ، وطع ، وحارب ، هذه هي كلمة السر عند الشبيبة الفاشية .

الحزب ودوره الرئيسي

يعتمد نظام الحكم ، في كل مكان ، على حزب وحيد أوحد يجسّم رغبات الدولة ويمثل أماني النخبة . فهو يتألف أصلاً من عدة فئات تتميز بانضباطيتها وتخضع لارادة زعيم الحزب أو الدوتشه المطلقة الذي يوزع الوظائف ويعين الرؤساء. فالحزب يمثل الدولة ، ويتولى أعضاؤه كل نشاط في البلاد ويشرف على توجيهها ، كما تخضع له منظمات شبه عسكرية يواجه بها خصوم الحزب وأعداءه ، منها مثلاً : فرقة الهجوم (S. A.) وسرية الدفاع (S.S.) في المانيا ، ومنها الميليشيا في ايطاليا ، والكتائب البرتغالية ، والكتائب الاسبانية . ويعلق أهمية قصوى على إعداد الشبيبة وتهيئتها وتوحيد تفكيرها ، ويراقب نظام التعليم الذي تخضع له ويكتبها في كتائب خاصة . هنالك منظمات نسائية ومنظمات طلابية ، ومنظمات للفلاحين وأخرى للعمال تنظم فراغهم قبل العمل وبعده كجبهة العمل والنقابات الفاشية ، ثم الحرف ، ويخضعونها لنشاطات رياضية وثقافية بحيث لا يشذ أحد عن الطوق ولا يخرج عن الصدد المرسوم ولا يخرج عن نفوذ الحزب .

كل النشاط الثقافي او الفكري يقع تحت اشراف الحزب فيضع تحت مراقبته المباشرة اجهزة الاعلان والراديو والسينما والصحافة والمسرح والادب ... كذلك انشأ الحزب في البلاد رقابة صارمة ، والغى كل صحافة معارضة او حيادية ، ويوحي اليها بالموضوعات التي يجب ان تعالجها وبالطريقة التي يجب ان تعالج بها . والحزب وحده يسيطر على الشرطة الخاصة بالنظام بعد ان

اولاه سلطات واسعة جداً . فيستعمل اعنف الاساليب ومنهـــا الضرب لانتزاع الاعترافات والاقرارات وارغام المتهمين على الاعتراف بما عليهم ان يعترفوا به ، ويرسل الى مخيمات الاعتقال كل من يرى وجوب اعتقاله . والقوانين النازية كالقوانين الفاشية ، عام ١٩٢٦ ، تلاحق بعنف كل كلمة شاردة او مشبوهة ، وكل ظاهرة عدائية . فقـــد جرى في المانيا ، بين ١٩٣٣ — ١٩٣٨ ، توقيف اكـثر من ٤٣٥،٠٠٠ شخص وجرت ملاحقتهم القانونية لمعارضتهم نظـــام الحكم . كما ان المحكمة الخاصة في ايطاليا للدفاع عن الدولة لم تكن تتقيد بأي شكل من اشكال القانون ، اذ كان بامكانها ان تصدر احكاماً لا تقبل الاعتراض على اعمال او مخالفات تبقى فيها الظنة او الشبهة غامضة ، مبهمة ، كالاتهام مثلاً بعمل جماعي من شأنه ان يخدش الشعور الوطني. فقد بلغ مجموع السنين التي حكمت بها المحكمة على ٣٠٠٠ ظنين ، ١٤،٤٥٨ سنة .

ومحافظة على نقاء الحزب ، وتخليصاً له من الفاترين او الخصوم المتنكرين ، نزع الحزب ، منذ توليه السلطة الى عملية تطهير عامة ، واحتفظ منذ ذلك الحين ، بحق العضوية والانتساب اليه ، للشباب الذين جرى تدريبهم بعد ان اطمأن اليهم . اما الهيئات والمنظمات شبه المستقلة القائمة الى جانب الحزب : كالمشاريع الانمائية الكبرى ، والكنائس والجيش ، فقـد اخضعها للمراقبة وازال كل خطر عن طريق اقطاعها انعامات مادية وادبية ، بعد ان أفهمت جيداً ان الحزب وحده يستطيع ان يكبح وان يمنع عنها اي اعتداء من قبل اعدائها التقليديين المعروفين وهم : الاشتراكيون والشيوعيون .

افراغ الشبيبة وقولبتها

حرصت كل الاحزاب الفاشية على تمجيد القوة وعلى اعتماد سياسة عامة سداها النفوذ ولحمتها البطش والبأس ، مما يفترض اعتمادها على جيش قوي ، لجب ، وبالتـــالي على شعب مفتول العضل ينمو ويزداد بسرعة ، كما يفرض السهر على نقـاء العُرق والاصل : كالتخلص من اليهود ونبذهم بعيـداً عن جسم الامة السليم ، وفقاً لقوانين نورمبورغ التي حظرت كل زواج او عقد زواج بين اليهود و « الآريين » ، وتعقيم الضعفاء والمرضى المصابين بمرض عضال ، والمجرمين في جميع انحـاء المانيا ، وتشجيـع الاهلين على الاخصاب والانسال في كل البلدان . وهؤلاء الاطفال الذين تود الدولة ان تراهم بأكبر اعداد ممكنة ، تعنى الدولة عناية خاصة بتنشئتهم وتربيتهم . فهم ملك الدولة وعلى الدولة ان تؤمن تَصبّهم وافراغهم وتنشئتهم بحيث يصبحون رجـالاً اقوياء ، اشداء ، يزخرون بالقوة والصحـة والنشاط والاستعداد للامتثال والطاعة . فالتربية الرياضية التي تستهدف الطبـاع والاخلاق ، يجب ان تحتل مكانها البارز في عملية التربية والتعليم ، هـذه التربية التي يجب ان تزرع في نفوس النشء ، عبادة الابطال وروح البـذل والتضحية في سبيل الوطن . وقد جرى تنقية الهيئـة التعليمية فلم تعد لتعدّ في صفوفها اي يهودي ، كما نبذ منها الماركسيون وخضعت لمراقبة دقيقة. فالتعليم والدعاوة ، عاملان متلازمان في كل عملية تنشئة . فالعقيدة النـازية يجب ان تغرس في نفس الطالب الابتدائي ، وكذلك في ايطاليا .

« على المدرسة ان تكون ذات طابع فاشي . ولا يعتقدن احد قط انه يمكن الاستهداف للشطط او للغسالة في هذا المجال . انا احب التطرف في كل ما يتصل بالفاشية ... يتعلل بعضهم ان الجغرافيا والرياضيات ليست علوما سياسية بطبيعتها ... بضع كلمات . نبرة صوت ، تلميح بسيط ، رأي معلل ، واحصائية يستشهد بها الاستاذ في معرض الحديث من على منبر التدريس ، تكفي لاثارة الشك او للدخول في السياسة . لهذه الاسباب كلها ، فمعلم الرياضيات له دور يلعبه في المجال السياسي ويجب ان يكون فاشياً ... » كما صرح موسوليني ، عام ١٩٣٣ .

والبيولوجيا كانت تدرس في المانيا باعتبارها علم العنصرية او العرقية ، من وجهة الدور الذي مثلته عبر التاريخ السلالات الشمالية . فالتاريخ يرتكز اساساً على المعاني التي تدور بها كلمات : العرق ، الشعب ، الرايخ ، الزعيم . فالى جانب المدرسة ، يعتمد الحزب في افراغ الشبيبة على مجموعة من المنظمات التي تعمل في نطاق تربية الشبيبة من بينها المنظمات الرياضية والكشفية التي تتناول الولد من ابن ثمان سنوات وتتخلى عنه وهو في الرابعةعشر لمنظمات أخرى تتم عمل الاولى وتكمله : كالخدمة الالزامية للعمل وبعد الثمانية عشرة يؤول امره الى منظمة *Mocidade* في البرتغال والى جبهة الشباب ، في اسبانيا .

آراء هتلر ونظرياته

فخلافاً لموسوليني الذي خلق الحركة الفاشية وأسسها بعد ان تولى مقاليد الحكم في بلاده ، كان هتلر عندما تولى مستشارية الرايخ قد سبق له ووضع برنامجاً كاملاً وخطة واضحة وتحت تصرفه كتائب منظمة وعدد مهيء من الاداريين المدربين على استعداد تام للعمل بمنأى من التطبيق التجريبي والارتجال .

فالمبادىء التي قال بها وعلم عبّر عنها عالياً في *Hofbrau Haus* عام ١٩٢٠ وفي البرنامج الذي اعلنه وتألف من ٢٥ بنداً او نقطة محددة ، كما عبر عن مشروعاته مفصلا في كتابه «كفاحي» الذي وضعه وهو في سجن لندسبرغ ، في اثر محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها في مونيخ عام ١٩٢٣ فنظريته للعالم تنهض على نظرية الدم او العرق وهي نظرية دان بها لغوبينو ولهوستن ستيوار وتشمبرلن وبول دي لاغارد هذه النظرية التي سبق لمولر فان دن بروك، وعرضها بتبسط ، عام ١٩٢٢ في كتابه حول الرايخ الثالث ، تقول يوجد عرق بشري اعلى او اسمى هو العرق الآري الذي يتحتم بقاؤه نقياً بعد تنقيته من هذه العناصر التي حاولت ولا تزال افساده . لا سيما العنصر اليهودي الذي كان دائماً وابداً خمير فساد وافساد .

وفي المجال السياسي اتخذ موقفاً معارضاً من المبادىء التي نادت بها وعملت الثورة الفرنسية الكبرى : هذه الايديولوجيا الليبرالية التي فرضت فرضاً على جمهورية ويمار من قبل الحلفاء الذين خرجوا منتصرين من الحرب العالمية الاولى ، واقصارهم اياها على وضع من التبعية والذي كان لزاماً « ايقاظ الشعور القومي » وبعثه في النفوس . ألم يكن شعار القمصان السود وهتافهم الحربي : « استيقظي يا المانيا » ، ودعوة الشعب الالماني الى ان ينبذ جانباً الفردية والليبرالية التي لا تمتزج قط والعقلية الالمانية ، وكلها انظمة عقلانية تخلو من الطبيعة ، اذ ان المساواة والحرية هي مطالب مناقضة للعقل ، مخالفة للمنطق ومضادة للطبيعة البشرية ، فالانسان ليس معزولا

فهو حلقة موصلة جميع الاجيال بعضها ببعض. فمهمة الدولة المضادة لليبرالية والمضادة للاحزاب والمضادة للمساواة ، القائمة على الترابط المسلسل ، هي المحافظة على وحدة الدم ، ووحدة اللغة ، والرجوع الى التقاليد الالمانية النوع والى كل ما انبثق من الشعب وصدر عن الشعب ، وتأمين المدى الحيوي الذي هو بحاجة ماسة اليه والذي يقتضيه تطوره ونموه . فمصدر السلطة لا يكمن في اكثرية من الافراد بل في الشعب نفسه ، في الشعب ككل ، الذي يجد مثله تعبيره الكامل في الزعيم او الفوهرر ، هذا الزعيم الذي هو تعبير لارادة الشعب والناهض بحقوقه .

اما اعداء الشعب فهم ، في الخارج روسيا وفرنسا ، وفي الداخل : الماسون ، واليهود والديموقراطية الاشتراكية التي استخدمها والتي جعل منها كارل ماركس اليهودي ، اداة لافساد المانيا والقضاء عليها . وفي المجال الاقتصادي ، ينزل هتلر باللائمة على الاحتكارات وعلى الاثرياء الجشعين ، هؤلاء الاجهزة الآلية التي لا نفس لها ولا روح ، ويعلن مناصرته للفلاحين وللطبقات والملكية الخاصة . ومختصر القول فالشعب الالماني هو شعب *Ohne Raum* يجب ان يمتد وان يتوسع نحو الشرق والجنوب والغرب من اوروبا .

وصوله الى السلطة

كل هذه الافكار : من ازدراء للديموقراطية ولما تمثله ، واليأس الذي تبعثه معاهدة فرساي ، والمناهضة للرأسمالية وللسامية والتي تقول بالعنصرية او العرقية وتطمح الى الدكتاتورية ، ليست بافكار جديدة . فقد سبق لشبنغلر ولمولر فان دن بروك ان عبر عنها كل من شمدت وعثمان سبان وكل دعاة الرابطة الجرمانية . وقد عرف هتلر ان يعرضها بعنف وحماس وقوة بحيث تعبر عن مخاوف وعن احقاد وعن المشاعر التي جاشت في صدور الجماهير الالمانية . وقد لاقى كتابه رواجاً منقطع النظير . فقد كان يبيع منه ، حتى نيسان ١٩٤٠ ، ستة ملايين نسخة بعد ان ترجم الى معظم لغات العالم : « فهو يمثل اكبر نجاح سجلته دار نشر في العالم حتى الآن » وقد جرى تعميم هذه الافكار والمبادىء وسكبها من قبل فلاسفة النازية ، امثال غوبلز وداريه وروزنبرغ امثلهم جميعاً ، وقام بتلاوتها على الجماهير المتألبة وشرحها من قبل خطباء مفوهين يفيضون بلاغة وعاطفة وحماسة ، التفت حول الحزب وناصرته ، كما قامت منظمات القمصان السود التي تولى هملر رئاستها منذ عام ١٩٢٩ بمهاجمة العمال المضربين والاشتراكيين والشيوعيين وخاضوا معهم معارك واشتباكات دامية . فمنذ ١٩٢٧ ، عد الحزب بين صفوفه ٧٢،٠٠٠ عضو ، والمؤتمر الثالث الذي عقده الحزب في نورنبرغ اكثر من ٣٠،٠٠٠ من كتائب الصاعقة بقمصانهم السود . وارتفع عددهم ، عام ١٩٢٨ الى ١٠٩،٠٠٠ كما ازداد بمثل هذه النسبة عدد المناصرين .

فالبرنامج المعروض يشبع مطالب الطبقات الوسطى التي رأت في النازية حماة للنظام وللأمن من « الهول الاحمر » كما زين لصغار التجار الامل بقرب زوال المخازن والمحلات التجارية ذات السعر الواحد والتي لها فروع عدة في البلاد ، كما عللهم بزوال التعاونيات كما لوح امام انظار المهنيين ورجال الصناعة بحرب سياسة التأميم ومهاجمة الرأسمالية وعلل الامل

في نفوس المزارعين بالتخفيف من اعباء الديون التي يرزحون تحتها ، وبشر العاطلين عن العمل الذين طالما دفعوهم لمشاكسة العمال الذين لا يزالون في عملهم « بامتيازات ماركسية » ووعدهم بتدبير عمل لهم . وهاجم بعنف كلي اليهود الذين يحتكرون المصارف والمخازن الكبرى في البلاد والذين يتحكمون بالبورصة ، وبالمحاماة والمهن الحرة . فليس من عجب ان تتضخم صفوف الحزب ويشتد ساعده يوماً بعد يوم ، فقد عدد في صفوفه ، عام ١٩٣٠ ، نحواً من ٣٨٩٠٠٠ ، وفي نيسان ١٩٣٢ ، اكثر من مليون ، وفي عام ١٩٣٣ ، اكثر من ١،٥٠٠،٠٠٠ ، كما ازدادت عدداً وقوة المنظمات شبه العسكرية بما يقرب من هذا المعدل . وقام الحزب برئاسة غوبلز بدعاية جبارة اغرقت البلاد بفيض من الجرائد والنشرات التي توزع كالمطر الهتان ، ونظمت دورات مناوبة حتى في اصغر وادق المجتمعات ، واكثر الحزب من عرض قوته وبطشه ، ومن المظاهرات الجماهيرية ، والرحلات ومن خطب الفوهرر الذي اخذ يقنع الجميع بان في مقدوره وحده ان يضع حداً لهذا الوضع المفجع الذي صارت اليه الامة من جراء عبث الحاكمين .

المانيا هذه التي عاشت الفترة الواقعة بين ١٩٣٠ – ١٩٣٣ حقبة من الفواجع وشهدت صراعاً مريراً بين الاحزاب بحيث راح كل حزب يكتتب كتائبه الخاصة للحرب والنزال ، كالجبهة الحمراء في الحزب الشيوعي ، « والانتيفا » لعصبة مكافحة الفاشية ، والجبهة الحديدية التي ضمت المنافحين عن النظام القائم والعاملة الى جانب العلم الالماني (نحو مليونين من الاعضاء) ، والـ *Stahlhem* المرتبط بالحزب القومي الألماني ، برئاسة هوجنبرغ رئيس المجلس الاداري لمصانع كروب الخاصة بالفولاذ ، والمسيطر على جانب كبير من صحافة البلاد ، ولا سيما الجبهة السمراء للحزب الوطني الاشتراكي اقوى هذه الاحزاب وانشطها . فالنظام القائم يفتقر كلياً للسلطة ولا قوة له ، والانتخابات العامة عجزت عن اعطاء اكثرية ثابتة ، ولذا راح المارشال هندنبورغ يحلم بوزارة لا رأي للبرلمان في قيامها وبقائها . وبالاعتماد الى المادة ٤٨ من الدستور ، كانت معظم المقررات التشريعية منذ عام ١٩٣٠ ، تصدر بشكل مراسيم (فقد صدر عام ١٩٣٢ ٥٩ مرسوماً بشأن خمسة قوانين اقرها المجلس) . وهكذا نرى ان النظام الليبرالي والبرلماني كان قد زال بالفعل من البلاد قبل ان يصل هتلر الى الحكم . وفي انتخابات تموز ، نال الحزب النازي ١٣،٨٠٠،٠٠٠ صوتاً و ٢٣٠ مقعداً في مجلس الرايشستاغ (شكل٣، ص١٠٨) ، وبالرغم من خسارة الحزب ٣٤ مقعداً في انتخابات تشرين الثاني ، فقد كان بامكانهم ان يعطلوا كل حركة في حكومة برونتج ويشلوها تماماً ، كما كان باستطاعتهم ان يشلوا « حكومة البارونات » التي ألفها فون بابن . وفي ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣ ، وبعد ان رفض هتلر مراراً وبعد مفاوضات غامضة ، خلف هتلر دون إهراق اي نقطة دم ودون اطلاق اي عيار ناري ، المستشار شليخر ، على كرسي المستشارية في البلاد .

فهو السيد المطلق في الحكم . وألغى بشطحة قلم كل الحقوق التي نص عليها دستور ويمار ، وراح المستشار وفقاً للسلطات العامة التي اعطيت له في ٢٤ من اذار ، يرسم القوانين الجديدة ،

واتخذ من حريق مجلس الرايشستاغ ذريعة لاتخـــاذ الاجراءات الشديدة ولتزويد البوليس بصلاحيات واسعة لمهاجمة خصوم النظام وتوقيفهم وسومهم اشـــد المعاملات قسوة وعنفاً ، وارسالهم الى مخيمات الاعتقال . ومع ذلك ، فقـــد ادت الانتخابات التي وقعت في ٥ آذار ، بالرغم من حوادث التوقيف والتهديد والترويع الى ٢٢٨ نائباً للحزب النازي مقابل ٣٥٩ نائبـاً غير نازيين ، فقد نال الاشتراكيون والشيوعيون ١٢ مليون صوت . ومع ذلك فالصراع بقي على احتدامه الشديد ، فصدرت الاوامر بالغاء الاحزاب وحظرت النقابات العماليـة ، كما اسقطت حقوق اليهود واعلنوا غير صالحين قانوناً وفقاً للبند الثالث من القانون الصادر في ٧ نيسان ، كما جرت تصفية الشيوعيين والنقابيين ، وأزيل من البلاد كل اثر للمطالب والنزعات الاقليمية . وجرت تنقية الإدارة العامة ووقعت باكملها تحت اشراف إدارة الحـــزب النازي ولم تلبث ان انصهرت بها ، كما اجبر كل الموظفين في آذار ١٩٣٤ على الانضمام لعضوية الحزب بعـد ان جرى تنظيمه من جديد بحيث كان له اعضاء في اصغر القرى والدساكر . وبعـــد مقتل روهم في ٣٠ حزيران أعيد تنظيم فرقة الصاعقة التي كان يرأسها . وما كادت تفيض روح هندنبرغ في ٢ آب ١٩٣٤ حتى كان الحزب والبلاد باسرها في قبضة الفوهرر .

النظـام الجديد

زينت دعاوة الحزب الوطني الاشتراكي العنيفة للناس الآمال وعللتهم بقرب وقوع ثورة . الا انه لم يحدث شيء من ذلك بعد ان آلت السلطة الى هتلر فلم يخطر له قط على بال مس التركيب الاجـــتماعي في البـلاد حتى ولا التعرض بشيء للمصالح الكبرى التي سهلت له الوصول الى السلطة العليا . فمنذ مطلع عام ١٩٣٣ ، اخـذ يعلن « انتهـاء عهد الثورة والازمات الذي استمر خمسة عشر سنـــة » ، مدخلاً بذلك الطمأنينة لأصحاب هذه المصالح . وفي هذا السبيل تنحّى عن الجناح اليساري الاشتراكي في الحزب الذي كان بقيادة الاخوة شتراسر كما تخلص من العناصر المقلقة الطموحـــة ومن طغمة المغامرين الذين كانوا يطمعون بان يروا تحت تصرفهم ، في « اعقاب الثورة الثانية » الثروات المختزنة لدى كبار المزارعين وفي المصارف ولدى رجال الصناعة . وفي ٣٠ حزيران ، يأمر هتلر نفسه باعتقال روهم زعيم هذا الفريق من رجال الصاعقة ، خصوم التسلسل الاجتماعي وخصوم عقلنة النظام وينفـــذ الحكم بقتله في الحال . وقد جرت إذ ذاك تصفية كل هؤلاء الذين كان ولازهم موضع شك وارتياب او كان بامكانهم ان يتزعموا حركة عصيان وتمرد امثال غريغور شتراسر او الجنرال فون شليخر وجرى تنفيذ حكم الموت فيهم .

التوحيـــد والمركزية

جرى بسرعة تطبيق مجموعـــة من التشريعات الدقيقـة سبق لفلاسفة الحزب ان اعدوها من قبـــل . فقد جرى في المجـال السياسي توحيد الرايخ واعلان المركزية بعـد ان أُلغي التنظيم الفدرالي وأزيلت من الوجود كل معالم النزعات والمطالب الاقليمية وإلغاء مجلس اللاندتاغ ونقلت الصلاحيات التي كان يتمتع بها

للحكومة المركزية وتوحدت المصالح العامة بعد إلغاء الوزارات والحكومات الخاصة بالمقاطعات والولايات واستبدلت الادارة باشخاص يتمتعون بثقة الحزب .

وحل محل النظام النيابي نظام رئاسي. فالفوهرر المستشار يتمتع بسلطة شخصية لا حدّ لها. فارادته هي التعبير بالذات عن روح الشعب الالماني ولا يعلو عليها أي قانون أو دستور تعمل به البلاد . فهو لم يتلق السلطة من احد ولا يتقاسمها مع أحد . فهو يجمع في شخصه السلطة التشريعية والسلطة القضائية . فالقانون الجديد الذي يتعارض مع القانون الكلاسيكي ، حرر القاضي من اعتماد حرفية النص والتقيد بها ، إذ يكفي ان يأتي قضاؤه او حكمه منسجماً مع « الشعور الطبيعي » للشعب الالماني . كذلك أعيد النظر في قانون الجزاء بصورة جذرية ، وجرى التشديد على العقوبات . وقسا التشريع بنوع خاص على الجرائم التي تمس او تتعرض بشيء الى « ما فيه خير الأمة الالمانية وصلاحها » ، والخيانة (بما فيه نشر الاخبار التي تفتري القول على الحكومة والجرائم الاخرى ضد العرق او الدم) .

بين النازية والمسيحية

في المجال الديني ، حمل العداء ضد الوسط الكاثوليكي ومحاربة السامية (ما المسيحية سوى ديانة يهودية) وعبادة الماضي الجرماني ، الحزب النازي على اتخاذ موقف معادٍ من المسيحية ورجال الدين، والى بعث الطقوس الوثنية ، او بعبارة اخرى ، الى جرمنة المسيحية . وراحت المسيحية الجرمانية تطهّر العقيدة المسيحية من العقائد غير الآرية . واستهدفت الكنيسة المجاهدة للاضطهاد وجرى توقيف عدد من القساوسة بينهم نيمولر . ومع ذلك فقد شجبت النازية المذهب المادي والشيوعية على السواء، وكان من بين التدابير الاولى التي اتخذتها، حل المؤسسات المناهضة للدين واعادة التعليم الديني الى المدارس في بروسيا. ولذا راحت الكنيسة الكاثوليكية تعلن رضوخها، كما راح الأساقفة يشجبون المنشورات التي صدرت من قبل ضد النازية، وعقدت الحكومة في تموز ١٩٣٣ معاهدة دينية مع الكنيسة نصت على الاعتراف بالدولة الوطنية الاشتراكية . وحظر على الكهنة ورجال الدين التدخل بالسياسة ، وفرض على الاساقفة الذين يجري تعيينهم من قِبَل البابا تأدية قسم الولاء للدولة قبل المباشرة بوظائفهم . والمهم في الامر كله هو ان المنظمات والهيئات الخيرية والتعليمات والاخويات لم يؤت على ذكرها بحيث ان الاختلافات كانت تنشب من جديد كلما جرى علمنة احدى المدارس او احد المستشفيات ، كما ان الملاحقات التي تجر اليها المخالفات التي يأتيها رجال الدين ومتاجرتهم بالقطع النادر وتهريب رؤوس الاموال الى الخارج او بعض الشطط في الاخلاق، كانت موضوع دعاية فاجرة من قبل السلطة . والمرسوم البابوي الذي صدر عام ١٩٣٧ ، اعلن على رؤوس الاشهاد بان العرقية مذهب يتناقض والآداب المسيحية .

النازية والحياة الفكرية

« ان الثورة التي قمنا بها ، هي ثورة شاملة جمعاء، تناولت جميع الحقول والمجالات وقطاعات الحياة العامة ، وقلبتها ظهراً لبطن ورأساً على عقب » اخذ يصرّح غوبلز . فالادب والفن وقعا كغيرهما من نشاطات الحياة في

المانيا تحت نفوذها ، وحرص النظام بكل ما يملك من قوة على بث فلسفة جديدة للجماليـــة الفنية . فالليبرالية والمذهب العقلي لا يعطيان سوى آثار يصعب على الشعب تفهمها ، كما يفضيان الى فن شعوبي لااخلاقي . وعلى عكس ذلك تماماً ، فالمثالية « الشمالية » للفن تقوم اصلاً على « الاعتقاد الراسخ » بان الدّم والارض يكوّنان كنه المجتمع الالماني ... وان « الفن في انطلاقه ليس من القضايا الجمالية بل هو في الصميم قضية بيولوجية » . فعلى الفنان ان يعبر عن العرْق ، عن الأمة ، عن المثال الجمالي الجرماني ، كما عليه ان يصقل روح الشعب ويجعلهـــا تعي العناصر المقومة لوحدتها ولقوتها . فالنظام يعارض والحالة هذه كل حركة تعصير او تحـــديث . وراح الحزب يقوم بعملية تطهير شاملة في المكتبات فينتزع من بين مجموعاتها ليس آثار الكتّاب الاشتراكيين والشيوعيين واحرار الفكر ويجعلها طعماً للنار والحريق فحسب ، بل ايضاً آثار كتاب كبار غيرهم امثال انشتاين وفرويد وويلز وجيد حتى جاك لندن ... كل الآثار الفنية التي المجبتها الكتاب البلاشفة والشعوبيون ، فانتزعت من المتاحف والمجموعات الفنية العامة ، كما جرى تنظيم معارض نقّالة « للفن الفاسد الذوق » من وضع بورباخ وكورنث وكاندنسكي وكلي وكوكوشكا ولهمبروك والهزء من اصحابها . كذلك من غير المرغوب فيها آثار الرسامين الايطاليين المحدثين ، والانطباعيين الفرنسيين امثال مانيه وسيزان وفان غوغ . وقد بيعت آثار كثيرة بالمزاد العلني في صالات لوسرن أو أحرقت .

وقد احيطت بالتشجيع والتقييم العالي الآثار الشعبية اي تلك التي تعبر عن « روح الشعب» وقصص البطولة ، لا سيما قصص الحروب . واستطاع المسرح وحده ان يخلق او يبتدع شكلاً اصيلاً من هذه المسارح التي اقيمت في الهواء الطلق حيث جرى تمثيل المسرحيات الشعبية التي يشترك الشعب بتمثيلها في الاغـــاني والاناشيد التي تقوم بها الجوقة . كل مظاهر الفكر على اختلافها تخضع لمراقبة المكتب المعروف بـ R. K. K. وفروعه السبعة الاخرى التي على كل من يعنى بأمر الفكر ان ينتمي الى واحـــد منها ، وهكذا اصبح المسرح احدى مصالح الدولة يراقب الفوهرر منها المحتوى والاخراج والتوزيع . والفن الالماني الاسمى ، الموسيقى ، يخضع من الآن فصاعداً للمعهد الموسيقي الألماني . فما من نوطة واحدة يمكن لها ان تدوي في الجو الا باذن من هذا المعهد . فالفنان ورؤساء الفرق الموسيقية (اكثر من خمسين بينهم برونو والتر) والكتاب (بينهم توماس مان وواسرمان ودويلن وريمارك) والعلماء ، جرى تنحيتهم جانباً عملاً بالتمييز العنصري او السياسي واضطروا لمغادرة البلاد .

العمل الاقتصادي

هدف النشاط الاقتصادي للقضاء على البطالة قبل كل شيء والى تأمين استقلال المانيا اقتصادياً بحيث تكفي نفسها بنفسها . وبعـد الاتفاق الذي عقده هتلر ، عام ١٩٣٢ ، مع كبار رجال الصناعة الثقيلة امثال هوجنبرغ وكيردوف ونيسن ومع شاخت (ممثل جبهة هارزبرغ) ، لم يحاول النظام الجديد شيئاً من شأنه ان يمس

حقوق الملكية او ليزيد من الطاقة الشرائية لدى الفلاحين والحرفيين وصغار التجار – باستثناء تخفيضه معدل الفائدة – ولدى العمال ايضاً .

طبقة الفلاحين

التشريع الزراعي لم يمس بشيء الملكية العقارية الضخمة (فقد عدت البلاد عام ١٩٣٨ نحواً من ٧٠٠٠ استثمار عقاري تزيد مساحة العقار الواحد على ٥٠٠ هكتار) فقد هدف الاصلاح المذكور ، محافظة منه على تركيب البلاد الاجتماعي ، الى توطيد اسس الملكية الصغيرة بتأمين ارتباط الفلاح بالأرض عن طريق انشاء ملكيات عائلية لا تخضع للتجزئة ولا للتحويل ولا للمصادرة يكون بالاستطاعة توريثها لواحد من ابناء الاسرة . وصاحب الحيازة الذي تعرف الارض باسمه يجب ان يكون من العرق الآري الصرف ، « فلاحاً حقيقياً » امينا ويخضع لسلطة خاصة تتمتع وحدها بصلاحية قرار التصرف بقسم من الارض ، والسماح بتأجيرها لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات او لعقد قرض بشأنها . وقد كان في البلاد ، عام ١٩٣٨ ، نحواً من ٦٧٣،٠٠٠ قطعة ارض او مزرعة بهذه الاوصاف ، تكوّن معاً ٣٢ ٪ من مجموع الاراضي الزراعية . وقد تسبب انشاؤها بعدد لا يحصى من الدعاوي والاختلافات بين افراد الاسرة الواحدة كما نجم عن هذا الوضع تعقيدات لا تحصى حالت دون ارتهان الارض او الاستلاف كما حالت دون تغيير صاحب الحيازة مهنته او تعاطي مهنة اخرى .

وتأميناً لأسباب تموين البلاد في حالة تعرضها لحصار بري او بحري ، تألفت في الرايخ مؤسسة ضمت بين اعضائها كل الذين يعملون في مصالح التموين : كالفلاحين المزارعين ومقدمي التقاوى وتجار الأسمدة والاجهزة الزراعية ومربي المواشي والجزارين وشركات التسليف الزراعي ، والتعاونيات واصحاب المطاحن ومعامل السكر ومصانع المواد الغذائية والمعلبات على اختلافها . وقد وزعت الى زراعيات محلية وزراعيات اقليمية . ويرأس كل زراعية رئيس او فوهرر ، ويأتي في رأس السلم فوهرر الفلاحين الالمان الذي يترتب عليه اتخاذ التدابير التي تؤمن احسن مردود واطيب مواسم واحسن اصناف . وقد أدت التدابير التي اتخذت لتنظيم الاسواق ولتحديد الرسوم على الغلال عند جني المواسم ، الى تأمين الاكتفاء الذاتي بنوع عام في جميع انحاء المانيا . الا انه لم يجر تقييم المحاصيل الزراعية كما ان زيادة الانتاج لم تفض الى زيادة الأرباح بحيث لم يكن باستطاعة المزارعين تأمين تجديد اجهزتهم الزراعية او صيانتها كما عجزوا عن تأمين صيانة مبانيهم . ثم ان الغاء نقابات العمال الزراعيين الذين استثنوا من ضمان البطالة ، وتخفيض الاجور ، والتنظيم الدقيق الذي خضع له اصحاب الاملاك ، كل ذلك لم يضع حداً للقلق الذي كان يتسكع فيه المزارعون ، كما يشهد على ذلك حركة النزوح من الريف الى المدن بالرغم من التدابير الزجرية التي اتخذتها السلطة بهذا الشأن ، كمنع تشغيلهم في المدن ، ووسائل ابعادهم ، وارجاعهم .

الصناعة

وسياسة الاكتفاء الذاتي ، سار عليها الحزب كذلك في القطاعين الصناعي والتجاري وأدت الى استثمار اشمل واوسع لموارد البلاد وان جاء اقل مردوداً وربحاً كما ادت الى زيادة كبرى في المواد البديلة وازدهارها ولكن لفائدة المشاريع الكبرى والمؤسسات الاستثمارية ، عن طريق حصر عمليات التسليف المالية (لهذه الشركات التي لها القدرة على « الوفاء ») ، وبفضل القانون الذي اوجب التكتلات الاحتكارية . وقد قنعت مشاريع الاستثمار الصغرى والحرفية بمظاهر خداعة من الاستقلال كما انه لم يطرأ اي تغيير على حق التملك ، الا ان التحديدات التي فرضت (كتحديد الاسعار ، وحظر رفعها) اصابت الاستثمارات الهامشية اكثر منها الاستثمارات والمشاريع الكبرى التي جاء قانون ١٩٣٣ يقوي من شأنها على حساب التكتلات الالزامية ولا سيما على حساب المصارف (التي تحتكر سوق الاعتماد المالي) والتي تسيطر على النظام الاقتصادي والغرف التجارية . وقد انشأت براءة العمل الصادرة عام ١٩٣٤ ، الى جانب وزارة الاقتصاد الوطني ، المجلس الاقتصادي الالماني . وقد وُزّع الاقتصاد عمودياً ، الى ست أقسام او فئات ، خضع كل واحد منها لتقسيم آخر ميز بين فئات رئيسية وفئات ثانوية مهنية ، كما وزع أفقياً الى ١٨ غرفة تجارية توزعت مناطق البلاد المختلفة ، ألحقت بها ٩٠ غرفة صناعية وتجارية محلية ، تعمل كلها على مبدأ الفوهرر او الزعيم الذي يأتي على رأس كل فئة او قسم من هذه الفئات والاقسام . وكانت مهمة هذه الغرف التجارية والصناعية النظر في امثل الوسائل وخير الذرائع التي تؤول الى تحسين الانتاج وتطبيق القرارات التي تتخذها الحكومة في هذا المجال ، لا سيما ما تعلق منها بالخطط الرباعية . ولذا اخذت تتكاثر ، منذ عام ١٩٣٦ ، حوادث الافلاسات بين صفوف الصناعيين المهنيين ، بحيث هبط عددهم في البلاد الى ١٠٤،٠٠٠ ، بين ١٩٣٦ – ١٩٣٨ . وفي اذار ١٩٣٩ ، صدر قرار جعل كل الحرفيين الذين « ينصرفون لعمل غير ملائم » او « لا يتفق ومؤهلاتهم » ، عرضة لاستبدال نشاطهم بآخر . وبعد ذلك ببضعة ايام صدر قرار آخر الغيت بموجبه كل مشروعات الاستثمار التي لا يسجل نشاطها التجاري حداً ادنى ، كما الزم كل من خسر عمله من جراء هذا القرار ، الانضمام الى المشروعات الكبرى والعمل فيها ، قبل اول نيسان ١٩٣٩ . اما العمال الذين حُرِموا من نقاباتهم او من اتفاقاتهم الجماعية ، فقد حال تثبيت الاجور دون ادخال اي تحسين الى اوضاعهم . فقد جرى تحطيم النقابات من الاساس وأرغم الاعضاء المنتمون اليها الانتساب الى جبهة العمل ، هذه المؤسسة الوحيدة الالزامية التي تتألف من اتحادات ومن فئات مهنية لكل منها فوهررها الاعلى ويأتي في رأس السلم الدكتور لي الذي كان عليه ان « ينظم العلاقات التي تشد الرأسمال الى العمل بما فيه المصلحة المشتركة » . وذوو الخبرات ممن هم موضوع ثقة في قلب كل مهنة او حرفة الذين يكلفون التوسط في حال نشوب اختلاف او صعوبات ما ، فقد كانوا ينتقون من بين اعضاء الحزب النازي ، من اصل لوائح من المرشحين يعدها ارباب العمل بعد الاتفاق مع رئيس الخلية صاحبة العلاقة .

انتهازية الفاشية الايطالية

مع ان الفاشية كانت أطول عمراً من النازية ، فلم تتوصل قط الى مـــا بلغته من المتانة والقوة المطلقة زميلتها وحليفتها النظام النازي . فقد رأيا النور في ظروف متشابهة وفي اثر انتفاضة للشعور القومي المجروح في كبريائه ، وأثر ردة عنيفة ارتكضت بها الطبقات الموجهة ضد المخاطر التي تبعثهـا الاشتراكية . فقد كانت الفاشية في تطور دائم وتحول مستمر . « نحن الفـاشيين ، كان موسوليني يصرح ، عام ١٩١٩ ، ليس لنا عقيدة مرسومة من قبل . فعقيدتنا هي الواقع القائم » . وعلى شاكلة هتلر ، فقد كان صنيع نفسه ، « حنكته الأيام وعركته وتركته اعجز من ان يحدد الثورة التي يتزعمها » . ان طموحه الى السلطة وكبرياءه الجامح وعزمه السيطرة على المجتمع الذي نبذه ، جعله يلجأ الى كل الوسائل ويستغل كل المناسبات التي تساعده على تحقيق أمانيه ، دون اي اهتمام او اكتراث بالمبادىء الكلاسيكية . وهذا ما يفسر لنا مغالطاته الكثيرة وتراجعاته المتكررة . وباطلا يتبجح مدعياً انه تلميذ نيتشه وباريتو وسوريل ، فهو انتهازي "فرَصي" في الصميم . وعندما تم له الاستيلاء على السلطة ، لم يكن احد يعرف ما الذي سيأتيه فيما بعد ، اذ لم تكن الفاشية بعد سوى حركة احتجاج واسعة تحاول ان تحافظ ، بشكل ديماغوجي ، على حق الحيازة والنظام والملكية . ولم يستطع قبل مسيرته المظفرة ان يؤلف له وزارة فاشية الا بعد دخوله روما بسنة واحدة ، عـــام ١٩٢٤ ، بعد ان تمت له اكثرية محترمة في المجلس النيابي بفضل العنف الذي اعتمده والقانون الانتخابي الذي جاء يعضد اكثر الأحزاب قوة ونفوذاً . وبعد ذلك بسنتين ، اي في سنة ١٩٢٦ ، توصل الى طرد الاحزاب المعارضة في المجلس واعلنها رسمياً غير شرعية . وهكـــذا نرى ان استئثاره بالسلطة اقتضى له اربع سنوات لكي يرسخ النظام الذي وضعه ويوطده في البلاد ، بعد ان امّن مراقبة الصحافة ، ونظم الحرفية تنظيماً قاسياً ، ونحّى جانباً خصومه السياسيين . والمؤسسة النوعية الوحيدة الجديدة التي طلع بها ، تتبلور في المجلس الفاشي الاعلى ، وهو عبارة عـن مجلس استشاري لتأمين الانسجام والتنسيق بين الحزب والحكومة . وفي هذا الوقت بعينه اخذ موسوليني يقع اكثر فأكثر ، تحت تأثير الزعماء الوطنيين امثال : كورادريني و"ركو وفدرزوني وأصبح منذ ذلك الحين حامي الدولة والجيش والنظام الملكي ، حتى والكنيسة . والمقال حول « الفاشية » الذي ظهر في الموسوعة الايطالية تولى وضعه وكتابته الكاتب جيوفاني جنتيلي ، فيلسوف الفاشية ، ووقعه موسوليني ، وفيه تعريف دقيق بالنظام واهدافه .

الدولة النقابية

والنقابية التي هي من اخص مميزات اثره والتي جعل منها ، اول رئيس دولة في اوروبا ، ابرز خصائص الفاشية التي اسسها ، لم يُعمل بها الا متأخراً فظهرت المؤسسات وعُمِل بها بعد ان اتصف النظام بهذه الصفة بوقت طويـــل . والفكرة مستمدة من نظرية التعاون الطبقي التي المح اليها البابا في براءته *Rerum Novarum* فهي تهدف للقضاء على الصراع الطبقي في المجتمع عن طريق دمج مصالح

كل الفئات في صلب البنيان الدولي بحيث تتمكن من الاشراف عليها والتوفيق فيما بينـــها . والمقصود من هذا ليس تأميم المشاريع الاستثمارية بل بالاحرى اشراك العمال في ملكيتها ، في ارباحها وفي ادارتها ، واستبدال التمثيل الشعبي التقليدي القائم على المقاطعات بتمثيل آخر اقتصادي الطابع والسمة ، خليق بالتعبير عن مصالح معينة واضحة بدلاً من مجموع انتخابي وهمي. وتم تنظيم هذه المؤسسات تدريجياً مع ازدياد التفاهم بين الدوتشيه وارباب الصناعة وثوقاً وتوطيد سلطته في البلاد . واولى مظاهر التقســـابات الفاشية تمثلت في الحلف الوطني للحرف النقابية وكانت مختلطة ، اذ كان المطلوب كما تقتضي الحركة الوطنية احلال تعاون الطبقات بعضها مع بعض محل تصارعها وتخاصمها . فالاتفاقات التي عقدت في قصر شيغي وقصر فيدوني مع ارباب العمل عام ١٩٢٣ و ١٩٢٥ ، ألغت هذه الهيئات واستبدلتها بنقابات فاشية احتفظ الصناعيون مقابلها بهيئتهم الخاصة : « تحالف الصناعيين » الذي اعترف به رسمياً وقد ألغي حق الاضراب كما الغيت لجـــان الاستثمار المنتخبة ، وأنشئت عـام ١٩٢٦ وزارة النقابات التي اسندت الى ج. بوتاي ، كما ان قـانون روكو خلق « الدولة النقابية » . وبطل العمل بالنقابات المختلطة وحل محلها هيئات او فئات عمالية وهيئات من ارباب العمل وخولت الحق باستيفاء اشتراكات من جميع ابناء المهنـــة ، المسجلين منهم وغير المسجلين ، كما خولت سلطة وضع تنظيمات ادارية تلزم الجميـع . وهكذا وقعت المنظمات العمالية تحت تابعية الحزب الفاشي الا انه لم يتم دمجها بعد في التشكيل الحكومي .

وجـــاء ميثاق العمل عام ١٩٢٧ يقر مبدأ التنظيم على أساس تعاون الطبقات . ولم ينشأ المجلس الوطني للنقابات الا في سنة ١٩٣٠ الذي ضم اعضاؤه ممثلين عن ارباب العمل وعن العمال ، واخيراً ظهرت عام ١٩٣٤ النقابات التي كان وجودها من قبل حبراً على ورق وعددها ٢٢ نقابة تألفت كل منها من ممثلين عن المنظمات الخاصة بالصناعة والزراعة ، والتجارة ، وهنالك عنصر ثالث يتألف من ممثلي القطاع العام ، اي من موظفي وزارة النقابات. وتوج التنظيم ، عام ١٩٣٨ بتشكيل « غرفة الحزائم والنقابات » التي حلت محل المجلس النيابي . وقد تكونت هذه الهيئة بالفعل بضم هيئتين سابقتين معاً ، هما : المجلس الوطني للنقابات والمجلس الوطني للحزب الفاشي ، وقد هيمن عليها العنصر السياسي وشد من قوتهـــا اذ اناط بها تطبيق الاجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة ، بينما اقرارها نهائياً يبقى بيد الدوتشيه ، بينما يتمتع فيها ارباب العمل بنفوذ قوي اذ ان ممثلي العمال ليسوا سوى موظفين في النقابات الفاشية جرى تدريبهم في معاهد خاصة محفوظة المقاعد فيها للشبان من الطبقة البورجوازية . اما ارباب العمل فقد مثلهم ممثلون عن القطاع الصناعي وممثلون عن اصحاب الاملاك وكانت لهم فيه الكلمة المسموعة والرأي الفصل ، لا سيما وعلاقاتهم الخاصة بزعماء الحزب الفاشي وثيقة جداً . وهكذا فالتعايش بين العناصر المضادة للديموقراطية : الأقلية الممثلة للاستثمارات الكبرى والاقلية الادارية على الوجه الامثل .

هنالك كما نرى ، « هوة سحيقة بين الروح النقابية وبين الواقع المتحيز في ايطاليا » فالنقابية

رمت في الاساس الى ان تكون البديل للتأميم . والحال ، فالدولة ، في ايطاليا تسيطر على الحياة الاقتصادية سيطرة تكاد تكون شاملة، الأمر الذي مكن ج بيرون ان يلاحظ قائلا : « القضية برمتها هي مجرد تمثيل لبق يخفي وراءه سلطة سياسية تمارس دكتاتورية مطلقة على المصالح الكبرى وعلى الفكر ، اقل منها طريقة تلقائية التنظيم للمصالح الاقتصادية »، فالواجهة النقابية تخفي بشكل مفضوح سيطرة المصالح الكبرى .

السياسة الاقتصادية والاجتماعية

والسياسة الاقتصادية والاجتماعية تتميز بالواقع بصفات عدة منها الارتجال والتنسيب مع مقتضيات الحال ، والتظاهر العلني . فمعركة القمح عام ١٩٢٥ ومعركة الليرة عام ١٩٢٦ ، والمجهود الذي بذل في سبيل تصنيع البلاد ، بعد عام ١٩٣٠ ، وسياسة التسليح ، وبعد عام ١٩٣٥ المجهود الحربي ، وكلها احداث تتعاقب دونما توقف تقريباً ، بذلت جميعاً نهوضاً بسياسة الاكتفاء الذاتي في المجال الاقتصادي . فقد جاءت النتائج غير متكافئة وغير سوية . فسياسة الاكتفاء الذاتي في الحقل الزراعي التي دشنها موسوليني مع معركة القمح عندما قبض بيده على المحراث في رابعة النهار وهو متخفف اللباس ، زادت الأرض الزراعية ٣٥٪ وقد جاءت هذه الزيادة في اراض لا تصلح كثيراً لمثل هذه الزراعات ، وعلى حساب تربية الماشية والفاكهة . وعملية استطلاع بطائح مقاطعة البونتن التي استنفدت مبالغ طائلة، لم تؤد الى نتائج متكافئة مع المبالغ الضخمة التي تطلبتها عملية الاستصلاح ولم يستفد منها غير ١٩٠٠٠ مزارع . وفي المقابل لم يعمل شيء يذكر لحل المشكلة الرئيسية ، مشكلة المزارعين الذين لا اراض لهم . فالاجراءات التي سبق واتخذت قبل عام ١٩٢٢ في سبيل الفلاحين كحماية المستأجرين من العبث بحقوقهم ، ومن زيادة معدل الايجارات وفي سبيل توزيع العقارات الكبرى التي تمثل ثلث مساحة الارض الزراعية ، صرف النظر عنها واهمل امرها . وعلى عكس ذلك ، فقد اخذ يلوح نوع من الاقطاعية الحديثة مع سيطرة نظام مزارعة يرمي الى ربط الفلاحين المزارعين بالارض . وصدرت براءة بتنظيم هذا الشكل من المزارعة ، وتحدد انواع عقود الاستثمار في الحين الذي كان فيه العمال الزراعيون يفقدون تدريجياً المكاسب التي سجلوها منذ عام ١٩١٩ : ثمان ساعات عمل في النهار ، والتأمين ضد البطالة ، كما اخذت تدرج عادة دفع المرتبات عيناً . ومن يحاول منهم ان ينزح من الريف الى المدينة بحثاً عن عمل او مورد رزق كان يجري طردهم وارجاعهم الى منازلهم بالقوة .

اما العمال فقد اخذ وضعهم القانوني يتغير . فبراءة العمل كبراءة الـ *mezzadaria* لا تأتيان قط على ذكر القانون الذي ينص على ثمان ساعات عمل ، كما انه لم يتخذ اي تدبير فعال تجاه المخالفين للقوانين الجارية المفعول من ارباب العمل او ضد حق البطالة .

مدى نفوذ الفاشية وحدودها

والفاشية كالنازية ، لم تحاول قط تغيير المجتمع الايطالي . فقد قنعت من الامر بتوطيد وتقوية الطبقات الموجهة التي مادت بها ازمة ١٩٢٠ — ١٩٢١ ، وقد عجز موسوليني في ان يجعل الجماهير تجيش بروح الحرب . فهذا

الوضع من الضغط والاثارة المستمرين على الشعب ، لم يتمرس به سوى قلة من الناس : الشباب ، ولفترة قصيرة . فالسواد الاعظم من هذا الشعب الصابر ، العامل بقي يتسكع في حياة قاسية مستسلمة . فالازمة زادت الناس سأماً وملالا : فقد غاص الفلاحون والعمال في البؤس واليأس بحيث رفرف على النظام جو مشبع بالشك وبعدم الانضباط ايضاً. فبعد عام ١٩٣٣ ، ترى اقل من نصف الاولاد ينخرطون في التشكيلات الفاشية على اختلاف انواعها ، بعد ان اعرض عنها العمال والفلاحون . فالطبقات الموجهة وحدها توجه اولادها شطر هذه المنظمات لانها المفتاح الذي يفتح امامهم ابواب الوظائف الادارية والمهن الحرة . ومن جهة أخرى ، ان اشراف الحزب على البلاد ، حتى على الاعضاء المسجلين فيه لم يبلغ قط من القدرة ما بلغه النظام النازي في المانيا . وقد حدث في وقت مبكر جداً تراخ امتد من اعلى السلم الاداري الى اسفله ، كما ان الفساد اخذ يدب في صفوف الحزب وكثرت مساوىء الادارة .

فطالما عرفت الفاشية ان تشدد من قبضتها على الفقراء والمساكين وعرفت ان تصون المكاسب والمنافع وحققت انتصارات سهلة في المجالات الدبلوماسية، فقد حظيت برضى الطبقات الموجهة وحظوتها ، وقد حرص فريق من بنيها ان لا يتورط بعيداً معها، وبقيت متحفظة للغاية لأن دستور عام ١٨٤٨ لم يحر الغاؤه رسمياً ، وهكذا فقد انتصب دوماً في وجه موسوليني نظام ملكي كامل غير منقوص . فالملك الذي عرض نفسه للنقد باستدعائه موسوليني للحكم وبموقفه المشبوه من مقتل متيوتي ، قد ارتضى بواقع السلطة الثنائية وسلم بها ، الا انه بقي مع ذلك ، في نظر عدد كبير من الايطاليين ، ولا سيما في نظر الارستوقراطية الغنية الشديدة البأس ، الرئيس الحقيقي للبلاد ، وكذلك في نظر كبار ضباط الجيش ، والدبلوماسيين ، وفي نظر كل العناصر التقليدية التي لا تزال تنعم بنفوذ قوي في البلاد . وهذه الطبقة المتشككة والمحتقرة للفاشية واحياناً معادية لها ، عرفت ان تحافظ على البعد الذي يفصل بينها وبين الحزب . اما طغمة الاكليروس فقد اخذت تأتي بالدليل تلو الدليل على رضاها عن الفاشية (ألم يحيي بيوس الحادي عشر منذ عام ١٩٢٦ ، في موسوليني ، رجل العناية الالهية) كلما توفرت لديه امارات الرضى والحظوة ممثلة باعادة تعليق الصليب في المباني الرسمية ، واعادة التعليم الديني الى المدارس الرسمية ، ولا سيما بعد عقد اتفاقات لاتران التي اعترفت للكنيسة بمركز ممتاز . ولذا راح رجال الاكليروس من جميع الطبقات والدرجات ، وجريدة الفاتيكان الرسمية : الاوسرفاتوره رومانو ، يؤيدون بقوة مشروعات الدوتشيه ، لا سيما حرب فتح الحبشة والتدخل المسلح في اسبانيا . الا ان الكنيسة احتفظت لوحدها بالمنظمة الوحيدة التي لا تخضع لمراقبة الفاشية ، اعني بها « العمل الكاثوليكي » . وما عتمت هذه المنظمة ان اصبحت محور معارضة سياسية حيث اخذت تظهر للوجود أطر الحزب الشعبي الذي حل وضحي به عام ١٩٢٢ . وعندما اعلنت الحكومة حل منظمات الشبيبة والمنظمات الطلابية ، رد البابا على ذلك برسالة عنيفة شجب فيها ونعى عالياً بهذه الروح الوثنية التي تجيش بها الدولة الفاشية ، كما ان البابا احتج ، عام ١٩٣٨ على التشريعات المضادة للسامية (مع انه كان سبق لجريدة شيفلتا

كاثوليكا ان اثنت عاليـــا على التدابير الاولى التي اتخذتها) . ومن نافل القول ان تعاون الاكليروس مع الدولة لم يفتر قط .

المعارضة في الداخل والخارج

والمعارضة الـتي انهكتها ملاحقات البوليس وتحرياته الشديدة ، والانشقاق المؤسف الذي تعرضت له بعد مقتل متيوتي، ارغمتها على السكوت أو على اللجوء الى التستر والتخفي . والمعارضة الوحيدة التي بقيت قائمة — دونما خطر — تنحصر في مجلس الشيوخ حيث كان باستطاعة بعض الشيوخ التكلم بحرية ورفع عقيرتهم عالياً ، كما انحصرت في مجلة النقد حيث حافظ كروتشيه على تقاليد الفكر الحر . فالمعارضـــة الصامتة كانت منحصرة في الاوساط الجامعية والاساتذة الذين أدوا عام ١٩٣١ ، باستثناء ١١ استاذاً منهم يمين الولاء للنظام الفاشي ، مع وجود بعض خلايا تركز فيها الفكر الحـر ، وبعض زعماء حزب الشعب . الا ان هذه « الهجرة » في الداخل لم يكن لها أي شأن كما انها لم تحـاول قط ان تلعب اي دور . اما المناضلون ، فبعضهم — وهم الشباب — يعملون في الخفاء والسرية في جميع انحاء ايطاليا ، يطاردهم البوليس ، ويوزعون الصحافة المعبرة عن المقاومة من بينها مثـلاً جريدة كارلو روسلي ، وينتهي بهم الامر عاجلا ام آجلا الى يد البوليس الذي يسيمهم العذابات الاليمة او يرسل بهم الى معسكرات الاعتقال في اقاصي ايطاليا او الى الجزر الموحشة في البحر التيرنتي ، حيث قضى العديدون منهم امثال انطونيو غرامشي ، ومنهم من يفر تاجياً بنفسه الى الخارج ، ليعمل في الخفاء ، امثـــال دون ستورزو وفرنسيسكو نيتي ، والكونت سفورزا ، وبيترو نني، وجيوزيب سراغات وفيليب طوراتي الذين الفوا في باريس « التمركز اللافاشي » وكارلو روسلي اخيراً الذي نظم الحركة المعروفة بحركة : « العدالة والحرية » واضعـــة نصب اعينها تعاليم الاشتراكية الليبرالية . وقد لقيت نجاحاً كبيراً في صفوف رجـال الفكر ونجحت بتأسيس خلايا كثيرة لها في ايطاليا ، وهي خلايا لم تلبث ان صفاها البوليس الواحـــدة بعد الاخرى بحيث اصبح التأكيد انه بعد عام ١٩٣٦ قضي تماماً على مناهضة الفاشية ذات النزعـــة الليبرالية . وفي سنة ١٩٣٤ ، اخذ الشيوعيون الايطاليون ، في المنفى، يتقربون من الاشتراكيين وعقدوا مع بيترو ننتي ، في آب من تلك السنة اتفاقاً خاصاً ينص على وحـدة العمل المشترك . ثم ان مساهمة اللاجئين الايطاليين باعداد كبيرة في الحرب الاسبانيـــة ، شددت من موقف الشيوعيين الذين ألفوا الطوابير الدولية برئاسة شخصيات شيوعية، باستثناء راندولفو بتشياردي، قائد فرقة غاريبالدي ، واخـــيراً وليس آخراً مقتل الاخوة روسلي ، عام ١٩٣٧ فانزل ذلك ضربة قاصمة بالمعارضة غير الشيوعية في ايطاليا .

٣ – انتشار الأنظمة الدكتاتورية في أنحاء اوروبا

في اوروبا الوسطى

جاءت الازمة الاقتصادية في اوروبا الوسطى بتغييرات اساسية وتسببت بانهيار عام لكل ما تبقي فيها من اثر للانظمة الديموقراطية البرلمانية ، التي رأت النور في اعقاب الحرب العالمية الاولى . وتشيكوسلوفاكيا بقيت وحدها امينة للنظام البرلماني لما كان عليه تركيبها الاجتماعي وتقاليدها الادارية من مماثلة وتشابه لمؤسسات اوروبا الغربية . وكل البلدان الاخرى التي سيطرت عليها ديموقراطية صورية دبت اليها عدوى النظام الايطالي والالماني .

كان من الصعب جدا في هذه البلدان الزراعية الطابع التي رزحت تحت واقع الازمة ، ابقاء جماهير الفلاحين البائسة والبروليتاريا الصناعية التي تراصت صفوفها وتكاثفت على اثر الازدهار الصناعي الذي عرفته مؤخراً ، مسترسلة في خضوعها واستسلامها . فالاصلاحات الزراعية لم تدخل اي تحسين يذكر على اوضاع الفلاحين والمزارعين ايـنما وقعت وحيثما تمت ، فبقوا يرسفون في يأس مميت ، بعد ان ناؤوا تحت وطأة الضرائب وثقل الديون المتراكمة عليهم ، في الوقت الذي جعلهم فيه هبوط المحاصيل الزراعية عاجزين تماماً عن شراء بعض ضرورات العيش من المدينة . فاوروبا الوسطى واوروبا الشرقية تكتظ بالسكان ، والسواد الاعظم من السكان اي ما يتراوح بين الثلثين والثلاثة الارباع من هؤلاء الفلاحين يملكون مزارع لا تفي بأودهم وأود ذويهم . كما ان معظمهم يحتاج الى العمل ، اذ ان اليد العاملة الفائضة في هذه القرى تتراوح بين ثلث السكان ونصفهم . وطبقة الفهماء في هذه البلدان ، التي تعود جذورها الرئيسية الى الطبقات الفقيرة او الى الطبقة البورجوازية الصغرى والمتوسطة ، تعد بين صفوفها الكثيرين ممن يعانون من البطالة . والطبقة العمالية نفسها التي تتضخم صفوفها وتنمو باستمرار ، تشكو من بخس الاجور كما ان البوليس يلاحق بوحشية كلية وفظاظة ، كل شكل من اشكال النقابات اذ يرى فيها خلية محتملة من خلايا البلشفية ، كما تميز بالعنف قمعه لاعتصاب عمال مناجم الفحم في وادي جيو ، عام ١٩٢٩ ، وورش الخط الحديدي في غريفتسا من اعمال رومانيا ، والاعتصاب العام الذي اعلن في قولا ، من اعمال اليونان . وقد نجم عن هذا الوضع احتدام العنف بين طبقات المجتمع المتصارعة بعد احتدام التنافس بين القوميات المستاءة . فلا عجب ، والحالة هذه ان تقلق الخواطر بين الملاكين ورجال الأعمال والحكومات الرجعية من جراء الهدير المتصاعد من هذه الاوساط التي يتأكلها الحقد والبؤس . فالحل الوحيد ، في نظرهم ، للتغلب على المصاعب الاقتصادية التي يتربصون بها ، وعلى الضغط الاجتماعي الذي يرزحون تحته ، يقوم في تقوية سياستهم المحافظة . وهكذا طلعت في تلك البلدان ، أنظمة دكتاتورية شكت من الضعف والهزال في وجه معارضة ناشطة .

الاحزاب الفاشية

قامت الى جانب الاحزاب القديمة التي انقسمت على نفسها امام الضائقة الاقتصادية الى فئات تناصر الدكتاتورية واخرى تطالب بتحقيق اصلاحات ديموقراطية جذرية ، احزاب جديدة طلعت من بين الدهماء اخذت تنسج على منوال الفاشية والهتلرية بعد ان تبنت مناهجها ونظم عملها . وقد اشتد ساعد هذه الاحزاب لا سيما في هذه الاقطار التي تقوم فيها اقليات يهودية قوية تتمتع ببعض النفوذ والشأن : كبولونيا وهنغاريا ورومانيا ، لا سيما في هذه البلدان بالذات حيث اخذ عدد حملة الشهادات العليا وخريجي الجامعات يزداد ويتعاظم ، وقد تناقصت امامهم ان لم نقل سُدّت ، منافذ الرقي الاجتماعي التي توفرت من قبل واخذوا يشعرون ، اكثر فاكثر ، بمزاحمة اليهود لهم على المهن الحرة . فقد ألفت هذه الشبيبة المستنيرة الصفوف الأولى للحزب الوطني الراديكالي (نارا) ، و « معسكر الاتحاد الوطني » بقيادة الكولونيل كوك واخذوا يطالبون بدكتاتورية عنصرية تأخذ على نفسها تطهير البلاد من اليهود ويقطع دابرهم من الاساس مع دابر الديموقراطيين . كذلك شهدت هنغاريا طلوع « الصليبان ذات الأسهم » كما شهدت رومانيا « الحرس الحديدي » يجمع اعضاءه ومناصريه من ابناء الطبقة نفسها وتحدث دوياً قوياً بين صفوف الفلاحين والعمال . والحركتان تسجلان المزيد من الانصار والمريدين بين الفلاحين اثر حملة قوية مطالبتين بالاصلاح الزراعي ، شاجبتين بعنف وقوة اصحاب رؤوس الاموال ولا سيما اليهود . وكلمة السر عند الحرس الحديدي : « لكل انسان فدان من الأرض » والذي عرف ان يجتذب الى صفوفه العمال العاملين في هذه الصناعات الجديدة الذين نزحوا من عهد قريب من الريف ، ولم يلبث معمل مالاكسا الكبير للاسلحة في بوخارست ان اصبح قلعة الحرس الحديدي في البلاد . وعلى شاكلة ما تم في كل من المانيا وايطاليا ، فقد تلقوا تبرعات ومساعدات ضخمة من ارباب الصناعة ومن احزاب اليمين ، كما ان الادارة والمحاكم احاطوهم بالكثير من مظاهر العطف .

النظام الدكتاتوري في النمسا

اما النمسا فقد احتدم الصراع فيها واشتد بين الاشتراكيين المسيطرين على فيينا تساندهم منظمة خاصة من الميليشيا افرادها من العمال ، وبين الكاثوليك اصحاب الامر والسلطة برئاسة المستشار دولفوس ، يشد من أزرهم ميليشيا خاصة بقيادة الامير ستاهرنبرغ . وفي اذار عام ١٩٣٣ ، اصدر المستشار دولفوس قراراً بتأجيل انعقاد البرلمان ، وامر بحل الحزب الشيوعي والحزب النازي وفرض على البلاد دكتاتورية . وقد اصبحت الميليشيا التي تسانده ، البوليس الرسمي في البلاد ، فقمعوا بشدة فتنة اطلقها الاشتراكيون في فيينا ، بعد معركة حامية دامت ثلاثة ايام بطولها (شباط ١٩٣٤) . وخلافاً للدكتاتوريات المجاورة لم تكن الحركة التي قامت بها حركة جماهيرية ولم تعن الحركة بأن تولي الحكم في البلاد إطار جديد من الحكام ، اذ ان وحدات الميليشيا تألفت صفوفها من رجال النظام القديم . فالحكومة القائمة برئاسة دولفوس الكاثوليكي وخلفه شوشنيغ ، هي حكومة شرعية في الصميم ومضادة للجماهير . وهذا النظام الدكتاتوري الجديد الذي تقاسمته

نزعة فاشية ممثلة بالميليشيا ، وقدامى العسكريين والارستوقراطية القديمة ورجال الاكليروس ، ونزعة مضادة للفاشية تدعمها البورجوازية اليهودية التي توجس شراً من الفتنة الاشتراكية ومن المذابح النازية ، بدت عليه معالم الضعف . والدستور الجديد الذي استلهم فيه واضعوه ايديولوجيا كاثوليكية صرفة ، وضع الدولة تحت سلطة « الله العلي العظيم مصدر كل حق وسلطان » . وهو لا ينص على انتخابات ولا على استفتاءات ، بل يؤسس دولة اساسها النقابية .

فليس من عجب بعد هذا ان يستفحل أمر النازية في ظل هذا النظام وفي مثل هذه البلاد المعروفة بعدائها الشديد للسامية ، حيث الشباب والعمال وكل هؤلاء الذين يكنون في صدورهم حقداً دفيناً لكل حكومة مسيحية اشتراكية ترتكز على الارستوقراطية وعلى الرجال العسكريين من الملكية الماضية ، هم على اتم استعداد للأخذ بعهود ووعود التجدد . وفي ٩ اذار ١٩٣٨ ، وتحت كابوس الغزو وخطر الاجتياح ، حاول المستشار شوشنيغ أن يقوم باستفتاء عام ، في سبيل الحفاظ على « نمسا حرة ، مستقلة ، اشتراكية ومسيحية » . فقد سبق السيف العذل ، إذ وقع بعد ذلك بثلاثة أيام ، ضم النمسا إلى الرايخ .

في بولونيا وهنغاريا

أعلن دستور عام ١٩٣٥ في بولونيا ، في اثر وفاة بلسودسكي عام ١٩٣٥ نظاماً دكتاتورياً ظاهراً ، إلا انه لقي معارضة عنيفة من مجموع السكان الذين تبعوا كلمة السر لدى أحزاب المعارضة وامتنعوا عن الاشتراك « بالانتخابات الميتة » ، التي اشترك فيها ٤٧ ٪ لا غير من مجموع الناخبين . جرى الغاء ١٣ ٪ من أصواتهم . وقد اعتبر ثلثا الناخبين معارضين . ومع ذلك ، فموت المارشال ترك المجال حراً امام كتلة الزعماء في الجيش الذين يشددون على الدكتاتورية بدون دكتاتور ، مع انتهاجهم سياسة تفاهم مع هتلر .

أما في هنغاريا ، فحزب المحافظين استمر بالحكم منذ عام ١٩٢٠ يدعمه النبلاء وأرباب الأعمال ، الا انه اخذ ينزع الى الفاشية بعد عام ١٩٣١ عندما حل على رأس الحكومة الجنرال كبوس قائد المنظمة الارهابية المعروفة بمنظمة « الجو المستيقظين » محل الكونت بثلن . وقويت النزعة واشتدت اكثر فاكثر مع خلفه المالي إمردي الذي تأثر كثيراً بحزب الصلبان ذات الاسهم .

في اوروبا الجنوبية الشرقية والشمالية

ومنذ كانون الثاني ١٩٢٩ ، اصدر الملك اسكندر امراً بحل المجلس ووقف العمل بدستور فيدوفدان ، واعطى يوغوسلافيا عام ١٩٣١ دستوراً استبدادياً ، جعل الوزراء مسؤولين أمام الملك وحده . وبعد وفاته عام ١٩٣٤ ، خفف بولس الوصي على العرش من قبضة النظام دون ان يعيد الى البلاد الحريات المدنية والسياسية . وتألفت في البلاد نقابات *Jugoras* عام ١٩٣٥ ، على شاكلة النقابات الفاشية ببزاتها الرسمية .

اما في بلغاريا ، فقد انشأ الملك بوريس ، في اثر الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال جورجييف (٢٩ ايار) ادى الى حل المجلس وحل الاحزاب في البلاد ، دكتاتورية ملكية . ومع ذلك بقيت المعارضة قوية . وبالرغم من عنف البوليس وفظاظته والعذابات التي سامها ، وبالرغم من الفساد والهلع ، كان ثلث النواب الذين انتخبوا ، عام ١٩٣٨ ، من رجال المعارضة .

وفي رومانيا ، طرد حزب الفلاحين من الحكم بعد ان استأثر به منذ عام ١٩٢٨ ، وذلك في اثر القلق الذي ساد البلاد من جراء الازمة المالية . وانتهز الامير كارل هذه المناسبة للعودة الى بلاده ، ١٩٣٠ ، ويخلع ابنه عن العرش ويوسع حكمه وسلطته تدريجياً وبعد ان نجح في شباط ١٩٣٨ ، بنسف الاحزاب التقليدية في البلاد ، انشأ على المكشوف بمساعدة حكومة اتحاد وطني برئاسة البطريرك ميرون كريستيا ، دكتاتورية ذات دستور مسيحي لانيابي ، الغى الاحزاب السياسية كما الغى النقابات العمالية ، ولم يبق قائماً سوى حزب جديد المعروف بجبهة البعث القومي الذي جاء تشكيله على غرار الحزب الفاشي ببزته الرسمية ، كما استعمل المصطلحات والتراكيب الفاشية .

اما اليونان التي اشتدت عليها قبضة فنيزلوس منذ ١٩٢٧ ، فقد أعيدت الملكية اليها ، عام ١٩٣٥ ، وكان الجمهوريون والملكيون على توازن فيما بينهم ، في البرلمان . ولما تكررت فيها حوادث الاضرابات التي دعا اليها الشيوعيون ، اتخذ الجنرال من ذلك ذريعة لحل المجلس وانشاء دكتاتورية ، كما اعلن في البلاد الاحكام العرفية وقد حاكى النظام الجديد بقسوته ، والعنف الذي قمع به الاضطرابات النماذج الدكتاتورية التي نسج على غرارها ، بتأسيسه كتائب *Neolaia* اشبه ما تكون بفرقة الصاعقة في النازية وبدعاية شخصية تحيي « مؤسس الحضارة الهيلنية الثالثة » .

وقام النظام الدكتاتوري في بلدان البلطيق ، في استونيا مثلاً ، عام ١٩٣٣ ، حيث حل البرلمان والغيت الاحزاب ، وفي ليتونيا كذلك حيث لم يلبث أولمانيس ان اصبح ، عام ١٩٣٤ ، قادونيس او الفوهرر .

في اوروبا الجنوبية : برتغال سالازار

شهدت دول شبه الجزيرة الايبرية هي ايضاً قيام دكتاتوريات. فالجنرال كرمونا الذي اصبح رئيساً للجمهورية بعد ان طرد الجنرال غويز داكوستا الذي استأثر بالحكم اثر حركة انقلابية قام بها عام ١٩٢٦ ، سلم مقاليد الحكم في البلاد الى سالازار استاذ الرياضيات في جامعة كوامبره الذي اخضع البلاد لنظام دكتاتوري من جنس معين . فقد كان كاثوليكياً متزمتاً تتلمذ على شارل مورّاس فحاول اخضاع البلاد وحكمها وفقاً لمعطيات السيلاّبوس او جريدة التعاليم المحرمة التي تحظر من اي تنازلات لليبرالية والاشتراكية والديموقراطية . وبصفته رئيساً لنظام حكم محافظ في الصميم ، واعتماداً منه على الجيش والكنيسة ، هدف سالازار للدفاع عن الحضارة المسيحية التي تتهددها تعاليم

عصرنا هذه وفلسفاته الناشزة : كالشعوبية والشيوعية والاشتراكية ، وكل ما من شأنه ان يمس بأذى « العقول والعقائد الاساسية » ويجعل النفوس تتشكك « بالحقائق الخالدة » . وأنشأ الدستور الجديد الذي نشر عام ١٩٣٣ ، انشأ « دولة جديدة » نقابية ، مناهضة للديموقراطية وللنظام البرلماني . فالدولة البرتغالية هي في الصميم ، دولة مسيحية ، قوميـة تقوم على الاسرة والحرفية والادارة البلدية ، تلغي منها الاحزاب والماسونية . فالبلاد تتخلى عن نظام الانتخابات العامة وتعتمد بديلا عنه نظاماً حرفياً او مهنياً يتصدى للروح الطبقية ويحاول ان ينظم البلاد بعد ان رزحت تحت وطأة الضائقة المالية . فالتعليم بيد الكنيسة في جميع مراحله ، و « قانون العمل » فيها، هو صدى قريب لبراءة العمل في ايطاليا : نقابات عمالية وحيدة ، غير ملزمة تمثل مجموع العمال ، ونقابات ارباب العمل ، بعضها إلزامي ، يعهد اليها بتحديد الحد الاعلى للاسعار، يكونون بحكم وظيفتهم وسطاء المنتجين، فيسهلون بيع محاصيلهم ويفصلون في الاختلافات الناشبة . ويتألف من الفئتين تحالفات مهنية واتحادات ، تعمل تحت اشراف الدولة ، على تأمين الانسجام في المجال الاقتصادي . وهـذا النظام النقابي هو أقل خضوعاً في البرتغال للسلطة التنفيذية منه في ايطاليا . هنالك مجلس نقابي استشاري يبدي رأيه في مشروعات القوانين التي تعرض عليها ثم تحال امام مجلس وطني يتألف من ٩٠ عضواً ينتخب لاربع سنوات . وتعمل الدولة على استفتاء الرأي العام بعملية اقتراع عام يحرم من التصويت فيه كل من يجهل القراءة والكتابة الا اذا دفعوا ضريبة معينة ، وذلك بتقديم لائحة موحدة من المرشحين « للاتحاد الوطني » يحق للناخبين فقط شطب اسم من لا يرغبون فيه . والوزراء مسؤولون امام رئيس الحكومة وحده الذي يبقى مسؤولاً امام رئيس الجمهورية ، وهذا الاخير ينتخب بواسطة استفتاء شعبي لمدة سبع سنوات وتتمتع السلطة التنفيذية بحق رفض اي مشروع قانون اقره المجلس الوطني كما تتمتع بحق حل المجلس المذكور .

اسبانيا

تمخضت اسبانيا بحركة اختمار سياسي واسعة في هذه الحقبة من تاريخها الحديث حيث ازدهرت الفنون والآداب بكتبة وفنانين لمعوا في سماء البلاد ، أمثال ميغال اوناموئيو واورتيغا دي غاست والشعراء خوان رامون خيمنيس وفريدريكو غارسيا لوركا والموسيقار الشهير مانويل دي فالا . وكان من جراء الضائقة الاقتصادية ان زاد الناس تأففاً من نظام الجنرال بريمو دي ريفارير الدكتاتوري ، ولم تلبث الحركة الجمهورية فيها ان طغت بعد ان اشتد ساعدها إثر الاضطرابات الاجتماعية العنيفة التي هزت البلاد واشاعت الفوضى فيها في نيسان ١٩٣١ . وتعاقبت على الحكم في اسبانيا ، بين ١٩٣١ — ١٩٣٦ ، حكومات ذات ميول متضاربة : تناوحت بين تحالف اليسار بعد ان انقسموا الى اشتراكيين شيوعيين ، وجمهوريين بورجوازيين ، واشتراكيين معتدلين الذين اقروا مجتمعين ، دستوراً ديموقراطياً علمانياً ووضعوا مشروعاً لاصلاح زراعي شامل . الا ان عملية الاصلاح هذه اعترضتها صعوبات جمة اخرت تطبيقها الامر الذي حمل الفلاحين على الثورة واخذوا يحتلون الاراضي . وجاءت

النتائج تخيب الآمال مما ادى في انتخابات عام ١٩٣٤ الى دخول المجلس اكثرية رجعية ساحقة تمثلت في الحاد اليمين المستقل بقيادة جيل روبلس وتوجيهاته ، والفت كتائب ميليشيا عرفت عنـــدهم بالاحرف J. O. N. S. كانت تتنزى بالمبادىء الهتلرية والنازية ، مناهضة للماركسية وذات مطالب قومية (ضم طنجة وجبل طارق) كما أدت الى ظهور الكتائب الاسبانية بقيادة خوزه ابن بريمو دي ريفيرا. وحاولت الحكومة المستندة الى احزاب اليمين خلال سنتين انتهاج سياسة انكماش مالي ، كما سعت جهدها لالغاء التشريعات الزراعيـــة وتعديل نصوصها بانشاء « ملكية عائلية »على الطريقة الالمانية ، لا تجزأ ولا تنقل الا للارملة او لاحد البنين، ولا يجوز بصورة من الصور تأجيرها او رهنها ولا بيعها (الا لعائلة اخرى تكون مؤهلة هي ايضاً لمثل هذه الحيازة) . الا ان هذه السياسة التي اتسمت بالرجعية ، وقمع الاضطرابات العماليـــة التي وقعت في مقاطعة استوريا، بالدم والنار على يد الفرقة الاجنبية وفرقة المغاربة والطيران،كل ذلك ساعد على تشكيل جبهة شعبية في البلاد . ولما كانوا تلقوا درساً بليغاً من انهزام الاشتراكيين في فيينا ، ومن الامثولة الفرنسية الـــتي حدثت في باريس في السادس من شباط فقـــد تكتل الاشتراكيون والشيوعيون ودخلوا الانتخابات العامة في ١٦ شباط ١٩٣٦ كتلة واحدة أدت بهم الى فوز مبين لاحزاب اليسار التي ربحت ٢٦٥ مقعداً، منها ٨٨ للاشتراكيين و ١٥ للشيوعيين مما اتاح للجمهوريين العمل بنشاط لتحقيق مشروع الاصـلاح الزراعي فجرى تمليك ٧٥،٠٠٠ مزارع في مقاطعة استرامادور . وقد حمل هـذا الفوز الطبقات الموجهة والجيش والاكليروس لاستعمال العنف،وراح الكتائبيون والفاشيون بقيادة زعمـائهم خوسيه انطونيو بريمو دي ريفيرا وكالفو سوتيلو ينظمون انفسهم حربياً ويستعدون للقتال . وترأس الجنرال فرنكو حركة ثورية نشبت في ١٨ تموز ، فجاء انقلاباً كلاسيكياً أعد بكل اعتناء . الا انه لقي مقاومـــة شعبية مفاجئة لم تكن في الحسبان . فقد تمكنت الجماهير في برشلونة ومدريد من تجريد الجنـــد من سلاحهم . ولم يستطع الضباط ، بعـــد ان تخلت عنهم وحداتهم الا الاحتفاظ بقسم ضئيل من البلاد بمساعدة الفرقة الاجنبية وكتائب المغاربة وبعض المقاطعات والجزر ، ومناطق اراغون وناڤار الجبلية وقشتالة وغاليسيا ، وراح الفلاحون والعمال في كل مكان يتسلحون ، بعـــد ان انضم اليها ٤/٥ رجال الاسطول وعدد كبير من افراد الجيش بتواطؤ مع احرار البورجوازيين . وهذا الصدام بين شقي اسبانيا : شق شعبي متحرر يعضـــده الكاثوليك الكتلونيون والباسك، وشق ثان يعضده رجال الدين والضباط تشد ازرهم ايطاليا الفاشية والمانيا الهتلرية ، لم يلبث ان استحال الى حرب اهلية دامية هوجاء .

وفي الوقت الذي كانت تدور فيه الأعمال الحربية ، اخذت الحكومة الجمهورية في المناطق الخاضعة لنفوذها تقوم باصلاحات جذرية : فوسعت من نطاق الاصلاح الزراعي كما اخذت في تطوير الملكية الفردية الصغيرة . فقد اممت في مقاطعة كتلونيا كل مشاريع الاستثمار التي يزيد عدد العمال في الواحدة على مائة عامل ، بينما اعيدت الاملاك الى اصحابها في المناطق التي سيطر

عنيها الوطنيون . واخذت الدولة بعد هزيمة الجمهوريين بتنظيم البلاد على غرار التنظيم المعمول به في النظام الفاشي . فقد برهن الزعيم فرنكو على انه عسكري فطن ، عنيد وكاثوليكي تجيش نفسه بالبغض للماسونيين وللشيوعيين . فهو يتمتع عن طريق الجيش والبوليس والادارة والمحاكم بسلطة لاحدود لها اتخذ منها اداة لتصفية الثورة واجراء مذابح في صفوف مناوئيه اثناء المعارك وبعدها ، كما ارسل الى المعتقلات مئات الالوف من الخصوم . فقد صرح منذ عام ١٩٣٧ قائلاً : « ان اسبانيا لتحذو حذو النظم الدكتاتورية كايطاليا والمانيا ، وستعمد الى تبني الهيئات النقابية وبذلك تضع حداً نهائياً للمؤسسات الليبرالية التي سممت الشعب » . وهو في ذلك انما يعتمد على القوى التقليدية في اسبانيا : الكنيسة الاسبانية التي وضعت عام ١٩٣٧ في رسالة راعوية عامة ، الحركة الانقلابية « استفتاء مسلحاً » ، والتي احتفلت عام ١٩٢٩ « بانتصار الصليبيين » والجيش والبوليس اللذين يستنزفان لوحدهما ، نصف موازنة الدولة ، وكذلك « الكتائب » التي انصهرت فيها ، عام ١٩٣٤ وحدات الجونز . وان انضم الحزب الكارلي المعروف بروحه الرجعية الى الحزب اصبح قانون الحزب عام ١٩٢٧ ، « مصدر الوحي والقانون للحكومة الاسبانية » . والكتائب هذا الحزب الاوحد الذي انصهرت فيه الدولة يمدها بالعنصر الحكومي والاداري ، كما يضع تحت تصرفها بوليس امن سري ، يوجه الصحافة والدعاوة والتعليم ومنظمات الشباب والنقابات العمودية في هذه « الدولة الوطنية النقابية » ، وبذلك تتم لها السيطرة على الطبقة العمالية .

وهكذا خضعت اسبانيا لنظام دكتاتوري يختلف في وجوه عديدة عن النظامين الالماني والايطالي لوقوعه تحت قبضة الحزب اكثر منه تحت قبضة الجيش، وبروحه الاكليركية البارزة وبروحه الوطنية التي لم تكن تهتم كثيراً بالتوسع الخارجي ، وبسيطرة المصالح الزراعية دون الصناعة الكبرى . وقد جاء هذا النظام في طبيعة البلاد والعقلية الاسبانية اكثر منه في صنويه الآخرين .

في باقي انحاء العالم

اما البلدان المرتبطة بغيرها والتي تأثرت عميقاً بالازمة فقد انفعلت هي الاخرى بالمبادىء الفاشية . ففي بلدان اميركا اللاتينية حيث تكاثرت حوادث الانقلاب السياسية والثورات ، قامت حركات اخذت كثيراً من ملامح الفاشية في ايطاليا والنازية في المانيا . من ذلك مثلاً « العمال التكاملي » في البرازيل وقمصانه الخضراء مع شارة خضراء على الساعد تذكرنا بالصليب المعقوف « والقمصان الذهبية » في المكسيك بادارة الاكليروس الذي ينعم بعطف الجنرال فرنكو ، و « الحزب الوطني للأمن العام» المعروف بعدائه للسامية .. وقام في الارجنتين :الحزب الوطني الاشتراكي في الارجنتين كما قامت منظمات تسير على هذا المنوال في كل من البيرو والشيلي وكولومبيا وبناما .

العالم الرأسمالي عام ١٩٣٩

العالم الذي شهد انفجار الحرب العالمية الثانية يختلف كل الاختلاف عن هذا العالم الذي روع، قبل ذلك ، بخمس وعشرين سنة ، بالحرب العالمية الاولى .

فمنذ عام ١٩١٤ ، اشتد التطور الذي بدت معالمـــه تلوح في الافق سرعة ،واخذ يجعل من الرأسماليه المتنافسة في القرن التـاسع عشر ، رأسمالية اكثر احتكاراً ، تحت سيطرة قبضة من الشركات الكبرى وثقت علائقها بالرأسمال المصرفي لتسيطر سيطرةتامة على الانتاج وعلىالاسواق التي تشرف عليها هذه الشركات . وقد كان من تمركز رأس المال بيد قلة من الناس ، ومن انضمام رأس المال المصرفي الى الرأس المال الصناعي ان غير كثيراً منتقنية الرأس المال المصرفيوالوسائل التي يعتمدها . فالشركة المغفلة حلت محل الشركة الاسمية ذات الطابع العائلي ، و « الاتفاقات » المبرمة حلت محل المنافسة ، وسياسة الحماية الجمركية التي اخذت تشتد وتقسو اكثر فاكثر ، والتي انتقل امرها من يد الحكومات الى بعض هيئات اقتصادية مهددة ، حلت محل مبدأ حرية التجارة . كذلك حل محل رأسمالية ترغب في التوسع، رأسمالية تميل الى الانكماش او الانطواء وشابه شيء كثير من الملطوسية الاقتصادية ، التي باستطاعتها وحدها - في اوقات البحبوحة — المحافظة على ارتفاع الاسعار عن طريق لجم وسائل الانتاج ، والتخفيف من طاقتها حسبما ترى.

وعندما وقعت الازمة ، اضطرت حكومات الدول الرأسمالية للتدخل مباشرة . وسياسة التدخل التي ميزت الحقبة المنصرمة والتي لم يكن لتظهر الا لماماً ، وفي بعض قطاعـات خاصة ، حل محلها ، منذ عام ١٩٣١ ، توجيه عام للاقتصاد الوطني هدف الى استغلال القوى الانتاجية تحت تصرفه ،استغلالاً اكثر عقلانية ،كما حرص شديدالحرص علىتفادي الخضات والهزات في تطوير الانتاج ، مستعينة على ذلك بوسائل مختلفة : كالتضييق والمناصرة ، والاشغـــال الكبرى ، ومراقبة المؤسسات الصناعية والمبادلات التجارية، وسياسة التسلح . والروح الوطنية الاقتصادية المتزمتة ، كل هذه الوسائل ادت الى خلق تيار من المقايضات العقلية بين النظم الوطنية للاقتصاد. وهذه السياسة سارت عليها ونسجت على منوالهـــا كل الحكومات ولا سيما الدول ذات النظم الدكتاتورية ، وعلى الاخص المانيا ، وطبقوا مبادئها بصورة منهجية .

غني عن القول ان الازمة التي انفجرت في الولايات المتحـدة ، عام ١٩٢٩ ، سددت ضربة قاصمة للحركة الاقتصادية في العالم اجمع واخرتها ،الامر الذي احدث حركة انتفاض ويقظة في

اقتصاديات كل الدول التي تجيش بالقومية ، وهيأت ، كما حدث في المانيـــا السبيل لظهور هتلر واستلامه السلطة في البلاد، كما ادت الى الجهود التي بذلتها البلدان الديموقراطية للحد من مساوئها، استنفذت قدراً كبيراً من طاقات تلك الدول وقدراتها كان بامكانها استخدامها للصمود للتحديات التي تعرضت لها ، وهكذا مهدت الضائقة المالية الكبرى ، الى حد كبير ، الطريق امام انفجار الحرب العالمية الثانية .

القوى السياسية كما نراها موزعة

وهذا التغيير لم يقتصر على البنيان الاقتصادي بـل اصاب ايضاً توزيع القوى السياسية واجرى فيها تبدلاً جذريـــاً . فالدول الكبرى في العالم عند اعلان الحرب العالمية الاولى ، كانت : الولايات المتحدة والمانيا وبريطانيا العظمى وفرنسا وتأتي دونها درجة ومرتبة : النمسا والمجر واليابان وروسيا وايطاليا . والنظم الديموقراطية التي كانت تستند في اكثر الاحايين الى تقاليد قديمة ، كانت مزدهرة كل الازدهار ، في الولايات المتحدة وبريطانيـا العظمى وفرنسا والدول السكندينافية والدول الصغرى الواقعة الى الغرب من اوروبا . اما في ما عدا هذه البلدان ، فقد كانت هذه النظم تطلع وتأخذ بالتطور كما هي الحال في المانيا حتى وفي روسيا القيصرية .

اما في عام ١٩٣٩ ، فالصورة تختلف كلياً عما كانت عليه عـــام ١٩١٤ والوضع اصبح غيره تماماً . ففي منزلة الدول الكبرى ، تـــأتي الولايات المتحدة في الطليعة ، حتى ان قوتها بزت بكثير اية دولة أخرى ، سواء أكان بانتاجها الصناعي او بمستوى العيش الرفيـع الذي حققته في بلادها . فهي ارسخ دولة اجتماعياً ، كما انها رأس المال العالمي ومحوره الصناعي والمـــالي الاكبر . وتأتي المانيا في المرتبة الثانية من حيث القوة، ولكن وراء الولايات المتحدة بمراحل ، يتبعها من قريب الاتحـــاد السوفياتي الذي يبز قوة وقدرة اليابان ، وحتى بريطانيا العظمى وفرنسا .

وقد كشفت الازمة في المجالين الاجتماعي والسياسي المتناقضات والمفارقـات التي احاطت بالديموقراطية البورجوازية ، هذا التعبير السياسي للرأسمالية الليبرالية : هذا التناقض القائم بين السلم الاجتماعي وقوى الانتاج ، والتناقض بين سيادة الجماهير السياسية وبين السيطرة الاقتصادية التي تمارسها اقلية متميزة . فالبطالة الجماهيرية الدائمة ، هذه الظاهرة الجديدة التي لم يعرفها القرن التاسع عشر ، وعدم المساواة المتزايدة في توزيع دخل المجتمع ، وتمركز السلطة الاقتصادية في عدد من البيوتات آخذاً ابداً في الهبوط والنقصان ، زادت في حدة المتنـــاقضات الاجتماعية . وراحت الجماهير ، بعد ان احسنت تنظيمها ، تحاول تطبيق مبادىء الديموقراطية في المجـالين الاقتصادي والاجتماعي . ولاول مرة ، قامت حكومات اشتراكية او يدخلهـــا اشتراكيون وبذلك كسروا الطوق وابطلوا الحكر الذي فرضته الطبقات الموجهة على الحكومة . والحال ، « فكل نظام ديموقراطي يحتاج ، ليقوى ويرسخ في المجتمع ، الى نظام اقتصادي يأخذ بالتوسع والامتداد » .

والحد الذي بلغه توسع الاقتصاد الرأسمالي لم يعد ليسمح للطبقات الموجهة القيام بتنازلات جديد التي عملت حتى الآن ، على تهدئة المتذمرين بعد ان رفعت من مستوى عيش الطبقة العمالية . « فمبادىء المجتمع الرأسمالي أصبحت اعجز من ان تؤمن الرفاهية الشاملة التي تقتضيها الديموقراطية » (هـ. لاسكي) . فالاستيلاء على السلطة كان له اهمية كبرى في هذا الصراع القائم بين الطبقة السائدة والطبقة المسودة . وإذ ذاك انقطع التيار الذي كان يغذي المؤسسات الديموقراطية . ففي بريطانيا العظمى وفي دول غربي اوروبا حيث كان الوضع الاقتصادي أقل تعرضاً للخضخضة ، استمرت هذه المؤسسات تعمل ضمن اطارها الرأسمالي ، مع تعرضها للشك والجدل واصابتها بالضعف عن طريق تقوية السلطة التنفيذية . أما البلدان الاخرى ، وفي اقوى البلدان الاوروبية صناعياً ، أي في المانيا بالذات التي اصيبت اكثر من غيرها من الهزيمة في الحرب ومن الازمة ، ومثلها ايطاليا واوروبا الوسطى والشرقية ، اخذت الطبقة الحاكمة ترى انه لا سبيل للبقاء والحفاظ على الحياة الا بالتخلي تماماً عن هذه المؤسسات الديموقراطية . فالثورة الفاشية المضادة قضت تماماً على منظمات الطبقة العمالية القائمة ، واعتمدت سياسة محمومة تدعو للتسلح ولبسط سيطرتها الامبريالية ، كان من شأنها تعقيد المشكلات القائمة بين الدول وبين الشعوب . والنجاحات الباهرة التي حققتها سياسة اليابان في آسيا انزلت الوهن في مراكز الدول الاستعمارية ، بينما ادت ، من جهة ثانية ، الى خلخلة النظم الاجتماعية التي قامت عليها الطبقة الحاكمة في الصين . كذلك اخذت الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال تنشط وتستفحل سواء في الهند او في مستعمرات فرنسا وانكلترا وهولندا .

ومع ان النظام الرأسمالي لا يزال معمولاً به في القسم الاكبر من الكرة الارضية ، فقد اخذ يشكو الضعف وتبدو عليه امارات الوهن . ونجم عن هذا الوضع المزيد من الاصطدامات الاجتماعية التي اتخذت لها مكاناً مرموقاً واصبحت عنصراً هاماً من عناصر السياسة الخارجية واخذت تلعب دوراً بارزاً في العلاقات الدولية . ففي الوقت الذي راحت فيه الشعوب تدخل حرب عام ١٩١٤ ، راضية مرضية ، نجد الطبقات المسؤولة – التي نراها منقسمة فيما بينها عام ١٩٣٩ ، يلتابها الشك والخوف من عدم اقرار الجماهير الشعبية لخططها السياسية . فخلف الصراع الناشب بين البلدان الفاشية والبلدان الديموقراطية البرلمانية يطل علينا شبح الامبراطورية القيصرية حيث قامت ، منذ نحو ٢٢ سنة ، دولة اشتراكية تجاهلت الازمة التي تضرس بها الجميع والتي لها من التأثير البالغ على الطبقات الحاكمة وعلى سكان المستعمرات ما يجعلها مفزعة للجميع .